إمبراطور الغاز

تاليف : ناتاليا غريب   ترجمة : د. عمار قط

تقديم : د. أشرف الصباغ



مكتبة مدبولي



إمبراطور الغاز

غريب ، ناتاليا .

إمبراطور الغاز / تأليف : ناتاليا غريب ؛ ترجمة : د. عمار قط ؛ تقديم : د. أشرف الصباغ . ــ
ط١ . ــ القاهرة : مكتبة مدبولي ، ٢٠١١ م.

٢٧٢ ص ؛ ١٧× ٢٤ سم .

تدمك : 3 ــ 903 ــ 208 ــ 977 ــ 978

١ ــ الغاز الطبيعي

أ ــ قط ، عمار (مترجم).

ب ــ الصباغ أشرف (تقديم) .

جـ ــ العنوان .

ديوى ٥٥٣,٢٨٥

رقم الإيداع : ٢٤٥٦١ - ٢٠١٠م

مكتبة مدبولي

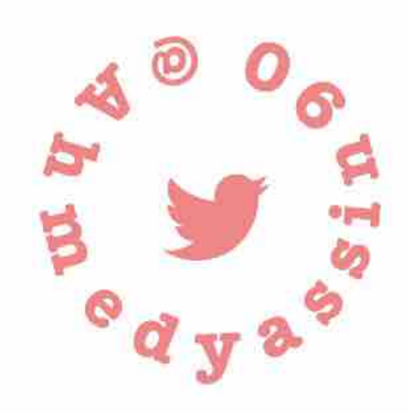
٦ ميدان طلعت حرب - القاهرة

ت : ٢٥٧٥٦٤٢١ - فاكس : ٢٥٧٥٢٨٥٤

الموقع الإلكتروني : www.madboulybooks.com

البريد الإلكتروني : Info@madboulybooks.com

الإخراج الداخلي : مكتب النصر - تليفون : ٠١١٤١٠١٣٣٢


@Ahmedyassin90

إمبراطور الغاز

تأليف : ناتاليا غريب

ترجمة : د. عمـــار قـط

تقديم : د. أشرف الصباغ

الناشر

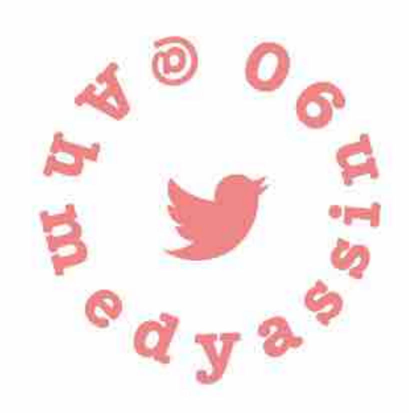
مكتبة مدبولي

تحول الغاز في ظل إدارة فلاديمير بوتين، كرئيس روسي سابق، ورئيس للوزراء حاليا، من بضاعة إلى مصدر للسياسة الاستراتيجية الخارجية، أي أن الكتاب يتحدث عن تحول مدهش. فأوروبا تستخدم الغاز الروسي طوال عشرات السنين في الصناعة، وفي البيوت للطهي والتدفئة، حيث يزداد حجم الاستهلاك باستمرار. وهذا يعني أن احتكار الغاز الروسي "غازبروم" يرفد موازنة البلاد بخمس الدخل عن طريق دفع الضرائب.

لقد تبين في عهد بوتين بالذات أن الغاز في أوروبا وفي روسيا على الأخص يشكل أداة حقيقية للتأثير على الموقف الدولي في العديد من دول أوروبا وآسيا وعلى الأقل بالنسبة لروسيا. إذن، لماذا تختلف دول أوروبا الشرقية مع روسيا رغم أنها تعتمد على غاز الأخيرة؟ وألمانيا التي تغطي ثلث احتياجاتها من الطاقة بالغاز الروسي؟ حتى لو لم يكونوا صدقاء، إلا أنه يفترض أن يكونوا أوفياء في العلاقة مع روسيا.

إن الغاز في عهد بوتين تحول إلى كل شيء بالنسبة للاقتصاد والسياسة الروسية. ولم يعد الغاز مجرد بضاعة بل أصبح معادلا للتعاون الإيجابي. وبما أن القسم الأكبر من أوروبا يستهلك الغاز الروسي فعليه أن يتحاور مع موسكو ويتفهمها ويتفق معها. ويجب أن يجري الحديث بلغة يفهمها الطرفان. لذلك أصبح الغاز في السنوات الأخيرة ليس معادلا للتعاون فحسب بل ولغة جديدة للحوار. وأصبح بوتين شخصيا المبادر الأول في صياغة لغة الغاز في شؤون السياسة الدولية.

نلاحظ من خلال الكتاب أن عشرات الدول الأورو آسيوية تستهلك الغاز الروسي. وكما أصبح الدولار يوما ما ومازال أداة السيطرة الأمريكية التي تتزعم إمبراطورية الدولار، كذلك الـ


@Ahmedyassin90

الفهـــرس

الموضـــــوع | الصفحة

- تقديم ٥

الفصل الأول: الترهيب والتهديد

- "روسيا تدوس على حلق أوروبا" ٢٣
- إمبراطور الغاز ٣٠
- الحرب من أجل الملكية ٣٧

الفصل الثاني: الأخوة

- الطريق إلى الشرق ٤٧
- الصراع على قدم المساواة ٥٤
- فن ملوك الغاز ٦٠
- معاهدة سلام ملحقة بتعويضات ٦٤

الفصل الثالث: الجيران

- غدا كانت الحرب ٧٣
- مستودعات بمخرج خلفي ٨٠
- حالة حرب ٨٤
- هل دعوتم فيرتاش؟ ٨٧
- الوصول إلى الأنبوب ٩٠
- الشخص الموالي في القيادة ٩٥
- الجبهة الغربية بدون تغيّرات ٩٧
- ملكة الغاز ٩٩
- الأخير والحاسم ١٠٣
- المنتصرون لا يحاكمون ١٠٧

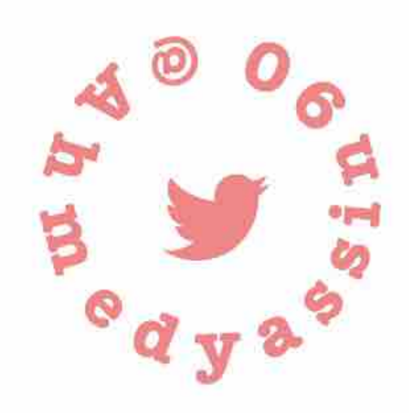
الفصل الرابع: خطوة جريئة في مجال الطاقة

- دراسات الخط الشمالي الأوروبي ١١٣
- تجاوز المواعيد المحددة ١١٧
- تقديم التنازلات للحلفاء الإجباريين ١٢١
- مرتفعات هولندا ١٢٥
- نادي رؤساء الوزراء السابقين ١٢٨
- خيار المصالحة البولوني ١٣٠

الفصل الخامس: الحلفاء

- الأب ١٣٧
- المستشار ١٤٦

الموضــــــــوع	الصفحة
– مرتبطون بسلسلة واحدة	١٥١
– صانع السلام	١٥٨
الفصل السادس: الخصوم	
– نابوكو	١٦٩
– ألغام عبر بحر قزوين	١٧٣
– التخريب الجيورجي	١٧٦
– السيف الإيراني	١٨١
– تكاليف الحملة الانتخابية	١٨٣
– التسليح من المدخل الخلفي	١٨٦
– هدنة متقلقلة ...	١٩٠
الفصل السابع: المؤخرة الملتهبة	
– إعادة القسمة التركمانية	١٩٧
– سبعة شجعان عند التابوت	٢٠٥
– المناورة الإيرانية	٢٠٩
– السلام أو الموت	٢١٢
– من يملك الأنبوب يتحكم بالعالم	٢٤٢
الفصل الثامن: تحت وصاية الأوبك	
– (قطر – التهاب) طرق الغاز	٢٣١
– من التالي؟	٢٤٢
الفصل التاسع: العالم بعد الحرب	
– أوروبا المتجمدة – ٢٠٠٦م	٢٤٧
– انغلاق أوروبا – ٢٠٠٩م	٢٤٩
– اتحاد المستهلكين ضد الموردين	٢٥٦
– مصادر الطاقة كقاعدة للحياة	٢٦١


@Ahmedyassin90


المقدمة

معركة غاز أم طموحات إمبراطورية روسية؟

إن تزايد حدة التوتر بين موسكو ومينسك على اعلى المستويات ليس وليد اليوم او السنوات الأخيرة. فروسيا التسعينات وتصرفات الرئيس الروسي الأول بوريس يلتسين وسلوكياته هو والمحيطين به كانت تسبب إزعاجا ملحوظا للرئيس البيلوروسي ألكسندر لوكاشينكو. غير أن موسكو التسعينات لم تسع أبدا للسيطرة على مينسك أو الإطاحة بالرئيس لوكاشينكو. لكن العلاقات ساءت أكثر طوال حكم الرئيس فلاديمير بوتين (٢٠٠٠ م – ٢٠٠٨م). ولكنها اليوم على حد الموسي. فقد قام الرئيس الروسي دميتري ميدفيديف بتوجيه رسالة متلفزة عبر مدونته على الانترنت للشعبين الروسي والبيلوروسي انتقد فيها تصرفات الرئيس البيلوروسي ألكسندر لوكاشينكو. ما عكس بالفعل مدى تدهور العلاقات بين القيادة الروسية والرئيس البيلوروسي الذي تحدث مؤخرا بكثير من التشكيك والتحامل على القيادة الروسية. وأعلن دعمه الكامل لِـ يوري لوجكوف، الذي أقاله ميدفيديف من منصبة كعمدة موسكو. علما بأن تدخل لوكاشينكو في أمرٍ من هذا القبيل يعتبر تدخلا سافرا في الشؤون الداخلية لروسيا.

هذا هو المعلن. لكن المخفي يدور في مجمله حول خطة روسيا للسيطرة على غاز أو شبكات نقل الغاز أو الاثنين معا في أراضي الجمهوريات السوفيتية السابقة. ويبدو أن هذا الموضوع يشكل إستراتيجية لموسكو الجديدة، لأنها لم تتوان عن اعتماد أقصى درجات القسوة مع الثوار البرتقاليين في أوكرانيا والدخول في مواجهة صارمة مع أوروبا والولايات المتحدة. وكسبت موسكو الجولة مطيحة بالثوار البرتقاليين ومدشنة سيطرتها على شبكات نقل الغاز في الأراضي الأوكرانية ووضع رئيس موال لها ١٠٠٪. وأصبحت شركة الغاز الأوكرانية في قبضة عملاق الغاز الروسي "غاز بروم". وتم تغيير الدستور الأوكراني ليستعيد الرئيس كل صلاحياته بعد أن تحولت أوكرانيا إلى جمهورية برلمانية رئاسية.

الأمور تتكرر اليوم مع بيلوروسيا (المشاغبة). وفي الحقيقة، فالرئيس لوكاشينكو يمنح نفسه حقوقًا إضافية بالوصاية السياسية والإعلامية على القيادة الروسية، ويستخدم بعض الأوراق غير المريحة لموسكو كوسيلة ابتزاز. ما يثير غضب الكرملين ومجلس الوزراء الروسي بقيادة الرئيس السابق فلاديمير بوتين. لكن قبضة موسكو قوية وثقيلة عندما يتعلق الأمر بخطوط إستراتيجية أو خطط مصيرية.

إن كلمة الرئيس الروسي المصورة مشابهة تمامًا للرسالة التي وجهها ميدفيديف إلى الرئيس الأوكراني السابق فيكتور يوشينكو قبيل الانتخابات الرئاسية الأوكرانية. ونحن نعرف جيدًا أن يوشينكو فقد بعدها كل مستقبله السياسي ورصيده أيضًا. ميدفيديف حذر من أن الرئيس لوكاشينكو بتصريحاته المذكورة فقد وإلى الأبد صورة السياسي الذي يستطيع تطبيع العلاقات مع روسيا مهما بلغت الأمور بينهما من تعقيد. وأن السيد لوكاشينكو تجاوز في ليس فقط حدودَ الأدب واللياقةِ الدبلوماسية، بل وأبسطَ مبادئ الحياء والخجل.

إن روسيا، وببساطة، ترغب في الاستيلاء على شركة الغاز البيلوروسية بتشكيل شركة متحدة تكون لروسيا الأسهم المسيطرة فيها. ومينسك ترفض، لأنها تعرف جيدا أنها لن تستفيد أي شيء من هذه الصفقة التي ستضع يد موسكو على شبكات نقل الغاز الروسي إلى غرب أوروبا عبر الأراضي البيلوروسية.

لقد وضع ميدفيديف بشكل صريح الرئيس لوكاشينكو في منزلة الرئيس الأوكراني يوشينكو. غير أن الأخير أسوأ حظًا. فإلى جانب ما جاء في المدونة، ظهرت على الشاشات الصغيرة مشاريع تلفزيونية فضحت بطريقة غير مفهومة للمواطن الروسي الوجه الحقيقي للرئيس البيلاروسي. ما دفع إحدى الصحف الروسية إلى القول بأن الكرملين يتصرف وكأنه لا يفهم أن الرئيس لوكاشينكو ليس "بطة عرجاء"، كما كان الحال بالنسبة للرئيس الأوكراني قبل عام من الآن. وتساءلت عن الهدف الذي يتوخاه الكرملين من وراء نشر رسالة الرئيس ميدفيديف، ومن وراء التصريحات التي أدلت بها مديرة مكتبه الصحفي والتي تتضمن نصائح للرئيس البيلوروسي بالاهتمام بشؤونه الخاصة. فهل يتوقع الكرملين من لوكاشينكو أن يقدم تنازلات اقتصادية أو أن يتنحي عن السلطة؟ يبدو أن هذا لن يحدث أبدا. وبالتالي يضع الكرملين بذلك نفسه في موقف حرج، ويذكر العالم بالـ "العقد الإمبراطورية" تجاه جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق. ودفعت الصحيفة الروسية برأي مفاده أنه لمن المحزن جدا، متابعة الآلة الدعائية الروسية الخرقاء الطائشة وهي تنفذ مهمة ليست من اختصاصها أصلا، ذلك أن زعزعة نظام دكتاتوري يتطلب عملا سياسيا دقيقا.

كلام الصحيفة في غاية الخطورة والأهمية، لأن هناك أحاديث على درجة عالية من الحساسية تدور حول نية موسكو الإطاحة بالرئيس البيلوروسي أثناء أو بعد الانتخابات الرئاسية في نهاية عام ٢٠١٠م. وهذه الأحاديث التي تدور بقوة في مؤسسات روسية متنفذه ترى أن لوكاشينكو بدأ يتقارب مع الصين التي تتسلل بهدوء وحنكة إلى كل المناطق التي يفترض أن تكون روسيا قد ورثتها عن الاتحاد السوفيتي السابق. وفي حال أي صدام بين موسكو وبكين سيكون لوكاشينكو على المحك، خاصة وأن الزيارة الأخيرة التي قام بها الرئيس الروسي ميدفيديف قي خريف ٢٠١٠م إلى الصين فشلت فشلا ذريعا أصاب القيادة الروسية بصدمة أفقدتها توازنها.

آليات روسية جديدة:

إن أزمة الغاز في يناير ٢٠٠٦م بين روسيا وأوكرانيا ألقت بظلالها على منظومة العلاقات الهشة، سواء السياسية أو الاقتصادية، بين روسيا وأوروبا من جهة، وبين الأولى وأوكرانيا من جهة أخرى. وكشفت عن مساعي موسكو إلى استخدام آليات جديدة - قديمة في التعامل مع جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق التي خرج كل منها عن "الطوع الروسي" بدرجات أو

بأخرى. غير أن الأخطر هنا هو أن تسوية الأزمة كشفت عن جملة من المعضلات الأخرى التي تلخص الدرس العميق الذي أعطاه الروس لأوروبا أو للرفاق السوفيت القدامى الذين يسعون إلى الابتعاد عن موسكو مفضلين التكامل مع المؤسسات والهيئات الأورو أطلنطية.

لاشك أن روسيا تؤكد يومًا بعد آخر بأن أحد المرتكزات الأساسية لسياستها الخارجية يتمحور حول عنصر الطاقة بكل روافده وأشكاله. وليس مصادفة أن أعلن الرئيس الروسي السابق فلاديمير بوتين بنفسه في عام ٢٠٠٥م أن عام قيادة روسيا لمجموعة الثماني الكبار سيكون عام "أمن الطاقة" في العالم. فموسكو التي فقدت السيطرة على دول حلف وارسو والاتحاد السوفيتي السابقين اكتشفت أنها مضطرة لاستخدام ميكانيزمات جديدة في الحفاظ على ما تبقى بعد انهيار الكتلة الشرقية بالكامل، وانضمام غالبية أعضائها إلى الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، بينما تفكر البقية الباقية كيف تحصل على عضوية هاتين المؤسستين الدوليتين المؤثرتين. وبالتالي تصبح أزمة الغاز بين موسكو وكييف أو تسويتها على حد سواء هما المثال الصريح والمباشر والقاسي للجميع. فوراء هذا الخلاف اختفت، ولا تزال تختفي، عدة أهداف لكل من الجانبين الروسي والأوكراني. فموسكو التي فشلت في عام ٢٠٠٥م في وضع رجلها القوي فيكتور يانوكوفيتش على رأس السلطة، اضطرت لتغيير سياستها بالتعامل مع أبطال الثورة البرتقالية بحذر، إلى أن دبت الخلافات بينهم، فتوجهت يوليا تيموشينكو إلى المعارضة، وألمح فيكتور يوشينكو بأن ما تعهد به من إصلاحات سياسية سيضر بمستقبل البلاد. وهكذا انقسم معسكر الثورة، فيما وقف فيكتور يانوكوفيتش على جانب آخر يراقب النتائج الرائعة التي يتطلب استثمارها منه مجهودا جبارا في أول فرصة. وتصور الجميع أن هذه الفرصة ستكون في مارس ٢٠٠٦م أثناء الانتخابات البرلمانية.

تسوية الأزمة والمآزق الجديدة:

بعد سجال عنيف، وإنذارات وتهديدات، توصلت روسيا وأوكرانيا إلى تسوية لأزمة الغاز التي دارت طوال أكثر من شهر كامل، وهددت أوروبا بمخاطر اقتصادية ضخمة. فأعلن رئيسًا شركة الغاز الروسية ألكسي ميلر وشركة النفط والغاز الأوكرانية ألكسي ايفتشينكو عن التوصل إلى تسوية النزاع المتعلق بالغاز. وقال ميلر إن عقدا وقع لمدة ٥ سنوات بشأن توريد الغاز الروسي بسعر ٢٣٠ دولارًا لكل ألف متر مكعب. وستورد شركة الغاز الروسية الغاز إلى المستهلكين في أوكرانيا بدء من الأول من يناير عبر شركة الطاقة الروسية الأوكرانية. وسيبلغ سعر النقل ١ر٦ دولار لكل ألف متر مكعب لمسافة ١٠٠ كلم. وستدفع أجور النقل نقدًا فقط ولن تكون مرتبطة بسعر الغاز المورد إلى أوكرانيا.

ومن الواضح أن تركمانيا لعبت دورًا هامًا في هذه التسوية. فميزان استهلاك الغاز في أوكرانيا في عام ٢٠٠٦ بلغ ٧٦ر٥ مليار متر مكعب. وألف الغاز التركماني في هذا الميزان ٤٠ مليار متر

مكعب، والغاز المستخرج في أوكرانيا ٢٠ مليارا، والتوريدات من روسيا ٥ر١٦ مليار. والهام هنا هو أن تركمانيا بدأت في هذا العام تحديدا ببيع الغاز لأوكرانيا بسعر ٥٠ دولارا لكل ألف متر مكعب.

إن هذه النتائج تؤمن ضمانات إضافية لأمن تصدير الغاز إلى أوروبا وتعتبر أساسا جيدا لتطوير التعاون بين روسيا وأوكرانيا في مجال الغاز وفق مبادئ السوق الحرة . إذ بلغ السعر ٩٥ دولارا لكل ألف متر مكعب على الحدود الروسية -الأوكرانية . ودفعت أوكرانيا ثمن الغاز نقدا، بينما دفعت شركة الغاز الروسية مقابل نقل غازها إلى أوروبا عبر أوكرانيا نقدا أيضا، حيث ارتفع سعر النقل من ٠٩ر١ دولار إلى ٦ر١ دولار لكل ألف متر مكعب لمسافة ١٠٠ كلم.

أهداف موسكو:

لقد توخت موسكو تحقيق هدفين رئيسين: الأول، استعادة السيطرة على شبكة أنابيب نقل الغاز إلى الدول الأوروبية، ومن ثم التحكم بدرجات كبيرة في اقتصاد هذه الدول. ومن جهة ثانية، فبلوغ سعر برميل النفط ٦٠ دولارا (في عام ٢٠٠٦) وضع الكرملين في موقع القادر على التفاوض مع الأوروبيين لمدهم بما يحتاجونه من طاقة مقابل الابتعاد عن طريقه سواء في آسيا الوسطي أو البلقان أو جنوب شرق آسيا، أو المجال السوفيتي السابق. فروسيا التي لا تمتلك سوى ٦ر١٪ من المخزون النفطي العالمي تستخرج بمفردها ما يقرب من ١٢٪ من الإنتاج اليومي العالمي، بينما تبدو هيمنتها على قطاع الغاز أكثر قوة إذ أنها تمتلك ٧ر٢٦٪ من المخزون العالمي وتنتج يوميا ٩ر٢١٪ من الإنتاج العالمي.

من المعروف أن روسيا كانت تورد الغاز إلى أوكرانيا بسعر ٥٠ دولارا لكل ألف متر مكعب. غير أن شركة "غاز بروم" الروسية اقترحت على نظيرتها الأوكرانية "نيفط غاز أوكرانيا" رفع سعر البيع بداية من ١ يناير ٢٠٠٦ إلى ١٦٠ دولارا لكل ألف متر مكعب، وفي نفس الوقت رفع سعر نقل الغاز عبر الأراضي الأوكرانية من ٠٩ر١ دولارا إلى ٧٥ر١ دولارا لكل ألف متر مكعب. غير أن الجانب الأوكراني لم يقبل بهذا الاقتراح، ومن ثم شددت شركة "غاز بروم" الروسية مطالبها برفع الأسعار مرة أخرى، مشيرة إلى أن كييف فوتت الفرصة والحديث لم يعد يدور حول ١٦٠ دولار لكل ألف متر مكعب من الغاز الروسي، وإنما عن ٢٢٠-٢٣٠ دولارا لكل متر مكعب، وهي الأسعار التي تتعامل بها روسيا مع دول الاتحاد الأوروبي. وأوضحت وكالة أنباء (إيتار-تاس) بأن الغاز في أوكرانيا يعتبر أقل تكلفة مما هو عليه في أوروبا بالنسبة للسكان. إذ يصل في أوكرانيا إلى ٣٦ دولارا لكل ألف متر مكعب. ويصل في روسيا إلى ٤٤ دولارا لكل ألف متر مكعب. بينما يدفع جيران أوكرانيا مبالغ أكبر بكثير، حيث تدفع بولندا ٢٢٣ دولارا لكل ألف متر مكعب من الغاز الروسي، بينما تدفع مولدافيا ١١٢ دولارا. في الوقت الذي يكلف فيه الغاز سكان

أوروبا حوالي ٥٢٣ دولارا. هذه كله إضافة إلى المستوردين الآخرين مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والنمسا، وغيرها من الدول الأوروبية الأكثر تأثيرا.

إن عام ٢٠٠٦م، الذي ترأست فيه روسيا مجموعة الثماني الكبار، بشر بمفاجآت كثيرة وخطيرة في أسواق الوقود والطاقة. وكانت هذه المفاجآت من جانب موسكو تحديدا، إذ كان من الواضح أنها قررت استخدام كل الوسائل لضبط عقارب الساعة تجاه موضوعات كونية، على رأسها تعدد الأقطاب، وخلق تكتلات اقتصادية وعسكرية جديدة.

الهدف الثاني تلخص في مساعي روسيا لمنع أوكرانيا من الـوقوع نهائيا في "أيدي" حلف الناتو والاتحاد الأوروبي. فالقيادة الأوكرانية الجديدة أكدت أكثر من مرة أن هدفها الاستراتيجي الرئيسي هو التكامل مع هاتين الجهتين. وعموما، فإذا كان الهدف الأول أصبح أمرا شبه واقع، فالثاني أصبح بعيد المنال بعد أن وافقت أوكرانيا جزئيا على الشروط الروسية، وتم التوصل إلى تسوية الأزمة في وقت متأخر من ليلة ٣ يناير ٢٠٠٦م.

غير أن هناك هدفًا ثالثًا لم يكن خافيًا على أي من الأطراف ظهر في رغبة موسكو بالتأثير على الانتخابات البرلمانية في مارس ٢٠٠٦م في أوكرانيا. هذا الهدف ربما كان أساسيا وملحا لدى موسكو بعد أن أثبتت للمواطن الأوكراني البسيط عجز حكومته من ناحية، وعدم قدرتها حتى على تنفيذ أي تهديد يمكن أن تطلقه، وفشلها في تحقيق أي قدر من الاستقرار المعيشي. كل تلك البراهين صبت بشكل أو بآخر لصالح حلفاء موسكو في الانتخابات البرلمانية. ولم تبخل السلطات الروسية أيضا على جان دارك الثورة البرتقالية، السيدة يوليا تيموشينكو، بإغلاق ملف قضيتها أمام القضاء العسكري الروسي لتمنحها حرية الحركة، والتفكير أيضا، قبل ٣ أشهر من الانتخابات.

هكذا عولت، بل وعملت، موسكو على نجاح حليفها التقليدي فيكتور يانوكوفيتش وأنصاره في الانتخابات البرلمانية. وأعطت تيموشينكو فرصة جديدة إن لم يكن بالتحالف مع يانوكوفيتش، فبتشتيت أصوات الناخبين المحتملين الذين سيصوتوا لصالح أنصار يوشينكو ودق أسفين بينها وبينه، وهو ما أثبت نجاحة خلال السنوات اللاحقة. ولعل هذا الأمر تحديدا هو الذي دفع الرئيس الأوكراني إلى التلميح بإمكانية تراجعه عن الاتفاق الذي وقعه بإجراء إصلاحات سياسية وتحويل أوكرانيا من دولة رئاسية إلى دولة برلمانية رئاسية يقودها رئيس الحكومة الذي يعينه البرلمان. وهنا يصبح من المفهوم لماذا تصارعت القيادتان الأوكرانية والروسية على انتخابات مارس ٢٠٠٦م البرلمانية في أوكرانيا.

فشل اللقاء على مستوى رئيسي الحكومتين:

كان من المقرر أن تناقش قضية التعاون في مجال الوقود والطاقة، وبالذات موضوع توريد الغاز الروسي إلى أوكرانيا ونقله عبر أراضيها إلى دول الاتحاد الأوروبي، أثناء زيارة رئيس الوزراء

الروسي، آنذاك، ميخائيل فرادكوف إلى كييف في ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٥م، إلا أن رئيس الحكومة الروسي ألغى زيارته لأوكرانيا بسبب عدم التوصل إلى اتفاقات محددة بصدد أسعار توريد الغاز. وفي ديسمبر وصل رئيس الحكومة الأوكرانية يوري يخانوروف بنفسه إلى موسكو للقاء نظيره الروسي فرادكوف في أعقاب مكالمة هاتفية بين الرئيسين الروسي فلاديمير بوتين والأوكراني فيكتور يوشينكو توصلا خلالها إلى اتفاق بعدم تسييس هذه الأزمة. وفشل اللقاء فشلا ذريعا ليبدأ الجانبان تبادل الاتهامات. فرئيس الوزراء الأوكراني وصف السعر الذي اقترحته شركة "غازبروم" الروسية بأنه غير مقبول. ورأى أن مثل هذه المقترحات تمثل ضغوطا اقتصادية على أوكرانيا، محذرا من أن كييف ستتوجه إلى محكمة ستوكهولم في حال رفض روسيا للمقترحات الأوكرانية. واتهم روسيا بأنها مازالت مدينة لأوكرانيا بـ٥ر١ مليار متر مكعب من الغاز.

ورأى مدير معهد الدراسات السياسية رئيس المجلس المدني الوطني للشؤون الدولية عضو المجلس الاجتماعي الروسي سيرجي ماركوف أن أوكرانيا ستضطر بعد الأزمة إلى الموافقة على شروط روسيا بشأن توريد الغاز. واعتبرت وزارة الخارجية الروسية أن إشارات أوكرانيا أثناء مناقشة "مسألة الغاز" إلى مذكرة ضمانات الأمن المرفقة بمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية تخلو من أي أساس. إذ تم توقيع هذه المذكرة من جانب روسيا وبريطانيا والولايات المتحدة وأوكرانيا في بودابست في ٥ ديسمبر عام ١٩٩٤م، حيث يدور الحديث في مذكرة بودابست حول التزام الأطراف الموقعة لهذه الوثيقة بالامتناع عن التهديد بالقوة أو استخدامها ضد حرمة أراضي أوكرانيا أو استقلالها السياسي وكذلك عن الإرغام الاقتصادي الرامي إلى إخضاع ممارسة أوكرانيا لحقوق سيادتها لمصالحها الذاتية. ونفت الخارجية الروسية واقع أن يكون التحول إلى الأسعار الأوروبية لمبيعات الغاز ومروره تهديدا لممارسة أوكرانيا حقوق سيادتها، خاصة وأن الجانب الأوكراني دعا بنفسه للانتقال إلى أشكال السوق للعلاقات الروسية-الأوكرانية في مجال الغاز.

أما الأوساط السياسية والدبلوماسية الأوكرانية فقد اتهمت موسكو بالسعي إلى تصعيد التوتر في أوكرانيا قبل الانتخابات البرلمانية، وبمحاولة تقليص فرص القيادة البرتقالية في الفوز من أجل فتح المجال أمام حلفائها، بينما رأى الرئيس الأوكراني أن سعر الغاز الروسي الذي تستورده بلاده من روسيا يجب أن يكون بحدود ٨٠ دولارًا لكل ألف متر مكعب، و٧٥ر١ -٨ر١ دولار لكل ألف متر مكعب في ١٠٠ كلم كأجور لنقل الغاز الروسي عبر الأراضي الأوكرانية. وذكر أن السعر الذي تقترحه روسيا غير مقبول، لأنه لا يستند إلى أي أسس اقتصادية. وعلى الرغم من أن كل ذلك أصبح من مخلفات الماضي، بعد تسوية الأزمة، إلا أن فشل رئيس الحكومة الأوكراني في إيجاد حل أو لغة مشتركة مع موسكو أكد على عزم الأخيرة على ضرب هيبة كبار السياسيين

الأوكرانيين الموالين للرئيس يوشينكو أمام الناخب الأوكراني لتحقيق الهدف الثالث المذكور أعلاه.

الأطراف الخارجية والقنابل الموقوتة:

خلال المناوشات التي سبقت تسوية أزمة الغاز الأولى عام ٢٠٠٦م، سربت مصادر قريبة من القيادة الأوكرانية نبأ اللقاء الخاطف الذي جرى بين الرئيس الأوكراني فيكتور يوشينكو ومدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية بورتر غوس في كييف في منتصف ديسمبر ٢٠٠٥م. وبعد تسرب الخبر أظهرت موسكو امتعاضها، معتبرة أن سبب اللقاء المعلن ما هو إلا استخفاف بالعقول، خاصة وأنه يأتي في ذروة أزمة الغاز بين البلدين، إضافة إلى أن واشنطن أبدت عدم الرغبة غب التدخل في هذا الموضوع، ودعت إلى حل الأزمة بين روسيا وأوكرانيا بدون تدخل أطراف خارجية. وهو أيضًا نفس الموقف الذي اتخذته الدول الأوروبية التي ناشدت موسكو وكييف بضرورة حل الأزمة قبل بدء عام ٢٠٠٦م بما لا ينعكس سلبا على وتيرة تصدير الغاز الروسي إلى أوروبا.

عقب هذا اللقاء مباشرة ظهرت القنابل الموقوتة، إذ أعلن مصدر رسمي أن الحكومة الأوكرانية ستبحث القضايا المتعلقة بمرابطة أسطول البحر الأسود الروسي على أراضيها. ودعا كبار المسؤولين الأوكرانيين إلى ربط هذه القضية بأزمة تصدير الغاز الروسي لأوكرانيا. وقال نائب مدير ديوان الرئيس الأوكراني أناتولي ماتفيينكو أنه من حق كييف البدء في مفاوضات حول إعادة النظر في اتفاقية مرابطة أسطول البحر الأسود الروسي في شبه جزيرة القرم، وطرح موضوع الانتقال إلى أسعار عالمية.

وجاء الرد الروسي على لسان وزير الدفاع، آنذاك، سيرجي إيفانوف بأن أجور مرابطة أسطول البحر الأسود في شبه جزيرة القرم حدد بدقة وبشكل ليس فيه أي لبس من خلال اتفاقيات واضحة تم توقيعها بين الجانبين في عام ١٩٩٧م وستبقى بدون أي تغيير إلى عام ٢٠١٧م . والمعروف أن روسيا كانت تقوم بدفع ٩٣ مليون دولار سنويا لأوكرانيا مقابل استخدام أسطول البحر الأسود المنشآت في شبه جزيرة القرم. وقررت موسكو في تلك الفترة رصد مبلغ ١٥ مليون دولار لتمويل برامج التنمية الاجتماعية للمراكز السكنية الأوكرانية التي ترابط فيها وحدات الأسطول.

وعلى الفور خرجت الورقة الثانية بيد وزير الدفاع الأوكراني أناتولي غريتسينكو الذي أعلن بأن ما تسدده روسيا من أموال مقابل استئجار محطتي الرادار الأوكرانيتين المنصوبتين في كل من سفاستوبول وموكاتشيوفا لا يتناسب مع النفقات التي تتكلفها المحطتان. وبذلك تكون محطتا الرادار البند الثالث الذي تحركه أوكرانيا. إذ ردت أوكرانيا في البداية على الطرح الروسي بضرورة

رفع أسعار مرور الغاز الروسي الذي يصدر عبر أراضيها إلى أوروبا، ثم طالب نواب برلمانيون، ومسؤولون بالرئاسة الأوكرانية بضرورة إعادة النظر في عقود تواجد أسطول البحر الأسود الروسي في شبه جزيرة القرم.

إن محطة دنيبر الرادارية في سيفاستوبول وموكاتشيوفا (غرب أوكرانيا) تدخل ضمن منظومة الإنذار المبكر عن خطر الهجوم الصاروخي وتعتبر ملكًا لأوكرانيا. وبموجب الاتفاقية الموقعة بين موسكو وكييف فإن كافة البيانات والمعلومات الواردة من هاتين المحطتين، اللتين تقومان برصد المجال الفضائي في وسط وجنوب أوروبا وحوض البحر الأبيض المتوسط، ترسل إلى مركز القيادة قرب مدينة سولنيتشنوجورسك بضواحي موسكو التابع للقوات الفضائية الروسية. وتسدد موسكو مقابل استخدام المحطتين والمعلومات الواردة منهما ٢ر١ مليون دولار. وكانت وزارة الدفاع الأوكرانية طلبت في فبراير ٢٠٠٥م من روسيا زيادة هذا المبلغ، غير أن موسكو رفضت ذلك، مشيرة إلى الاتفاقية الموقعة بين الجانبين عام ١٩٩٢م لمدة ١٩ عامًا. وفي الحقيقة، كان اللقاء غير المعلن بين يوشينكو وغوس، والقنبلتان اللتان فجرتهما أوكرانيا سببا لغضب الأوساط السياسية والدبلوماسية الروسية التي اتهمت الاستخبارات الأمريكية بالتدخل في مشكلة الغاز.

انتقال الأزمة إلى الساحة السياسية المكشوفة واللقاء البارد بين بوتين ويوشينكو :

قبل أسابيع من الانتخابات البرلمانية الأوكرانية في ١٩ مارس ٢٠٠٦م، لم يعد هناك شك في أن التسوية الهشة لأزمة الغاز بين موسكو وكييف تدخل حثيثا إلى الساحة السياسية المكشوفة، وإن كانت ملامحها السياسية ظهرت بجدية عندما أعلن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة قلقهما من تلك الأزمة التي تنعكس بدرجات كبيرة على استقرار أسواق الطاقة وأمنها في العالم بأسرة. ولا يخفى على الغرب عموما، والقيادة الأوكرانية على وجه الخصوص، أن موضوع الغاز كان وسيلة موسكو لتحذير الغرب وإنذاره في آن واحد بأن أوراق لعبة الطاقة الموجودة في يد روسيا يمكن أن تستخدم بحرفية عالية كوسيلة ضغط سياسية عندما تقترب الأمور من الخط الأحمر. وهذا الخط تحديدا بالنسبة لأوكرانيا هو انضمامها لحلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي. أما بالنسبة للغرب، فهو التدخل في الشأن الأوكراني الداخلي بالشكل الذي يعيق المصالح الروسية ويعرض أمنها القومي إلى الخطر. وأوكرانيا بالنسبة لروسيا ليست إطلاقا جورجيا أو حتى آسيا الوسطي، بل الجار الاستراتيجي المشترك ما قبل السوفيتي، والسوفيتي، وما بعد السوفيتي. وبالتالي تتضح هنا أهمية أوكرانيا بالنسبة لروسيا.

جاءت مراسم تنصيب الرئيس الكازاخي نور سلطان نزاربايف يوم الأربعاء ١١ يناير ٢٠٠٦م كطوق إنقاذ للعلاقات الروسية-الأوكرانية على أمل أن يقوم نزاربايف بوساطة ما بين الرئيسين اللذين يحاولان التزام اللباقة السياسية-الدبلوماسية. ولكن التصريحات التي أدليا بها عقب اللقاء الثنائي عكست تمسك كل منهما بموقفة، وتصميمه على المضي قدما، مهما كلف الأمر.

لقد بحث الرئيسان العديد من شؤون العلاقات الثنائية، بما في ذلك ملف الغاز الغاز، وآفاق التعاون في مجال الطاقة الذرية، والمشاكل المتعلقة بتواجد أسطول البحر الأسود الروسي في شبه جزيرة القرم. وأعرب بوتين عن قناعته بتنفيذ اتفاقية الغاز مع أوكرانيا، مشيرا إلى أنه سيكلف حكومته في حالة الضرورة بمساعدة شركة "غازبروم" على تنفيذ الاتفاقات الموقعة مع الجانب الأوكراني، الأمر الذي يوضح جملة من التفاصيل الهامة التي سترد لاحقا.

أما يوشينكو فقد وعد بأن أوكرانيا لن تخالف "حرفًا واحدًا" من الاتفاقات سواء أمام روسيا أو الغرب، مؤكدا بانصياع شكلي على أن الاتفاق مع روسيا في مجال الغاز صيغ بشكل محترف، وأن قرار البرلمان الأوكراني الخاص بإقالة الحكومة غير مرتبط بنص أو مضمون الاتفاق المعقود مع روسيا. وذلك على الرغم من أن هذا القرار اتخذ في وقت متأخر من مساء يوم الثلاثاء ١٠ يناير ٢٠٠٦م، أي قبيل لقاء بوتين ويوشينكو بساعات قليلة في العاصمة الكازاخية، ما يشير إلى أن موسكو تمكنت بشكل أو بآخر من تشكيل لوبي روسي قوي داخل البرلمان الأوكراني على الرغم من أن أغلبية النواب، إن لم يكن جميعهم، أرجعوا قرارهم بإقالة حكومة يوري يخانوروف إلى أزمة الغاز تحديدا، واتهموا الحكومة بالخيانة، وببيع مصالح البلاد.

بقية اللقاء، كما أعلن الرئيسان في مؤتمرهما الصحفي، دار حول توجيه بوتين دعوة إلى رئيس الوزراء الأوكراني لزيارة روسيا، ومباحثات بوتين ويوشينكو حول التعاون النووي، وتسوية القضايا المتعلقة بتواجد أسطول البحر الأسود الروسي في سيفاستوبول (شبه جزيرة القرم- أوكرانيا).

الغاز وسيلة سياسة:

في واقع الأمر، أصبحت شركة "غاز بروم" تشبه إحدى مؤسسات السلطة منذ أصبح ألكسي ميلر، صديق بوتين منذ كان الثاني يعيش في مدينة سانت بطرسبورج. والشركة لديها أيضا قناة تلفزيونية وشركة نفطية ضخمة، بل وأصبح لها جهاز دبلوماسي يجري محادثات مع قادة الدول الأخرى. ويرى كثير من المراقبين أن الرئيس بوتين هو أول مسؤول، في حقيقة الأمر، بشركة "غاز بروم". ومن ثم أصبحت الشركة وسيلة سياسية كانت الإدارة الروسية تستخدمها في السابق في الضغط على الجيران السوفييت السابقين من أجل عدم الانسحاب من "رابطة الدول المستقلة"، وأصبحت تستخدمها الآن ضد من ارتكب "الخيانة"، وفقا لمصطلحات المحللين الروس أنفسهم.

لقد أطلقت الشركة الاحتكارية الشرارة الأولى في معركة طويلة. وبالتالي جاء الآن الوقت المناسب للإدارة السياسية لتستثمر هذه الخطوة. فالتسوية الهشة لأزمة الغاز تمت في وقت متأخر من يوم ٣ يناير ٢٠٠٦م، وفي العاشر من نفس الشهر قام البرلمان الأوكراني بإقالة الحكومة. وعلى

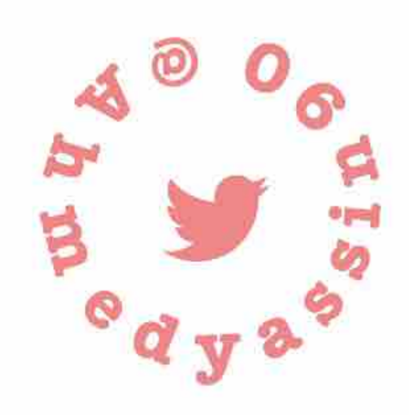
الرغم من أن رئيس الوزراء اعترف بالقرار في البداية وارتضى القيام بدور القائم بأعمال رئيس الحكومة إلى حين الانتهاء من الانتخابات البرلمانية في مارس، إلا إنه عاد ورفض القرار ليترأس جلسة مجلس الوزراء في صباح اليوم التالي، وكأن البرلمان غير موجود أصلا.

وفي الحقيقة، فقد قامت موسكو بحصار شبه كامل لكييف. فجاء قرار النيابة العامة الروسية بإغلاق الملف الجنائي ضد رئيسة الوزراء الأوكرانية السابقة يوليا تيموشينكو بالتقادم. واعتبر الخبراء أن هذا القرار ينصب في إطار التحضير لانتخابات مارس ٢٠٠٦م البرلمانية عندما ستتصرف روسيا على نحو عقلاني عملي مراهنة على أكثر من فريق على عكس ما حدث في الانتخابات الرئاسية الأوكرانية التي جرت في عام ٢٠٠٤م. إذ أن "إغلاق الملف" أمر مهم بالنسبة لتيموشينكو التي يمكنها استدراج ناخبين من شرق أوكرانيا حيث ينظر الكثير من السكان نظرة طيبة إلى روسيا، وعلى أساس أن "روسيا تعترف بتيموشينكو كزعيمة سياسية. لأنه إذا دعمت روسيا تيموشينكو بطريقة مباشرة، فمن الممكن أن يؤدي ذلك إلى ضعضعة مواقعها في غرب أوكرانيا حيث معقل "الثورة البرتقالية".

أما أزمة الغاز فقد أعادت الرشد إلى الدول الأوروبية التي كانت تتدخل في الشأن الأوكراني، وفي العلاقات الروسية-الأوكرانية بشكل مكشوف. وجاءت تسوية أزمة الغاز لتؤكد للولايات المتحدة أن روسيا تمتلك أوراق اللعبة (الاقتصادية/ السياسية) في أوكرانيا بنسبة ٩٩٪. أما حرب القوقاز التي قام فيها الثوار البرتقاليون في أوكرانيا بدور أثار جنون الكرملين، فقد كانت حدًا فاصلاً بين موسكو وكييف البرتقالية ومسمارا أخيرا في نعش ماضيهم ومستقبلهم السياسي. ما مهد بدرجات كبيرة إلى عودة حليف موسكو فيكتور يانوكوفيتش إلى السياسة الكبرى وجلوسه على مقعد الرئاسة.

إن التفاصيل اللاحقة في فصول كتاب (إمبراطور الغاز) للصحفية الاقتصادية المتخصصة نتاليا غريب تكشف الكثير من أهداف وتحركات روسيا الاقتصادية والسياسية والجيوسياسية إقليميًا ودوليًا. وتفتح النافذة قليلاً على التغيرات التي طرأت على توجهات روسيا ما بعد السوفيتية كدولة (رأسمالية؟!) تسعى بشكل برجماتي تماما إلى تحقيق مصالحها في إطار الصراع الرأسمالي – الاحتكاري الدولي على مصادر الطاقة وتوسيع النفوذ الاقتصادي والعسكري.

د. أشرف الصباغ


@Ahmedyassin90

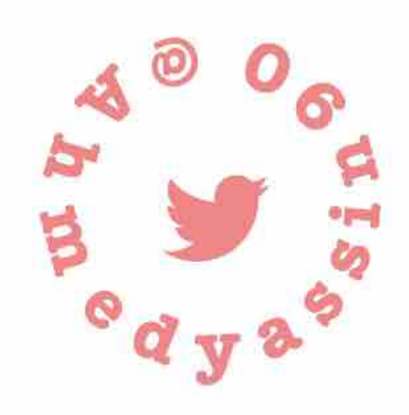
الفصل الأول

- الترهيب والتهديد -

!+

الترهيب والتهديد

- « روسيا تدوس على حلق أوروبا »
- إمبراطور الغاز
- الحرب من أجل الملكية


@Ahmedyassin90

« روسيا تدوس على حلق أوروبا »

كان من الواضح أن حديث رئيس المفوضية الأوروبية جاك سانتير على مائدة الغداء سيتطور إلى مجابهة صريحة ضد روسيا. فبعد مضي شهر على بدء منظمة التجارة العالمية أعمالها، في شهر آذار- مارس ١٩٩٥م، تلقت مجموعة من الصحفيين الشباب (من بلدان الاتحاد السوفييتي السابق، وبلدان شرق أوروبا كانت تتمرن في وكالة أنباء رويترز في لندن) دعوة غداء رسمية في مقر المفوضية التجارية للاتحاد الأوروبي. طرح السيد سانتير سؤالا مفاجئا: "ما رأيكم باحتمال قبول روسيا في الاتحاد الأوروبي؟" بعد وقفة قصيرة حاول البعض تمييع الموضوع. وفكرت في نفسي، إن هؤلاء الأثرياء الأوربيين يتناولون طعام الغداء تماما كما يتناوله والدي في مينسك في ظروف العجز في الفترة ما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي: بداية حساء الشعيرية مع الدجاج يليه لحم البقر مع البطاطا بدون مرق.

فاجأني زميل مجري قاطعا تأملاتي بكلام لاهث: "ضم روسيا إلى الاتحاد الأوروبي مستحيل، إنها ستدوس على حلق أوروبا مثل الدب". لا أستطيع الآن تذكر براهين واضحة من قبله، على الأغلب، كانت تلك صرخة الروح التي دفعت إليها ذكريات اليفاعة، "كيف كانوا يجبرونهم في المدرسة ترديد أغنية (أمسيات ضواحي موسكو)[1] وكيف تراكم الرعب في اللاوعي من كل شيء له علاقة بروسيا". خلال شهر كامل من دورة التمرين في لندن لم ينطق هذا الصحفي المجري كلمة روسية واحدة، حتى لم يكن ليحتمل أناسا يحملون أفكارا لها علاقة بالاشتراكية .

انتظرت ظهور زميل من بلدان رابطة الدول المستقلة[2] لديه معرفة باللغات الأجنبية أفضل من معرفتي كي يجيب على هذا الهجوم الحاد، لكن لم ينطق أحد ببنت شفة. ساد جو من الهدوء القاتل خلال المأدبة. قلت جاهدة في انتقاء الكلمات: "إذا لم تدع روسيا الضعيفة اليوم للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، فبعد خمسين عاما ستصبح قوية وستستغني عنكم". لم يجب أحد. أظن أن وقع كلماتي لم يلق ترحابا لكنه كان واضحا بما فيه الكفاية حيث قطع النقاشات التي كانت تدور حول مواضيع مشابهة. لم أدرك في ذلك الوقت أن هذا الموضوع سيصبح واقعيا بهذه السرعة.

---

[1] أغنية رومانسية روسية لطيفة ليس لها علاقة بالأنظمة أو بالمفاهيم السياسية (المترجم) .

[2] منظمة إقليمية تأسست عام ١٩٩١م ، وتضم مجموعة من دول الاتحاد السوفييتي السابق هي: روسيا وبيلوروسيا وأوكرانيا ومولدافيا وجورجيا وأرمينيا وأذربيجان وتركمنستان وكازاحستان وأوزبكستان وطاجكستان وقرغيزيا، تعنى هذه المنظمة بالتعاون في مجالات التجارة والتمويل والقوانين والأمن ومكافحة الإرهاب والتهريب ... (المترجم) .

بعد مرور ١٣ سنة، في أيار - مايو عام ٢٠٠٨م، اتصل بي الصحفي التلفزيوني الإيطالي ماوريتسيو توريالتا باعتباري خبيرة في سياسة الطاقة الروسية، وقد أدهشني سؤال هذا الإنسان المثقف والوقور:

- هل هناك احتمال قيام حرب بسبب خطوط نقل الغاز التي تنوي إنشاءها روسيا والولايات المتحدة؟

- ماذا تعني؟ - لم أفهم. - أنت تلمح إلى تلك المخاوف، التي لا تملك أساسا من الواقع، والتي يتكلم عنها المحللون في وزارة الدفاع السويدية حول نية روسيا نشر القوات الخاصة على المنصات العائمة لمشروع (السيل الشمالي)[٣] في بحر البلطيق بهدف فك شيفرة المعلومات السرية بين ألمانيا والسويد؟ وبعد ذلك إنزال فرق القوات الخاصة تلك على الأراضي السويدية؟ هذا ضرب من العبث.

- لا! - أجاب محدثي. - أنا أقول أنه في حال بناء خطوط الغاز حسب ما تخطط له روسيا عبر قاع البحر الأسود وبحر البلطيق فإن أعداء ومنافسي (غازبروم) يمكن أن يعملوا على تفجير أنابيب الغاز تلك وبالتالي يمكن لروسيا أن تقوم بالرد.

- أي أعداء؟ - لم أفهم من جديد! - من الواضح أنك تخلط بين روسيا والولايات المتحدة التي أشعلت الحروب في صربيا والعراق، حيث جرى بشكل رئيس تفجير أنابيب النفط؟

- لا! - مرة أخرى يهز رأسه نفيا - أنا أعني داغستان حيث يوجد مسلحون تتبناهم إحدى الدول العربية والذين قاموا بتفجير أنابيب النفط... وروسيا في مواجهة مع جورجيا وأوكرانيا... - أخذ الصحفي الإيطالي ينتقي كلماته بصعوبة في محاولة منه ألا يظهر بمظهر التائه أو العدواني.

جرى حديثنا في أيار - مايو عام ٢٠٠٨م، ولم أجرؤ على التخيل وقتئذ أن تصبح تلك التساؤلات حقيقة أليمة إلى هذا الحد بعد مرور عام واحد. وأن تبدأ إعادة هيكلة العلاقات بين روسيا وأوروبا مع الأخذ بعين الاعتبار آفاق تغيير النظام العالمي، وأن يصبح مواطنو العديد من الدول مهددين بحرب (غازيه)، حتى الآن. ولكن إذا لم يتخل السياسيون في العالم عن لغة القوة في

---

[٣] خط أنابيب (السيل الشمالي) سينقل الغاز من ميناء فيبورغ الروسي على حوض البلطيق إلى ألمانيا مرورا بالمياه الاقتصادية الفنلندية والسويدية والدانماركية، بطول ١٢٠٠ كم وبطاقة ٥٥ مليار متر مكعب سنويا. وبعد طول انتظار، أعطت الدول المذكورة موافقاتها على بناء الخط في مياهها الاقتصادية ووضعت شروطها التي تركز بشكل أساسي على حماية البيئة ما وافقت عليه (غازبروم) وبدأ تنفيذ بناء الخط في نيسان/ أبريل عام ٢٠١٠م . يشارك في المشروع، (غازبروم) بـ ٥١٪، = = (باسف وينترشال) و(إي أون رورغاز) بـ ١٥.٥٪ لكل منهما، و(إن. في. ندرلاند غازوين) و(غاز دو فرانس سويز) بـ ٩٪ لكل منهما. وسينتهي بناء الفرع الأول عام ٢٠١١م والفرع الثاني عام ٢٠١٢م ، ويتوقع أن يرتفع استهلاك بلدان الاتحاد الأوروبي في السنوات العشر المقبلة إلى ٢٠٠ مليار متر مكعب وبالتالي يضمن هذا المشروع تلبية ٢٥٪ إضافية من هذه الاحتياجات. (المترجم) .

الحوار في سبيل المنفعة المنفردة وتحقيق حياة أفضل على حساب الشعوب الأضعف، فإنه سيكون من الصعب تجنب الصراعات المسلحة.

شاهدت في نهاية أيار - مايو عام ٢٠٠٨م فيلما قصيرا ، عرض على شاشة التلفزة الإيطالية، مدته نصف ساعة يتضمن تعليقاتي. جرى الحديث في الفيلم على أن مشروعي (نابوكو)[٤] و(السيل الجنوبي)[٥] للغاز هما متنافسان بمعنى الكلمة. المشروعان يمثلان تكتلات سياسية واجتماعية مختلفة تقودها الولايات المتحدة وروسيا، وأن خطوط الأنابيب هذه يمكن أن تصبح أساسا لإشعال فتيل الحرب في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط أي المياه المحاذية للاتحاد الأوروبي. تحدث الإيطاليون عن الحرب كما لو أنها أمر لا مفر منه خلال السنوات الخمس المقبلة. صور الصحفي الإيطالي الأمر لمشاهديه على أنه خوف من العدوان الروسي المقبل، كما رآه الزميل المجري لسنوات طويلة خلت.

يكمن جوهر هذا الخوف، من وجهة نظري، في أن الأوروبيين تعبوا من محاربة عقيدة السياسة العسكرية الأمريكية التي تتجاهل وجهة نظر الاتحاد الأوروبي في اللحظات الحرجة، والذعر من انبعاث الإمبراطورية التي لايمكنهم السيطرة عليها في الجوار. العالم القديم خاض الحروب على مدى عصور طويلة وتوصل إلى فكرة التعايش السلمي مع الجوار ويحاول اليوم تجنب الوضع الذي سيجعلهم رهينة لإمبراطوريتين شابتين لديهما طموحات كبيرة ومستعدتين لاحتلال العالم من جديد.

اتخذت أوروبا موقف الحياد منذ زمن (الحرب الباردة) بين القوتين العظميتين - الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، حيث قامت الأولى بمحاولات عديدة لهدم الثانية من الداخل، ومن يعلم، فقد يطالب سيد الكرملين الجديد بتعويضات الآن؟!

---

(٤) مشروع خط أنابيب «نابوكو» لنقل الغاز من بلدان حوض بحر قزوين والشرق الأوسط ومصر عبر تركيا إلى أوروبا متجنبا روسيا، بطول ٣٣٠٠ كم وبطاقة ٣١ مليار متر مكعب سنويا. طرح الغرب هذا المشروع في إطار ما يسمى بالممر الجنوبي لتنويع خطوط نقل ومصادر الغاز. وجرى توقيع اتفاقيات حكومية بشأن هذا المشروع في أنقرة في شهر يوليو عام ٢٠٠٩م. ويسعى الغرب من خلال هذا المشروع إلى إنشاء خط مواز ومنافس لمشروع "السيل الجنوبي" الروسي. (المترجم) .

(٥) خط أنابيب (السيل الجنوبي) يمتد من محطة (بيروغافايا) الروسية على البحر الأسود إلى بلغاريا مرورا بالمياه الاقتصادية لـ تركيا يصل طول الجزء البحري من الخط نحو ٩٠٠ كم وطاقته ٦٣ مليار متر مكعب سنويا. وسينقسم الخط من بلغاريا إلى فرعين أحدهما إلى وسط أوروبا والآخر إلى جنوبها. وتم الاتفاق بهذا الشأن مع (إني) الإيطالية، ثم بلغاريا وصربيا وهنغاريا واليونان وقريبا مع رومانيا وغيرها. (المترجم) .

تمكن الأوروبيون من إنشاء درع وقائية تجلت في الميثاق الجديد للاتحاد الأوروبي[6] والعملة الموحدة – اليورو[7]، في حين كانت روسيا تستعيد عافيتها بعد سقوط الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١م . كما أجبروا الولايات المتحدة على احترام الموقف الموحد لأوروبا في مسائل عدة. ولكن على أي حال ليس في كل شيء فالقرارات الأهم فيما يتعلق بالحرب والسلام كانت تتخذ في واشنطن. وتقوم الدول الجديدة في الاتحاد الأوروبي بالانضواء تحت الجناح الأمريكي عبر اتفاقيات منفردة في كواليس بروكسل[8] تقضي بالدعم المالي والسياسي من واشنطن، وقد سبب هؤلاء الجدد[9] مشاكل عديدة للقدماء، ما يذكر بالتنبيهات التي وجهتها روسيا، الضعيفة آنذاك، بهذا الشأن وقد تم تجاهلها. فقد كانت موسكو بصورتها التاريخية، ما زالت تمثل (إمبراطورية الرعب) في أذهان الكثيرين.

كان يقود بلدان رابطة الدول المستقلة آنئذ مسؤولون تخلوا عن العقيدة الشيوعية بسهولة، تقبل الناس كل شيء بسذاجة في بداية تسعينات القرن الماضي، كل ما كان يروج له الغرب انطلاقا من شكل الحياة و حتى النقل الأعمى للقيم الروحية .

لاحظت أن الأوروبيين، كانوا ينظرون إلى هذه البلدان بما فيها روسيا، بازدراء وفتور لفترة طويلة، كما لو كانوا مديونين أوأقارب فقراء أو جيران بلهاء. ولم تلاحظ أوروبا، بسبب غرورها المألوف، كيف أصبحت روسيا شريكا واثقا من نفسه ويمد لها يد الصداقة.

بحث اجتماع قادة حلف شمال الأطلسي في ريغا[10] عام ٢٠٠٦م ، الذي انعقد لأول مرة على أراضي الاتحاد السوفييتي السابق، بشكل واضح التهديدات الطاقوية المحتملة من قبل موسكو. وصرح الأمين العام لحلف الناتو آنذاك ياب دي هوب شيفر: "أمن الطاقة – هو مشكلة تملك علاقة مباشرة بالناتو، أتمنى أن يطالب رؤساء الدول والحكومات مجلس شمال الأطلسي تحديد الدور الذي يستطيع الناتو تأديته في حوار الطاقة العالمية".

---

[6] الاتحاد الأوروبي يضم ٢٧ دولة، تأسس بناء على اتفاقية معروفة باسم معاهدة ماسترخت الموقعة عام ١٩٩٢م، من أهم مبادئ الاتحاد الأوروبي نقل صلاحيات الدول القومية إلى المؤسسات الدولية الأوروبية. (المترجم) .

[7] اليورو هي العملة الموحدة لدول الاتحاد الأوروبي، وتعد ثاني أهم عملة على مستوى نظام النقد الدولي بعد الدولار. يتم التحكم به من قبل البنك المركزي الأوروبي في مقره بفرانكفورت في ألمانيا. اليوم يعد اليورو العملة الرسمية المتداولة في ١٦ دولة من دول الإتحاد الأوروبي السبع والعشرون. كما أنه العملة الرسمية في ست دول أخرى ليست أعضاء في الإتحاد الأوروبي. تم بدء التعامل باليورو على النطاق المصرفي منذ عام ١٩٩٩م ، وابتداء من الأول من يناير/ كانون الثاني عام ٢٠٠٢م استبدل اليورو عملات الدول المنضمة لاتفاق تطبيق اليورو وأصبح منذ ذلك الحين عملتها الرسمية. (المترجم) .

[8] مقر قيادة حلف "الناتو" في العاصمة البلجيكية. (المترجم) .

[9] دول شرق أوروبا (الإشتراكية سابقا) (المترجم).

[10] عاصمة لاتفيا إحدى دول البلطيق السوفييتية السابقة التي انضمت إلى حملة معاداة روسيا بعد سقوط الاتحاد السوفييتي(المترجم) .

رئيس لجنة الشؤون الدولية والسيناتور الأمريكي ريتشارد لوغار ذهب إلى أبعد من ذلك بدعوته لتحويل الناتو إلى (حلف مستهلكي مصادر الطاقة) في مواجهة روسيا. وتنبأ لوغار بأن "العجز في مجال الطاقة وإمكانية احتكارها سيصبح مصدر الصراعات المسلحة في أوروبا والمناطق المحيطة في السنوات العشر المقبلة، وأظهرت روسيا، من خلال وقف إمدادات مصادر الطاقة إلى أوكرانيا عام ٢٠٠٦م، إلى أي مدى يصل إغراء استخدام الطاقة لتحقيق أغراض سياسية. وعلى الناتو أن يعتمد الإجراءات التي سيتخذها في حال تعرض بولونيا وألمانيا والمجر ولاتفيا وغيرها من البلدان أعضاء الحلف، للخطر".

احزروا ماذا اقترح؟ المساواة بين حرب الطاقة و الحروب العادية. وقال في لقاء قادة حلف شمال الأطلسي في ريغا: "شن هجوم باستخدام الطاقة كسلاح يمكن أن يدمر اقتصاد الدول وأن يودي بمئات بل وبآلاف الضحايا، وعليه فإن الفصل الخامس من ميثاق الناتو الذي يساوي بين الاعتداء على أحد أعضاء الحلف والاعتداء على المجموع، يجب أن يعمم هذا على العلاقات في مجال الطاقة".

لم تؤيد أوروبا مبادرة ما وراء المحيطات لكنها أخذتها بعين الاعتبار لأن العمليات العسكرية وفق هذا السيناريو سوف تتم على أراضيها، لذا رجحت بروكسل ألا تعير الاهتمام ليد موسكو الممدودة. وبدأت مرحلة جديدة في التاريخ المعاصر عندما تستنفذ القواعد، الراسخة والثابتة المعمول بها، فعاليتها وتتطلب التعديل.

إمبراطور الغاز

قام الرئيس (فيما بعد رئيس الوزراء الروسي) فلاديمير بوتين، المتحدّر من مدينة سان بطرس بورغ، مقتديا بالقيصر الروسي العظيم (بطرس الأكبر)[١١]، بمحاولة جديدة لاختراق أوروبا المتحضرة. إذ يجب على روسيا أن تحتل أخيرا مكانة مرموقة في النادي المغلق للدول العظمى بفضل مصادر الطاقة. فبحثت استراتيجية الطاقة الروسية (لفترة ٢٠٠١م – ٢٠٢٠م) والتعديلات التي أجريت عليها عام ٢٠٠٣م عملية تبادل الأصول في قطاع الطاقة بين روسيا وأوروبا التي تقدر قيمتها بـ ١٠٠ مليار دولار. ولو تم هذا التبادل، لتمكنت روسيا من الاندماج الفعلي، وبالنتيجة، تحصل الشركات الأوروبية على حصص في حقول النفط والغاز في سيبيريا، فيما تحصل (غازبروم) و(لوك أويل) و(روس نفط) على معامل تكرير ومحطات كهرباء في أوروبا الغربية. ولارتفعت حصة (غازبروم) في السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي من ٢٣٪ إلى ٣٣٪ مع حلول عام ٢٠١٥م.

دعا فلاديمير بوتين أوروبا مرارا وتكرارا منذ عام ٢٠٠٠م إلى الاندماج في سياسة الطاقة، لكنهم تعاملوا مع جميع المبادرات من طرف واحد، أي أنهم أيدوا كل ما فيه مصلحة الاتحاد الأوروبي، أما ما كان يستوجب تنازلات متبادلة فكان يجري إرجاؤه إلى ما بعد. أقر الاتحاد الأوروبي وبمبادرة من هولندا (ميثاق الطاقة الأوروبي)[١٢] عام ١٩٩١م، وتم وضع المبادئ الأساسية في اتفاقية ملحقة بالميثاق عرضت على التوقيع عام ١٩٩٤م . وكان هدف الوثيقة المذكورة توجيه أموال المستهلكين في أوروبا الغربية للاستثمار في حقول البلدان المنتجة للغاز. ووقعت روسيا إلى جانب ٥٠ بلدا على الاتفاقية إلا أنها لم تصادق عليها حسب الأصول القانونية حتى الآن.

---

[١١] بطرس الأكبر أو بطرس الأول هو بطرس ألكسييفيتش رومانوف (١٦٧٢م – ١٧٢٥م) حكم روسيا منذ عام ١٦٨٢م خلفا لفيودر الثالث وحتى وفاته عام ١٧٢٥م. وقد كان يحكم روسيا بدايةً حتى عام ١٦٩٦م مشاركاً لأخيه غير الشقيق إيفان الخامس في الحكم حيث أن الأخير كان يعاني من المرض. يعتبر بطرس العظيم أحد أعظم من حكموا روسيا على مدار تاريخها. وقد قاد سياسة تحديث وسياسة توسع حولت روسيا القيصرية إلى الإمبراطورية الروسية والتي باتت إحدى أهم القوى على مستوى أوروبا. وهو مؤسس مدينة سان بطرس بورغ التي كانت عاصمةً لروسيا على مدى أكثر من قرنين من تاريخها. وأجرى عدة إصلاحات في الإدارة والمالية والصناعة والمجتمع. كما اسس جيشا حديثا وبنى اسطولا بحريا عظيما لروسيا. انتهج بطرس الأكبر سياسة ثقافية جديدة للدولة وقد اراد تغيير اذواق الروس وتعريفيم بالتراث الثقافي الاوروبي. كان هدف بطرس الأكبر انذاك جعل روسيا دولة أوروبية سياسيا وثقافيا. وقام بإرسال الطلبة الروس إلى الجامعات الاوروبية للدراسة. (المترجم) .

[١٢] تعتبر روسيا أن ميثاق الطاقة الأوروبي الحالي لا يستطيع تسوية كل المشاكل في مجال الطاقة لأنه لا يطبق تطبيقا كاملا، ويركز فقط على ضمان حقوق المستهلكين، وتؤكد في الوقت نفسه على ضرورة إعداد اتفاقيات جديدة لضمان أمن الطاقة بدل الميثاق الحالي. (المترجم)

ذكر نائب وزير الطاقة الروسي أناتولي يانوفسكي أن "روسيا وقعت على ميثاق الطاقة، فقد عوّلنا على استثمارات ضخمة وتقنيات وتفعيل للطاقة، لكننا لم نحصل على شيء، وزيادة على ذلك، اقترحوا علينا، في إطار بروتوكول الترانزيت، أن "نخلع ونستعد"، وهذا يقضي بأن نفتح أنابيبنا لكل من يرغب بينما لم يسمحوا لنا بالدخول إلى أي مكان".

مر الوقت، ولم تتقارب المواقف، حينما قرر الكرملين تصفية حساباته مع نادي باريس[١٣]، لعلهم بعد ذلك يقررون الاعتراف بروسيا شريكا متساوي الحقوق في الثماني الكبار! وتم تسديد جميع الالتزامات حيث سمحت أسعار النفط والغاز المرتفعة بتوفير المبالغ المطلوبة. وقدمت روسيا، بعد ذلك، منهجا لأمن الطاقة في لقاء قمة الثماني الكبار في سان بطرس بورغ عام ٢٠٠٦م ، تقوم مبادئه الرئيسة على الاعتماد المتبادل بين موردي ومستهلكي الغاز، حيث يسعى الكرملين في الآونة الأخيرة إلى توحيد جهود روسيا والاتحاد الأوروبي تحت سقف أوروبي واحد.

رغم ما تقدم، فإن قادة أوروبا القديمة في هذه المرة أيضا لم يبدلوا مشاعر الاحترام والثقة بالصداقة اللامبالية للروس. ولم تتفق أوروبا مع روسيا بشأن أمن الطاقة بحجة أن الأموال المتداولة في موسكو تفوق، في لحظات معينة، الاحتياطيات المالية في أية عاصمة أوروبية! ومن جديد، أشاروا إلى موقع موسكو المتقدم. وأعدت لجنة الاتحاد الأوروبي ما يدعى بحزمة الإجراءات الثالثة لتحرير سوق الغاز في الاتحاد الأوروبي. وإذا كانت الحزمتان السابقتان قد فرضتا تقسيما بسيطا للشركات حسب أعمالها في الطاقة الكهربائية وإنتاج الغاز للتوليد والشبكات والتوزيع، وبذلك حرمان اللاعبين الكبار في السوق من حصة الأسد وأرباحها، فإن الحزمة الثالثة ضيقت الخناق على بلدان ثالثة لإعاقة دخولها إلى سوق الاتحاد الأوروبي. علما بأن الحزمة الثالثة شملت مجموعة من شركات الطاقة الأمريكية بشروط الحظر، لذا وقع على عاتق المسؤولين في بروكسل حل مسألة ليست بالبسيطة وهي: كيف يمكن إعطاء الشركات الأمريكية المبررات القانونية لتواجدها في سوق الاتحاد الأوروبي وتبرير الحظر على (غازبروم)!

نفذ صبر المسؤولين الروس فانتقلوا إلى المجابهة، حيث هدد نائب رئيس مجلس إدارة (غازبروم) ألكسندر مدفيديف بروكسل، على هامش أعمال المنتدى الاقتصادي الروسي في لندن عام ٢٠٠٦م، بأن "ميثاق الطاقة في صيغته الحالية هو وثيقة موجهة ضد روسيا، وروسيا لن تصادق عليه قبل إجراء تعديلات حقيقية". وحسب رأي مدفيديف: "يجب توقيع وثيقة جديدة

---

[١٣] نادي باريس الاقتصادي هو مجموعة غير رسمية من المموّلين من ١٩ دولة من اغنى بلدان العالم، التي تقدم الخدمات المالية مثل إعادة جدولة الديون وتخفيف عبء الديون، وإلغاء الديون علي البلدان المدينة والدائنة. ويقوم صندوق النقد الدولي بتحديد أسماء تلك الدول بعد أن تكون الحلول البديلة قد فشلت. ويجتمع النادي كل ستة اسابيع في مقر وزارة الاقتصاد والمالية والصناعة الفرنسية. ويرأسها أحد كبار المسؤولين في إدارة الخزانة الفرنسية. (المترجم) .

تقدم صيغة مختلفة للعلاقة بين روسيا والاتحاد الأوروبي في مجال أمن الطاقة، وإلا سنقوم بتوحيد جهود البلدان المنتجة للغاز ونؤسس تكتل يملك تأثيرا يفوق تأثير منظمة الأوبك".

أكد نائب رئيس مجلس الدوما ورئيس جمعية الغاز الروسية فاليري يازيف أمام المؤتمر العالمي (حوار الطاقة بين روسيا واالاتحاد الأوروبي – عامل الغاز) في برلين أيار/ مايو من ذات العام: "نحن لن نقبل لأنفسنا دور التلميذ المهمل، في حين فقدنا نصف اقتصادنا نتيجة اتباع نصائح المعلمين من المنظمات المالية العالمية. إن تصرفات المسؤولين في الاتحاد الأوروبي تدفع المنتجين لاتخاذ إجراء جوابي بتشكيل اتحاد مصدري الغاز وسيكون أكثر فاعلية وتأثيرا من الأوبك". وأعلن صراحة: "إن موقفنا – هو موقف الصقور، ويجب أن تخضع توريدات الغاز باعتباره خام استراتيجي لرقابة قاسية مثل توريدات الأسلحة". وأورد يازيف مثالا على العمل الفعال شركة (روس أبرون إكسبورت) المسؤولة عن تصدير السلاح الروسي.

اشتدت المجابهة بين روسيا والاتحاد الأوروبي. ونصح رئيس ممثلية المفوضية الأوروبية في روسيا مارك فرانكو، في ذات المؤتمر، (غازبروم) بأن "تزن تصرفاتها بدقة متناهية"، وقال بلهجة تنم عن عدم الرضا: "قد يحدث انطباع بأن (غازبروم) تضغط على المستهلك الأوروبي". انطلاقا من ذلك واعتمادا على بروتوكول الترانزيت الأوروبي[١٤] الذي يفترض إقامة مزاد على استخدام الأنابيب، وسعت (غازبروم) للمحافظة على أولويتها باستخدام الأنابيب في حال تمديد عقود الترانزيت.

أجمع ممثلو بروكسل في تلك الفترة على عجز موسكو عن تنفيذ التزاماتها في مجال الطاقة معللين ذلك بانخفاض كميات النفط والغاز المستخرجة في سيبيريا. وأشار رئيس مجلس إدارة (رورغاز إي أون) الألمانية بورهارد بيرغمان في محاولة لإقناع زملائه بأن "حصة (غازبروم) تراجعت في أسواق الاتحاد الأوروبي من ٢٥٪ إلى ٢٢٪ في عام ٢٠٠٧م وستستمر بالتراجع، حسب بيانات هيئة الطاقة الدولية. وتسعى (غازبروم) إلى التخلي عن العلاقة مع مستهلك الغاز النهائي في أوروبا، ولكن يلاحظ في الفترة الأخيرة نمو الأرباح في مجال الاستخراج وتراجعها في المبيعات، ولن يتغير الوضع في المستقبل القريب".

كان هذا موقف رجل أعمال صديق لروسيا، وعضو مجلس مدراء (غازبروم). وأغلق الفرنسيون والإسبان والبريطانيون أسواق الغاز الداخلية لديهم في وجه (غازبروم)، ومن المستبعد أنهم لم يعرفوا أن تراجع الاستخراج كان ظاهرة في العهد السوفييتي. تقوم (غازبروم) بتنمية قاعدة المصادر لديها ببطء ولكن بشكل ثابت، كما تنفذ استثماراتها في أضخم الحقول حسب المعايير

---

[١٤] جرى توقيع البروتوكول بين روسيا والاتحاد الأوروبي وأوكرانيا في يناير كانون الثاني عام ٢٠٠٩م ، وذلك إثر حرب الغاز الروسية الأوكرانية التي أدت إلى قطع إمدادات الغاز إلى أوروبا لعدة أيام في ذلك الشتاء القارس. وقضت الوثيقة باستحداث آلية دولية لمراقبة ترانزيت الغاز الروسي عبر الأراضي الأوكرانية إلى أوروبا. (المترجم).

العالمية رغم بعض التأخير. وكذلك في المنطقة القطبية التي تسمح باستخراج ١٠٠ مليار متر مكعب من الغاز سنويا.

حاول فلاديمير بوتين الحديث مع الاتحاد الأوروبي بلغة أمن الطاقة. وأوضح الرئيس الروسي خلال محادثاته مع رئيس الوزراء اليوناني قسطنطين كارامانليس في نيسان عام ٢٠٠٨م أن "مشاريع الطاقة تتطلب استثمارات كبيرة وهي مربحة من وجهة النظر الاقتصادية وتحمل طابعا سياسيا لأن زيادة دور أية دولة في سياسة الطاقة الأوروبية سيرفع من شأنها وكلمتها"، ونوه بوتين من جديد بأن روسيا تفتح الطريق إلى مصادرها الطبيعية مقابل التقنيات الأوروبية و"المعدن المفكر" إضافة إلى حصص في محطات الكهرباء وشبكات توزيع الغاز.

أما الأوروبيون فكانوا يبحثون باستمرار وبتفاؤل شراكة (غازبروم) و(لوك أويل) و(روس نفط) في حصة معينة من الشركات الصناعية في أوروبا الغربية ولكن عندما يصل الأمر إلى الموافقة السياسية على الصفقة، يرمون بروسيا إلى الخارج. فقد أجرت (غازبروم) محادثات عام ٢٠٠٦م بشأن الحصول على حصة ٢٠٪ في (سينتريكا) أضخم شركة طاقة بريطانية، إلا أن مجلس اللوردات في البرلمان البريطاني اتخذ قرارا خاصا يمنع هذه الصفقة.

وعرضت (غازبروم) على شركة (بي بي) البريطانية وعلى مدار عدة سنوات مشاريع مشتركة في مجال استخراج وإسالة الغاز. كما جرى الحديث حول تبادل أصول بقيمة ٣ مليارات دولار، لم ينفذ منها شيء.

وحاولت (غازبروم) في أعوام ٢٠٠٤م – ٢٠٠٨م تبديل ٢٥٪ من حقل (يوجني روسكي)[١٥]، المصدر الرئيس لمشروع (السيل الشمالي)، مقابل حصص (إي أون) في محطات الكهرباء في إيطاليا أو بريطانيا أو ألمانيا، إلا أن الألمان عرضوا أصول الغاز في (مول) المجرية فقط. ووافقت (غازبروم) على استرجاع ٢.٩٣٪ من أسهمها، بعد أربع سنوات من المفاوضات العقيمة.

وبحثت (غازبروم) و(لوك أويل) في عامي ٢٠٠٧م و٢٠٠٨م احتمال شراء ٢٠٪ من أسهم (ريبسول) الإسبانية، إلا أن وزير الاقتصاد الإسباني عارض الصفقة .

---

[١٥] حقل «يوجني روسكي» يقع في شبه جزيرة يامال، في مقاطعة "يامال ننتسك" ذات الحكم الذاتي، شمال غرب روسيا. تبلغ احتياطاته المؤكدة من الغاز ٨٠٥.٣ مليار متر مكعب والمتوقعة ١٠٠٠ مليار متر مكعب، وتصل طاقته الاستخراجية المخطط لها إلى ٢٥ مليار متر مكعب سنويا، وسيكون المصدر الرئيس لتوريدات الغاز إلى مشروع السيل الشمالي. تشارك في الاستخراج إلى جانب "غازبروم" الشركتان الألمانيتان "إي أون" و"باسف" بحصة ٢٥٪ ناقص سهم واحد لكل منهما. (المترجم) .

ولم تثمر أعوام ٢٠٠٦م – ٢٠٠٨م عن تفاهم بشأن العلاقات المتبادلة بين (غازبروم) و(إني) الإيطالية، فما أن توصل الحديث إلى حصول العملاق الروسي على حصة في أحد فروع الطاقة للشركة الإيطالية (ريني سنام) حتى فقد الشركاء اللغة المشتركة.

كما حاولت (غازبروم) مبادلة حصة في أضخم حقل على القارة القطبية (شتوكمان)[١٦] بأصول مشابهة في النرويج وفرنسا وأمريكا. وبعد عدة جولات من المباحثات تم الاتفاق على تشكيل شركة مشتركة مع (توتال) الفرنسية و(ستات أويل هيدرو) النروجية لاستخراج الغاز من حقل (شتوكمان) وبدون تبادل للأصول. ووعد الشركاء بدفع ٩٠٠ مليون دولار مقابل حق الدخول في المشروع، ومن المنتظر إبرام هذه الصفقة قبل نهاية عام ٢٠٠٩م[١٧]. وكان الاستثناء الوحيد في أن هولدينغ الكيماويات الألماني (باسف) قدم نصف شركته (وينغاز)، وهذا يؤكد القاعدة العامة، أنهم سمحوا للروس بالدخول إلى شبكة التوزيع في شرق ألمانيا فقط.

لم تستطع روسيا والاتحاد الأوروبي على مدار ١٨ عاما التوصل إلى لغة مشتركة وبناء برج أمن الطاقة انطلاقا من المنفعة المتبادلة والإمكانيات المتاحة، وبدلا عن ذلك يخفي أطراف العلاقة الخلافات تحت قناع الدبلوماسية، وعندما يرفعون تلك الأقنعة تظهر المواقف المتعارضة القاسية والحادة. وحذر نائب وزير الطاقة الروسية أناتولي يانوفسكي في أيار/ مايو ٢٠٠٨م : "يجب ألا ينظر إلى جميع موردي مصادر الطاقة على أنهم مستعمرون للبلدان المستهلكة، لأنه في كل مرة حاول أحد ما السيطرة على مناطق الغير، إما أن استعادت الدولة الموردة سيادتها على مصادر الطاقة وطردت الأجانب من سوقها الداخلية، أو قامت الحرب".

---

[١٦] «حقل شتوكمان» يقع في مركز الرصيف القاري من القسم الروسي لبحر البارنتس، تبلغ احتياطاته ٣.٩ تريليون متر مكعب من الغاز و٥٦ مليون طن من مكثفات الغاز، ويشكل أحد المصادر الاستراتيجية لدى "غازبروم"، ويشارك "غازبروم" في استثمار الحقل شركتا "توتال" الفرنسية و"ستات أويل" النروجية. (المترجم)

[١٧] جرى تأجيل البت في الأمر حتى عام ٢٠١١م (المترجم).

الحرب من أجل الملكية

أنا لا أبرر الطرق التي تتبعها روسيا مع البلدان المجاورة بالانتقال إلى المعايير الأوروبية في تجارة الغاز، ولكن يجب توضيح أهداف موسكو الاستراتيجية التي دفعتها للتصرف البربري بقطع الغاز عن المستهلكين في بلدان رابطة الدول المستقلة في أوج موسم الشتاء القارس. في الواقع، تحاول (غازبروم) استعادة السيطرة على شبكة نقل الغاز التي أنشأتها وزارة صناعات الغاز السوفييتية.

لقد تم إنشاء منظومة خطوط متطورة خلال أعوام ١٩٦٠م – ١٩٧٠م ، تربط حقول سيبيريا الغربية بمحطات الكهرباء في أوروبا الغربية. يزيد طول هذه الخطوط عن ٤٠٠٠ كيلومترا. ويتشكل الخط من ٢٤ أنبوبا مرصوصة جنبا إلى جنب. كانت بالفعل منظومة ضخمة شكلت ضمانة لحياة مريحة للمواطن السوفييتي وقاعدة للتنمية الصناعية في الاتحاد السوفييتي. وكان الغاز المستخرج في تركمانيا مخصصا لأوكرانيا وجمهوريات ما وراء القفقاس.

تحولت ملكية خطوط نقل الغاز من روسيا إلى أوروبا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١م ، أي إلى بلدان رابطة الدول المستقلة ودول البلطيق. وبناء عليه، جرى تقسيم صمامات شرايين الجسد الواحد إلى عدة أجزاء وتم تحديد عملية تبادل المعلومات بين إدارات المراقبة. وفي الحقيقة، فإن العاملين في قطاع الغاز في بلدان رابطة الدول المستقلة على مدى عقد من الزمن اعتبروا أنفسهم بالدرجة الأولى عمال غاز ومن ثم مواطنين في هذه الدولة أو تلك. لذلك لم تحدث انقطاعات في توريدات الغاز بسبب أعطال فنية ناتجة عن تقصير مراقبي بلدان رابطة الدول المستقلة. وجميع المشاكل التي حدثت في التوريدات كانت نتيجة أسباب سياسية.

شقت (غازبروم) في نهاية التسعينات بهدوء ممرا وأصبحت ضمن المساهمين في شركات نقل الغاز اللاتيفية واللتوانية والأرمينية بحصولها على الحصة المتحكمة، وبما أن حجم الاستهلاك في هذه الدول لا يزيد عن ملياري متر مكعب من الغاز سنويا فإن الصراع على أسواق التصريف الكبيرة كان مؤجلا.

أول حرب في مجال الغاز أعلنتها روسيا على مولدافيا. إذ أوقفت (غازبروم) إمدادات الغاز إلى كيشينيوف تماما في ٢٥ شباط/ فبراير عام ٢٠٠٠م ، نتيجة تراكم الديون التي وصلت إلى ٣٠٠ مليون دولار. واستأنفت الإمدادات في اليوم التالي بعد أن عرضت كيشينيوف حصة في شركة (مولداف غاز) وحصلت (غازبروم) بذلك على ٥٠٪ من الشركة. بدت المفاوضات آنذاك عديمة الفائدة، ما دفع (غازبروم) لفرض أعلى سعر على كيشينيوف من بين بلدان رابطة الدول المستقلة

بلغ ٨٠ دولار لكل ألف متر مكعب. وحصلت الشركة الروسية على الحصة المتحكمة في (مولداف غاز) مع حلول عام ٢٠٠٦م وحولت مولدافيا إلى الصيغة السعرية الأوروبية معولة على مؤشرات البورصات الرئيسة للمازوت والغازولين (الحركة المزدهرة للمنتجات النفطية) لنصف العام المنصرم. وحسب الاتفاقيات، فإن كيشينيوف مثلها مثل بقية بلدان رابطة الدول المستقلة ستشتري الغاز بأسعار مخفضة عن الأسعار الأوروبية حتى عام ٢٠١١م.

لم يصف فريق الرئيس الروسي الثاني فلاديمير بوتين سياسة الطاقة في عهد الرئيس الأول بوريس يلتسين بالخاطئة أبدا، لكن تغيير أولويات هذه السياسة كان واضحا. فيما شهدت السنوات العشر الأولى من تاريخ روسيا الحديثة تسليم مصادر الطاقة لأي كان بانتظار الاستثمارات، فإنها في العشر الثانية قامت باستعادتها. والرئيس الثالث يتبع نهج بوتين.

حدث أول توقيف للإمدادات إلى أوروبا ضد رغبة الكرملين. قلصت (غازبروم) التوريدات عن المستهلكين البيلوروس مرتين في كانون الثاني/ يناير عام ٢٠٠٤م نتيجة رفض مينسك تأسيس شركة مشتركة على قاعدة (بيل ترانس غاز)، وقطعت الغاز نهائيا عن بيلوروسيا في ١٨ شباط/ فبراير من ذات العام. وقامت مينسك بدورها بإغلاق صمامات أنابيب ترانزيت الغاز عن بولونيا ولاتفيا. ووافقت (غازبروم) على رفع حصار الغاز بعد مرور ٤٧ ساعة و١٨ دقيقة تحت تأثير الضغط الأوروبي. وبذلك قام رئيس بيلوروسيا ألكسندر لوكاشينكو وبحذق، بتحويل أول هجوم لغازبروم على بلد ترانزيت إلى هجوم ضد أوروبا. وقامت بروكسل آنئذ ولأول مرة بمساندة "آخر ديكتاتور أوروبي". وكان على (غازبروم) الاتفاق مع بولونيا كي تسحب الأخيرة شكواها وتلغي الغرامات. لم يدخل في حسبان فلاديمير بوتين تحول مجرى الأحداث بهذا الشكل.

راجعت موسكو نتائج حصار الغاز وغيرت على أساس ذلك استراتيجية وتكتيك حروب الغاز. وكسب الكرملين معركة بيلوروسيا في أعوام ٢٠٠٦م – ٢٠٠٧م بأيدي (غازبروم) عندما وافقت مينسك على بيع ٥٠٪ من أسهم (بيل ترانس غاز) إلى (غازبروم) بـ ٢.٥ مليار دولار على مدى ثلاث سنوات. ولكن ما كان ألكسندر لوكاشينكو ليكون هو نفسه، لو أنه تنازل مباشرة عن حق إدارة خط أنابيب الغاز البيلوروسي دون أن يتاجر محققا المكاسب لبلده بأن تحصل على أسعار مخفّضة للغاز ولعدة سنوات. لذلك أجرت (غازبروم) جولة مفاوضات منفصلة على أبواب عام ٢٠٠٩م للحصول على سهم واحد في (بيل ترانس غاز) والذي كان سيسمح للشركة الروسية بالإشراف على إدارة كامل منظومة نقل الغاز البيلوروسية، وما من شك بأن هذا السهم سيأتي من يد السيد لوكاشينكو كآخر ورقة لعب. ولكن هذا لم يحدث بعد، فيما لو صدقنا بالطبع البيانات الرسمية.

أعارت موسكو اهتماما خاصا لأوكرانيا أكثر من الجميع ولوقت أطول كون الأخيرة محتكرا لخطوط الترانزيت إلى أكبر سوق لبيع مصادر الطاقة. كما تستهلك هذه الدولة، التي يبلغ عدد سكانها ٥٠ مليون نسمة، من ٦٦ إلى ٧٨ مليار متر مكعب من الغاز سنويا ما يعادل مستويات استهلاك ألمانيا أو إيطاليا. ولكن الذرائع التي استخدمها الكرملين ضد مينسك لم تكن ملائمة للاستخدام في معركة الغاز مع كييف. لذلك كان على (غازبروم) أن تشتري في البداية جميع طاقات الترانزيت الأوزبيكية والكازاخية التي تورد غاز آسيا الوسطى إلى أوكرانيا وبهذا أصبحت (غازبروم) المصدَر الوحيد للغاز.

أوقفت (غازبروم) توريدات الغاز إلى المستهلك الأوكراني في ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦م محافظة بذلك على توريدات الترانزيت – حيث تقلص حجم الضخ اليومي من ٤٢٠ مليون متر مكعب إلى ٣٠٠ مليون متر مكعب، فأخذت كييف هذه الكمية من أنابيب الترانزيت. بهذا، كرر الرئيس فيكتور يوشينكو المناورة التي اتبعها زميله البيلوروسي منذ سنتين وأعطى حق المفاوضات مع موسكو إلى بروكسل. استأنفت (غازبروم) توريدات الغاز إلى أوكرانيا في ٣ كانون الثاني/ يناير. وفي اليوم التالي أعلنت عن خطة جديدة لتسديد ثمن التوريدات - عن طريق شركة (روس أوكر إنرغو) السويسرية. ووافقت أوكرانيا، بنتيجة معركة الغاز عام ٢٠٠٩م، على التخلي عن الوسيط مقابل توقيع عقد بيع – شراء حسب المعايير الأوروبية.

ما يدعو للاستغراب، أن قادة بلدان رابطة الدول المستقلة لم يوحدوا جهودهم أبدا في معركة الطاقة ضد روسيا. فلو أعلن الكرملين الحرب على مينسك لما طلب ألكسندر لوكاشينكو مساعدة الجارة كييف.

كما قدمت بيلوروسيا المساعدة لروسيا خلال حصار الغاز على أوكرانيا بزيادة طاقات الترانزيت. ودعا فيكتور يوشينكو جاره ألكسندر لوكاشينكو، بعد مرور عشرين يوما على حصار (غازبروم) للمستهلكين الأوكرانيين عام ٢٠٠٩م ، إلى منطقة تشيرنيغوف لبحث ما يمكن عمله في المستقبل. لو أن مينسك وكييف أغلقتا حدودهما في وجه روسيا خلال حروب الغاز في السنوات الماضية لما استطاع الكرملين تحقيق ولا نصف انتصاراته، لكن التاريخ صريح ولا يمكن مخالفته. وما تبقى أمام ألكسندر لوكاشينكو إلا أن يطلب من فيكتور يوشينكو أن يتكلم باسم بيلوروسيا في بروكسل، وأغلب الظن أن الرئيس البيلوروسي وعد الأوكراني بالوساطة مع موسكو.

من فاز في حرب الغاز في كانون الثاني/ يناير عام ٢٠٠٩م ؟ الجميع، ولا أحد. لم تحصل (غازبروم) على حقوق التحكم بمنظومة الغاز الأوكرانية ما يعني أنها خسرت استراتيجيا. رغم أنه من المحتمل تفعيل الكونسورتيوم العالمي لنقل الغاز الذي يضم روسيا وأوكرانيا وألمانيا ومن المحتمل فرنسا وإيطاليا. حينها يمكن حقا أن نبرر حرب الغاز تلك. وكان رفع أسعار الغاز على

أوكرانيا نصرا تكتيكيا لروسيا، والتخلي عن خطة الدفع من خلال (روس أوكر إنرغو) كان نجاحا شخصيا لرئيسة الوزراء الأوكرانية يوليا تيموشينكو التي حصلت على تأييد الكرملين في المستقبل. وعلى أية حال، فإن كل الانتصارات والهزائم مقرونة بحسم مسألة السلطة لصالح أحد ما الرئيس أورئيسة الوزراء[١٨].

أعتقد أنه نتيجة حروب الغاز هذه يمكن أن يجري إعادة النظر في ميثاق الطاقة، أو على الأقل أن تبدي بروكسل مرونة أكثر بشأن احترام مصالح روسيا. فيما يخص هذا الأمر، تقدمت المستشارة الألمانية أنغيلا ميركيل باقتراح إلى رئيس المفوضية الأوروبية خوسي مانويل باروزو بشأن الزيادة الفعلية للاستثمارات في قطاع الطاقة الروسية. كان هذا الطلب الأول من نوعه، منذ زمن طويل، يقوم به مسؤول أوروبي رفيع المستوى في دول الاتحاد الأوروبي. هذا الطلب يؤكد حقيقة أن ألمانيا، الأكثر ثراء بين بلدان الاتحاد الأوروبي، تلعب دورا محوريا بتشكيل وجهة النظر العامة للاتحاد الأوروبي في قضايا كثيرة.

أتوقع التقارب بين موسكو وبروكسل في مجموعة من القضايا السياسية، بصرف النظر عن التقييم السلبي لتصرفات روسيا خلال حروب الغاز من قبل الاتحاد الأوروبي. ويرى الكرملين أن كل هذه الصراعات الإقليمية وحروب الغاز كان عليها أن تنيط اللثام عن الوجه الحقيقي لواشنطن أمام الاتحاد الأوروبي، لأن أمريكا وقعت مع أوكرانيا وجورجيا ميثاق الشراكة الاستراتيجية في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨م ، وفي ٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩م على التوالي. ما يفسر الإيديولوجية التي تزرعها أمريكا بأنها "المنقذ الوحيد للعالم" من الحقد والإرهاب الدولي. تتلقى أوكرانيا وجورجيا بموجب هذه الوثائق ليس السلاح الأمريكي فقط بل والدعم اللازم لتسريع عملية انضمامها إلى حلف الناتو. عدا عن ذلك، تأخذ واشنطن على عاتقها ضمان أمن الطاقة وترانزيت الغاز على أراضيها وتهيئ الظروف اللازمة لنقل غاز آسيا الوسطى إلى أوروبا عن طريق خط (نابوكو).

في الحقيقة، يمكن القول الآن أن مصادر الطاقة هي الأداة الأكثر فاعلية في السياسة العالمية. فبفضلها يمكن تغيير موازين القوى وفرض السيطرة السياسية والاقتصادية الإقليمية. وكما قال وزير الخارجية الروسية سيرغي لافروف: "نعقد الأمل على أن التغيير في الإدارة الأمريكية يمكن أن يمس مناخ السياسة الخارجية وخصوصا العلاقة مع روسيا الاتحادية". وأعرب عن أمله بتخلي

---

[١٨] كان هذا قبل انتخابات الرئاسة الأوكرانية التي أطاحت في فبراير/ شباط من عام ٢٠١٠ بالرئيس السابق فيكتور يوشينكو ورئيسة الوزراء يوليا تيموشيتكو التي انفصلت عن حليفها يوشينكو في محاولة لإنقاذ ما فقدته ثورتهم "البرتقالية"، وفاز بكرسي الرئاسة فيكتور يانوكوفيتش الذي يميل إلى توطيد علاقات الأخوة والجوار مع روسيا. (المترجم) .

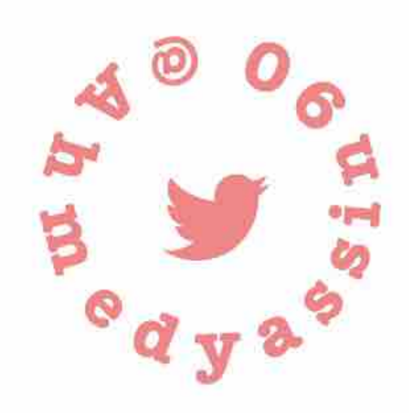
الولايات المتحدة عن خطط توسيع الناتو ونشر عناصر من منظومة الصواريخ الدفاعية المضادة للصواريخ في أوروبا الشرقية. وجاء الرد سريعا، بأنه لايمكن حل هذا الموضوع المعقد بمجرد تغير سيد القاعة البيضوية في البيت الأبيض.

إن أمريكا تخطط لنشر رادار في تشيكيا و١٠ صواريخ من منظومة الدفاع المضادة خلال أعوام ٢٠١١م – ٢٠١٢م ، لكشف وتدمير الصواريخ الموجهة إلى الولايات المتحدة وأوروبا. وترى روسيا أن هذه الخطط تمثل تهديدا لأمنها الذاتي بسبب احتمال الخطأ في فرز البلدان ذات القاعدة الاجتماعية والأيديولوجية المختلفة في الجبهة المعارضة. عرضت موسكو استخدام محطة "غاباليا" الرادارية في أذربيجان كخيار بديل، وتشكيل منظومة رد مشتركة ضد الخطر الصاروخي المحتمل. لم تتلق موسكو دعما لاقتراحها من واشنطن، فوجه الرئيس دميتري مدفيديف في ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨م تحذيرا باحتمال نشر مقابل لمجموعات صواريخ (إسكندر) في ضواحي كالينينغراد.

مازال الخلاف في وجهات النظر بين روسيا والولايات المتحدة عميقا بشأن السياسة الخارجية وأمن الطاقة. والحرب، كما هو معلوم، هي متابعة للسياسة عندما تستنفذ الحجج الديبلوماسية وتعجز الأطراف عن التوصل إلى حل. ويرى نائب مدير معهد أمريكا وكندا لدى أكاديمية العلوم الروسية فاليري غاربوزوف: " تنظر أمريكا إلى روسيا كبلد له طموحات إمبراطورية، وهذا سيدفع باستمرار إلى الخلافات، وبناء على ذلك فالعلاقات بين الطرفين ستنمو بشكل تعاون اصطفائي" – في مجال تقليص الأسلحة النووية وفي البحث عن حل للقضية العراقية أو الإيرانية...

التمايز بين أهداف أمريكا وروسيا هو ما يعطيني الجواب على سؤال الصحفي الإيطالي عن احتمالات الحرب في حال بناء خطي الغاز (نابوكو) و(السيل الجنوبي). بما أن أمريكا تستمر في محاولاتها لفرض السيطرة على مناطق ترانزيت هذين الخطين، وتبرهن روسيا على حقها بالاحتفاظ بالسيطرة على ذات المناطق وبأساليب ووسائل لا تقل قسوة عن الأمريكية، أقول أن هذه الاحتمالات موجودة.

لم تجر العادة بعد على أن يبحث الدور الإنساني لمصادر الطاقة في تطوير الحضارات، رغم أن مفتاح الغازالذي في يد موسكو يمكن أن يفتح باب القلعة العالمية لأمن الطاقة لا أن يحطم طواحين الهواء وسعادة الآخرين. وتحقيق ذلك يتطلب ليس جهود روسيا وحسب، بل والاتحاد الأوروبي وأمريكا المسؤولين إلى هذه الدرجة أو تلك عن أن يصبح الغاز عتبة لتطوير الحضارة العالمية أو يتحول إلى أداة لإشعال الحروب كأسلوب لتحقيق السيادة العالمية. فمصادر الطاقة تستطيع دفع الإمبراطوريات العدوانية للحرب، كما أنها يمكن أن تكون أرضا صلبة لصياغة السلام بشكل أفضل.



@Ahmedyassin90

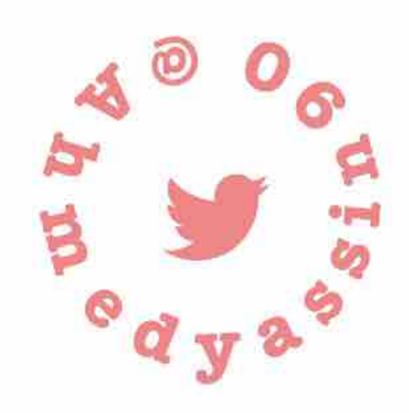
الفصل الثاني

- الأخوة -

≅+

الأخـــــوة

- الطريق إلى الشرق
- الصراع على قدم المساواة
- فن ملوك الغاز
- معاهدة سلام ملحقة بتعويضات



@Ahmedyassin90

الطريق إلى الشرق

ركبت السيارة في صباح ٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤م وذهبت من مينسك إلى موسكو لأتابع عملي كصحفية في مجال الطاقة. كنت أرى الأمور حتى ذلك الوقت من طرف واحد أما الآن فقد أصبحت أراها من زاوية أخرى. إن مفارقات تدفق المعلومات في مناطق مختلفة من العالم تتلخص في أن ذات الحدث يمكن أن يقيّم بأشكال مختلفة تبعا لدرجة أهميته بالنسبة لهذا المجتمع أو ذاك. لم يمض شهر على عودتي حتى بدأ الكرملين حصار الغاز الأول على المستهلكين الأجانب. وهكذا وقعت في حمأة الأحداث – في مركز حرب الغاز بين روسيا وبيلوروسيا.

تمتد الطريق المباشرة بين مينسك وموسكو على طول ٧٠٠ كيلومترا، تم بناء هذه الطريق الدولية ضمن عملية الإنشاءات الأولمبية عام ١٩٨٠م وبقيت حتى الآن أفضل طريق تصل موسكو ببرلين. قطعت هذه الطريق عدة مرات واقتنعت أن الطرق البيلوروسية لاتقل بنوعيتها عن الألمانية، فأنت تستطيع أن تسير مرتاحا بتشغيل جهاز مراقبة السرعة على ١٢٠ كم في الساعة، علما بأن هذه هي حدود السرعة القانونية. ومن الملفت للنظر أن هذه الطرق تختلف عن نظيراتها الروسية التي يجري مدها على أرضية الفساد، ما يسمح بسرقة الأموال أثناء تنفيذ أعمال بناء الطرق الدولية وتعرض سكان القرى العديدة الممتدة على طول الطريق للخطر حينما يتوجب عليهم عبور هذه الطرق بدون معابر للمشاة لا فوق ولا تحت الأرض. ومن ثم توزيع ٢٠ دورية شرطة لتبتز السائقين وتأخذ رشاوى بسبب السرعة الزائدة عن حدود ثمانين كيلومترا في الساعة.

هذه الطريق التاريخية تبدأ من دارالحكومة الروسية، حيث مكتب عمل رئيس الوزراء فلاديمير بوتين، وتعبر الطريق الدائرية وتستمر متجاوزة مينسك باتجاه الغرب عبر وارسو إلى قلب برلين حيث عمل في وقت من الأوقات رئيس الوزراء الروسي. ولو طلب مني أن أرسم ممر خط الغاز من روسيا إلى الاتحاد الأوروبي لرسمت خطا موازيا لهذه الطريق.

بعد عام ١٩٩١م ، اعتاد محتكر الغاز الروسي القيام بتقليصات قصيرة الأمد لتوريدات الغاز تراوحت بين ٢٥٪ و ٥٠٪ وذلك لتحفيز بيلوروسيا على سداد ثمن الغاز في الموعد المطلوب. كان التعامل التجاري بين بلدان رابطة الدول المستقلة قبل التسعينات يعتمد على التبادل البضاعي (المقايضة). وبيلوروسيا باعتبارها أحد هؤلاء المتعاملين اعتادت التأخر عن السداد لشهر أو أكثر، فيتجمع دين ملحوظ عند منتصف السنة إضافة إلى ديون بقية بلدان رابطة الدول المستقلة، ما يؤدي إلى عجز في ميزانية صندوق (غازبروم). وتلقت الحكومة البيلوروسية والشركة الحكومية (بيل ترانس غاز) – التي تملك خط نقل الغاز ومسؤولة عن ترانزيت الغاز الروسي إلى بولونيا وأوكرانيا- برقية من موسكو تطالب بسداد الديون على وجه السرعة، مرفقة بتهديد تقليص

الإمدادات في أقرب يوم اثنين. نادرا ما تسربت مثل هذه البرقيات إلى الصحافة لأنه في مثل تلك اللحظات يقوم رئيس الوزراء (وإن لم ينفع فالرئيس البيلوروسي نفسه) بالتدخل، ويتم العثور على الأموال أو إعادة هيكلة الديون، وتعود المياه إلى مجاريها بين الجارين.

وعلى سبيل المثال، وقع رئيس (غازبروم) ريم فياخيريف ورئيس الوزراء البيلوروسي سيرغي لينغ في نيسان/ أبريل ١٩٩٨م على برنامج إعادة هيكلة الديون البيلوروسية مقابل الغاز الروسي والبالغة ٢٣٠ مليون دولار، على أن يتم تسديد ٧٤٪ منتجات بيلوروسية و٢٦٪ نقدا. إضافة إلى ذلك، قامت (غازبروم) بشطب ٢٦ مليون دولار غرامات عن (بل ترانس غاز)، وكان هذا تنازل جديد قُدم لمينسك. لكن موسكو لم ترغب بتقديم التنازلات بلا نهاية. وطالب الكرملين إعادة التحكم بخط أنابيب نقل الغاز البيلوروسي إلى (غازبروم)، حيث انتهت كل المبررات التي كانت تعترض تنفيذ هذا الموضوع مع حلول ربيع عام ٢٠٠٢م ، ووقّع ألكسندر لوكاشينكو مع فلاديمير بوتين في نيسان/ أبريل على اتفاقية حكومية مشتركة تقضي بتطوير العلاقات في مجال الغاز بين روسيا وبيلوروسيا. وكان على هذه الوثيقة أن تصبح تاريخية لأنها تضمنت إبقاء أسعار الغاز لبيلوروسيا عند حدها الأدنى (٣٢ دولار لكل ألف متر مكعب)، مقابل تأسيس شركة مشتركة مع (غازبروم) على قاعدة (بيل ترانس غاز) ابتداء من ١ تموز/ يوليو ٢٠٠٣م . ولكن بعد مرور نصف عام على ذلك، خطر ببال الزعيم البيلوروسي أنه أخطأ الحسبة وألمح إلى أن مينسك يمكن أن تحصل على ٨٠٠ مليون دولار إلى ١ مليار دولار مقابل ترانزيت الغاز حسب الأسعار العالمية.

تظاهر الكرملين بعدم فهم مثل تلك التلميحات. وبالنتيجة لم تجر خصخصة (بل ترانس غاز) مع حلول ١ تموز/ يوليو ٢٠٠٣م . وكان الأمر متعلقا شكليا بتقدير قيمة الأصول، حيث عرضت (غازبروم) ٦٠٠ مليون دولار مقابل نصف الشركة ولحساب سداد الديون، بينما أصر ألكسندر لوكاشينكو على رأيه (٥ مليار دولار). احتد الخلاف، حيث رغبت السلطة البيلوروسية ربط الصفقة بعملية تثبيت سعر الغاز كما هو في السوق الداخلية الروسية عند مستوى ٤٠ دولارا لكل ألف متر مكعب. ردا على ذلك، أعلنت (غازبروم) عن نيتها رفع أسعار الغاز إلى بيلوروسيا حتى ٥٠ دولارا، ولإعطاء هذا التهديد صفة الجدية، قامت روسيا بالتقليص الجزئي لتوريدات الغاز إلى بيلوروسيا في ١ و٢٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤م، واستمرت المفاوضات.

في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤م وبعد عودتي إلى موسكو بأيام، دعاني مدير قسم السياسة الإعلامية في (غازبروم) ألكسندر بسبالوف إلى مكتبه لاحتساء الشاي والحديث حول العلاقات الروسية – البيلوروسية في مجال الغاز. وقال في لهجة استغراب وهو يدخن السيجار: "لماذا يعلن لوكاشينكو أنه تم تسوية جميع القضايا وأنه تم توقيع عقد توريدات الغاز؟ في الواقع لم يحدث شيء من هذا، ولم نتوصل بعد إلى حل، ولم نوقع أي شيء إطلاقا". فأجبته أنه توجد هناك معلومات

للاستخدام الخارجي وأخرى للاستخدام الداخلي، وقلت: "يجب تهدئة الشعب ولذلك تقول السلطة أنه تم حل جميع القضايا"، فأجاب مسؤول صياغة المعلومات في (غازبروم): "ولكن كيف يمكن هذا؟" .

بدأت الشركة الروسية باستخدام جميع الأساليب المتاحة لدفع العدو المفترض للتراجع إلى الوضع غير المناسب، وذلك بعد عامين، على أول معركة ضد أوكرانيا. لذا يمكن اعتبار الرئيس البيلوروسي عراب الهجوم الإعلامي في حروب الغاز في إطار بلدان رابطة الدول المستقلة. بينما كانت (غازبروم) تدرس في ذلك الوقت الأساليب المتاحة وغير المتاحة في المعارك الإعلامية على مستوى (المدارس الحربية). وناقش المجتمعون في الطابق ٣٥ من البرج الضخم بعنوان[١٩]: موسكو، شارع ناميوتكينا بناء رقم ١٦، هلاّ قطعنا الغاز عن بيلوروسيا؟ بحجة مواطن روسي واحد، على الأقل، يعيش في قرية في ضواحي موغيلوف لم توصل السلطة المحلية الغاز إلى بيته! عندما سئلت عن رأيي بذلك، ضحكت من كل قلبي وقلت: أن كل أوروبا ستضحك على (غازبروم)، إذا قطعت الغاز عن بلد بحاله لهذا السبب الغبي.

كنت دائما على قناعة بأنه على كل طرف من أطراف حوار الطاقة أن يدافع عن مواقفه بكل الأساليب المتاحة لديه على ألا يهدم حياة الآخرين. ففي الحقيقة، إن قطع الغاز في وقت الصقيع يمكن أن يؤدي إلى تفريغ منظومة الأنابيب وبالتالي خرابها. قد يمكن محاولة إقناعي بأن لدى العاملين في مجال الطاقة وقود احتياطي هو المازوت، ولكن كيف يمكن تفسير هبوط درجة الحرارة إلى ما تحت الصفر في مستشفيات سلوفاكيا في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩م وإغلاق المدارس المتوسطة في بلغاريا بسبب العجز في تموين الوقود والكهرباء؟[٢٠] هذه خطوة مباشرة نحو كارثة إنسانية. هل يساوي الانتصار، ولو في حصار غاز واحد، حرمان الناس من الدفء؟

ذهبنا أنا وزميلة لي من صحيفة (كومسومول) في مهمة إلى سيفاستوبول في آذار/ مارس ١٩٩٥م . حيث تقع المدينة على شبه جزيرة، وكان الغاز يصلها حسب الفائض مع انقطاعات. مشهد المدينة والميناء والبحارة الروس استدعى إلى الذاكرة مناظر الخراب في أوقات الحرب. وفي أحد الأحياء السكنية كان منظر عابري السبيل في المساء يبث الرعب في النفوس من خلال تلك النوافذ الغائرة المعتمة التي يتراقص من خلالها هنا أو هناك لهب الشموع. انقطاع التيار الكهربائي المستمر عن تلك الأحياء منع قاطنيها من استخدام الأجهزة الكهربائية على مدار اليوم. ضغط الغاز في

---

[١٩] هذا هو عنوان الإدارة العامة لغازبروم في موسكو، والطابق ٣٥ حيث مكتب رئيس مجلس إدارة الاحتكار (المترجم) .

[٢٠] قامت "غازبروم" بقطع إمدادات الغاز عن أوكرانيا بتاريخ ١ ينير/ كانون الثاني عام ٢٠٠٩م نتيجة عدم التوصل إلى صيغة لسداد الديون المترتبة على كيف مقابل الغاز الروسي الروسي والتي وصلت إلى ٢ مليار دولار ما دفع أوكرانيا إلى سحب كميات الغاز اللازمة لها من حصة الترانزيت إلى أوروبا ما كان بداية أزمة طاقة حقيقية في أوروبا. (المترجم)

الأنابيب كان ضعيفا إلى حد أنه يجب انتظار ٥٠ دقيقة حتى يغلي إبريق الشاي على الموقد. نمنا في الفندق بألبستنا مغطين رؤوسنا باللحاف فالحرارة لم تتجاوز ٥ درجات مئوية فوق الصفر. كان يومان اثنان كافيين لأن أقطع على نفسي عهدا بألا أعود إلى تلك المدينة المتجمدة ونصف الميتة. رغم أن سيفاستوبول لم تكن تتحمل المسؤولية.

تم توقيف توريدات الغاز عن بيلوروسيا في ١٨ شباط/ فبراير ٢٠٠٤م بعد أسبوع من لقائي بألكسندر بسبالوف. هكذا ساقتني الأقدار إلى حمأة الأحداث في حرب الغاز بين روسيا وبيلوروسيا، رغم أنني كنت أعمل على تفادي نشر أية مادة تتعلق بتكتيك وإستراتيجية تنمية مجمع الوقود والطاقة تجنبا لإثارة الرئيس البيلوروسي.

أصدر ألكسنر لوكاشينكو أمرا "بإغلاق الصمامات" على حدود بيلوروسيا مع بولونيا وليتوانيا في ١٩ شباط/ فبراير ٢٠٠٤م ، واتهم، حينها خلال جلسة الحكومة، الكرملين بـ "الإرهاب على أعلى المستويات"، ووعد، بأسلوب استعراضي أنه "سيوقع عقد توريدات الغاز بشروط بوتين". وانطلاقا من ذلك، دفع بالخلافات بين المؤسسات التجارية من مستوى العمل الاقتصادي إلى العمق السياسي واتهم روسيا بممارسة الضغوط على دولة مستقلة.

تصالح الطرفان في ٢٠ شباط/ فبراير وتم استئناف التوريدات إلى أوروبا. انتصر ألكسندر لوكاشينكو، من وجهة النظر السياسية، في حرب الغاز الأولى التي حبكها الكرملين. وأخذت بيلوروسيا تتلقى الغاز بـ ٤٦.٦٨ دولار محتفظة بسيطرتها على خط أنابيب نقل الغاز، لم يشعر المستهلكون بالعجز في الوقود. واختنق أول هجوم غازي لـ (غازبروم) في مستنقعات بيلوروسيا. وعانت أكثر ما عانت مقاطعة كالينينغراد الغربية الروسية[٢١]، فقد بقيت أكثر من يوم بدون تدفئة ودرجة الحرارة تحت الصفر. وأعلنت بولونيا احتجاجها بشأن تقليص توريدات الغاز من روسيا وطالبت بدفع تعويضات بحجم ٣٠٠ إلى ٤٠٠ مليون دولار نتيجة الإخلال بشروط العقد. واستغرق مديرو ومحامو (غازبروم) بضعة أشهر حتى توصلوا إلى حل لدعوى البولونيين. من الواضح أن فلاديمير بوتين توصل إلى الاستنتاجات اللازمة وقام بالتحضير بدقة للحرب الثانية، مع أوكرانيا. لم يدعني السيد بسبالوف بعد ذلك لاحتساء الشاي في (غازبروم).

تكلمت بروكسل ولأول مرة في تلك الفترة، ومنذ سقوط الاتحاد السوفييتي، عن خطر سلاح روسي جديد. إذ أن روسيا ضربت شركاءها المقربين، وليس من المستبعد أن تتوجه بعد ذلك ضد البعيدين، ما أثار ذعر المسؤولين والسياسيين الأوروبيين. وتلقى الاتحاد الأوروبي شرارة الحرب مع "الأنصار" البيلوروسيين كاستعراض للقوة وتمرين للعضلات قبل معركة الكبار المقبلة، فشغلوا

---

[٢١] تقع مقاطعة كالينينغراد الروسية على الشاطئ الجنوبي لبحر البلطيق وهي منفصلة عن باقي الأراضي الروسية والطريق إليها وتوريدات الطاقة تتم عن طريق بيلوروسيا (المترجم) .

آلتهم الدعائية التي أخذت تروج لفكرة أن "أي مورّد للغاز يتجنب الحدود الروسية يمكن أن يصبح ضمانة لأمن الطاقة في الاتحاد الأوروبي".

وقامت بولونيا على مدى عامين بالإعلان عن بناء محطات لتوزيع الغاز المسال وعن شرائها للغاز النرويجي. لكن الغاز الروسي بقي بالنسبة لبولونيا أرخص وبالتالي زادت من شرائه.

بالطبع السعر هو الذي يحدد الطلب على هذا أو ذاك من الخامات الطبيعية. وهذا ما دفع إلى رفع سوية منشآت البنية التحتية في مجال الغاز في سبعينات القرن العشرين عندما كان هذا الوقود هو الأرخص، خاصة بالمقارنة مع المازوت، وجميع محطات الكهرباء الحديثة بنيت على هذا الأساس، لأنه كما هو معروف أن الغاز أكثر أمانا للبيئة وأعلى إنتاجية للطاقة من المازوت. على سبيل المثال، أعلنت الحكومة البيلوروسية عن توصيل الغاز إلى كافة أنحاء البلاد بشكل كامل عام ٢٠٠٨م . ولم تبق منطقة من ١١٨ منطقة بدون تمديدات الغاز، ولكن في شتاء ٢٠٠٨م – ٢٠٠٩م كان المازوت أقل ثمنا من الغاز الروسي. وكان هذا كافيا لأن تأخذ مسألة التنويع لدى المستهلكين شكلا ومقاييس محددة.

الصراع على قدم المساواة

ترك الكرملين فكرة استعادة (بل ترانس غاز) تحت سيطرة (غازبروم) بشكل مؤقت، خاصة وأن موسكو كانت بانتظار إما ضم بيلوروسيا بالكامل أو التوحد، على الأقل حاليا، في المجال البنكي والنظام المالي والضريبي بما في ذلك استخدام الروبل كعملة موحدة بين البلدين. وهذا ما يفسر التناقض في تصريحات (غازبروم) والرئيس الروسي في ربيع عام ٢٠٠٥م . إذ أعلن أليكسي ميللر في آذار/ مارس عن النية بزيادة أسعار الغاز لبيلوروسيا، ولكن فلاديمير بوتين وعد في نيسان/ أبريل بالحفاظ عليها عند المستويات السابقة. استغرقت المفاوضات عاما قبل أن يتوصل رئيسا وزراء البلدين إلى اتفاقية في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر تقضي بأن تورد (غازبروم) إلى بيلوروسيا ٢١ مليار متر مكعب من الغاز بالسعر القديم (٤٦.٦٨ دولار لكل ألف متر مكعب).

بدأ عام ٢٠٠٦م بمفاوضات جديدة لبيلوروسيا حول زيادة أسعار الغاز بأربعة أضعاف إلى ٢٠٠ دولار لكل ألف متر مكعب. وتمكن ألكسندر لوكاشينكو قبل حلول هذا الموعد من تجاوز حملة انتخابية رئاسية أخرى وثبت نفسه في السلطة حتى عام ٢٠١١م . ونقلا عن زملائي المخضرمين، فإن العضو السابق لمجلس السوفييت الأعلى غير المعروف ألكسندر لوكاشينكو رشح نفسه لانتخابات الرئاسة في بيلوروسيا عام ١٩٩٤م ، وبدعم من الرئيس الأسبق لـ (غازبروم) ورئيس الوزراء الروسي فيكتور تشيرنوميردين. فيما بعد طار الأخير بنفسه إلى بيلوروسيا ليوفق بين الرئيس الشاب والحرس القديم من مجلس السوفييت الأعلى والأخير.

مضى على ذلك ١٥ عاما ولوكاشينكو يحقق نجاحا معقولا باللعب على نقاط ضعف القيادة الروسية، ومرّ كل شيء بسهولة مع الرئيس الأول بوريس يلتسين. ولكن الرئيس الثاني فلاديمير بوتين أمر في ٩ أيار/ مايو ٢٠٠٦م بمنع الإعانات لبيلوروسيا بأي شكل من الأشكال وطالب بالانتقال إلى الأسعار الأوروبية للغاز أو الانضمام الكامل إلى روسيا. ورفضت بيلوروسيا مؤخرا استخدام الروبل كعملة موحدة ابتداء من عام ٢٠٠٨م.

كان لعامل المنافسة حظ كبير في البنية غير البسيطة للعلاقة بين فلاديمير بوتين وألكسندر لوكاشينكو. وبقي موضوع القيادة مفتوح منذ لحظة إعلان الدولة المتحدة في ٨ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٩٩م . وأصر ألكسندر لوكاشينكو على مبدأ التناوب في القيادة، لنقل وتبادل رئاسة الدولة المتحدة كل سنتين. لم يأخذ الرئيس الروسي الأول بوريس يلتسين مبادرات ألكسندر لوكاشينكو على محمل الجد ولم يهتم بها، وبدون أن يتعمق في بنية الدولة المتحدة وافق على كل مقترحات "الأخ الأصغر".

أدى ذلك إلى قيام ألكسندر لوكاشينكو في أواسط التسعينات بإبرام مجموعة من الاتفاقيات الحكومية مع قادة جمهوريات تدخل ضمن الاتحاد الروسي وأخذ يتمتع بشعبية واسعة ضمن حكام الأقاليم الروس، ووصل الأمر أن وعده البعض بالوقوف إلى جانبه ومساندته إن هو قرر ترشيح نفسه لرئاسة روسيا. لم يكن الزعيم البيلوروسي ليستطيع فعل ذلك قانونيا إلا بعد إقرار دستور الدولة المتحدة الذي يحدد إمكانية ذلك. لم يجر إقرار هذه الوثيقة في عهد يلتسين، أما بوتين فقد عارض قطعيا تقاسم السلطة على المبدأ الأفقي.

تبادل فلاديمير بوتين وألكسندر لوكاشينكو الحقن الإعلامية في الفترة ما بين ٢٠٠٢م و٢٠٠٦م مذكرين بالعمليات التحذيرية كإطلاق النار في الهواء أو التهديد بالضرب بالهراوات المطاطية على التروس البلاستيكية. كان لوكاشينكو وبوتين متساويين فيما يتعلق بهذا الأمر، فيوجد بتصرف أحدهم سلطة تنفيذية مضبوطة حسب الأصول من الأعلى إلى الأسفل، وعند الآخر مصادر الطاقة. يجب الاعتراف لألكسندر لوكاشينكو بأنه لم يستخدم أبدا خططا محددة في مفاوضاته بشأن الغاز مع الكرملين التي كان من الممكن أن تفتح له طريق الامتيازات الشخصية. كانت تلك مساومات على مستوى المنفعة بالنسبة للدولتين. كما أن الإنفاق على المحطات الروسية العسكرية مقابل الغاز أعطى ذريعة لمينسك بأن تشطب ديونها القديمة المتراكمة من وقت إلى آخر.

إن تبادل المجاملات بين الرئيسين في ذلك الوقت عكس بحجمه وقصره أسباب انتقال الشريكين الاتحاديين إلى الخندقين المتضادين.

فلاديمير بوتين: "لماذا علينا أن نكتب في مشروع دستور الدولة المتحدة أن بيلوروسيا ستكون دولة ذات سيادة وأراضيها مصانة، وتملك حق الفيتو في جميع المسائل، وما شابه ذلك؟ يجب ألا ننسى أن اقتصاد بيلوروسيا يشكل ٣٪ من اقتصاد روسيا... يجب أن يكون لدينا أيضا حق الفيتو. ولكن هذا لن يذكرنا حتى بالاتحاد السوفييتي.

ألكسندر لوكاشينكو:"سمعنا باستمرار وكأن بيلوروسيا تقيد أقدام روسيا بالأغلال وأنها تريد أن تتخلص من مشاكلها الداخلية على حساب روسيا الاتحادية : وأنهم سوف يطعمونا ويشربونا. سمعنا هذا على أعلى مستوى! بيلوروسيا لن تصبح أبدا العضو التسعين في الاتحاد الروسي. يجب بناء الاتحاد على أساس المساواة في الحقوق".

فلاديمير بوتين:"مجموع بيلوروسيا ست محافظات يمكن لها أن تتوحد مع روسيا على أساس الدستور الروسي. لماذا علينا حل روسيا الاتحادية والتخلص من دستورنا وبعد ذلك نبدأ كل شيء من جديد؟".

ألكسندر لوكاشينكو:"الطرف الروسي لا يرغب بتنفيذ الاتفاقية، أي صياغة دستور وإجراء استفتاء وفيها بعد تشكيل أجهزة السلطة للدولة المتحدة. هناك سيناريو جاهز منذ وقت سابق لدى

إدارة الرئيس الروسي حول الشكل الذي سيقدمون من خلاله المبادرات المتعلقة بتفكيك الدولة إلى ستة أقسام وضمها إلى روسيا، وهذا ما لاحظته منذ البداية. ولا حتى ستالين كان ليخطر بباله أن يفكر بهذا الشكل".

فلاديمير بوتين:"يجب أن تكون التوجهات الأساسية لنشاطاتنا مبنية على خلق قاعدة اقتصادية لبنية الدولة المتحدة. فحسب الاتفاقية ١ يجب أن يصبح الروبل عملة موحدة لبلدينا منذ كانون الثاني/ يناير عام ٢٠٠٥م".

ألكسندر لوكاشينكو:"استخدام عملة موحدة، هذه مسألة معقدة. تتطلب حل مجموعة من المشاكل المتعلقة بالسياسة المالية الموحدة ومركز إصدار العملة هذا موضوع يتعلق بسيادتنا، وروسيا تريد أن تحل جميع هذه الأمور بضربة واحدة".

فلاديمير بوتين:"يجب أن تتخلص روسيا من واقع أنها بقرة حلوب للجميع ولكل من هب ودب. نحن نلبي شروط شركائنا آخذين بعين الاعتبار مصالحهم، ولنا الحق بالمقابل في أن نطالبهم باحترام مصالحنا".

ألكسندر لوكاشينكو: "يريد بوتين أن ندفع نحن هذه الأموال (ثمن الغاز)، هيا بنا نجمعها على حساب أدوية ضحايا تشرنوبل وعلى حساب هؤلاء الذين تعفنوا في الخنادق. ألا نستطيع حقا أن نجمع ٢٠٠ مليون دولار؟ نعم نجمع، وسوف يتوقفون عن التحكم بنا وابتزازنا".

فلاديمير بوتين: "خسائر روسيا الاقتصادية نتيجة اتفاقيات الغاز مع بيلوروسيا وصلت إلى ٣.٣ مليار دولار منها ١.٣ مليار دولار من حساب الموازنة الحكومية وتتحمل (غازبروم) ٢ مليار دولار".

تتميز تنبؤات المحللين السياسيين، عشية مفاوضات الغاز بين روسيا وبيلوروسيا دائما، بأن هذه الأعجوبة الاقتصادية البيلوروسية التي ترتكز على مصادر الطاقة الرخيصة ، ستنهار. وتنبأ أستاذ قسم النظرية السياسية في معهد موسكو للعلاقات الدولية كيريل كوكتيش: "أنه مع زيادة أسعار الغاز ورفع الدعم عن صادرات النفط فإن موسكو ستوجه ضربة سياسية خطيرة إلى ألكسندر لوكاشينكو، ستضطر مينسك بعدها إما أن تخضع لشروط موسكو أو ستجد نفسها في مواجهة هزة اقتصادية واجتماعية عارمة. فبانهيار التحكم بالسعر المدعوم للطاقة الكهربائية للشركات سينهار نظام سلطة لوكاشينكو وصورة المعجزة الاقتصادية البيلوروسية". إلا أن الكرملين لم يتمكن من تتويج الضغوط الاقتصادية بنصر سياسي على الصعيد البيلوروسي. وحسب بيانات مجموعة استطلاعات للرأي العام أجريت في مينسك، لم يتجاوز تأييد انضمام بيلوروسيا إلى روسيا ٥ – ٦٪ في عام ٢٠٠٦م مقابل ٥٠٪ في عام ٢٠٠٠م . وحسب رأي سيرغي

كلياكين، مدير الحملة الانتخابية لمرشح الرئاسة البيلوروسية السابق ألكسندر ميلينكيفيتش، فقد رجح قبول ألكسندر لوكاشينكو إغراق البلاد في أزمة اقتصادية وعزلة كاملة على ألا يتنازل للكرملين عن السلطة. عدا عن ذلك اضطرت بيلوروسيا في التسعينات، عندما خلقت موسكو مناخا ملائما لتنمية الأوليغارشية، أن تقتصد في كل شيء بعد أن فقدت الاستثمارات الغربية، ودعمت الصناعة البيلوروسية عن طريق منحها إعفاءات الضريبية، ما سبب عائقا مؤقتا لمينسك في وجه إعادة بناء وتحديث الصناعة. ويمكن أن يكون هذا سبب صمود الصناعة البيلوروسية كل هذه السنوات، بصرف النظر عن التنبؤات السلبية لمعظم الخبراء المستقلين.

للأسف، إن أزمة[٢٢] أعوام ٢٠٠٨م – ٢٠٠٩م أوقفت الصناعة الروسية وأدت كذلك إلى توقف مجموعة من الصناعات البيلوروسية الضخمة. عند كتابة هذا الكتاب لم يكن بعد واضحا كم ستستغرق هذه الأزمة من الوقت[٢٣]. تنبأ المدير المالي لشركة النفط والغاز (إيترا) سيرغي فوروبيوف في خريف ٢٠٠٨م أن الخروج من الأزمة لن يحدث قبل نهايةعام ٢٠١٠م، وهناك احتمال أن يكون بعد ذلك.

---

(٢٢) الأزمة الاقتصادية العالمية والتي انطلقت من أمريكا في شهر أغسطس/ آب عام ٢٠٠٨ على شكل أزمة المال العالمية (المترجم).

(٢٣) بدأت تظهر بوادر التعافي من الأزمة الآن، إلا أن توتر الأوضاع الاقتصادية في مجموعة من دول الاتحاد الأوروبي والسياسة المالية المتحكمة ذات المصلحة الاحتكارية التي تتبعها الولايات المتحدة تدعو إلى القلق والتوتر بشكل دائم. (المترجم)

كتب رئيس الوزراء البيلوروسي سيرغي سيدورسكي رسالة موجهة إلى رئيس الوزراء الروسي ميخائيل فرادكوف في ربيع عام ٢٠٠٦م. ولأول مرة منذ أن بدأت عملية التقارب بين روسيا وبيلوروسيا في عام ١٩٩٥م يجري تناول الأبعاد القانونية لخروج مينسك من اتفاقية الدولة الموحدة في وثيقة رسمية، لأن الاستمرار بسياسة (غازبروم)، حسب السيد سيدورسكي، يدفع إلى "السقوط الكامل" لعملية تأسيس مجال اقتصادي موحد. تمتعت فكرة تشكيل دولة موحدة مع الشعب البيلوروسي الشقيق بشعبية واسعة في روسيا، ولم يكن فلاديمير بوتين ليوافق على صراع مفتوح مع مينسك. واتخذ القرار ببحث موضوع (بل ترانس غاز) مرة أخرى.

توصل النائب الأول لرئيس الوزراء البيلوروسي فلاديمير سيماشكو إلى حل وسط موفق كما تراءى للسلطات البيلوروسية في صيف عام ٢٠٠٦م. حيث أكد على الاستعداد لتشكيل كونسورتيوم دولي لنقل الغاز على قاعدة (بل ترانس غاز) وعلى غرار ما تم الاتفاق عليه مع أوكرانيا بشرط واحد وهو أن تملك بيلوروسيا الحق بالوصول إلى قاعدة المصادر الروسية. ونقلت وكالة أنباء (إيتار تاس) عن فلاديمير سيماشكو: "نحن مستعدون لتبادل الأصول، سنعطي ٥٠٪ من (بل ترانس غاز) إلى الشركة المشتركة لنقل الغاز الروسية البيلوروسية، وبالمقابل نرغب بالحصول على أصول في شركات استخراج الغاز لدى (غازبروم) ما يسمح لنا باستخراج ١٠ – ١٢ مليار متر مكعب من الغاز في روسيا". والهدف، ضمان توريدات غاز رخيص إلى بيلوروسيا.

نوهت (غازبروم)، في صيغة قاسية إلى حد كاف كجواب على ذلك، بأن اقتراح السيناريو البيلوروسي لا يعبر عن التوافق، وأن روسيا لا تسمح بدخول الشركات الأجنبية في البنية القائمة لـ (غازبروم) التي تملك الاحتكار التام لاستخراج الغاز في البلاد. وفقدت موسكو آمالها بالتحكم في (بل ترانس غاز). فشركة (غازبروم) قامت بمحاولات عديدة منذ عام ١٩٩٤م لشراء هذه الحصة، لكن تلك المحاولات تاهت دوما في دهاليز نظام الوساطة البيلوروسي. وكان ألكسندر لوكاشينكو يقوم بمنع خصخصة وبيع خط الأنابيب بعد كل جولة من المفاوضات التجارية المطولة. إلا أن الجليد في هذه المرة أخذ يتكسر. وأخيرا اختارت حكومة بيلوروسيا و(غازبروم) خبيرا لتحديد قيمة خط الأنابيب مع نهاية تموز/ يوليو ٢٠٠٦م. كان هذا المقيّم هو أحد أكبر دائني (غازبروم)، بنك (ABN AMRO) الهولندي. وتحسبا من إملاءات ضمانات في مجال الطاقة نبه نائب رئيس مجلس إدارة (غازبروم) ألكسندر ريازانوف من: "إن الأسعار في عام ٢٠٠٧م ستكون على أي حال حسب السوق، لكننا نستطيع سداد قسم من أسعار الغاز لحساب شراء الأصول بأسعار السوق".

قبل شهر من ذلك، في ٢٣ حزيران/ يونيو باشرت مينسك لأول مرة مفاوضات تجارية مع (غازبروم) انطلاقا من أسعار الغاز التي عرضها الاحتكار. واتفق رئيس (غازبروم) أليكسي ميللر ونائب رئيس الوزراء البيلوروسي فلاديمير سيماشكو على وضع قائمة بالشركات البيلوروسية التي تهتم بها (غازبروم)، مع الأخذ بعين الاعتبار رفع أسعار الغاز. وأشار الناطق الصحفي في (غازبروم) سيرغي كوبريانوف إلى أن قائمة أصول بقيمة ١٠ مليارات دولار سيتم الاتفاق عليها في آب/ أغسطس. كان اهتمام الاحتكار الروسي يدور، حسب مدرائه، حول الحصول على التحكم بخط الأنابيب لدى (بل ترانس غاز) وشبكة التوزيع (بل توب غاز) ومعمل تكرير النفط (موزير) حيث تعود إلى (غازبروم) ملكية ٤٢٪ من أسهمه. وأعلن نائب رئيس مجلس إدارة (غازبروم) ألكسندر ريازانوف، ولأول مرة بشكل رسمي في صيف عام ٢٠٠٦م ، أن الاحتكار الروسي سيتبع سياسة سوق موحدة في حساب أسعار الغاز لجميع بلدان رابطة الدول المستقلة. موضحا: "نحن لا ننوي تقديم المساعدة لبلدان رابطة الدول المستقلة، نحن نرغب ببيع الغاز، انطلاقا من مبدأ الدخول المتساوية، هذا يعني أن قاعدة الأسعار ستكون سعر الغاز عند الحدود الألمانية مطروحا منه تكاليف النقل إلى حدود بلدان رابطة الدول المستقلة". وكان على تصريح السيد ريازانوف أن يستعرض موقف (غازبروم) الذي يعتمد على مبدأ السوق في العلاقات مع بلدان رابطة الدول المستقلة كما مع الاتحاد الأوروبي وذلك عشية قمة الثماني الكبار في سان بطرس بورغ.

تم اختيار ألمانيا كمعيار لصياغة الأسعار لأنها كانت وستبقى أول وأضخم مستهلك للغاز الروسي (٣٤ – ٣٦ مليار متر مكعب من الغاز سنويا) في وسط وغرب أوروبا. وبلغ سعر الغاز الذي توره (غازبروم) إلى ألمانيا ٢٥٠ دولار لكل ألف متر مكعب في عام ٢٠٠٦م . وأشار آنئذ ألكسندر ريازانوف: "أرسلنا العقد إلى الطرف البيلوروسي حيث السعر الابتدائي ٢٠٠ دولار وصيغة الأسعار مرتبطة بسلة مشتقات النفط الأوربية، وسنطبق هذا على بيلوروسيا في عام ٢٠٠٧م ". إلا أن (غازبروم) لم تفرض سعر ٢٠٠ دولار لكل ألف متر مكعب على بيلوروسيا لا في عام ٢٠٠٧م ولا في عامي ٢٠٠٨م ولا ٢٠٠٩م. رغم أن الاحتكار الروسي ثبت في ميزانيته لعام ٢٠٠٩م والتي أقرت عام ٢٠٠٨م أن متوسط الأسعار هو ٢٢٩ دولار لعام ٢٠٠٩م و٢٧٨ دولار في عام ٢٠١٠م و ٢٦٨ دولار في عام ٢٠١١م. وبالنتيجة جرى إعادة النظر في موازنة ٢٠٠٩م. ما يبرهن على أن مفاوضات الأسعار هي فن وليست مجرد عمليات حسابية. فقد أسفرت المحادثات، على سبيل المثال، مع ألمانيا حول القاعدة السعرية لتبديل بولونيا ببيلوروسيا وهنغاريا بأوكرانيا، تمثل هذا التبديل برفع الأسعار بالنسبة لأوكرانيا ولكن ليس لبيلوروسيا.

إن اتفاقيات الغاز هي دائما فن التسوية بين المواقف المتعارضة بين البائع والمشتري. أما الخداع فهو فن ملوك الغاز الذي يسمح بالحصول على تنازلات بدت بالأمس مستحيلة. إذ كيف يمكن، بالمنطق التجاري البسيط، تفسير حقيقة حصول بيلوروسيا على سعر متوسط لعام ٢٠٠٩م عند مستوى ١٤٨.٩ دولار لكل ألف متر مكعب ، أما أوكرانيا فـ ٢٢٨.٩ دولار في إطار توقعات السعر المتوسط الأوروبي بـ ٢٨٠ دولار ؟ يتمتع هذان البلدان بحق حسم بمقدار ٢٠٪ من أسعار أوروبا الغربية. وفي الواقع، فإن (غازبروم) لا تدفع رسوم تصدير عند توريد الغاز إلى بيلوروسيا والتي تبلغ ٣٠٪ من قيمة العقد، ومع ذلك فإن هذه الأسعار لا تبدو متناسقة.[٢٤]

إن عناصر مطبخ السياسة الخارجية والصناعات العسكرية تدخل في تشكيل السعر النهائي للغاز لبلدان رابطة الدول المستقلة. ولا يسعني إلا أن أقدر المفاوضين البيلوروس لتمكنهم من تحقيق أهدافهم المرسومة بالحفاظ على الأسعار عند المستوى المحدد. ولا يستطيع أحد أن يعطي تفسيرا منطقيا لمنطلقات العملية سوى ملكا الغاز بوتين ولوكاشينكو.

---

[٢٤] تم الاتفاق على أن تحصل أوكرانيا على حسم ١٠٠ دولار إذا كان سعر الألف متر مكعب فوق ٣٣٠ دولارا وعلى حسم ٣٠٪ إذا كان السعر أقل من هذا المستوى، وذلك خلال زيار الرئيس الروسي دميتري مدفيديف إلى مدينة خاركوف الأوكرانية ولقائه بالرئيس الجديد فيكتور يانوكوفيتش في أبريل/ نيسان شعام ٢٠١٠م (المترجم) .

معاهدة سلام ملحقة بتعويضات

ليلة، ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦م إلى ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧م ، القلقة كلفت البيلوروس غاليا. حيث قضى نائب رئيس الوزراء البيلوروسي أندريه كوبياكوف، الذي لم يسبق أن ظهر اسمه في مفاوضات الغاز مع روسيا، أكثر من يوم واحد في مكاتب (غازبروم) في موسكو. محاولا، بصفته الممثل الرسمي لمينسك، إقناع الاحتكار الروسي بعدم زيادة سعر الغاز عن مستوى ٥٥ دولار لكل ألف متر مكعب آخذا بعين الاعتبار زيادة الأسعار الداخلية الروسية بـ ١٣٪. إلا أن (غازبروم) تمسكت بموقفها. وقبل دقائق من دخول منتصف الليل وقرع أجراس الكرملين، وضع أندريه كوبياكوف توقيعه على اتفاقية تقضي بزيادة سعر الغاز على بلاده إلى ١٠٠ دولار. وبذلك فقدت بيلوروسيا إلى الأبد فرصة شتاء رخيص، وترتب عليها دفع ٢ مليار دولار عن غاز ٢٠٠٧م بدلا من ٩٥٠ مليون دولار في السابق. رغم ذلك فقد كانت هذه أدنى أسعار للغاز الروسي خارج حدود روسيا. عندما وصلتني معلومات أنه بنتيجة معركة الغاز بين موسكو ومينسك في عام ٢٠٠٦م يتم التحضير لرفع سعر الغاز إلى ٢٠٠ دولار لكل ألف متر المكعب، قمت بنشر هذه المعلومات. فغضبت من ذلك السلطات البيلوروسية لأن هذه المعلومات كانت أسرارا تجارية قبل نشرها، ما أدى إلى منع صحيفة (كومرسانت) من التوزيع في بيلوروسيا. ويجب الاعتراف بحرفية المفاوضين البيلوروسيين لأنهم تمكنوا، بنتيجة مفاوضات طويلة أن يحافظوا على سعر الغاز لعام ٢٠٠٧م عند مستواه السابق.

أكبر تنازل قدمه ألكسندر لوكاشينكو، أخيرا، هو بيع ٥٠٪ من أسهم (بل ترانس غاز) إلى (غازبروم) مقابل ٢.٥ مليار دولار على أقساط في أعوام ٢٠٠٧م – ٢٠١٠م . ولكن اتضح بعد ذلك أن (غازبروم) لن تستطيع من خلال هذه الحصة أن تقوم بالإدارة الفعالة للشركة واتخاذ قرارات استراتيجية دون الحصول على موافقة ألكسندر لوكاشينكو. إذ أن التصرف بأرباح الشركة يحدده كما في السابق الرئيس البيلوروسي، وليس المساهم الروسي. وحاولت (غازبروم) شراء سهم إضافي في (بل ترانس غاز) إلا أنها لم تفلح. عندها جرت معاقبة بيلوروسيا بالروبل.

حافظت بيلوروسيا باستمرار على تعرفة متدنية لترانزيت الغاز وحتى أقل مما هي عليه في روسيا ذاتها، لذا لم تعول على دخل جدي من الترانزيت. حسب مستجدات الوضع، ظنت بيلوروسيا أنها ستخفف من أعباء ميزانية المدفوعات باستلامها الشريحة الأولى من الاحتكار الروسي بحجم ٦٥٠ مليون دولار مقابل ١٢.٥٪ من أسهم (بل ترانس غاز). إلا أن وزارة المالية الروسية رفضت في صيف ٢٠٠٧م منح ١.٥ مليار دولار قرضا للحكومة البيلوروسية تم الاتفاق عليه عند توقيع اتفاقية تأسيس شركة مشتركة، كما رفضت (غازبروم) تحويل النقود إلى خارج

حدود موسكو. بل قامت بتحويلها كإيداع لحساب أسهم (بل ترانس غاز) واسترجاعها لحساب (غازبروم) مقابل مستحقات ثمن الغاز.

عكر صفو (صلح الغاز)، الذي وقع في الدقائق الأخيرة من عام ٢٠٠٦م بين روسيا وبيلوروسيا، بداية معركة جديدة **"نفطية"** في هذه المرة. إذ أصدر الرئيس فلاديمير بوتين أمرا في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧م يقضي بتوقيف إعادة تصدير النفط الروسي ومشتقاته عبر أراضي بيلوروسيا. لقد لعب النفط دائما دورا هاما في العلاقات الروسية البيلوروسية، حيث جرى تصدير من ٥٠ إلى ٩٠٪ من النفط الروسي، حسب اختلاف السنوات، عبر أراضي بيلوروسيا. وتمتعت مينسك باحتكار خط الترانزيت هذا كما أوكرانيا للغاز. وحصلت على أربعة مليارات دولار من كل ستة عشر مليار دولار، مبيعات نفطية. ويعود ذلك إلى أنه تعمل في بيلوروسيا محطتان لتكرير النفط مجموع طاقتهما الإنتاجية ٢٣ مليون طن، تسمح بإنتاج ٨٤٪ من المنتجات النفطية الفاتحة (بنزين، غازولين، كيروسين، محللات).

رغم تشكل طبقة من مليونيرات ومليارديرات النفط في روسيا، إلا أن التكرير المعمق في معظم محطات التكرير متدني المستوى ولا يلبي المعايير البيئية الأوروبية. لذلك، استخدمت شركات النفط الروسية الامتيازات النسبية في النظام الضريبي البيلوروسي خلال وقت طويل، والذي سمح بتصدير البنزين والديزل إلى الاتحاد الأوروبي بدون دفع رسوم تصدير في الموازنة الفدرالية (حسب معاهدة الاتحاد الجمركي بين البلدين)، ودفعت رسوم تصدير أقل بكثير إلى بيلوروسيا.

خطط أصحاب النفط الروس لتوريد ١٩.٥ مليون طن من الخام إلى محطات التكرير البيلوروسية في عام ٢٠٠٧م تبعا لاتفاقية حكومية مشتركة. يؤكد الخبراء أنه لم يجر إعادة تصدير النفط من بيلوروسيا أبدا، وأن (ترانس نفط) منحت شركات النفط حصصا لضخ الكميات التي تتطلبها محطات التكرير المحلية. ومع ذلك، فقد قامت شركات النفط بعملية إعادة تصدير مغطاة على مدى ١٠ سنوات، وهرّبت المشتقات النفطية المنتجة في بيلوروسيا إلى بلدان ثالثة. قامت الشركات الروسية بتصدير قسم من مشتقات النفط المنتجة في محطات التكرير في بيلوروسيا مستفيدة من أنها تدفع أجور التكرير فقط (وتعبيرا عن إخلاصها لشركاتها الابنة في بيلوروسيا).

كان من المفترض أن توحد رسوم تصدير النفط ومشتقاته في البلدين حسب معاهدة الاتحاد الجمركي بين روسيا وبيلوروسيا، إلا أن ذلك لم يطبق حتى نهاية عام ٢٠٠٦م . تغير حجم الرسوم باستمرار تبعا لتغير أسعار النفط في الأسواق، وحسب الخبراء فقد بلغت الرسوم البيلوروسية ٧٥٪ من الروسية بينما رسوم المشتقات الفاتحة فـ ٥٠٪. إضافة إلى حساب ضريبة القيمة المضافة من ضمن رسوم التصدير عند دفعها في موازنة الدولة.

قامت موسكو بمحاولة جديدة للحصول على نصف رسوم التصدير من مينسك لإدخالها في الموازنة الروسية، إلا أن هذه المحاولة باءت بالفشل. وبالتالي، لم تحصل الموازنة الروسية في عام ٢٠٠٦م على شيء من أربعة مليارات دولار قيمة النفط المورد إلى بيلوروسيا للتكرير ومن ثم تصدير المشتقات النفطية عبر حدودها. كانت خارطة العمل هذه أكثر نفعا لأصحاب النفط لأنها تفرض عليهم رسوم تصدير على مشتقات النفط أقل في حين يزيد سعر شراء النفط في بيلوروسيا من ٢٠ – ٢٥ دولار للطن الواحد عنه في روسيا. لذلك كان من المفيد لشركات النفط، ولو حتى بيع النفط لمحطات التكرير البيلوروسية.

صدّرت بيلوروسيا، وعلى مدى عدة سنوات، ١٣ مليون طن من النفط سنويا بلغت حصة الشركات الروسية منها ٦٠٪. وعادت خارطة العمل المذكورة بالنفع على مؤسسة (بل نفط خيم) الحكومية، التي لا يزيد حجم إستخراجاتها من النفط عن ١.٨ مليون طن سنويا. وصدرت (بل نفط خيم) نفطها، الذي بلغ مليون طن في عام ٢٠٠٤م ، بالأسعار العالمية، بينما اشترت النفط الروسي لأعمال التكرير. بلغت أسعار النفط الروسي، في الفترة ما بين كانون الثاني/ يناير وتشرين الأول/ أوكتوبر ٢٠٠٥، ٤٦ دولار للبرميل للتصدير الخارجي و٢٩ دولار للبرميل إلى بيلوروسيا و٢٢ دولار للبرميل للاستهلاك داخل روسيا.

وجه قرار بوتين، بتاريخ ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧م ، ضربة جدية لموازنة بيلوروسيا بحرمانها من إيرادات فعلية. وما كانت مينسك لتترك هذا بدون رد. فرفعت السلطات البيلوروسية، بتاريخ ٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧م الرسوم الجمركية على النفط الروسي بشكل لم يسبق له مثيل حيث وصلت إلى ٤٥ دولار عن كل طن نفط تصدره روسيا عبر خط أنابيب النفط البيلوروسي.

وجاء التبرير الرسمي لرفع رسوم ترانزيت النفط الروسي عبر أراضي بيلوروسيا بأن: "روسيا نكثت ومن جهة واحدة ببنود الاتفاقية الحكومية المشتركة بين روسيا وبيلوروسيا بشأن حرية التجارة، اتفاقية الاتحاد الجمركي". وسمحت الحكومة البيلوروسية، بعد قرار فرض رسوم ترانزيت على النفط الروسي، بحيازة النفط من خط أنابيب نقل النفط (دروجبا). واستعَرَ الوضع إلى حد لا يطاق. إضافة إلى ذلك، صرح ألكسندر لوكاشينكو عن نيته فرض مجموعة من الإجراءات تتعلق بروسيا حول دفع أجرة الأرض التي تمر عليها الأنابيب و "كل شيء آخر، يحصلون عليه هنا". وبرر ذلك بأن روسيا تستخدم القواعد العسكرية، التي بقيت على الأراضي البيلوروسية منذ العهد السوفييتي، بدون مقابل ولسنوات طويلة، والحديث جرى حول مواقع استراتيجية هامة بالفعل، مركز الاتصالات الإقليمي مع الغواصات (فيليكا) التابع لسلاح البحرية الروسي ومحطة الرادار (فولغا).

تملك هاتان المحطتان أهمية خاصة للسياسة الخارجية الروسية. تقع محطة الرادار (فولغا) بالقرب من بارانوفيتشي وتدخل ضمن منظومة إنذار موحدة بشأن أي هجوم صاروخي محتمل على موسكو، ترسل جميع المعلومات من هناك إلى غرفة آمرية الأسلحة النووية الاستراتيجية في القيادة العامة للقوات المسلحة الروسية. هذه المحطة مجهزة لكشف الصواريخ بقطر يصل إلى ستة آلاف كيلومترا، وبمساعدتها تجري أيضا مراقبة غواصات الناتو المرابطة في المنطقة في شمال الأطلسي وبحر النرويج. أما محطة (فيليكا) فتقوم بفك مزدوج لشيفرة اتصالات غرفة آمرية سلاح البحرية الروسية مع الغواصات في المحيط العالمي، وفي حالة الحرب يمكن استخدام المحطة لإرسال الأوامر إلى الغواصات الروسية بالهجوم.

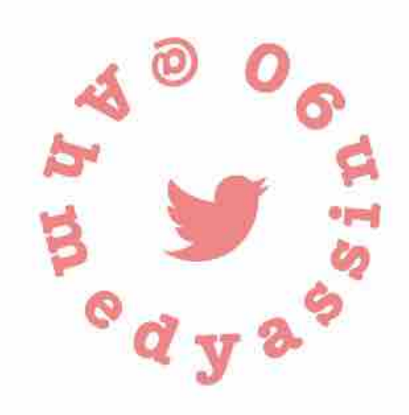
شكل الإنفاق على هذين الموقعين من حساب الموازنة البيلوروسية الذريعة الرئيسة التي استطاع بفضلها ألكسندر لوكاشينكو الحصول عدة مرات على تنازلات من بوريس يلتسين بشأن أسعار الغاز. كذلك لم يبد فلاديمير بوتين، خلال فترة حكمه الأولى، حزما في العلاقة مع الزعيم البيلوروسي. ولم ترق علاقتهما الشخصية إلى مستوى الصداقة، حيث تختلف المفاهيم التي يتعامل بها هذان الشخصان اختلافا عميقا، فلديهما تجربة حياتية مختلفة منعتهما من التقارب الحقيقي، كانت صداقتهما ملعونة، يخضعان لإرادة القدر آخذين بعين الاعتبار مصلحة الشعبين الأخوين. لذلك، ذكّر بوتين نظيره البيلوروسي في ٧ كانون الثاني/ يناير أن روسيا شطبت مليار دولار من ديون بيلوروسيا مقابل النفقات التي تتكلفها على الموقعين العسكريين المتواجدين فوق أراضيها ومقابل أجرة الأرض التي يمر عليها خط أنابيب ترانزيت النفط. وأوضح أيضا أنه حتى ولو أن أسعار النفط ارتفعت ٥٠٪ بعد زيادة الرسوم، إلا أن بيلوروسيا باعت النفط للخارج بالأسعار العالمية ولسنوات طويلة وحصلت في ذات الوقت من المشتري على الرسوم الجمركية.

وضعت الاتفاقية الحكومية المشتركة، (بشأن إجراءات تسوية التعاون التجاري والاقتصادي في مجال تصدير النفط ومشتقاته) بتاريخ ١١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧م ، علامة نهاية معارك النفط والغاز بين روسيا وبيلوروسيا. واستعادت موسكو إيرادات تصدير مشتقات النفط وفقدت مينسك جزء من أرباح الموازنة. كما فقد مناصبهم مجموعة من المسؤولين الكبار في الحكومة البيلوروسية نتيجة الانخفاض الحاد لمؤشرات التصدير في صيف عام ٢٠٠٧م . إلا أن أندريه كوبرياكوف استطاع الاحتفاظ بمنصبه، وحسب مصادر مقربة من (كي جي بي) البيلوروسية، فإن محاولة الإيقاع به كما جرى مع النائب العام الروسي سكوراتوف (بتصويره في الحمام مع الفتيات) باءت بالفشل. بل على العكس تمت إقالة رؤوس في المخابرات لتجسسهم على الصديق الصدوق للرئيس لوكاشينكو.

وافقت بيلوروسيا ليس على رفع الأسعار مرتين في عام ٢٠٠٧م فحسب بل ووقعت على اتفاقية الانتقال إلى المعايير الأوروبية في تجارة الغاز والانتقال التدريجي إلى متوسط الأسعار الأوروبية مع حلول عام ٢٠١١م. وبدلت (غازبروم) مُعامل التخفيض ٤٠٪ بالمستوى الأوروبي في عام ٢٠٠٨م، وارتفعت الأسعار إلى ١١٩ دولار في الربع الأول وإلى ١٢٩ دولار في الثاني وحتى نهاية العام. طبقت (غازبروم) شكليا مُعامل التخفيض ٢٠٪ ولكن الأسعار ارتفعت بشكل جزئي إلى ١٤٨.٩ دولار لكل ألف متر مكعب في متوسطه السنوي، حسب أندريه كوبرياكوف.

لم تمض الأمور بدون تدخل الساسة في هذه المرة أيضا. عاد ألكسندر لوكاشينكو مسرورا بعد زيارته إلى موسكو عشية العام الجديد في ٢٠٠٩م. وحسب مرافقيه إلى المطار، ابتسم ألكسندر غريغوريفيتش بصمت. ولم يحدث تسرب معلومات عن هذه الزيارة لا بعد أسبوع ولا بعد شهر. عُلم فقط أن روسيا وبيلوروسيا ستحوّلان حسابات النفط والغاز بين البلدين من الدولار إلى الروبل. ولكنهما قررتا تأجيل الموضوع نتيجة عملية تخفيض قيمة العملة الروسية. ومنحت موسكو قرضا بقيمة ٢ مليار دولار إلى مينسك في عام ٢٠٠٩م ووعدت بـ ١٠٠ مليار روبل روسي لتحقيق التقارب بين الاقتصادين والنظامين البنكيين في البلدين. وأُعلن أيضا عن خطة تشكيل الدولة المتحدة من جديد في عام ٢٠١٠ وإلغاء قواعد تقاسم إيرادات تصدير النفط ومشتقاته بين مينسك وموسكو المطبقة في أعوام ٢٠٠٧م – ٢٠٠٩م. في الواقع، من الواضح أن هذا التقاسم سيبقى على أي حال، بهذا الشكل أم بغيره. ستحصل بيلوروسيا على الغاز بخصم ١٠٪ من أسعاره إلى أوروبا الغربية في عام ٢٠١٠م. وأغلب الظن، أن الرئيس البيلوروسي سيجد براهين ما، ليحافظ على أسعار الغاز المخفضة. إذ تلعب مينسك الرسمية دور الجار الماكر والذكي الذي لايرفض تأييد مواقف موسكو في السياسة الخارجية من جهة ولكنه لا يعترف بأي شكل من الأشكال باستقلال أوسيتيا الجنوبية من جهة أخرى. ولا نستثني أن يكون هذا الاعتراف أمر مؤجل،

[*] قرر صندوق النقد الدولي يوم ٣٠ يونيو عام ٢٠٠٩م تقديم قرض جديد قدره ٦٧٩ مليون دولار إلى بيلوروسيا، وقرر في نفس اليوم زيادة حجم المساعدات المالية إلى بيلوروسيا إلى ٣.٥٢ مليار دولار. (المترجم)

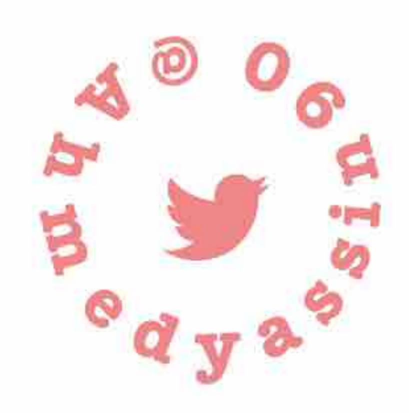

@Ahmedyassin90

الفصل الثالث

- الجيران -

الجيــران

- غدا كانت الحرب
- مستودعات بمخرج خلفي
- حالة حرب
- هل دعوتم فيرتاش؟
- الوصول إلى الأنبوب
- الشخص الموالي في القيادة
- الجبهة الغربية بدون تغيّرات
- ملكة الغاز
- الأخير والحاسم
- المنتصرون لا يحاكمون


@Ahmedyassin90

تحدث مساعد النائب في مجلس الدوما قسطنطين زاتولين عما دار في ذهنه في أيار/ مايو ٢٠٠٧م حول حقيقة كييف بأن: "أكثر الأفكار شعبية لدى سياسيي كييف تتلخص في أنه: يجب على أوكرانيا أن تشتري الغاز كما تشتريه ألمانيا وأن تصبح علاقتها بروسيا مثل علاقة ألمانيا"، تملكتني الدهشة عندما سمعت الجزء الأول من هذه العبارة وفكرت مليا: "هذا انتحار لأي حكومة. بهذا سيقضون على صناعاتهم. الكيماويات والتعدين لن تتحمل ارتفاع الأسعار". حيث توقفت نصف الصناعات الرئيسة في أوكرانيا، التعدين والصناعات الكيماوية، بعد مرور نصف عام على ذلك بسبب أزمة المال العالمية، وبذلت رئيسة الوزراء يوليا تيموشنكو قصارى جهدها للحصول على الغاز بأسعار أدنى منها لألمانيا.

اتضح أن الجزء الأهم من تأملنا هذا هو الجزء الثاني من العقيدة. لم يرم فيكتور يوشينكو[٢٦]، عندما اتخذ وجهته إلى الاتحاد الأوروبي والناتو، وراء ظهره الأساليب التي سمحت لتشيكيا وبلدان أخرى من أوروبا الشرقية في أواسط التسعينات بالتخفي من "التهديدات الصادرة من موسكو"، تحت عباءة بروكسل. الانطباعات التي بقيت في ذاكرة سكان البلدين عن عام ٢٠٠٨م هي: محاولة تصفية قاعدة الأسطول البحري الحربي الروسي في سيفاستوبول[٢٧] على وجه السرعة، وتوريد الأسلحة إلى جورجيا[٢٨]، وتأييد انقسام الكنيسة الأرثوذكسية خلال الاحتفالات بذكرى مرور ١٠٢٠ عاما على نشر المسيحية في كييف الروسية، وبهذا حاول زعماء كييف استعراض كرههم وعداءهم لجارتهم الشرقية. في ذات الوقت، ينظرون في أروقة الكرملين وبيت الحكومة إلى أوكرانيا على أنها حقيقة (الطابور الخامس). ويتنبه الذين صاغوا منذ وقت قريب "استراتيجية الأمن القومي الروسية حتى عام ٢٠٢٠م"، إلى فكرة الناتو بمساواة حرب الطاقة بالحرب العادية، ويعيرون جل الاهتمام إلى عملية تعزيز المناطق الحدودية.

بالعودة إلى الأواصر التاريخية التي تربط البلدين، يتبين أن روسيا وأوكرانيا تشبهان اليوم بعضهما البعض أكثر من أي وقت مضى أكثر من أي مجتمع في العالم وأكثر بكثير من البيلوروس

---

[٢٦] الرئيس الأوكراني السابق الذي مني بالهزيمة في الانتخابات الرئاسية الأخيرة التي جرت مطلع عام ٢٠١٠م وأطاحت به مع شريكته يوليا تيموشيتكو (زعيما الثورة البرتقالية) (المترجم).

[٢٧] وقع مدفيديف ويانوكوفيتش في اجتماع خاركوف في أبريل/ نيسان عام ٢٠١٠م على اتفاقية تمديد مرابطة الأسطول البحري الروسي في قاعدة سيفاستوبول الأوكرانية لمدة ٢٥ عام، وصادق فيها بعد البرلمان الأوكراني (فيرخوفنايا رادا) على هذه الاتفاقية رغم الشغب الذي أثارته المعارضة بقيادة يوليا تيموشينكو رئيسة الوزراء السابقة (المترجم).

[٢٨] استخدمت هذه الأسلحة في العدوان الجيورجي على أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا في عام ٢٠٠٨م. وتقع هاتان الجمهوريتان الصغيرتان على الحدود بين روسيا وجورجيا (المترجم).

والروس. نبدأ من أن المسيحية هي الديانة الغالبة في روسيا وكانت مفروضة على كييف، وانتهت بنظام متماثل تماما بالفساد وانعدام المسؤولية في المجتمع المعاصر. بكلمة واحدة، نصف وزارة صناعة الغاز في الاتحاد السوفييتي التي أصبحت اليوم (غازبروم)، هكذا يتندرون في أوساط الغاز، تملك جذورا أوكرانية، لذلك فإن خط أنابيب الغاز من سيبيريا إلى أوروبا يسير في ممره الطبيعي. هل يجب التوضيح، بأن زعماء البلدين كانوا واثقين من أحقيتهم كل على حدة وعلى أعتاب عام ٢٠٠٩م اتضح أنهم غير مستعدين للتسوية على الإطلاق.

يمكننا الاستنتاج من منطق تسلسل أحداث عام ٢٠٠٨م، أن (معركة الغاز في عام ٢٠٠٨م) بين موسكو وكييف تم تحضيرها بشكل مسبق. وإلا كيف نفسر الاتهامات المستمرة من قبل المسؤولين الروس ومديري (غازبروم) بالتقصير في الدفع؟ "يجب على أوكرانيا تسديد ١.٥ مليار دولار... ٢ مليار دولار...٣ مليار دولار". وصلت قوة ضخ المعلومات في المجتمع إلى درجة أنه عندما أغلقت (غازبرم) صمامات الغاز في ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩م فإن سائقي سيارات الأجرة في موسكو والحلاقين والنوادل رددوا بصوت واحد: "هذا ما يستحقونه. ليدفعوا ثمن الغاز الروسي".

قليلون من كانوا يعلمون أنه لم يكن يوجد أي دين مع حلول العام الجديد ٢٠٠٩م. فقد حولت الشركة الوطنية المساهمة (نافتاغاز) الأوكرانية في ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر في الساعة ٢٣:٠٠ مبلغ ١.٥٢٢ مليار دولار مسددة كامل الحساب عن الغاز المستهلك في عام ٢٠٠٨م وحسب الأسعار المتفق عليها، وتم التسديد بوساطة شركة (روس أوكر غاز) التي تملك (غازبروم) ٥٠٪ منها. كان من الممكن الإدعاء بـ ٦١٤ مليون دولار غرامة تأخير. ولكن من المستبعد أن تقوم روسيا بحصار غازي على بلد مجاورة بسبب غرامات يمكن رفع دعاوي بها أمام المحاكم.

إن غياب العقد بين (غازبروم) و(نافتاغاز) عن عام ٢٠٠٩م لم يكن مبررا للشركاء لوقف ضخ الغاز في الأنابيب. وأصرت (غازبروم) في أواسط كانون الأول/ ديسمبر على رفع أسعار الغاز لأوكرانيا إلى ٢٨٥ دولار لكل ألف متر مكعب، فيما أصرت (نافتاغاز) على الحفاظ على الأسعار عند ١٧٩.٥ دولار، إلا أن الطرفين توصلا إلى تسوية في ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر. فخفضت (غازبروم) خطتها إلى ٢٥٠ دولار بشرط الحفاظ على تعرفة الترانزيت عند ١.٧ دولار لكل ألف متر مكعب. ويذكر ممثل (نافتاغاز) فالنتين زيمليانسكي أنه: "عند ذلك نحن وافقنا على ٢٣٥ دولار و١.٨ دولار بالمقابل"، وترتب على عملية التصدير المشترك للغاز إلى الاتحاد الأوروبي أن تزيل الاختلافات بالأرقام بين الطرفين. بقي أمام رئيسي الشركتين أليكسي ميللر وأوليغ دوبين وضع توقيعهما على عقد بيع وشراء الغاز والترانزيت عبر أراضي أوكرانيا لمدة ١٠ سنوات، ومن

ثم تبادل المصنفات. ويتذكر زمليانسكي، أنه بدلا عن ذلك، وفي الساعة ٢٢.٢٠ بتاريخ ٣١ كانون الأول/ ديسمبر خرجنا من (غازبروم) وطرنا إلى بلدنا.

قبل أن تدق عقارب الكرملين منتصف ليلة رأس السنة بساعات تدخل في عملية المفاوضات فلاديمير بوتين وفضح سرا تجاريا عند (غازبروم). قال رئيس الوزراء: "اشترينا غاز آسيا الوسطى بـ ٣٤٠ دولار لكل ألف متر مكعب وسيكلف أوكرانيا ٣٧٠ دولار في الربع الأول". وأودت عبارة واحدة بجهود كل الجولات المطولة من المفاوضات. والواقع، هذا ما كانت موسكو تتوخاه من كييف فعليا بشأن استسلام الغاز. وأنذر أليكسي ميللر أليغ دوبين أنه في حال عدم توقيع عقد عام ٢٠٠٩م قبل الساعة ١٠.٠٠ من صباح ١ كانون الثاني/ يناير، ستوقف توريدات الغاز .

وجرت في كييف في هذا الوقت (معركة الكبار). روى شخص من المقربين إلى رئيسة الوزراءالأوكرانية، أن يوليا تيموشنكو كانت تنوي الطيران إلى موسكو لإقناع فلاديمير بوتين بألا يرتكب غلطة. ووقع رئيسا وزراء روسيا وأوكرانيا مذكرة تفاهم في ٢ تشرين الأول/ اوكتوبر حول التفاهم المتبادل بشأن ٣ سنوات كمرحلة انتقالية إلى الأسعار الأوروبية والتخلص من الوسطاء. بالمقابل تعهدت يوليا تيموشنكو بالعمل على إحياء موضوع الكونسورتيوم الدولي لنقل الغاز في أوكرانيا. وارتبطت الموافقة النهائية على العقود بين (غازبروم) و(نافتاغاز) بشروط بعث الكونسورتيوم.

كان اهتمام رئيس الوزراء الروسي مفهوما، وضع نظام نقل الغاز الأوكراني تحت رقابته، وعندها يتحقق هدف إعادة أصول وزارة صناعة الغاز في الاتحاد السوفييتي إلى (غازبروم). وكان هذا سيسمح لـ (غازبروم) بالتوفير في نفقات النقل في المستقبل. ذكّر فلاديمير بوتين خلال مقابلة أجرتها معه قناة (ARD) الألمانية في ١١ كانون الثاني/ يناير بمذكرة التفاهم التي تم توقيعها بشأن تأسيس كونسورتيوم دولي يضم روسيا وأوكرانيا وألمانيا ومن المحتمل أيضا إيطاليا وفرنسا، الذي سيقوم باستئجار نظام نقل الغاز الأوكراني. واقترح بوتين دفع المال. وقال: "إن أرادت الدولة الأوكرانية فنحن مستعدون للمشاركة حتى في الخصخصة". لكن فيكتور يوشينكو خلافا لألكسندر لوكاشينكو لم يخطط للمساومة. ليس من المنطق تقاسم خط الأنابيب مع موسكو في حين يراه يوشينكو جزءا لا يتجزأ من سوق الغاز الأوروبية. لذلك وقع وزيرا الدفاع الأمريكي والأوكراني في ١١ كانون الأول/ يناير ميثاقا حول التفاهم المتبادل وعد كييف بمساعدات متعددة الجوانب للحصول على عضوية عاملة دائمة في الناتو مقابل تهيئة كافة شروط أمن ترانزيت مصادر الطاقة. على سبيل المثال، عرضوا على كييف تشكيل فريق عمل لأمن الطاقة يقوم بالمفاوضات مع الاتحاد الأوروبي باسمها، وكذلك يقدم ضمانات للقروض من أجل تحديث منظومة نقل الغاز.

لهذا السبب، منع فيكتور يوشينكو رئيسة وزرائه في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر إعطاء الخط لموسكو. وحسب وكالات الأنباء الأوكرانية، كانت طائرة يوليا تيموشنكو متوجهة شرقا حين تسلم الملاح أمرا بالدوران إلى الوراء والهبوط في المطار الذي أقلع منه. وفي وقت متأخر نقل المكتب الصحفي لدى كتلة يوليا تيموشنكو أن: "طائرة رئيسة الوزراء لم تقلع من أرض المطار". لكن خطر "التخلي عن المصالح القومية" (ومن المحتمل أشياء أخرى) دفع يوليا تيموشنكو إلى التنازل عن برنامجها الخاص لوقت من الزمن. وبهذا، في مساء ليلة رأس السنة كان عند الساسة الثلاثة دوافع لشن معركة غاز. فلاديمير بوتين لم يحصل على رقابة منظومة نقل الغاز الأوكرانية، ويوليا تيموشنكو - على خريطة الغاز بدون وسيط، وفيكتور يوشنكو - على أسعار متدنية.

جاء في الإعلان المشترك للرئيس ورئيسة الوزراء الأوكرانيين، المنشور على موقع الحكومة الإلكتروني صباح ١ كانون الثاني/ يناير، أن سعر الغاز يجب أن يكون عند مستوى ٢٠١ دولار لكل ألف متر مكعب وتعرفة الترانزيت ليس أقل من ٢ دولار. استشهدت كييف بهبوط أسعار النفط عالميا ومتوسط تعرفة الترانزيت في أوروبا. واختلفت مواقف الطرفين على أسعار الغاز من ٦ إلى ٤٦٪ في ليلة واحدة.

وكانت الحرب. ابتعد السيد يوشنكو عن أرض معركة الغاز حتى ٧ كانون الثاني/ يناير بسبب العطلة الرسمية بمناسبة عيد الميلاد بالتقويم الأرثوذكسي الذي يُحتفل به في هذا التأريخ في روسيا وأوكرانيا. تركت كييف موسكو مع سلاح الطاقة المعد للإطلاق وحدها في مواجهة بروكسل، دون الأخذ في الحسبان أن الأوروبيين الذين يتجمدون من البرد سيسخرون على السواء من الزعيمين اللذين حرما سكان عدة بلدان من الغاز في فترة الصقيع. حتى أن زملائي في صحيفة (كومرسانت) تصوروا أن حصار الغاز هو خطة فلاديمير بوتين وفيكتور يوشنكو ضد أوروبا. كانت البراهين جدية. طرح الصحفيون فكرة أنه: "من مصلحة (غازبروم) التقصير في توريدات الغاز عن الاتحاد الأوروبي لفترة محددة حتى تحدث عجزا في الغاز". وكنت على أهبة تصديق هذه المقولة عن حصار الغاز لأن المستهلكين في الاتحاد الأوروبي قلصوا مشترياتهم من الغاز الروسي بنسبة ٢٠ إلى ٣٠٪ في الفترة بين تشرين الأول/ أوكتوبر وكانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨م نتيجة أزمة المال والارتفاع الحاد لأسعار الغاز إلى ٥٠٠ دولار لكل ألف متر مكعب. وهذا ما أكدته (غازبروم) ذاتها. عند لحظة سفر فيكتور يوشينكو للاستجمام في الجبال، كانت منظومة الغاز الأوكرانية مجهزة للعمل بالنظام العكسي أي ضخ الغاز من المستودعات في غرب البلاد ونقله إلى الصناعات في شرقها. حقيقة صغيرة فقط منعتني من تصديق فكرة مؤامرة موسكو وكييف ضد أوروبا، أنني شاهدت في حافظة الأوراق على طاولة عمل ألكسي ميللر بطاقات سفر في الطائرة

لجميع أفراد أسرته مؤرخة بـ ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩م. ومن الواضح أن تلك البطاقات لم يتم استخدامها.

هذا يعني أن مفاوضات الغاز كانت مجرد أدوات وليست سببا لحرب الطاقة بين روسيا وأوكرانيا. وبعد انتهاء هذه الحرب أوضح فلاديمير بوتين في مقابلة له مع وكالة (BLOOMBERG) بتاريخ ٢٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩م أن: "ما حصل في أوكرانيا في السنوات الماضية هو نتيجة نشاطات الإدارة الأمريكية السابقة وإلى جانبها الاتحاد الأوروبي. فعندما يجري خرق الدستور بمساعدة أحداث في الشارع تسمح للناس بالوصول إلى السلطة ويعرضون البلد للخطر، لأن الشعب مهتاج نتيجة التخبط السياسي الداخلي على المدى الطويل. وبالتحديد الوضع السياسي الداخلي في أوكرانيا منعنا من التوصل إلى اتفاقات نهائية بما في ذلك بشأن الغاز". وحدد رئيس الوزراء الروسي مع من تعاملت موسكو خلال حرب الغاز تلك.

مستودعات بمخرج خلفي

لم يكن ليصل الغاز الروسي إلى الأسواق الأوروبية الرئيسة لولا أوكرانيا، حيث تعود على (غازبروم) بأكثر من نصف إيراداتها. إذ تملك أوكرانيا أهم شرايين النقل لتوريد الغاز الروسي إلى ألمانيا وإيطاليا وفرنسا. يُضخ عن طريق هذا البلد نحو ١٢٤ مليار متر مكعب في السنة. هذه الكميات تجعل من أوكرانيا محتكرا لترانزيت الغاز الروسي. وهناك ما بين ٣٥ – ٤٢ مليار تمر عبر بيلوروسيا. وإذا كانت (غازبروم) ترفد الموازنة الفدرالية بـ ٢٠٪، فإن (نافتاغاز) بـ ١٧٪ لأوكرانيا. إذا ليس من مصلحة لا كييف ولا موسكو إغلاق صمامات الأنابيب.

إن مستودعات الغاز التحت أرضية في أوكرانيا وموازنة الجمهورية هي أماكن حيوية لارتزاق ساسة ورجال أعمال موسكو وكييف. لهذا تحدث تلك المشادّات التي لا نهاية لها، وتبديل خطط التوريدات، من أجل دعم مواقع الزبانية ودفع الآخرين إلى خارج الحلقة.

السوق الأوكرانية هي حقا نسيج جهنمي من الطموحات وأرباح بالمليارات تم الحصول عليها من الغاز (المفقود)، أي أنه بضاعة بدون نفقات ولا تخضع للضرائب . هذا الغاز مثل المخدرات، يثري هؤلاء الذين يصلون إلى الأنابيب والصمامات ومن له الحق بالتصدير وقد يستخدم المخطط الضريبي وموازنة الجمهورية . لكن دعونا نتكلم عن كل شيء بالترتيب.

وقعت (غازبروم) اتفاقية مع (نافتاغاز) في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤م بشأن تسوية ديون الشركة الأوكرانية أمام الاحتكار الروسي بحجم ١.٧ مليار دولار تراكم نتيجة التقصير في التسديد في السنوات ٥ – ٧ السابقة. وتضمنت الوثيقة تخفيض حجم توريدات الغاز إلى أوكرانيا بـ ٥ مليار متر مكعب في العام خلال أعوام ٢٠٠٥م – ٢٠٠٩م. وصل حجم استهلاك اوكرانيا من الغاز إلى ٧٣ مليار متر مكعب منها ٥٥ مليار تستوردها و١٨ مليار تستخرجها بنفسها.

لم يمض عام واحد حتى تقدمت روسيا باحتجاج إلى كييف بشأن الغاز. قامت (غازبروم) بضخ الغاز إلى المستودعات تحت الأرضية في أوكرانيا في صيف وخريف عام ٢٠٠٤م ، وعندما طلبت ضخ جزء منها إلى سلوفاكيا في بداية عام ٢٠٠٥م لم تنفذ (نافتاغاز) ولا واحد من الطلبات الأربعين التي وُجهت إليها بل والأنكى من ذلك أنها أعلنت أنه لا يوجد غاز في البلاد. فيما لاحظت هيئة الجمارك الأوكرانية نقصا في ميزان الجباية لديها في ربيع ٢٠٠٥م ، واتهمت (غازبروم) بتقصيرها في تسديد الدفعات المترتبة عليها مقابل تخزين ٧.٩ مليار متر مكعب من الغاز في أوكرانيا. فأجابت (غازبروم) أن الدفع يتم حسب بيانات الاستهلاك والاحتكار لم يتسلم وثائق

بذلك. بالتالي، يوجد ضبط حول استقبال الغاز في المستودعات ولكن لا توجد وثيقة بإخراجه. وبقيت مسألة "من أخذ الغاز ولمن بيع هذا الغاز" سرا.

اقترحت (غازبروم)، في صيف عام ٢٠٠٥م ، حساب قيمة الغاز "المفقود" من حسبة أجور ترانزيت الغاز الروسي عبر أراضي اوكرانيا. ودفع هذا إلى تقليص إضافي في توريدات الغاز ما كان سيؤدي إلى العجز في الغاز وأزمة طاقة في البلاد. كان من الممكن، نظريا، تعويض نقص الغاز بشراء هذه الكمية من تركمنستان بـ ٨٠ دولارا لكل ألف متر مكعب أي أغلى من الروسي بـ ٢٥ دولارا ولكن المشكلة أنه ليس هناك مصدر لـ ١.٤ مليار دولار إضافية.

توترت الأجواء السياسية في ذلك الوقت نتيجة المواجهة بين رئيسي روسيا وأوكرانيا فلاديمير بوتين وفيكتور يوشينكو. وصرح بوتين: "نحن بالطبع لا نطالب بتسديد دين الغاز المفقود غدا، ولكن على المختصين أن يجدوا حلا لهذه المشكلة". وفي الخريف، أنذر نائب رئيس مجلس إدارة (غازبروم) ألكسندر ميدفيديف: " إذا كانت أوكرانيا ستماطل بالمفاوضات، فمن المحتمل أن ترتفع الأسعار بالنسبة لها من ٥٥ إلى ١٨٠ دولارا لكل ألف متر مكعب، باعتبار أن الأسعار العالمية للغاز على ارتفاع".

من الصعب التكهن فيما لو كان فلاديمير بوتين على علم بخطط التصرف بالغاز المفقود أم لا. وهل كان له مصلحة في ذلك؟ نستطيع الإشارة فقط إلى أنه كان من المفترض إعلام نقاط المراقبة الروسية عن ضخ كميات إضافية من المستودعات الأوكرانية للتصدير. وهذا يعني أنه، إما أن بوتين كان على دراية بالمخطط المذكور، بعد تأكيدات بأنه لن تكون هناك توريدات غير مشروعة فيما بعد، فعرض على السلطات الأوكرانية أن تعدل ميزان الوقود والطاقة لديها دون اللجوء إلى روسيا، أو أن الكلام يدور حول فخ محكم التدبير.

إن سياسة الغاز الخارجية الروسية هي فعلا ودائما، خطة فلاديمير بوتين. وليس عبثا أن رئيس مجموعة (E.ON) الألمانية وولف برنتون توجه بالسؤال في نهاية عام ٢٠٠٨م ، عن مخاطر حصار أوكرانيا وأوروبا شتاء عام ٢٠٠٨م – ٢٠٠٩م ، ليس إلى رئيس مجلس إدارة (غازبروم) ألكسي ميللر ولا إلى الرئيس الروسي دميتري ميدفيديف بل إلى رئيس الوزراء فلاديمير بوتين.

إذا كان الغاز المفقود قد اختفى فعلا بدون علم الكرملين، فمن الواضح أن موسكو قررت التخلص من عملية التصدير عبر أراضي اوكرانيا. أوروبا كانت ستدفع أكثر من مليار دولار مقابل ٨ مليارات متر مكعب من الغاز في ذلك الوقت حيث وصلت الأسعار إلى مستوى ١٦٠ دولارا لكل ألف متر مكعب، أما من الناحية التقنية فكان من الممكن ضخ هذه الكمية من المستودعات إلى رومانيا أو سلوفاكيا دون عناء. من المثير للفضول، ظهور شركة (روس أوكر

إنرجو) السويسرية في هذا الوقت ولأول مرة للقيام بمهمات إدارة الأزمات، أسس هذه الشركة (غازبروم بنك) ومجموعة (راي فايزن) الاستشارية النمساوية.

بالنظر إلى أن أعمال الغاز في بلدان رابطة الدول المستقلة كانت تخضع دائما لرقابة السلطة، فإن التصرف بكمية كبيرة من الغاز لم يكن ممكنا دون موافقة الساسة الأوكرانيين. من هو بالتحديد السياسي الذي كان على رأس عمله في ذلك الوقت في أوكرانيا – الرئيس فيكتور يوشينكو أم رئيس الوزراء في عام ٢٠٠٤م وعضو (البرلمان - فيرخوفني رادي) ورئيس المعارضة عام ٢٠٠٥م فيكتور يانوكوفيتش – وتم توريطه بالتصرف بهذا الغاز، يبقى الأمر حتى الآن لغزا محيرا. كان بمقدور يوري بويكو، رئيس (نافتاغاز) ٢٠٠٣م - ٢٠٠٤م والمعارض الآن وخصم يوليا تيموشينكو، إلقاء الضوء على العملية لكنه صامت.

فكرت (نافتاغاز) طويلا، ثم وافقت أخيرا على إعادة الغاز المفقود بدفعات متساوية وبحجم ١.٧٥ مليار متر مكعب خلال أعوام ٢٠٠٥م – ٢٠٠٨م. وطالب الطرف الأوكراني بالمحافظة على حصة تصدير بحجم ٥ مليار متر مكعب. كان هذا الاقتراح تلميحا يشهد بأن الغاز المفقود لم يتبخر عن طريق ما يدعى الوسادة التقنية (التي تُشكل لتخزين الغاز)، والتي لم يبق منها شيء، بل تم بيعه إلى الخارج بأسعار مؤاتية. والآن تحاول إدارة الشركة الأوكرانية إعادة النظر في الموضوع لتكشف هل كان ما حدث هو مسؤوليتها ام مسؤولية آخرين. إلا أن نائب رئيس مجلس إدارة (غازبروم) ألكسندر ريازانوف وصف هذا التصرف بغير المحتمل وأعلم الشركاء الأوكرانيين أن الاحتكار سيخفض توريداته إلى أوكرانيا في النصف الثاني من السنة إلى ١ مليار متر مكعب بدلا عن ٩ مليارات. وبهذا حدثت فجوة حقيقية خلال لحظة واحدة في ميزانية الغاز الأوكرانية.

خلق عجز الغاز وضعا غير مستقر، ومع نهاية عام ٢٠٠٥م دخلت المفاوضات، بشأن أسعار الوقود لأوكرانيا في المستقبل، في طريق مسدود. واستعرض رئيس مجلس إدارة (غازبروم) ألكسي ميللر لأول مرة أمام عدسات التلفزة عملية تدريبية حول إيقاف توريدات الغاز إلى كييف. وبأمر هاتفي من رئيس (غازبروم) من غرفة مكتبه في مبنى الشركة بعنوان موسكو شارع ناميوتكين رقم ١٦، قام مراقب (موس ترانس غاز) بإغلاق صمام أنبوب الغاز المتجه إلى الحدود الروسية الأوكرانية.

إن استعراض العضلات الروسية في مجال الطاقة كان لا بد له من إجبار فيكتور يوشينكو على النطق. إلا أن كييف صمتت. عندها رفع ألكسندر ميدفيديف التعرفة واقترح أسعارا جديدة لعام ٢٠٠٦م بـ ٢٣٠ دولارا لكل ألف متر مكعب مقارنة مع ٥٥ دولارا في عام ٢٠٠٥م. وأوضح المدير في (غازبروم) أن الولايات المتحدة اعتبرت أوكرانيا من بلدان اقتصاد السوق، وبالتالي عليها شراء الغاز "بالأسعار العالمية". وإذا كان بلد غير غني مثل رومانيا سيشتري الغاز في عام ٢٠٠٦م بـ ٢٦٥ دولارا فمن باب أولى أن تدفع أوكرانيا "بالكامل".

تساءل فيكتور يوشينكو ساخرا: من المحتمل أن ترفع روسيا الأسعار عشرة مرات في ليلة واحدة؟ ولكنه حذر بعد ذلك بأن تعرفة ترانزيت الغاز في هذا الحال سترتفع من ١.٦ دولار إلى ٢.٥ دولار لكل ألف متر مكعب عن كل ١٠٠ كيلومترا. جوابا على ذلك، تذكر السيد ألكسندر مدفيديف أن بريطانيا اشترت الغاز بـ ١٠٠٠ دولار لكل ألف متر مكعب في عام ٢٠٠٥م. وطرح مدير (غازبروم) الحسبة بأنه، إذا طرحنا من هذا المبلغ نفقات النقل فإن السعر لأوكرانيا "يمكن أن يصل إلى ٥٠٠ دولار و٧٠٠ دولار ليس في المستقبل البعيد بل الآن".

حاول وزير الطاقة الأوكراني إيفان بلاتشكوف تهدئة الرعد والبرق المتطايرين من (غازبروم). وحسب رأيه فإن سعر الغاز لأوكرانيا يجب أن يكون عند مستوى ٦٥ دولارا، "نظرا لأن هذا هو متوسط السعر الذي اشترت به أوكرانيا الغاز الروسي منذ عام ١٩٩٥م بحساب معامل التخفيض بالنسبة لأسعار أوروبا". هنا أوضح ألكسندر ميدفيديف ماذا ينتظر من الجدل: "إذا كانت أوكرانيا عاجزة عن دفع ٢٣٠ دولارا نقدا، نحن نقترح مرحلة انتقالية، أن تسدد كييف، الفارق بين السعر الذي ستدفعه والسعر الذي تدفعه أوروبا، حصصا في كونسورتيوم نقل الغاز".

جوابا على ذلك وعد الطرف الأوكراني اللقاء في المحكمة. وكلف رئيس وزراء أوكرانيا يوري يخانورف إدارة (نافتاغاز) بتحضير دعوى ضد (غازبروم) لتقديمها أمام المحكمة التجارية

الدولية في استوكهولم. وأعلن السيد يخانوروف أنه: "إذا كانت ستتكرر مثل هذه التصريحات غير المسؤولة، وعلى وجه الخصوص كتابة، أرجو تحضير المواد اللازمة لتقديمها أمام المحكمة في استوكهولم".

لم تستطع كييف الاستمرار كشريك اقتصادي لموسكو كونها ستصبح الخصم السياسي المباشر لها. وحتى وعد أوكرانيا بعدم إعاقة انضمام روسيا إلى منظمة التجارة العالمية لم يكن بإمكانه تغيير الحال. لذلك، فإن اقتراح فلاديمير بوتين تقديم قرض إلى كييف بحجم ٣.٦ مليار دولار بدا أيضا شرطا غير مقبول. لم تقبل كييف تبديل ارتباطها الغازي بالكرملين بارتباط مالي. جوابا على ذلك، أعلن فيكتور يوشينكو أن: "السعر الواقعي للغاز الروسي بالنسبة إلى أوكرانيا، انطلاقا من الوضع الاقتصادي الحالي، هو ٧٠ – ٨٠ دولار لكل ألف متر مكعب". صبت جميع اقتراحات كييف في اتجاه واحد، هو المحافظة على تحكمها بمنظومة نقل الغاز وانتقال المستهلك الأوكراني تدريجيا من الدعم الذي تقدمه (غازبروم) إلى دعم الحكومة عند مستوى أسعار لا تتجاوز ٩٥ دولارا لكل ألف متر مكعب.

تم قطع الغاز عن أوكرانيا بتاريخ ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦م حسبما وعد ألكسي ميللر. واتخذت الفضيحة حجما لا يصدق، واستمرت كييف بسحب الغاز المخصص لأوروبا من الأنابيب المارة في أراضيها ثلاثة أيام. ثلاثة أيام تقاذف العدوّان البرق والرعد، وانصبت الاتهامات مثل سيل من الأسهم المسمومة، ولم يعد بالإمكان التفريق من على خطأ ومن على صواب. وفي اليوم الرابع أصدر يوشينكو أمرا بالاتفاق بأي ثمن. ووقعت (غازبروم) و(نافتاغاز) في ذات اليوم ٤ كانون الثاني/ يناير اتفاقية تقضي بتسليم شركة (روس أوكر إنرجو) الوسيطة، احتكار حقوق توريد ٥٥ مليار متر مكعب من غاز آسيا الوسطى إلى أوكرانيا. وافترض مخطط العمل هذا تمكين (غازبروم) من استعادة ثمن الغاز المفقود من المستودعات وإعاقة بيعه غير المشروعة إلى أوروبا.

تمخضت أول حرب جدية مع أوكرانيا، التي اسغرقت ستة أشهر، عن تأسيس الشركة المشتركة (أوكرغاز إنرجو) تعود ملكيتها إلى (روس أوكر إنرجو) و(نافتاغاز) برأس مال تأسيسي قدره ١ مليون دولار. كانت مهمة هذه الشركة هي بيع الغاز للمستهلكين من الصناعيين. وكان هذا انتصار جزئي لـ (غازبروم) التي حصلت على العلاقة المباشرة مع سوق التجزئة الأوكرانية بحجم ٤ مليار دولار. وتجسد انتصار أوكرانيا في أنها لم تعط روسيا إدارة منظومة نقل الغاز لديها ولم تسمح برفع سعر الغاز إلى ٢٣٠ دولار. نذكر بأن هذا السعر في عام ٢٠٠٦م كان عاليا إلى الدرجة القاضية، رغم أنه بعد مرور ثلاث سنوات، يعد مقبولا.

هل دعوتم فيرتاش؟

تقرر في ٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦م وضع نهاية لقضية الغاز المفقود. واشترت (روس أوكر إنرجو) حقوق مطالبة (نافتاغاز) بـ ٥.٢٥ مليار متر مكعب من الغاز مقابل ٨٠٠ مليون دولار. كانت هذه القضية غامضة منذ البداية. فلم استوعب، من أين ستحصل (نافتاغاز) على هذه الكمية من الغاز. ومع ذلك فقد حصلت (روس أوكر إنرجو) على قرض من (غازبروم بنك) حتى عام ٢٠١١م. وتقرر حساب ٢.٥ مليار متر مكعب الباقية من أجرة الترانزيت المترتبة على (غازبروم) عن عام ٢٠٠٦م .

على أي حال ، استمر هذا الصلح أسبوعين فقط. وما أن أعلن الرئيس الروسي في ٧ شباط/ فبراير: "لمن دفعت أوكرانيا هذه الـ ٥٠٪ تحت إسم (راي فايزن بنك) في (روس أوكر إنرجو) أنا مثلكم لا أعلم"، - حتى قام مجلس الوزراء في اليوم التالي بتكليف وزارة الطاقة لكشف الشركاء الحقيقيين في شركة الوساطة السويسرية.

ظهرت بعد هذه الصفقة مباشرة معلومات تفيد بأنه، تقديرا لضم (روس أوكر إنرجو) إلى مخطط توريدات غاز آسيا الوسطى، تم تقليد أخ الرئيس الأوكراني بيتر يوشينكو وساما. لكنه لم يؤكد أحد ذلك رسميا أبدا. زيادة على ذلك، أعلن رئيس الوزراء الأوكراني يوري يخانوروف أمام مجلس (فرخوفنايا رادا) وجوابا على انتقادات موسكو: "نزولا عند الملاحظات التي أبداها الطرف الروسي بشأن شركة (روس أوكر إنرجو) وجهت حكومة أوكرانيا رسالة إلى رئيس الحكومة الروسية ، تعلمه فيها عن موافقتها على تغيير هذا الوسيط في حال لم يعد مناسبا للطرف الروسي". وقام فيكتور يوشينكو بعد ذلك بتكليف الحكومة جمع معلومات كاملة عن نشاطات (روس أوكر إنرجو) وتقديمها له.

وانضمت وزارة الخارجية وهيئة الأمن الفدرالي إلى الباقين في نيسان/ أبريل ٢٠٠٦م وأصبحت القائمة غنية بالهيئات الحكومية والمسؤولين الروس والأوكرانيين الذين أعلنوا رسميا أنهم لا يعرفون من يملك نصف أسهم (روس أوكر إنرجو) برأسمال تأسيسي يبلغ ١٠٠ ألف فرنك سويسري.

كان هذا على أي حال مثيرا للفضول، إن مكاتب إدارة (روس أوكر إنرجو) متواجدة في منطقة (تسوغ) للشركات، بجوار مكاتب المستقبل لمعظم المشاريع الضخمة لدى (غازبروم) –

(نورد ستريم) و(إيه جي) و(شتوكمان دفلوبمنت إيه جي) و(ساوث ستريم إيه جي). لم تقل (غازبروم) شيئا ضد (روس أوكر إنرجو) صراحة، بينما كانت هذه المؤسسة من جهتها وطوال فترة قيامها، مدينة للأولى من ٠.٨ إلى ٢.٥ مليار دولار. حيث بلغت مبيعات (روس أوكر إنرجو) من الغاز إلى الاتحاد الأوروبي من ٥.٥ إلى ١١.٥ مليار متر مكعب سنويا قامت بتأمينها لفترات قصيرة الأجل لدى وكلاء (غازبروم إكسبورت)، أي أنها كانت تلك الحشوة التي ستصدر السيارة صريرا بدونها. وكيف يمكن تفسير حقيقة أن (نافتاغاز أوكرانيا) حولت لحساب (روس أوكر إنرجو) ١.٥٢٢ مليار دولار في ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر بينما وصلت النقود إلى (غازبروم) في ١١ كانون الثاني/ يناير. وقالوا في (روس أوكر إنرجو) أن البنوك الروسية في عطلة.

أشار رجل الأعمال الأوكراني الأصل والمقيم في لندن دميتري فيرتاش في نهاية نيسان / أبريل ٢٠٠٦م أن (راي فايزن إنفستمنت) مثّل ٤٥٪ من مصالحه و ٥٪ أيضا لـ إيفان فورسين. بالمناسبة، فيرتاش كان هو المالك المستفيد لـ (يورو ترانس غاز) سلف (روس أوكر إنرجو) والتي ورّدت الغاز من تركمانيا إلى أوكرانيا. بالطبع، كان هو على دراية بأين ذهبت ٧.٩ مليار متر مكعب التي أشعلت حرب الغاز الأولى بين روسيا وأوكرانيا، ومن تقاسم شخصيا الدخل الناتج عن بيع الغاز. إن مخططاته وصلاته هو نفسه كان على البائعين استخدامها لأنه كان يعرف نظام المستودعات وكانت لديه اتصالات مع المشترين في الخارج. من المنطقي افتراض أنه يعرف هذه القضية من داخلها لذلك تمت دعوته للعمل وإعادة الأموال. على أي حال، جرى كل هذا وراء الأبواب المغلقة، ولا توجد وثائق إثبات بذلك.

حدثني أحد تجار الغاز عن مخطط تقليدي، حسب تعبيره، يسمح بالحصول على الربح بسهولة. مثلا، تبيع (روس أوكر إنرجو) الغاز إلى شركتها الابنة (أوكر غاز إنرجو) عند الحدود الروسية الأوكرانية، وتقوم الأخيرة بتخزينه في المستودعات لتعيد بيعه فيما بعد إلى (روس أوكر إنرجو) وتصدر فواتير تصدير، لتسترجع مباشرة من الموازنة الأوكرانية ضريبة القيمة المضافة، إلا أن الغاز في هذه الحالة لم يصدّر حقيقة. وتبعا لحساباتي، فإن الملاك المستفيدين لشركة (روس أوكر إنرجو) استطاعوا بهذا المخطط فقط جني ١ مليار دولار. لكنه لم يؤكد أحد في الشركة أبدا أنهم استخدموا هذا المخطط. وفي الواقع لا توجد الجرأة الكافية، لتفسير وجود (أوكر غاز إنرجو) التي تعود على مساهميها بإيرادات ضعيفة حسب البيانات الرسمية.

حدثني في فترة واحدة تقريبا، ثلاثة رجال أعمال في مجال الغاز في أوكرانيا، وبشكل مستقل، أن فيرتاش هو مالك إسمي والمستفيد الحقيقي من الصفقات هو "بابا بنفسه" (هكذا يدعون فلاديمير بوتين في أوساط أعمال الغاز)، ومثّل فورسين مصالح عائلة الرئيس الأوكراني فيكتور يوشينكو. إلا أن هذه الرواية لم تؤكدها أية وثائق في الأوساط الصحفية.

ظهور دميتري فيرتاش في سوق الغاز لم تحل مشكلة تقصير أوكرانيا بتسديد مستحقات الغاز. وتراكم على (نافتاغاز) دين جديد في صيف عام ٢٠٠٦م، فقد منعت الشركة في ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦م من تصدير الغاز إلى اوروبا، وبهذا حرمت من مصدر ٣٠٪ من إيراداتها. فاقترح رئيس (نافتاغاز) الجديد ألكسندر بولكيسيف، بدعم من يوليا تيموشينكو، على (غازبروم) التخلي عن خدمات (روس أوكر إنرجو) والعودة إلى فكرة كونسورتيوم الغاز الدولي.

الوصول إلى الأنبوب

وقعت (غازبروم) و(نافتاغاز) اتفاقيات في صيف عام ٢٠٠٣م بشأن تسجيل (كونسورتيوم دولي لتأسيس وتطوير منظومة نقل الغاز الأوكرانية) برأسمال تأسيسي يبلغ ٣٥ مليون دولار، كان على هذا الكونسورتيوم أن يقوم بالإشراف على توريدات الغاز الروسي وغاز آسيا الوسطى إلى أوروبا وأوكرانيا. وكان من المفترض في البداية أن يضم إلى الكونسورتيوم، الشركة الفرنسية (غاز دو فرانس)، التي توحدت مع (سويز) وأصبحت (غاز دو فرانس سويز)، والشركة الألمانية (رورغاز) التي انضمت فيما بعد إلى (إي أون). قامت (غازبروم) بتحويل قيمة حصتها والبالغة ١٧ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٤م. إلا أن السلطات في أوكرانيا ارتأت أنه من غير المقبول تمليك الشركة الروسية حصة في خطوط أنابيب الغاز الأوكرانية، ودُفن الكونسورتيوم قبل أن يولد.

أقر مجلس البرلمان الأوكراني (فرخوفنايا رادا) في ربيع عام ٢٠٠٦م قانونا، يحظر بيع أو منح إمتيازات في المواقع الاستراتيجية التي اعتبرت من ضمنها منظومة نقل الغاز ومستودعاته. ومنذ ذلك الوقت، أصبحت كل المحادثات بشأن إعادة تأسيس الكونسورتيوم غير مجدية. واعترف رئيس (نافتاغاز أوكرانيا) أوليغ دوبين في عام ٢٠٠٨م أن فكرة الكونسورتيوم الدولي كانت قد طرحت في عام ٢٠٠١م من أجل بناء خط منفصل من منطقة ألكساندروف غاي على الحدود الروسية الأوكرانية إلى ألمانيا، وتصدير الغاز التركماني بشكل مشترك.

بالفعل تم مناقشة هذه الفكرة غير مرة في المحادثات مع (غازبروم)، بل وتم بناء مقطع بوغورتشان – أوجغورود في الأراضي الأوكرانية، لكن الطرف الروسي جمّد هذا المشروع. رغبة فلاديمير بوتين هي التحكم بمجموع منظومة نقل الغاز وليس بساحة بناء منفصلة. وذكر نائب رئيس مجلس إدارة (غازبروم) ألكسندر ريزانوف في عام ٢٠٠٥م: "نحن نرغب بأن يقوم الكونسورتيوم الروسي الأوكراني بإدارة منظومة نقل الغاز التي تديرها الآن الشركة الإبنة لـ (نافتاغاز) وهي (أوكر ترانس غاز)". وأشار فاليري غولوبييف، الذي تسلم مهام ريزانوف، خلال "معركة الغاز في ٢٠٠٩م" إلى إحياء الكونسورتيوم والإدارة المشتركة لمنظومة نقل الغاز. وأعرب فلاديمير بوتين عن استغرابه: "لماذا نعتبر هذه المنظومة نموذجية؟" كان الاتفاق على استئناف عمل الكونسورتيوم الدولي وربطه بالتخلص من (روس أوكر إنرجو) هو الشرط الأخير لإنهاء حصار أوكرانيا والاتحاد الأوروبي في ١٩ كانون الثاني/ يناير، وحسب ما رواه مصدر مقرب من يوليا تيموشينكو: "طالبت يوليا فلاديميروفنا إبعاد فيرتاش عن كل مخططات العمل، وبالمقابل قدمت الضمان بأنها لن تعيق عمل كونسورتيوم نقل الغاز في حال دعت إليه هيئات

أوروبية". ووعد رئيس المفوضية الأوروبية مانويل باروزو، بعد مرور أسبوع، بأن يعقد مؤتمرا في بروكسل بشأن تحديث وتطوير منظومة نقل الغاز الأوكرانية. وشكر فيكتور يوشينكو الاتحاد الأوروبي ووعد بدوره بدعوة شركات الطاقة الأوروبية للمشاركة في المشروع. وزيادة على ذلك، ولأول مرة في السنوات الأخيرة لم يرفض السيد يوشينكو مساعدة روسيا، وقال: "نحن منفتحون للجميع!". وأكد ممثله بوغدان سوكولوفسكي أن مكتب الرئيس الأوكراني يوافق على مشاركة روسيا في عملية تحديث منظومة نقل الغاز في البلاد ولكن ليس في إدارتها لأن أوكرانيا تهيئ لدمج منظومة الغاز لديها بمنظومة الاتحاد الأوروبي. وأكدت بروكسل أن الحديث هنا لا يدور حول مشاريع محددة بل عن مجرد مؤتمر...

كان هذا سبب آخر للاستغناء عن خدمات دميتري فيرتاش. وقامت (غازبروم)، التي لم تحصل على نصف سوق الغاز الأوكرانية ولا على الدخول إلى منظومة نقل الغاز، بمناورة جديدة في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦م.

وافق المدير التنفيذي، في (روس أوكر إنرجو) وعضو مجلس إدارة (غازبروم) قسطنطين تشويتشنكو الذي يعمل مديرا لرقابة إدارة الرئيس دميتري ميدفيديف، في ذلك الوقت، على تقييم سبعة أصول من مناطق الغاز الأوكرانية أجراها البنك الأوكراني (آفال)، الذي يعود إلى مجموعة البنوك (راي فايزن إنترناشيونال). وسمح بشراء حصة في شركات مجموعة (كونتونيوم) الأوكرانية لصاحبها إيغور يريمييف، وتأسيس شبكة توزيع وبيع الغاز في أوكرانيا. بلغت قيمة الصفقة، بما فيها مكافأة بحجم ٤٠٪ وحسم بـ ٢٥٪، ٧٣.٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٦م. وجرى عرض: ٤٢.٦٪ من أسهم (لفوف غاز) مقابل ١٥.١ مليون دولار، و٤٠.٧٪ من أسهم (إيفان وفرانكوف غاز) و٥٢.٤٪ من (تشورنيغوف غاز) مقابل ١٦.٦ مليون دولار لكل منهما، وحزمتي أسهم: ٥٥.٦٪ (فولين غاز) و ٥٦.٧٪ (تشرنوف غاز) بـ ٦.٥ مليون دولار وسطيا لكل منهما، وبلغت قيمة ٦٠٪ من أسهم (زاكاربات غاز) بـ ١٠.٣ مليون دولار، و٢١.٤٪ من (روفنو غاز) بـ ١.٩ مليون دولار. وانتشرت معلومات في مجموعة (كونتينيوم) في ذلك الوقت أنه تجري محادثات مع دميتري فيرتاش منذ شهر لبيعه حصة من هذه الحصص. وذكر مصدرمقرب من (غازبروم) إن (روس أوكر إنرجو) خططت لشراء حصة من إيغور يريمييف لنقل هذه الحزمة إلى (أوكر غاز إنرجو). وكان من المتوقع أن توظف (نافتاغاز) حصصها في مناطق الغاز المذكورة بهدف تشكيل شبكة توزيع كاملة متكاملة في السوق الداخلية الأوكرانية، يقوم بتنظيمها على مبدأ الشركات الابنة لـ (غازبروم) في روسيا، شركة (ميج ريغيون غاز). غير أن (نافتاغاز) نفت الاتفاق بهذا الشأن.

وكتبت الصحافة الأوكرانية حول ٢٠ موقع للغاز وصلت قيمتها إلى ١٦٠ – ٢٠٠ مليون دولار، لكن دميتري فيرتاش أبرم مجرد اتفاقية اختيارية ولم يشتر شيئا. فيما لم تعين يوليا تيموشينكو، بعد ترأسها الحكومة للمرة الثانية في نهاية عام ٢٠٠٧م، مديرا لهيئة محاربة الاحتكار حتى لا تتم الموافقة على الصفقة دون إحاطتها علما بذلك. وأصبح واضحا أن دميتري فيرتاش لا يستطيع أن يدخل (غازبروم) إلى السوق المحلية الأوكرانية.

اتهم رئيس (غازبروم) ألكسي ميللر في ٢٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩م (روس أوكر إنرجو) بتدبير حرب غازية. ما يدعو للغرابة، لأن (غازبروم) كانت تملك في ذلك الوقت ٥٠٪ من أسهم الشركة. وهذا يعني أن دميتري فيرتاش شخصيا لم يسمح لـ (غازبروم) و(نافتاغاز) بالاتفاق، من خلال العرض الذي قدمه في ٣١ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٨م إلى أوكرانيا بشراء الغاز من الاحتكار بـ ٣٨٥ دولارا وبذلك خرّب الاتفاقات التي تم التوصل إليها سابقا. في الواقع، لم يقصد ألكسي ميللر المساس بـرئيس محامي (غازبروم) ومعاون مدير (روس أوكر إنرجو) نيكولاي دوبيك. ولم يعترض أحد أبدا على عمل السيد دوبيك بشكل معلن. وكان من الواضح أن ألكسي ميللر لم يعلن ذلك لو كان لديه خيار. لأن رئيسي الوزراء اتفقا ووصفا فيرتاش بالغريب. وأعلن نائب رئيس (نافتاغاز) يوري برودان في ٢٣ يناير/ كانون الثاني أن الغاز الموجود في المستودعات يعود إلى (نافتاغاز) وأن ١١.٤ مليار متر مكعب من الغاز التي تدّعي بها (روس أوكر إنرجو) غير موجودة.

ما يدفعنا للقول بأنه لم يحن الوقت بعد لوضع علامة نهاية لهذه الرواية. حيث أعلن رئيس هيئة الجمارك الأوكرانية فاليري خوروشكوفسكي في ٢٧ يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٨م أن١١.٤ مليار متر مكعب ما زالت مخزنة لـ (روس أوكر إنرجو)، ومحاولة تصدير هذا الغاز سيستدعي الملاحقة الجزائية لإدارة (نافتاغاز). وأعفت الحكومة رئيس هيئة الجمارك خوروشكوفسكي من مهامه في ٢٨ يناير/ كانون الثاني فيما دخل رئيس (نافتاغاز) أوليغ دوبين المستشفى، قسم العناية المشددة، إثر نوبة قلبية حادة نتيجة (معركة الغاز في عام ٢٠٠٩م). ويبدو أن التناقض بين مواقف رئيسة الوزراء والرئيس جعلت المهمة مستحيلة.

أعتقد أنه من الممكن التصور ببساطة، كيف أقنعت يوليا تيموشينكو فيكتور يوشينكو بالموافقة على قيام الكونسورتيوم الدولي لنقل الغاز. واستطاعت أن تعرض على الاتحاد الأوروبي عقد مقايضة يتعلق بمسألة عاجلة بالنسبة لأوكرانيا. على سبيل المثال، قرض إضافي من صندوق النقد الدولي. وكان كاف بالنسبة لها أن تقنع فلاديمير بوتين بالتخلي عن فكرة التحكم بهذه المؤسسة والاتفاق مع الاتحاد الأوروبي بأن تأتي المبادرة من قبلهم.

الأكثر استقرارا في كييف هو انعدام الاستقرار السياسي. يخيل للمرء، أن هذا الشرخ التاريخي الذي يشق أوكرانيا إلى غربية وشرقية، يمر بشارع كريشاتيكا[٢٩]. لذلك عندما يمر شخص ما من السياسيين في أحد طرفي كريشاتيكا تسيطر عليه أفكار استعجال الاندماج مع الاتحاد الأوروبي ودعم الجيش الأوكراني بالسلاح الأمريكي. ولكن ما أن يعبر إلى الطرف الآخر من الطريق حتى يتملكه الشوق إلى أشقائه التاريخيين، ويأخذ بالتفكير عما سيحدث للاقتصاد الأوكراني بعد زيادة أخرى في أسعار الطاقة وتخفيض سعر صرف "الغريفين"[٣٠].

هكذا تنقسم السياسة الأوكرانية بين الرغبة في العيش كما في ألمانيا ولكن الحصول على الغاز بسعر يزيد بقليل عن السعر الداخلي الروسي. و فيما يتعلق بهذا الأمر، لا يمكننا استثناء لاعب واحد من السياسيين، باعتباره يمشي على طرف واحد من شارع كريشاتيكا. بحث رئيس الوزراء الروسي ميخائيل فرادكوف على هامش زيارته إلى كييف في أوكتوبر/ تشرين الأول عام ٢٠٠٦م شروط توريدات الغاز إلى أوكرانيا في عام ٢٠٠٧م. وأعلن رئيس الوزراء الأوكراني فيكتور يانوكوفيتش أن مشروع الموازنة الجديدة وضع انطلاقا من سعر ١٣٠ دولارا لكل ألف متر مكعب من الغاز. واقترحت موسكو آنئذ مجموعة شروط لاستكمال الصفقة: فمقابل أسعار الغاز المنخفضة نسبيا، على أوكرانيا إجراء استفتاء شعبي بشأن موضوع الناتو ودفن فكرة انضمام كييف إلى حلف شمال الأطلسي، كذلك إبقاء الأسطول الروسي المتمركز في سيفاستوبول حتى عام ٢٠١٧م كما ينص على ذلك الاتفاق بين الطرفين مع حق التمديد.

نذكّر بأن موسكو وكييف أبرمتا اتفاقية بشأن أسطول البحر الأسود لمدة عشرين سنة في عام ١٩٩٧م . إلا أن الفضائح السياسية حول الأسطول الروسي لم تهدأ في السنوات الأخيرة. كما تم مطالبة أوكرانيا بالحفاظ على (روس أوكر إنرجو) لمدة لا تقل عن خمس سنوات وعدم المبادرة إلى إلغاء اتفاقية كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦م. وبذلك، كان سيترتب على أوكرانيا استلام الغاز التركماني عن طريق روسيا حصرا حتى عام ٢٠١١م. وأخيرا، لا تملك أوكرانيا الحق بتغيير تعرفة الترانزيت. ولم يعترض فيكتور يانوكوفيتش على شيء من حيث المبدأ. فقد اتبع بشكل عام سياسة أكثر وفاء للكرملين. وسار، كسياسي، وفق مزاج شرق أوكرانيا بالمحافظة على علاقات حسن الجوار مع

---

[٢٩] هو الشارع الرئيس المعروف الذي يتوسط العاصمة الأوكرانية وفيه أعرق المعالم العمرانية التاريخية لهذه المدينة الجميلة (المترجم).

[٣٠] هي وحدة العملة في أوكرانيا (المترجم).

روسيا، ويقال بأنه قبض ثمن ذلك من الكرملين. في الواقع لم ينجح هذا الثنائي على مسرح السياسة الأوكرانية في كل الأوقات.

على أبواب عام ٢٠٠٧م، ألقت (غازبروم) بكامل قواها في المعركة مع بيلوروسيا للحصول على التحكم بـ (بل ترانس غاز)، وبالتالي لم تحدث حرب مع أوكرانيا. وتقرر سعر الغاز كما رغب يانوكوفيش، أما روسيا فلم تحصل لا على ضمان بعدم انضمام كييف إلى الناتو ولا على تمديد تواجد الأسطول الروسي في الـ (كريم).

الجبهة الغربية بدون تغيرات

مرت ثلاث سنوات ونصف السنة على ظهور (روس أوكر إنرجو) التي أخذت على عاتقها دين الغاز المفقود في مستودعات اوكرانيا. وتغير الرئيس في روسيا وأصبح دميتري ميدفيديف. وبدّل فلاديمير بوتين مهمته كزعيم البلاد بهوية رئيس الوزراء. وعادت يوليا تيموشينكو في أوكرانيا مرة ثانية إلى دفة القيادة، ويبدو أنها ليست الأخيرة. وصعدت أسعار الغاز في أوروبا من ٢٠٠ دولار إلى ٥٠٠ دولار لكل ألف متر مكعب. وتكررت حكاية الوقود المفقود والتخلف عن سداد الديون.

التقى ألكسي ميللر بالرئيس الروسي دميتري ميدفيديف في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٨م وحدثه عن اتفاقية طويلة الأجل جرى تحضيرها مع أوكرانيا، تنظر بانتقال كييف إلى الأسعار الأوروبية للغاز تدريجيا. وحسب مشروع الوثيقة، التزم الطرفان بالانتقال في حسابات الغاز إلى أسعار السوق ابتداء من ١ يناير/ كانون الثاني في عام ٢٠١١م. ولكن ألكسي ميللر اوضح للرئيس أنه: "حتى اليوم لم تتم مسألة تسوية الدين، على الأوكرانيين تسديد ٢.٤ مليار دولار". ما دفع مدفيديف للإعلان بأن: "هذه أموال كبيرة لأية دولة وأية شركة بما فيها (غازبروم)"، ولا بد من استعادة الدين بأي طريقة قانونية. وطالب الرئيس مدفيديف: "يجب الانتهاء من موضوع الدين الأوكراني تماما وتحصيله بالرضى أو بالإكراه" وإلا ستقوم (غازبروم) باتخاذ إجراءات صدمة

علاجية أخرى ضد أوكرانيا، بزيادة أسعار الغاز بأكثر من الضعف: من ١٧٩.٥ دولارا لكل ألف متر مكعب في عام ٢٠٠٨ إلى ٤٠٠ دولار في عام ٢٠٠٩م .

أوضح الرئيس الأوكراني فيكتور يوشينكو في اجتماع مجلس الأمن القومي: "نعم أنا مع علاقات السوق. ولكن عندما أتكلم عن ذلك، فأن أعني فيها أعنيه مسألة أجرة الأرض التي يتواجد عليها أسطول البحر الأسود الروسي، ومسألة تعرفة تخزين الغاز، وتعرفة السوق لترانزيت الغاز على أراضي أوكرانيا". وبهذا نوه السيد يوشينكو بأنه إذا أراد الكرملين أن يلوي ذراعه فإن لديه الجواب الملائم.

ملكة الغاز

قامت رئيسة الوزراء يوليا تيموشينكو بتحويل السهم بمهارة: "هذه ليست ديون أوكرانيا، بل ديون (روس أوكر إنرجو)"، التي ظهرت قبل وصولها إلى السلطة و "تتعلق بمستودعات الغاز". وسحب المستهلكون الأوكرانيون غازا أقل بـ ٣٠٠ مليون متر مكعب عن الخطة في سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٨م نتيجة الأزمة المالية وتوقفت أفران الصهر والصناعات الكيماوية، وفي أوكتوبر/ تشرين الأول أقل بـ ١.٥ مليار متر مكعب، وفي نوفمبر/ تشرين الثاني أقل بـ ٢ مليار متر مكعب. وهذا يعني أن استهلاك البلاد من الوقود انخفض ٣٠٪ مع بداية الشتاء. إلا أن السلطات الأوكرانية كانت واثقة بأنها تستطيع سحب الغاز من المستودعات، وبالتالي لم تصل إلى "الوسادة التقنية". وفي الواقع، لم يكن لدى أوكرانيا السيولة. بالنسبة لـ (غازبروم)، لم يكن واقعيا سحب الغاز من المستودعات إذا لم يتم سحبه من روسيا.

أعلنت يوليا تيموشينكو في السويد في نهاية عام ٢٠٠٨م : "أرى أنه يجب معالجة الفساد في قطاع الغاز، وليس تحميل الحكومة مسؤولية هذه الأمور. وأن حكومتنا ستتمكن من التغلب على هذه المعضلة والعمل باتفاقيات شفافة". وجاءت إلى السلطة في أوكرانيا بركوبها موجة محاربة الفساد. وعلى خلاف ألكسندر لوكاشينكو الذي انتصر في عام ١٩٩٤م كأهم متصد للفساد ولكن بدعم (غازبروم) ، حسب معلومات غير رسمية. بدت السيدة يوليا تيموشينكو "العدو رقم واحد" للكرملين ولأكبر محتكر روسي. زملائي من الفريق الصحفي الرئاسي لدى بوتين ذكروا في نهاية عام ٢٠٠٧م : "فلاديمير فلاديميروفيتش لا يمكن أن يجلس إلى الطاولة مع تيموشينكو مهما كلف الأمر، إنه لا يطيقها".

رغم ذلك، حاول الكرملين غير مرة مصادقة يوليا تيموشينكو حيث كانت قد صنعت لنفسها مكانة في امتحانات الغاز مع (غازبروم) في التسعينات. إذ يذكر أحد مديري (غازبروم) في تلك الفترة: "كانت لدينا زائرة واحدة بهذه المواصفات – كانت تجلس في مكتب الاستقبال لدى فياخريف مرتدية تنورة جلدية قصيرة وجزمة مرتفعة الساقين، وعندما يخرج ريم إيفانوفيتش لاستقبالها كان يتبسم بحياء وبعد ذلك يسامحها بديون أوكرانيا".

ما يشهد على حسن علاقتها بـ بوتين لزمن طويل، ببساطة، إن (غازبروم) شطبت ٢٨٠ مليون دولار ديونا في عام ٢٠٠٥م عن شركة (منظومة الطاقة الموحدة الأوكرانية) التي ترأستها سابقا يوليا تيموشينكو. ودعيت في ذلك الوقت بـ "أميرة الغاز"، أما بعد استلامها الحكومة فقد أصبحت الشخص الذي يتخذ القرارات في سياسة الطاقة، فتغير اسمها إلى "ملكة الغاز".

قامت شركة (منظومة الطاقة الموحدة الأوكرانية) بالوساطة بين (غازبروم) و(منظومة الطاقة الأوكرانية) في أعوام ١٩٩٥م – ١٩٩٨م وتم سداد ديون الغاز بمخطط التبادل البضاعي، وبدون وسيط، وتراكم دين بحجم ١.٧ مليار دولار تبعا لحسابات (غازبروم) في بداية عام ٢٠٠٠م. ولم تتمكن (غازبروم) من تسوية مسألة الديون الأوكرانية إلا في خريف عام ٢٠٠٤م حيث قامت بإعادة هيكلتها على الشكل التالي: ١.٧ مليار دولار تستوفيها عن طريق (نافتاغاز) وباقي الدين ٢٨٠ مليون دولار الذي سبب الأذى لميزانية (غازبروم). في البداية، اتخذت (منظومة الطاقة الموحدة الأوكرانية) على عاتقها توريد المؤن إلى وزارة الدفاع الروسية مقابل هذا المبلغ ولكن الوزارة لم تتسلم شيئا.

أوضح أحد مدراء الاحتكار ألكسندر ريزانوف في خريف عام ٢٠٠٥م : "نحن حصلنا على حكم من جميع المحاكم بما فيها المحاكم التجارية، وحاولنا تنفيذها في أوكرانيا والحجز على أموال (منظومة الطاقة الموحدة الأوكرانية)، لكنهم قالوا لنا أن الشركة التي اشترت من عندنا ليس لديها أصول تقريبا. أخشى أنه سيترتب علينا شطب هذه الديون". بالنظر إلى لوحة معضلات الغاز المفاجئة في أوكرانيا، يخيل للمرء أن القوى السياسية تتناوب على التحكم بأعمال الغاز ويتركون لورثتهم في كل مرة ديونا عالقة.

لم تقدّر يوليا تيموشينكو شطب (غازبروم) الديون في عام ٢٠٠٥م، وعندما أصبحت رئيسة لوزراء أوكرانيا اقترحت على إيران مباشرة التحضير، بشكل ثنائي، لبناء خط أنابيب لنقل الغاز من إيران إلى أوروبا دون المرور عبر روسيا. وقد وقعت وزارة الطاقة الأوكرانية ووزارة النفط الإيرانية مذكرة تفاهم تنظر في بناء أحد ممرين لخط الغاز، إما بدون عبور روسيا أو بعبور الأراضي الروسية مع استعجال البدء في أعمال البناء.

وسارعت كييف للقيام بالدراسات الفنية للمشروع. وعبّرت إيران عن رغبتها بترميم شبكة أنابيب الغاز (إيغات – ١) بطاقة ٩.٦ مليار متر مكعب سنويا التي بنيت عام ١٩٧٠م وتورّد الغاز إلى أذربيجان وأرمينيا، وكذلك إتمام بناء (إيغات – ٢) بطاقة ٢٧ مليار متر مكعب، حيث توقف العمل به قبيل استكمال أعمال البناء بسبب قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩م.

إن إحياء خطي أنابيب الغاز يسمح لإيران توريد الغاز إلى الاتحاد الأوروبي عبر أوكرانيا. البديل عن هذا المشروع هو توسيع خط أنابيب الغاز القائم من إيران إلى تركيا وصولا إلى اليونان.

في نهاية فبراير/ شباط عام ٢٠٠٨، التقت يوليا تيموشينكو الرئيس الروسي الذاهب إلى رئاسة الوزراء (قبل أسبوعين من انتخابات الرئاسة الروسية)، في بيت استراحة الرئاسة في (نوفو أغوروفو – في ضواحي موسكو)، وهناك عرضت لأول مرة العودة إلى الكونسورتيوم الدولي لنقل الغاز مقابل التخلي عن (روس أوكر إنرجو).

القسم الثاني من مبادرة رئيسة الوزراء الأوكرانية ناقض اتفاق الرئيسين الروسي والأوكراني في ١٢ فبراير/ شباط من العام ذاته. وجوابا على ذلك ذكّرت (غازبروم) يوليا تيموشينكو بأن على أوكرانيا سداد حسابات الغاز الروسي المورد ليس في عام ٢٠٠٧م فقط بل وفي عام ٢٠٠٨م. وطالب ألكسي ميللر أوكرانيا بتنفيذ جميع اتفاقات رئيسي البلدين بتاريخ ١٢ فبراير/ شباط عام ٢٠٠٨م.

اتفق الرئيسان على تأسيس شركتين مشتركتين على التساوي بدلا من (روس أوكر إنرجو) و(أوكر غاز إنرجو) وأن تعيد (نافتاغاز) دينا بحجم ١.٥ مليار دولار قبل تاريخ ١٤ مارس/ آذار. إضافة إلى ذلك، ذكرت يوليا تيموشينكو فور وصولها إلى كييف، إنه تم طرح مسألة سداد ١.٢٨ مليار دولار مقابل الغاز المفقود من المستودعات الأوكرانية شتاء عامي ٢٠٠٧م و٢٠٠٨م. أليس حقا أن هذا يذكّر بشيء ما؟ ليس هناك شيء غير دائم، سوى المتاعب المؤقتة. وفي العلاقة مع أوكرانيا هي ثابتة تتكرر من عام إلى آخر. سألت رئيس (نافتاغاز) أوليغ دوبين فيما لو تغير شيء في العلاقات الروسية الأوكرانية خلال ثلاث سنوات، ولماذا يُفقد الغاز باستمرار من المستودعات؟ أجابني في نهاية عام ٢٠٠٨م أنه "لم يتغير شيء منذ عام ٢٠٠١م"، لكنه أعطى ضمانا بأن الغاز لن يختفي من المستودعات في شتاء ٢٠٠٨م – ٢٠٠٩م ...

في الواقع، بقي غاز في المستودعات. إلا أن هذا لم يمنع روسيا وأوكرانيا من أن تقطعا الغاز عن الاتحاد الأوروبي لمدة أسبوعين. وحذر رئيس (غازبروم) الكسي ميللر في ٣١ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٨م من أنه إذا لم يُوقع عقد جديد عن عام ٢٠٠٩م قبل الساعة ١٠.٠٠ من صباح ١ يناير/ كانون الثاني فستوقف الإمدادات.

قُطع الغاز عن وكرانيا. واستمر الترانزيت إلى أوروبا. إلا أن أوكرانيا، كما وعد أوليغ دوبين في رسالة موجهة إلى ألكسي ميللر، إنه تم سحب ٢٠ – ٢٥ مليون متر مكعب في اليوم من غاز الترانزيت بعد توقيف الإستيراد معللا ذلك بضرورات تنفيذ أعمال منظومة نقل الغاز. ووصلت كمية الغاز الذي سحبته أوكرانيا بدون ترخيص إلى نحو ١٢٠ مليون متر مكعب أي ٢٨٪ في اليوم وذلك خلال أكثر أزمات الغاز حدة في بداية عام ٢٠٠٦م. وأدى هذا إلى تقليص التوريدات إلى أوروبا، إلا أن (غازبروم) و(أوكرانيا) لم توقفا الترانزيت. واتخذ في عام ٢٠٠٩م قرارا غير مسبوق بتوقيف توريدات الغاز إلى الاتحاد الأوروبي بعد فقدان نحو ٧٪ من التوريدات. واعتبر الطرفان أن كلاهما في هذه المرة يملك الحق بتصعيد لهجة الحوار إلى أقصى حد. احتياطيات الغاز في مستودعات أوكرانيا كانت تكفي لعدة أشهر. عدا عن ذلك، استخدمت كييف الوضع لتظهر بمظهر منقذ أوروبا من تحكم روسيا، بإعلانها عن توريد الغاز إلى بلغاريا ومولدافيا حيث شهد هذان البلدان أزمة حادة في نقص الوقود.

جرى الأمر كما يلي،

في الساعة ١٠.٠٠ من صباح ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩م أوقفت (غازبروم) توريدات الغاز إلى أوكرانيا (بلغ حجم تقليص التوريدات ١١٠ مليون متر مكعب في اليوم).

في ٢ كانون الثاني/يناير أعلنت (نافتاغاز) عن سحب ٢١ مليون متر مكعب من الغاز يوميا لدعم الترانزيت، ووعدت أن تدخل هذه الكمية في الحسابات الرسمية حالما تُستأنف التوريدات.

في ٣ كانون الثاني/يناير تقدمت (روس أوكر إنرجو) بدعوى أمام المحكمة التجارية في استوكهولم بشأن إجبار (نافتاغاز) على ضخ ٢٥ مليون متر مكعب من الغاز يوميا إلى الشركة.

في ٤ كانون الثاني/يناير شدد ألكسي ميللر من موقف الاحتكار بشأن أسعار الغاز إلى أوكرانيا ورفع الخطة إلى ٤٥٠ دولارا للألف متر مكعب.

في ٥ كانون الثاني/يناير أعلنت (غازبروم) عن تلقيها رسالة من هيئة الجمارك الفدرالية، تقول: "أن بقاء الغاز على الأراضي الأوكرانية يمكن أن يؤدي إلى تقليص إيرادات (غازبروم) من

التصدير ومخالفة قوانين روسيا الاتحادية بشأن العملات الأجنبية". بالنتيجة، قرر الاحتكار "تقليص حجم توريدات الغاز إلى منظومة نقل الغاز الأوكرانية".

في ٦ كانون الثاني/يناير خفضت (غازبروم) "توريدات الغاز بحجم الغاز المفقود خلال ١ – ٤ كانون الثاني/ يناير ما يعادل ٦٥.٣ مليون متر مكعب". إلا أن (نافتاغاز) أكدت أنها تسلمت من روسيا في ٦ يناير ٤٠ مليون فقط بدلا عن ٣٢٠ مليون متر مكعب.

في ٧ كانون الثاني/يناير اتهمت (غازبروم) (نافتاغاز) بإغلاق أنبوب ترانزيت الغاز الرابع والأخير. فيما أكدت (نافتاغاز) أنه في الساعة ٧.٤٤ أوقفت (غازبروم) توريدات الغاز إلى أوروبا.

في ٨ كانون الثاني/يناير أصدرت المحكمة التجارية في كييف قرارا بعدم شرعية الاتفاقية المبرمة بين (نافتاغاز) و(غازبروم) في عام ٢٠٠٧م بشأن تعرفة الترانزيت، وألغت إتفاقية ترانزيت الغاز عبر الأراضي الأوكرانية.

في ١٠ كانون الثاني/يناير وقّع نائب رئيس الوزراء الروسي إيغور سيتشين ورئيس (غازبروم) ألكسي ميللر لائحة "قواعد رقابة ترانزيت الغاز عبر أوكرانيا". فيما وقّع نائب رئيس وزراء أوكرانيا غريغوري نيميريا ونائب رئيس (نافتاغاز) فلاديمير تريكوليتش على إعلان فحواه أن أوكرانيا لم تقم بسحب غير مرخص للغاز. بينما دعا الرئيس الروسي هذه الوثيقة بـ "عديمة القيمة".

١٢ كانون الثاني/يناير، إعادة توقيع قواعد تنظيم الرقابة الدولية على ترانزيت الغاز عبر أوكرانيا بدون ملحقات وشروح، ما فعلته في السابق يوليا تيموشينكو. إلا أن مفوض الطاقة أخطأ في وضع التاريخ (١٢.٠١.٢٠٠٨) ففقدت الوثيقة بذلك قيمتها القانونية.

في ١٣ كانون الثاني/يناير أعلنت روسيا إنهاء معركة الغاز مع أوكرانيا ووعدت باستئناف تصدير الغاز إلى أوروبا في الساعة ١٠.٠٠ من صباح اليوم التالي.

١٤، ١٥، ١٦ كانون الثاني/يناير أيام "تماثل الأحداث". أرسلت (غازبروم) إلى (نافتاغاز) طلب إذن ترانزيت ٩٩ مليون متر مكعب يوميا عبر محطة الغاز (سودجا) في ضواحي كورسك وطالبت بتوصيل هذا الغاز إلى بلغاريا عبر محطة (أورلوفكا) في ضواحي أوديسا. بدورها أبقت (نافتاغاز) الصمامات مغلقة معللة ذلك بأن "الممر المطلوب سيشغل كل منظومة نقل الغاز الأوكرانية" وطالبت باستئناف التوريدات بالحجم الكامل، ٤٢٠ مليون متر مكعب يوميا تمر في جميع الاتجاهات.

في ١٧ كانون الثاني/يناير أُقيم في الكرملين مؤتمرا دوليا للغاز حضره رئيس أرمينيا سرج سركسيان ورؤساء الوزراء يوليا تيموشينكو، وزينائيدا غريتشاني – مولدافيا، وسيرغي

سيدورسكي – بيلوروسيا، وكذلك مجموعة من ممثلي حكومات بلدان الاتحاد الأوروبي، ولم ترسل بلغاريا أحدا. عرض المؤتمرون على أوكرانيا تأسيس كونسورتيوم دولي للغاز التقني وتقديم قرض لأوكرانيا أو فتح حساب إئتماني في أحد البنوك الأوروبية الكبرى.

في ١٨ كانون الثاني/يناير ليلا، اتفق رئيسا وزراء روسيا وأوكرانيا على استئناف الترانزيت إلى أوروبا وتحوُّل كييف إلى أسعار السوق بحسم ٢٠٪ من أسعار هنغاريا. واعتبر الكرملين جميع اقتراحات المؤتمر قد فقدت واقعيتها.

في ١٩ كانون الثاني/يناير وقع رئيس (غازبروم) ونائب رئيس (نافتاغاز) فلاديمير تريكوليتش عقود بيع – شراء وترانزيت الغاز لسنوات ٢٠٠٩م – ٢٠١٩م. باعتبار متوسط الأسعار ٢٢٨.٩ دولارا لكل ألف متر مكعب انطلاقا من هبوط الأسعار من ٣٦٠ دولارا في الربع الأول وإلى ١٦٢ دولارا في الربع الرابع. انتهت الحرب. واعتبر ألكسي ميللر (روس أوكر إنرجو) مسؤولة.

٢١،٢٢ كانون الثاني/يناير استئنف ضخ الغاز إلى جميع بلدان الاتحاد الأوروبي. ولم تورّد (روس أوكر إنرجو) كامل الكمية المطلوبة إلى بولونيا ما جرى بحثه في (غازبروم).

في ٢٦ كانون الثاني/يناير أعلنت النيابة العامة الأوكرانية أن التحقيقات أثبتت عدم حدوث سحب للغاز بدون تصريح.

باشرت (غازبروم) ببيع الغاز إلى (نافتاغاز) بدون وسيط لأول مرة منذ سنوات عديدة، لكن البيع المباشر فرض على أوكرانيا دفع ثمن الغاز ٣٦٠ دولارا لكل ألف متر مكعب في الربع الأول من عام ٢٠٠٩م. وبقي خطر اشتعال الصراع يلوح في الأفق حتى تمكن الاتحاد الأوروبي من الضغط على الرئيس الأوكراني فيكتور يوشينكو للقبول بالمخطط الجديد.

اختلفت الاتفاقيات، التي توصل إليها رئيسا وزراء روسيا وأوكرانيا فلاديمير بوتين ويوليا تيموشينكو في يوم السبت ليلا ١٨ كانون الثاني/ يناير، بشكل جدي عن الاقتراحات التي قدمها الرئيس دميتري مدفيديف قبل ذلك بيوم واحد بعد انتهاء المؤتمر الدولي لدعم توريدات الغاز الروسي إلى المستهلك الأوروبي. وترتب تخفيف تسمية القمة المعلنة إلى مستوى مؤتمر دولي لأنه لم يلب دعوة الكرملين سوى الرئيس الأرمني سيرج سركسيان وباقي الدول أرسلت إما رؤساء وزراء أو مسؤولين من مرتبة أدنى.

تألف الوفد الأوكراني من قسمين، في الأول كان إلى جانب يوليا تيموشينكو وزير الطاقة يوري برودان ورئيس (نافتاغاز) أوليغ دوبين، وفي الثاني، الذي أخبر عنه الطرف الأوكراني قبل بداية اللقاء بثلاث ساعات، ضم مفوض الرئيس الأوكراني فيكتور يوشينكو للشؤون الدولية وأمن الطاقة بوغدان سوكولوفسكي.

أعلن دميتري ميدفيديف بعد ساعتين من المباحثات أن هناك ثلاث طرق محتملة لحل مشاكل الغاز: تأسيس كونسورتيوم دولي يأخذ على عاتقه شراء كمية الغاز "اللازمة للتشغيل الكامل والأمثل لمنظومة نقل الغاز الأوكرانية"، تقديم قرض لأوكرانيا لتتمكن من تسديد حسابات الغاز الروسي وفتح حساب ائتماني دائم في أحد البنوك الأوروبية بتغطية جزئية بمبلغ ١ مليار دولار يودعه الطرف الأوكراني. ولم يتم التوصل إلى اتفاق، لذلك جرى تشديد لهجة المحادثات.

استنفذ رئيسا الوزراء بحق جميع المقترحات في ليلة واحدة دون التوصل إلى حل. وأعلن فلاديمير بوتين بعد مفاوضات مع يوليا تيموشينكو استغرقت خمس ساعات ونصف الساعة أن الطرفين اتفقا على انتقال أوكرانيا إلى صيغة الأسعار الأوروبية للغاز. واعتبر مكتب الرئيس الروسي أن هذا القسم من الاتفاقية هو الأهم، لأن أوكرانيا كانت حتى ذلك الوقت البلد الوحيد الذي يدفع سعر الغاز حسب صيغة الاتفاقيات الثنائية. ووفقا لذلك، ستتم صياغة جميع الاتفاقات بين روسيا وأوكرانيا على أساس المعايير الأوروبية ابتداء من كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠م. وأشارت

يوليا تيموشينكو في نهاية اللقاء إلى أن "المحادثات لم تكن سهلة وقد توصلنا إلى التوافق ما يسمح لنا بتوقيع جميع الوثائق اللازمة".

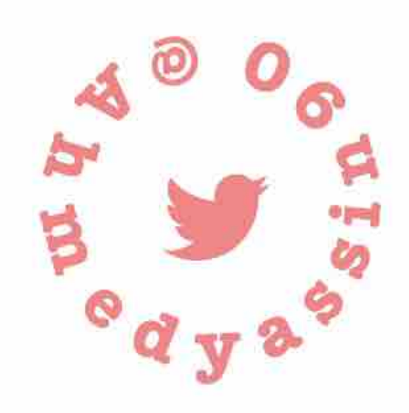
استجاب فلاديمير بوتين لمتطلبات السيدة تيموشينكو واستبعد (روس أوكر إنرجو) عن مخطط التوريدات. كما أكدت (نافتاغاز أوكرانيا) أنه لن يحل محلها وسيط آخر. وأشار دميتري مدفيديف إلى أن فائدة أوكرانيا من ربطها بصيغة الأسعار الأوروبية تتمثل في أن حركة أسعار النفط ستتراجع في المستقبل القريب وبالتالي الغاز. وحسب الرئيس الروسي، فإن أسعار الغاز يمكن أن تنخفض بـ ٢ – ٢.٥ مرة نهاية العام الجاري. إذ بلغ سعرالغاز ٣٦٠ دولارا لكل ألف متر مكعب للربع الأول ما يؤكد أهمية الارتباط بأسعار الشراء لغاز آسيا الوسطى. وكان فلاديمير بوتين قد صرح في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر أنه تم التوصل إلى اتفاق مع تركمنستان وأوزبكستان على سعر ٣٤٠ دولارا لكل ألف متر مكعب من الغاز ابتداء من كانون الثاني/ يناير.

إذا، أخذ ملوك الغاز بسحب أوراق اللعب من أكمامهم بهدوء. وعندما "يُكشف الختيار" يتبين أنهم يتلاعبون. في الواقع، تم شراء الغاز الأوزبيكي بـ ٣٠٠ دولار لكل ألف متر مكعب في الربع الأول من عام ٢٠٠٩م. ولكن، كما يقال، كل أساليب القتال في الحرب مبررة.

تلقت أوروبا الغربية الاتفاقيات بين الطرفين بحذر. وسأل صحفيون ألمان دميتري ميدفيديف فيما لو كان لدى يوليا تيموشينكو صلاحيات لإجراء المحادثات وعن احتمال إلغاء النتائج من قبل الرئيس الأوكراني. لأن مثل هذا الأمر طُرح بعدما توصلت (غازبروم) مع (نافتاغاز) إلى شبه اتفاق بشأن الأسعار في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر، ولكن كما أعلنت (غازبروم)، أن أوليغ دوبين ليست لديه صلاحيات بتوقيع العقد.

أجاب دميتري مدفيديف، وكان على حق: "أنا أعوّل بحق، على أن يوليا فلاديميروفنا تيموشينكو تملك الصلاحيات اللازمة، في أن تمثل أوكرانيا".

أما فيكتور يوشينكو فقد أخطأ الحساب في هذه المرة، حيث أعلنت أوروبا بما فيها ألمانيا أنه، في ظروف أزمة المال العالمية، كل يجب أن يعتمد على نفسه. وبالتالي فإن إظهار الضعف مقابل قوة سلاح الطاقة لدى موسكو لا يسهم في تعجيل عملية انضمام كييف إلى الاتحاد الأوروبي. واتضح أن جميع مستهلكي الغاز الأساسيين في الاتحاد الأوروبي، ألمانيا وفرنسا وإيطاليا، مستعدون لتوقف توريدات الغاز، ولم يدعموا أوكرانيا. وبهذا لم تحصل على أسعار متدنية للغاز ولم تفرض سيطرتها على التصدير. بينما تمكنت روسيا من إقناع العالم بعدم صلاحية منظومة النقل الأوكرانية تقنيا. وتنازلت أوروبا عن دعاواها ضد (غازبروم).

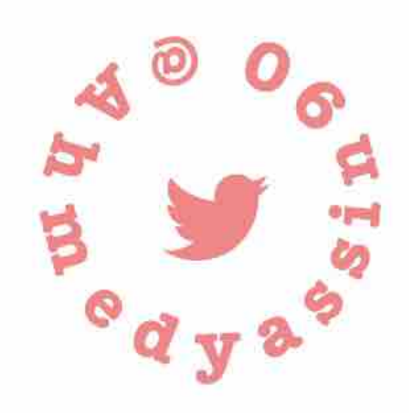

@Ahmedyassin90

الفصل الرابع

- خطوة جريئة في مجال الطاقة -

خطوة جريئة
في مجـال الطـاقة

- دراسات الخط الشمالي الأوروبي
- تجاوز المواعيد المحددة
- تقديم التنازلات للحلفاء الإجباريين
- مرتفعات هولندا
- نادي رؤساء الوزراء السابقين
- خيار المصالحة البولوني


@Ahmedyassin90

دراسات الخط الشمالي الأوروبي

جاء مشروع خط أنابيب نقل الغاز (السيل الشمالي)، من روسيا إلى ألمانيا عبر قاع بحر البلطيق، خطوة سياسية جريئة في مجال الطاقة، كان يمكن أن تنضم إليه جميع بلدان حوض البلطيق والبلدان المجاورة، إلا أنه لم يغامر بالانضمام له سوى المختارون. ويتمتع المشروع بالتأييد المطلق من قبل ألمانيا وهولندا وبريطانيا وفرنسا. ويوحد بينهم سعيهم لتأمين التوريدات خلال السنوات الثلاثين المقبلة وتجنب العجز في المصادر أو احتمال أزمة طاقة.

وحسب تنبؤات (غلوبال إنسايت)، سيزداد حجم استهلاك الاتحاد الأوروبي للغاز الطبيعي من ٣٣٦ مليار متر مكعب في عام ٢٠٠٥م إلى ٥٣٦ مليار متر مكعب في عام ٢٠١٥م . وستتمكن روسيا من توريد ١٧٠ مليار متر مكعب سنويا إلى الاتحاد الأوروبي بعد تشغيل خط السيل الشمالي.

المجموعة الثانية من الدول لن تحصل من المشروع المذكور لا على الغاز ولا على رسوم العبور. وتبقى حصة السويد وبولونيا ولتوانيا ولاتفيا وإستونيا، هي مخاطر حصول كارثة بيئية في بحر البلطيق. وتمثل كل من الدانمارك وفنلندا دور المفاوض الحيادي .

ولو تأملنا لوجدنا أن السيل الشمالي يشكل خطوة جريئة تاريخية لم يتمكن الأوروبيون من استيعابها بعد. ويخشى الاتحاد الأوروبي هذا المشروع ليس بمقدار أقل من خوفه من التهديد النووي السوفييتي. وذكر محلل (وكالة الدراسات الدفاعية) لدى وزارة الدفاع السويدية روبرت لارسون إن "روسيا تسعى للتحرر (من بلدان العبور)، لكنها ترى أن البلدان الأخرى يجب أن يعتمدوا عليها وتستخدم الطاقة كوسيلة لترسيخ ذلك"، جاء هذا في كلمته أمام مؤتمر (السيل الشمالي: التداعيات في منطقة بحر البلطيق) في شباط عام ٢٠٠٧م.

لماذا يخشى الأوروبيون خط أنابيب السيل الشمالي إلى هذا الحد؟ أوضح السبب بروفسور في علم السياسة والتاريخ في مقابلة له مع محطة راديو (ماياك)، مشبّها ذلك بأن الفرنسيين يكرهون ستالين لكنهم يتعاطفون مع لينين، وقال أن "الباريسيون لا يحبون استعادة ذكريات الحرب العالمية الثانية اليوم، ويحتفلون بيوم انتصارهم في الحرب العالمية الأولى كعيد وطني"، ويتابع البروفسور حديثه بأن الفرنسيين لم يحرزوا في الحرب العالمية الثانية شيئا عدا الحفاظ على جاذبية باريس وسحر عمارتها ، فقد استحوذت القوات الفاشية الألمانية على أراضي (الغال) في عام ١٩٤٠م ، حيث أن روسيا، الضعيفة في عهد لينين، سمحت لأوروبا بالتوسع وفرض سيطرتها على حساب بولونيا

وفنلندا في عام ١٩١٨م ، بينما لم ينتزع ستالين من أوروبا جزء من بولونيا فحسب، بل وحرم أوروبا الغربية من مناطق نفوذها التقليدية في الشرق.

ووجدت أوروبا الغربية، التي بقيت لعهود طويلة تتعامل باستهتار مع الجيران الشرقيين، ذاتها ضعيفة ومتخلفة عن ركب التاريخ العالمي بنصف قرن من الزمان، بفقدانها حق الإدلاء برأيها في الخلافات بين مركزين جيوسياسيين عالميين هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. وقد تمكن ستالين من تأسيس إمبراطورية تمتد من المحيط الهادئ إلى المحيط المتجمد ولمدة ٧٥ عاما مرتكزا على فكرة المساواة الشيوعية. ولو تابعنا الاستنتاج المنطقي لما تقدم فسنرى أن الذعر الذي يسيطر على كثير من البلدان الأوروبية بشأن مشروع السيل الشمالي، يمكن تفسيره على أنه خوف من استعباد روسيا لأوروبا باستخدام الطاقة.

لقد افترض المحلل السويدي روبرت لارسون في عام ٢٠٠٧م احتمال أن "يستخدم الرئيس فلاديمير بوتين صلاحياته الدستورية وأن يرسل فصائل من القوات الخاصة إلى الخارج لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك يحتمل ظهور فصائل من المخابرات على منصات خط أنابيب السيل الشمالي". ثم تابع السيد لارسون توصيف الصورة التي رسمها بأنه سيتم فيها بعد إنزال فصائل القوات الخاصة الروسية (ألفا) على شواطئ السويد واحتلال المنطقة الساحلية. وأخذ المحلل السويدي بإقناع الحاضرين في المؤتمر بأن منصات خط الغاز "ستستخدم ليس فقط لتدعيم طاقات الضخ بل ولأهداف التجسس أيضا"، فمنها يمكن التنصت والتقاط المعلومات السرية للمخابرات الألمانية والسويدية، وكذلك تسريب معلومات مضللة.

وأرفق السيد لارسون تنبؤاته بعرض سلايدات لصور فلاديمير بوتين أيام الصبا، ولميخائيل خودوركوفسكي أثناء محاكمته، وللوائح كتب عليها (ك جي بي) و(في إس بي)، وكذلك علم الشيشان. ومن الصعب بمكان الحديث عن علاقة هذه السلايدات بخط الغاز عبر بحر البلطيق. وأيد الأكاديمي في أكاديمية العلوم الإستونية إندل ليبما السويدي في موقفه، معلنا أن "الحراسة المسلحة المشروعة المحتملة لخط أنابيب الغاز ستسمح لروسيا بمراقبة جميع التحركات على سطح وفي أعماق مياه بحر البلطيق وجميع الغواصات والسفن"، ولخص عضو معهد العلوم الاجتماعية البولوني، بيتر ماتشي كاتشنسكي، موقف الزملاء بأن "(غازبروم) هي إحدى أدوات السياسة الخارجية لدى الكرملين، وبالتالي فإن الحكومة البولونية ستبذل كل ما في وسعها للحؤول دون تنفيذ مشروع السيل الشمالي لأنه يتعارض مع مصالحها الوطنية".

وأدركت لأول مرة، من خلال هذا المؤتمر، إلى أي حد تخشى أوروبا التهديدات المحتملة من قبل روسيا. هذا الداء الطفولي لدى الأوروبيين الذي يبتلع كل شيء، أوضح لي سبب المعارضة

القاطعة في وجه مشروع بناء خط أنابيب الغاز من قبل السويد والدانمارك وبولونيا وإستونيا. كان هذا رعبا حقيقيا.

لقد ورد في قرارات مجلس اللجنة البرلمانية للاتحاد الأوروبي بتاريخ ٢٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧م ، إن "التغييرات في خارطة الطاقة تدعو إلى الحذر في معظم الدول الأوروبية"، ولأول مرة تم صياغة فكرة تنويع استيراد مصادر الطاقة، كم أشارت الوثيقة إلى أن "هذه الضرورة يفرضها واقع أن الاعتماد على غاز روسيا سيرتفع بشكل ملحوظ مع حلول عام ٢٠٢٠م ، ولأسباب تاريخية فإن بلدان شرق ووسط أوروبا تعتمد بشكل كبير على الصادرات الروسية من مصادر الطاقة". وقام الرئيس الروسي دميتري مدفيديف بتصويب مفهوم التنويع في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩م بعرض مشروعي السيل الشمالي والسيل الجنوبي، اللذين يتجنبا عبور أوكرانيا، على الأوروبيين.

إن الذي قام بطرح مبادرة السيل الشمالي هو فلاديمير بوتين، لذلك يتمتع المشروع بتأييد كامل في روسيا. لقد صُمم ليكون جسرا للطاقة بين روسيا وألمانيا، جسرا للصداقة بين الغرب والشرق دون وسطاء.[٣١] وتملك (غازبروم) ٥١٪ من أسهم الشركة المشغلة لمشروع السيل الشمالي وكل من (باسف) و(إي أون إنرجي) الألمانيتين ٢٠٪، وتصل طاقة النقل لهذه الشرايين تحت الماء إلى ٥٥ مليار متر مكعب من الغاز سنويا مع حلول عام ٢٠١٣م . وذلك في حال تمكنت روسيا من تنفيذ هذا المشروع العالمي.

منذ اليوم الأول لولادة فكرة مشروع خط أنابيب الغاز جرت أمور غير سوية. كان على لجنة المساهمين في شركة (خط الغاز الأوروبي الشمالي)، تم تغيير إسم مشغل المشروع في خريف عام ٢٠٠٧م إلى (نورد ستريم إيه جي)، كان عليها إقرار خطة عمل طويلة الأجل عن كامل مدة بناء خط أنابيب الغاز في ١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦م . وضمت الوثيقة برنامج العمل في بناء واستخدام خط أنابيب الغاز، والنظام المالي للمشروع مع توقعات الدخل والنفقات وحجم الضرائب، ونماذج تسديد الحسابات والتعرفة، وخطة استثمارية تفصيلية، ولكن لم يتم التوصل إلى إقرار خطة العمل ولا حتى في تشرين الثاني/ نوفمبر.

لقد وقعت بين يدي نسخة طبق الأصل عن الاتفاقية النهائية بين (غازبروم) الروسية و(إي أون رورغاز) و(وينترشال، المنبثقة عن باسف) الألمانيتين، الموقعة في ٢٩ آب/ أغسطس ٢٠٠٦م في إطار التحضير لمشروع خط أنابيب الغاز الأوروبي الشمالي (نورد ستريم). جاء فيه أنه كان يجب إقرار خطة عمل متوسطة الأجل في ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر من ذلك العام. وتعهد المشاركون في المشروع باتخاذ "قرارا استثماريا نهائيا بشأن تنفيذ المشروع" والحصول على الموافقات اللازمة من إدارات محاربة الاحتكار في ألمانيا وروسيا قبل ١ كانون الأول/ ديسمبر. ولم تتمكن الأطراف المعنية من الحصول على الموافقات المطلوبة وبدأت ببناء الجزء البري من أنابيب الغاز قبل الحصول على جميع الموافقات المتعلقة بالبيئة، أما بناء الجزء تحت المائي من المشروع دون الحصول على موافقات بلدان حوض البلطيق فهذا تحرّمه قواعد القانون الدولي. عندئذ دعا فلاديمير بوتين صديقه غرهارد شرويدر، الذي كان منذ وقت قريب المستشار الألماني، لتسلم إدارة الشركة وذلك من أجل تفعيل المشروع. فوافق الأخير على العرض، وتعافت ألمانيا منذ تلك اللحظة من المخاوف بشأن

[٣١] أصبح وضع الشراكة في المشروع على الشكل التالي: (غازبروم) بـ ٥١٪، (باسف وينترشال) و(إي أون رورغاز) بـ ١٥.٥٪ لكل منهما، و(إن. في. ندرلاند غازوين) و(غاز دو فرانس سويز) بـ ٩٪ لكل منهما. وقد بدئ بتنفيذ أعمال بناء الخط في نيسان/ أبريل عام ٢٠١٠. (المترجم)

مخاطر الطاقة الروسية، ولكن ليس أوروبا. وكانت الموافقات بشأن البيئة هامة إلى درجة أنها فرضت تأجيل البدء ببناء الفرع الأول من الخط لنصف عام ثم لعام كامل بدلا من ١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠م ، وأصبح من الواضح أن الفرع الثاني لن يتم بناءه في أيلول/ سبتمبر عام ٢٠١٢م[٣٢] .

وبنتيجة ما تقدم تتغير تكاليف المشروع. وقد سبق وذكرت (غازبروم) في عام ٢٠٠٦م أنها تخطط لبناء الجزئين البري والبحري من خط السيل الشمالي بكلفة ١٢ مليار دولار، بما في ذلك توصيل الغاز إلى مقاطعتي (فولوغودسك) و(لينينغراد) ومدينة (سان بطرس بورغ). بعد مرور عامين وبنتيجة تخفيض سعر صرف الدولار أمام اليورو بشكل حاد وكذلك ارتفاع أسعار المصنوعات المعدنية، تضاعفت تكاليف المشروع. فارتفعت تكاليف الجزء تحت المائي إلى ١٥ مليار دولار مع نهاية عام ٢٠٠٧م وإلى ٢٠ مليار دولار في صيف ٢٠٠٨م . والجدير بالذكر هنا، أن انهيار الأسعار في أسواق المال وانخفاض أسعار الشراء للمنتجات المعدنية الروسية بثلاثين في المئة في عام ٢٠٠٩م جاء في مصلحة (غازبروم)، ويحتمل أن تنخفض تكاليف المشروع.

لم يتضح بعد، أية بنوك ستقوم بتمويل مشروع السيل الشمالي. وذكرت صحيفة (فاينشال تايمز) في أبريل ٢٠٠٦ إن مفوض الاتحاد الأوروبي لسياسة محاربة الاحتكار نيللي كروس وجهت رسالة إلى برلين تطلب فيها الحصول على معلومات بشأن ضمانات الحكومة الألمانية المالية المتعلقة ببناء مشروع السيل الشمالي. كان هذا ردا على تصريح السلطات الألمانية بتاريخ ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥ بشأن ضمانات تسديد نفقات بحجم ١ مليار يورو، وذلك في حال عدم تمكن (غازبروم) من تنفيذ التزاماتها المتعلقة بالحصول على قرض لتمويل المشروع بقيمة مبدئية تصل إلى ٥ مليار يورو.

وترتب جراء ذلك إعلان (غازبروم) أنها لا تنوي الحصول على القرض الذي عرضه (كي إف دبليو) و(دويتشه بنك)، ولن يستخدم الضمانات، رغم أن ألمانيا والمقرضين المحتملين أكدوا أن المحادثات مستمرة. ثم انتهت فترة سريان الضمانات في نهاية عام ٢٠٠٦. لقد ولّدت فضيحة نشر الخطة السابقة لتمويل المشروع الخوف، حيث لم يتم توقيع خطة جديدة بعد. ورغم أن ممثلة (نورد ستريم إيه جي) إيرينا فاسيليفنا أكدت لي أنه تم الاتفاق مع البنوك الأجنبية بشأن جميع المبالغ المطلوبة للعمل، وريثما يتم الحصول على الموافقات البيئية اللازمة، سيتم الحصول على القروض. ولم تعط، بعد ذلك، أية دولة من بلدان الاتحاد الأوروبي الضمانات الحكومية لتمويل المشروع.

---

[٣٢] سبق وذكرنا آخر المستجدات بشأن مشروع السيل الشمالي (المترجم) .

وتتجسد جدية المشاكل أيضا في أن (غازبروم إكسبورت)، ممثل احتكار الغاز الروسي في المشروع، عليها أن تدفع وحسب الاتفاقية المذكورة أعلاه إلى (نورد ستريم إيه جي) تعرفة محددة ابتداء من ١ تشرين الأول/ اكتوبر ٢٠١٠م فيما يتعلق بالفرع الأول ومن ١ تشرين الأول/ أكتوبر الفرع الثاني. ويترتب على (غازبروم إكسبورت) البدء بالتوريد أو دفع غرامات للمساهمين في الشركة المشغلة حتى ولو لم يتم بناء خط الأنابيب عند حلول التاريخين المذكورين. ولا ترغب (غازبروم) الحديث عن حجم هذه الغرامات، ويبدو أنها تعوّل على إمكانية التفاهم مع جميع الشركاء بالحسنى.

تقديم التنازلات للحلفاء الإجباريين

تم تغيير مسار (السيل الشمالي) بطلب من بولونيا في تموز/ يوليو عام ٢٠٠٧م، وإخراج الخط من المياه الإقليمية المختلف عليها بين بولونيا والدنمارك، وتمريره عبر جزر (بورنهولم) الشمالية. وحسب الخطة الجديدة، يمر خط أنابيب الغاز بالمياه الاقتصادية لكل من روسيا وفنلندا والسويد والدنمارك وألمانيا وكذلك في المياه الإقليمية لكل من روسيا والدنمارك وألمانيا. وأوضح المدير التنفيذي لـ (نورد ستريم إيه جي) ماتياس فارينغ، في رسالة نشرت على الموقع الإلكتروني لوزير الخدمات البولوني، أن "الدراسات أثبتت أن الخيار الشمالي لمسار خط أنابيب الغاز هو الأفضل لأنه سيكون أبعد عن أماكن دفن الذخائر المعروفة والتي تعود إلى زمن الحرب العالمية الثانية وتقع جنوب جزر (بورنهولم). المسار الجديد يخفض المخاطر البيئية إلى حدها الأدنى ويتجاوز مشكلة تأخير أعمال البناء لأسباب قانونية تتعلق بمسألة عدم تحديد الحدود البحرية في منطقة جنوب (بورنهولم)". وحسب السيد فارينغ، فقد جرى إعلام الإدارات الحكومية في جميع البلدان المعنية بتعديل مسار الخط في اجتماع برلين بتاريخ ٢١ آب/ أغسطس. رسميا، ولم تعد لبولونيا علاقة بالمشروع ولا تستطيع التأثير على عملية تنفيذه. وقد كلف أول تنازل من (غازبروم) أمام دولة من بلدان الاتحاد الأوروبي ثمانية كيلومترات إضافية من الأنابيب.

إلا أنه في آب/ أغسطس عام ٢٠٠٧م نشر مكتب وزير الخدمات البولوني غجيغوج فوجنياك تصريحا رسميا له: "نطالب إعادة عملية الحصول على الموافقات من جديد وذلك يتعلق بمعاهدة احتمال التأثير على البيئة". واقترح السيد فوجنياك على السويد مطالبة (نورد ستريم إيه جي) إعادة دراساتها الاحترازية نتيجة تبديل المسار.

وفي الواقع، طالب وزير شؤون حماية البيئة السويدي في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ٢٠٠٧م بإعادة الدراسات البيئية. وحسب تعبيره، إن مسار السيل الشمالي في المياه الاقتصادية السويدية من بحر البلطيق وبالقرب من جزر غوتلاند يمر عبر مجموعة من المناطق المليئة بالمشاكل والمخاطر، مثل: المحمية الطبيعية (ناتورا ٢٠٠٠) ومدافن ألغام وأسلحة كيمياوية.

ولم تنته مشاكل "السيل الشمالي" عند هذا الحد. حيث منعت إستونيا مشغل المشروع قطعيا لا من تمديد الأنابيب وحسب، بل وحتى من الوصول إلى قاع البحر في سبيل تمديد الأنابيب. كانت هذه صدمة لم تنتظرها ليس موسكو فقط بل لا برلين ولا تالين ذاتها.

وفي صباح مشمس من صباحات أيلول/ سبتمبر باشر البرلمان الإستوني النظر في إمكانية شركة (نورد ستريم إيه جي) القيام بالدراسات في المياه الاقتصادية للبلد. وقد تنبأ الخبراء عشية

الاجتماع بأن ذلك سيكون أول خطوة إيجابية من قبل السلطات الإستونية بشأن السيل الشمالي، ومع هذا فقد قامت برلين بدور الوساطة. وكان وزير الخارجية الألماني فرانك فالتير شتاينماير قد زار تالين في تموز/ يوليو وطالب بتضامن الآراء بين بلدان الاتحاد الأوروبي بشأن روسيا و(المشروع الأوروبي). واقترح وزير الخارجية الإستوني أورماس بايت على الحكومة في ذلك اليوم الموافقة على مسألة قيام شركة (نورد ستريم إيه جي) بدراسة قاع بحر البلطيق في المياه الاقتصادية للبلد.

قبل ذلك بنصف عام، اقترحت فنلندا على (نورد ستريم إيه جي) تغيير مسار خط أنابيب الغاز في الخليج الفنلندي إلى الجنوب قليلا في إقليم المياه الاقتصادية الإستونية. وتقدمت (نورد ستريم إيه جي) إلى حكومتي إستونيا والدنمارك بتاريخ ٣١ أيار/ مايو بطلب السماح لها بإجراء دراسات في المياه الاقتصادية من أجل تمديد خط الغاز. واتخذت الدنمارك قرار الموافقة على المسار الجديد خلال ثلاث ساعات بينما استغرق ذلك إستونيا ٤ أشهر.

يبدو أن المشروع غير محظوظ، لأن عام ٢٠٠٧م كان عام الخلافات السياسية بين تالين وموسكو، حيث قامت السلطات الإستونية بنقل النصب البرونزي للجندي السوفييتي من مركز العاصمة، وجرت مظاهرات احتجاج حاشدة في عاصمتي البلدين. وفي اليوم الحاسم في البرلمان الإستوني، قام نائب حزب (إعادة الهيكلة) إيغور غريازين بالمعارضة القاطعة للسيل الشمالي حتى أنه هدد بطرح مشروع قانون (الحدود البحرية) على البرلمان لإعادة النظر، داعيا إلى توسيع حدود المياه الإقليمية الإستونية بثلاثة أميال بحرية (٥.٥ كيلومتر) باتجاه فنلندا.

وحسب تعبير السيد غريازين، فإن إستونيا وفنلندا تركتا، نزولا عند رغبتهما الخاصة، ممرا محايدا بين مياههما بعرض ستة أميال (يمر من خلاله خط السيل الشمالي)، لكن قواعد القانون الدولي تعطي الحق بإغلاقه من طرف واحد دون الاتفاق مع روسيا. ونتيجة ذلك، قام البرلمان بمعارضة أية عملية تدخل في إطار تنفيذ المشروع ضمن إقليم إستونيا. وترتب على روسيا تغيير مسار خط أنابيب الغاز من جديد.

وافقت روسيا على تنازل جدي ثالث بعد مرور نصف عام على ذلك، وفي هذه المرة للسويد. وتخلت (غازبروم) عن بناء أرصفة بحرية مع محطات ضخ في المياه الإقليمية لبلدان الاتحاد الأوروبي. بالنتيجة وحسب محلل (ترويكا ديالوغ) فاليري نيستيروف، على (نورد ستريم إيه جي) البحث عن حل غير مسبوق. فلو علمنا أن كل ١٠٠ – ١٢٠ كيلومترا من الأنابيب برا يحتاج إلى وحدة ضخ واحدة، فإن خط أنابيب السيل الشمالي بطول ألف ومئتين كيلومترا تحت الماء لا يستخدم ولا وحدة ضخ واحدة في البحر بل على الشاطئ فقط. فإن العالم لم يشهد تجربة مثل هذه بعد.

وفُرض على (غازبروم) تمديد فترة الدراسات المتعلقة بالجزء تحت المائي، في البداية حتى تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨م ثم حتى شباط/ فبراير وبعد ذلك حتى نهاية عام ٢٠٠٩م. وتعهدت الشركة تضمين نتائج الدراسات في النسخة النهائية لتقريرها حول المعايير البيئية (أو في أو سي) المتعلقة بالمناطق الحدودية المشتركة لعام ٢٠٠٩م. لم يتدخل الأوربيون في إحداث تغييرات في المشروع وحسب بل وتقاذفوه مثل الكرة.

في تشرين الثاني/ نوفمبر، استنفذ فلاديمير بوتين صبره. فقد تعب من طول انتظار الأوربيين حتى يتخلصوا من خوفهم، وطرح عليهم "على الاتحاد الأوروبي تحديد موقفه بشكل واضح إن كان بحاجة إلى السيل الشمالي، وإلا سنبني معامل لإسالة الغاز ونرسله إلى القسم الآخر من الكرة الأرضية". وبذلت المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل قصارى جهدها لتهدئة رئيس الوزراء الروسي مؤكدة أن المشروع ضروري بدون أدنى شك... أما السويد وفنلندا فقد التزمتا الصمت.

مرتفعات هولندا[٣٣]

كان مقررا منذ البداية، بأنه يمكن بل ويجب ضم بلدان أوروبية أخرى إلى المشروع حتى يتخلص الأوروبيون من خوفهم ويدركون الفوائد التي سيأتي بها المشروع على الاتحاد الأوروبي. وتم استعراض عدة شركات لتأدية هذا الدور ووقع الخيار على (غاز دو فرانس) الفرنسية، التي أصبحت (غاز دو فرانس سويز منذ حزيران/ يونيو ٢٠٠٨م)، و(غازوين) الهولندية. وانتظرت (غازبروم) من الأولى العمل المشترك في السوق الداخلية الفرنسية على شكل بيع شبكات نقل الغاز أو الحصول على عقود مباشرة مع المستهلكين من كبار الصناعيين. لكن (غازبروم) لم تحصل على تنازلات من الطرف الفرنسي لا في عام ٢٠٠٦م ولا في عام ٢٠٠٧م ما لعب دورا حاسما في اختيار الشريك.

وأصبحت (غازوين) ثالث شريك أجنبي في مشروع السيل الشمالي بحصة ٩٪. وعرضت هولندا مقابل ذلك حصة مساوية في خط أنابيب الغاز (بالغزاند باكتون لاين، بي. بي. إل) الذي يصل هولندا ببريطانيا. ورغم الفارق الجدي بين قيمة المشروعين، (تقدر تكاليف السيل الشمالي بـ ١٥ مليار دولار و"بي. بي. إل" بـ ٩٠٠ مليون دولار)، فإن (غازبروم) وافقت على هذه الصفقة، أولا من أجل كسب تأييد إضافي للمشروع في الاتحاد الأوروبي. وثانيا، إمكانية جديدة لدخول السوق البريطانية. ووقّع رئيسا (غازبروم) ألكسي ميللر و(غازوين) مارسيل كرامر في عام ٢٠٠٧م مذكرة تفاهم على الشراكة المتبادلة في مشروعي (السيل الشمالي) و(بي. بي. إل).

لقد كانت محفزات الشركتين الألمانية والهولندية في هذا المشروع واضحة للغاية: كل طرف منهما ثبّت حقه القانوني بضخ حجم معين من الغاز الروسي، وعمليا حصلا على حل لمسألة أكثر شمولية تتلخص في شراء كميات إضافية من الغاز من (غازبروم إكسبورت) والحصول على الربح من خلال بيعه للمستهلك النهائي - الأوروبي. ولا بد من الأخذ بعين الاعتبار، أنه في أسواق مثل أسواق ألمانيا وهولندا تبيع الشركتان الغاز بضعف السعر الذي تشتري به من مورّد الجملة. بدوره أعطى دخول (غازبروم) إلى مرتفعات هولندا متمثلة بـ (بي.بي.إل) الفرصة للاحتكار بتوفير الأموال التي كانت ستنفقها على الاستمرار في بناء السيل الشمالي من هولندا إلى بريطانيا حسب خطة المشروع منذ البداية، وتستخدم بذلك منظومة نقل الغاز النروجية والهولندية للدخول إلى السوق. وفي صيف عام ٢٠٠٦م، أخبرني مدير (غازبروم ماركتينغ أند تريدينغ)، الشركة التي تمثل (غازبروم) في بريطانيا، فيتالي فاسيليف أنه للحصول على ١٠٪ - ١٥٪ من السوق البريطانية

---

[٣٣] التعبير باللغة الروسية يأتي محاكاة للفظ تعبير "مرتفعات الجولان" (المترجم).

يتوجب على الاحتكار تحقيق توريدات بحجم ٣ – ٧ مليار متر مكعب عبر خطي أنابيب الغاز (إنتركونكتر) و(بي.بي.إل) حيث تبلغ طاقة كل منهما ٢٠ مليار متر مكعب. ونشير أيضا، إلى أنه إلى جانب (غازوين) التي بلغت حصتها في (بي.بي.إل) ٦٠٪، هناك أيضا شريك آخر في السيل الشمالي هي (إي أون رورغاز) وحصتها ٢٠٪. وبعد التبادل مع (غازبروم) أصبحت حصة (غازوين) في (بي. بي. إل) ٥١٪. وشبّه مدير دائرة دراسات قطاع الغاز في معهد (مشاكل الاحتكارات الطبيعية) ألكسي غروموف هذه الصفقة بحصول (غازبروم) على بطاقة دخول إلى سوق الغاز البريطانية. فبعد فشل الصفقة لابتلاع (سنتريكا) البريطانية، بقي خيار (غازوين) بالنسبة لـ (غازبروم) الفرصة الوحيدة لتثبت ذاتها ليس فقط في سوق الجملة بل وفي مجالات توصيل الطاقة إلى المستهلك النهائي في بريطانيا.

اتخذ مجلس مدراء (غازبروم) في نهاية عام ٢٠٠٨م قرارا غير مسبوق يقضي بإمكانية زيادة عدد المشاركين في السيل الشمالي. وذكرت مصادر الاحتكار إن انضمام شركاء جدد إلى المشروع سيجري على حساب تقليص حصتي الشركتين الألمانيتين (باسف) و(إي أون). وأستطيع شخصيا أن أفسر هذا فقط في أن كل ما تم عمله حتى الآن لم يحقق الهدف المرجو لدى فلاديمير بوتين، فأوروبا ما زالت تتفادى السيل الشمالي، والسلطات الألمانية لا تقدم ضمانات حل المشكلة. وتنتظر (غاز دو فرانس سويز) النظر في أمرها في عام ألفين وتسعة، ما لا يدعو للغرابة.

نادي رؤساء الوزراء السابقين

عندما ردّت إستونيا مسألة السيل الشمالي إلى فنلندا مثل (البوميرانغ)[٣٤]، كان قد تقرر اللجوء إلى اللوبي السياسي. فتسلم رئيس الوزراء الفنلندي السابق بافو ليبونن منصبا في (نورد ستريم إيه جي) في آب/ أغسطس عام ٢٠٠٨م. كانت هذه المرة الثالثة التي تدعو فيها روسيا رؤساء وزراء أوروبيين سابقين إلى إدارة مشروع الغاز. وقد مهد الطريق المستشار الألماني السابق غرهارد شرويدرالذي دعاه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين شخصيا إلى ترأس لجنة المساهمين في (نورد ستريم إيه جي) في عام ٢٠٠٦م. ورفض عرضا مشابها في (ساوث ستريم إيه جي) رئيس الوزراء الإيطالي السابق رومانو برودي في ربيع عام ٢٠٠٨م. بينما لم يرفض رئيس الوزراء الفنلندي السابق، والمستشار السابق لشركة الطاقة الفنلندية (بويولان فويما)، عرض (غازبروم).

وأوضحت لي إدارة (نورد ستريم إيه جي) أن "بافو ليبونن يعمل مستشارا في السيل الشمالي لشؤون تأثير بناء خط أنابيب الغاز على البيئة وكذلك عملية الحصول على الموافقات للبناء في المياه الفنلندية ونسعى بمساعدته لتفسير المسائل القانونية فيما يتعلق بتطبيق مجموعة من القوانين وشروط القانون الفنلندي".

بعد ذلك وصف بافو ليبونن، في مقابلة مع مجلة الأعمال (هلسينغن سانومات)، دوره بشكل مختلف "أنا مستشار مستقل، والاستقلال هنا يعني أنني أستطيع أن أنقل إلى المسؤولين الفنلنديين وجهة نظر إدارة السيل الشمالي وبالعكس، أي أنقل رأي الناس الذين يتخذون القرار في فنلندا". وأن غرهارد شرويدر والمدير العام لـ (نورد ستريم إيه جي) ماتياس فارنيغ هما اللذان دعياه للعمل ووافق على هذا القرار رئيس الوزراء الفنلندي ماتي فانهانن ورئيسة البلد تاريا هالونن.

---

[٣٤] "البوميرانغ" أو السهم المرتد، أداة للصيد يستخدمها سكان أستراليا الأصليين، ميزتها أنها تلتف لتضرب الطريدة من الخلف أو تعود لصاحبها وهذا يتطلب مهارة خاصة. (المترجم).

خيار المصالحة البولوني

تستحق بولونيا، التي تملك قدرات متميزة على وضع العراقيل باستمرار في وجه روسيا في مجال الغاز، حديثا خاصا. في الواقع، إن الرغبة بتجاوز وارسو (ومن المحتمل أيضا حرب الغاز التي لعبها ألكسندر لوكاشينكو في عام ٢٠٠٤م) دفعت فلاديمير بوتين إلى طرح فكرة بناء خط أنابيب لنقل الغاز من المنبع وحتى المستهلك النهائي، حيث يتفادى أي راكب "ترانزيت".

إن بولونيا تمثل "السن المريض" بالنسبة لـ (غازبروم). إذ أن خلعه ممنوع ومعالجته غير ممكنة. وتتلخص المسألة في أن السلطة البولونية وقعت مع روسيا في أواسط التسعينات اتفاقية بشأن بناء خط أنابيب الغاز (يامال – أوروبا) لتوصيل الغاز من روسيا إلى ألمانيا. ولم يتوفر المال، رغم أن أي استثمار كان سيجني الفائدة. هنا استغلت (غازبروم) الفرصة وعقدت صفقة مفيدة جدا بالنسبة لها، وخصصت قرضا يغطي ٩٠٪ من أعمال بناء خط الغاز، وأسست شركة مشتركة (يوروبول غاز) مع شركة الغاز البولونية (بي. جي.إن.آي.جي) (بحصة ٤٨٪ من الأسهم لكل منهما)، وثبتت في نص الوثيقة التأسيسية مبدأ "نشاطات الشركة غير الربحية".

- كيف يمكن ذلك؟ سألت عدة مرات مديري (غازبروم). إذ أن الحديث يجري عن آلاف الكيلومترات من الأنابيب، وأنتم تريدون ضخ الغاز مجانا عبر بولونيا؟ ولكن! ليست هناك أية حكومة في العالم ترضى بتلاعب كهذا.

- لماذا تدعين ذلك تلاعب؟ جميع الأمور قانونية، - أجابني اختصاصي في (غازبروم) ، أكن له الاحترام.

- لقد كانت اتفاقية تقاسم المنتج مع شركة (شل) في مشروع (ساخالين – ٢) في روسيا، من وجهة النظر الرسمية، قانونية أيضا، لكن فحواها كان سرقة روسيا. ففرضت السلطة آنذاك على (غازبروم) بيع الحصة المتحكمة في مشروع (ساخالين)... كذلك كان يجب على بولونيا إعادة النظر في الاتفاقية.

ابتسم محدثي. وجوابا على كلامي التزم الصمت، كما التزم بقية زملائه الصمت أيضا. واستمرت (بي. جي.إن.آي.جي) بأخذ رسوم الترانزيت، حتى تسدد القرض وبما يتبقى "تقرقش اللب". لقد واجهت هذه القصة المحاكم، وجميع القضاة أكدوا على أحقية (غازبروم). ولكن لا

يوجد أي قرار لأي قاض يستطيع أن يفرض على سلطات الغاز البولونية التخلي عن الربح المتمثل برسوم ترانزيت الغاز.

عدا عن ذلك، حاول البولونيون سداد القرض في عام ٢٠٠٦م والمستحق قبل عام ٢٠١٧م ولكن اتضح أنه مرهون وإعادته غير ممكنة. وإن لم تخنني الذاكرة، فإن (غازبروم) طالبت آنئذ بنسبتها عن ١٠ سنوات مسبقا. وبعد حصار الغاز على أوكرانيا في بداية عام ٢٠٠٩م، عندما عزلوا شركة (روس أوكر إنرغو) عن أنبوب التصدير، بقيت بولونيا تقريبا بدون غاز. وجوابا على مطالبتها بمدها بالغاز بشكل كامل، اقترحت (غازبروم) إبرام عقد جديد مباشر وبشروط محددة – تخفيض رسوم الترانزيت إلى المستوى الذي تم الاتفاق عليه سابقا، وبالمختصر، إذا قال لكم أحد المسؤولين في مجال الغاز أنه شريف وأن الآخرين أوغاد وسفلة، أنصحكم بالابتعاد عنه. النظيفون والمنمقون لا يستمرون طويلا في هذا العمل، إلا أن وعود هؤلاء، دون المقارنة بالسياسيين، تكلف غاليا.

حسنا، لنعود إلى البولونيين، فبعد تعيين دونالد توسك في منصب رئيس الوزراء البولوني، أدلى بمقابلة عن شؤون الغاز لصحيفة (كومرسانت).

كومرسانت: هل تعتزمون الاقتراح على موسكو مشروعا بديلا لبناء خط أنابيب غاز عبر بولونيا ودول البلطيق؟

دونالد توسك: لن توافق بولونيا على مد خط أنابيب الغاز (السيل الشمالي) في قاع بحر البلطيق. بالطبع ستتخذ روسيا قرارها دون الأخذ بعين الاعتبار هذا الرأي. ولكن هناك سؤالا يطرح نفسه، لماذا يبنى خط أنابيب تبلغ تكاليفه ثلاثة أضعاف؟ إذا، قبل إضاعة الكثير من الأموال، أليس من الأفضل بحث ترشيد عملية نقل الغاز إلى الغرب. من الأفضل مقارنة ربح وخسارة الأطراف المعنية في حال تنفيذ مشروع (السيل الشمالي) أو مشروع (آمبر). أنا على استعداد لضمان أن بولونيا ستكون شريكا يُعتمد عليه في جميع المشاريع المحتملة في المستقبل. إن بولونيا تقترح مشروع آمبر (يانتار) كبديل لمشروع السيل الشمالي، الذي يمر عبر أراضي لتوانيا ولاتفيا وبولونيا إلى ألمانيا. مصلحة هذه الدول واضحة تماما فحكومات بلدان الترانزيت ترغب بالحصول على دخل من رسوم العبور. هذه الفكرة قديمة قدم التاريخ. في شباط عام ١٩٩٤م، عرض رئيس الوزراء الروسي آنذاك فيكتور تشيرنوميردن على دول البلطيق تنفيذ مشروع مشابه، لكن رئيس لتوانيا آلغيرداس برازاوسكاس رفض. ومنذ ذلك الوقت لم يُبحث المشروع بشكل جدي وتكاليفه غير معروفة.

كومرسانت: هل هناك احتمال لانضمام بولونيا إلى مشروع السيل الشمالي؟

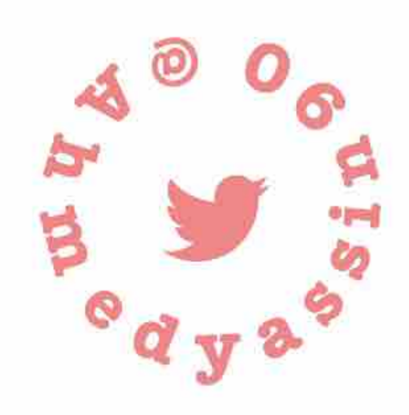
دونالد توسك: ما هو السبب الكامن وراء سعي روسيا وألمانيا إلى تنفيذ مشروع من الواضح أنه أكثر كلفة؟ إذا كان ذلك قصور في الوعي السياسي من الأفضل إذا بحث هذا الأمر، قبل أن تتورطا في هذا الاستثمار المتناقض. بولونيا لا تستطيع عرقلة تنفيذ السيل الشمالي، لكنها لن تشارك فيه بكل تأكيد، إنه مكلف جدا. لقد كانت تكلفة مشروع السيل الشمالي هي نقطة ضعفه حتى في مرحلة الدراسات الأولية. فعندما أعلن المشاركون في المشروع في عام ٢٠٠٦م تكاليف الجزء تحت المائي من الخط بـ (٧.٥ مليار دولار) كان قد تم تقدير تكاليف الفرع الثاني من مشروع (يامال – أوروبا) عبر بيلوروسيا وبولونيا بـ (٢.٥ مليار دولار). وكان قد تم بناء جميع محطات الضخ اللازمة لمشروع (يامال – أوروبا) خلال بناء الفرع الأول منه، والتي أخذت بعين الاعتبار رفع الضغط في كلا الفرعين من خط أنابيب الغاز حيث تبلغ طاقتها ٦٦ مليار متر مكعب، وقد تم تخصيص الأرض اللازمة في بولونيا وبيلوروسيا لكلا الفرعين أيضا، وأبرمت عقود طويلة الأجل مع المزارعين البولونيين، بما يتجاوب والمهل المحددة سابقا وتخفيض المخاطر التقنية إلى الحد الأدنى.

في حمأة حصار الغاز على أوكرانيا في كانون الثاني/ يناير عام ٢٠٠٩م، كرر رئيس الوزراء البيلوروسي سيرغي سيدورسكي في الكرملين عرض بناء خط (يامال – أوروبا – ٢) بالتكاليف السابقة (٢.٥ مليار دولار). إلا أن المخاطر السياسية العالية المتعلقة بوارسو والتي أخذها الكرملين بعين الاعتبار، غطت على المصالح الاقتصادية. وجعلت، بقرار من فلاديمير بوتين، مشروع (يامل – اوروبا – ٢) منخفض الفعالية. بعد الحرب الخاطفة في أوسيتيا الجنوبية في آب/ أغسطس عام ٢٠٠٨م انفصلت روسيا وبولونيا نهائيا وأصبحتا على الطرفين المتقابلين للخندق، حيث وقعت وارسو مع أمريكا معاهدة نشر القواعد المضادة للصواريخ، وعجلت موسكو من عملية تشكيل الدولة الاتحادية مع بيلوروسيا.

كومرسانت: هل تشاركون الرأي القائل بأن روسيا تستخدم الطاقة كسلاح سياسي؟

دونالد توسك: كنت سأظهر بمظهر الساذج لو أنني قلت بأنني لا أرى محاولات الدول الموردة لمصادر الطاقة أن تجعل من الطاقة أداة سياسية. لكن هذا لا يعني أنه لدي اعتراض محدد ضد دولة معينة. روسيا تقوم اليوم بتشكيل موقعها على المستويين العالمي والإقليمي مستخدمة واقع أن لديها احتياطيات من مصادر الطاقة أكثر. وعلى روسيا أن تكون معنية في تعاون الآخرين معها لأنها سترى أن في ذلك مصلحة لها. لقد باشرت بولونيا في عام ٢٠٠٨م المحادثات مع الشركات الألمانية حول بناء خط أنابيب الغاز في العتبة العليا من (أوبال) وحتى الحدود البولونية. أوبال: هو أحد خطي أنابيب الغاز الذي يجب أن يرتبط به السيل الشمالي على الأراضي الألمانية. وأكد فلاديمير بوتين عن استعداده لبناء فروع من السيل الشمالي إلى بولونيا وإستونيا ودول غيرها.

ولم يقر اجتماع قمة الاتحاد الأوروبي، المنعقد في بروكسل في آذار/ مارس عام ٢٠٠٨م، أي من المسائل التي طرحت على بساط البحث والمتعلقة بفرض قيود في مجالات المال والطاقة على روسيا. وحتى الشرط الذي وضعته اللجنة الأوروبية حول السماح لجميع الراغبين بالوصول إلى منظومة نقل الغاز السيل الشمالي، لم يتم إقراره. وأعلنت اللجنة الأوروبية ان تحرير سوق الغاز في الاتحاد الأوروبي لا تنظر في بيع طاقات نقل إلى الشركات الموردة للغاز إلى أوروبا، بما فيها السيل الشمالي. وبكلمات أخرى، فإن (غازبروم) كبائع للغاز ومالك لخط أنابيب نقل الغاز ليس مجبرا على السماح لعملاء خارجيين بالوصول إلى الخط، باستثناء المساهمين الآخرين في السيل الشمالي.

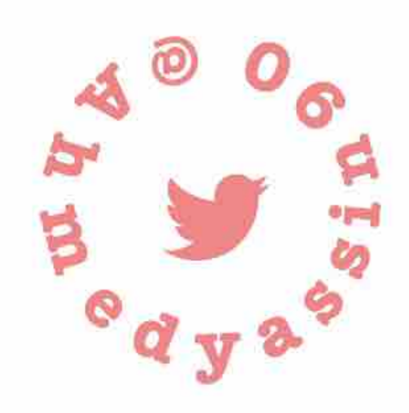

@Ahmedyassin90

الفصل الخامس

- الحلفاء -

الحلفـــاء

- الأب
- المستشار
- مرتبطون بسلسلة واحدة
- صانع السلام


@Ahmedyassin90

الأب

إن استراتيجية فلاديمير بوتين في مجال الطاقة بشأن الاعتماد المتبادل بين روسيا وأوروبا، ليست اختراعا استثنائيا روسيا. فهي عبارة عن جزء من البرنامج الأوروبي "الغاز مقابل الأنابيب" في أعوام ١٩٦٠م – ١٩٧٠م. لا يدرك جميع العاملين في (غازبروم) و(إني) اليوم أن العالم كان مختلفا، لو لم يدع أول رئيس للشركة الإيطالية (إني) إنريك ماتيي منذ ٥٠ عاما إلى تنفيذ خطة الاعتماد المتبادل بين روسيا وأوروبا. وهو الذي أصبح الأب الأول لاستراتيجية الاعتماد المتبادل بين روسيا وأوروبا.

إيطاليا – من أوائل الدول الأوروبية التي وضعت وأقرت على المستوى الحكومي سياستها بشأن النفط والغاز في عام ١٩٢٦م، وأسست من أجل ذلك الهيئة العامة الإيطالية للبترول (إيه جي آي بي). منذ تلك اللحظة بدأت أعمال استكشاف النفط على أراضي رومانيا وألبانيا والعراق. وتأسست (إني) التي ضمت (إيه جي آي بي) في عام ١٩٥٣م بهدف تأمين احتياجات إيطاليا من مصادر الطاقة لتنمية الصناعة في مرحلة ما بعد الحرب. وتم تنظيم شبكة توزيع إلا أن أعمال السبر والاستكشاف لم تأت بالنتائج المرجوة لوقت طويل حتى تم تعيين إنريكو ماتيي مفوضا فوق العادة لإغلاق الشركة. فقام بدراسة أعمال الشركة بدقة، وفي عام ١٩٥٤م تم اكتشاف احتياطيات من الغاز في واد في إيطاليا (١١ بئرا)، وتوقفت عملية حل الشركة. ولأول مرة في أوروبا، تم اكتشاف احتياطيات من الغاز في مياه الأدرياتيك بالقرب من أول حقل غاز أوروبي (رافنّا) في عام ١٩٦٠م ، وفي تونس اكتشف أول وأكبر حقل للنفط في إفريقيا (البورما). ووضع استثمار هذه المصادر حجر الأساس في هيكلة (إني) على الشكل الذي نراه الآن.

كان إنريكو ماتيي إنسانا سابقا لعصره. وهو أول من ابتدأ تفتيت شركات النفط الاحتكارية الضخمة في أوروبا. وللخروج من الأزمة التي سببتها أول مقاطعة نفطية، اقترح تمديد أنابيب الغاز من سيبيريا الثلجية البعيدة إلى إيطاليا المشمسة، ما ضمن للأوروبيين استقرار توريدات الغاز. بالمقابل عرض جنرال النفط الإيطالي توريد أنابيب القطر الكبير إلى الاتحاد السوفييتي، التي لا تصنع هناك، إضافة إلى حديد البناء لإكمال أعمال بناء خط أنابيب الغاز على أكمل وجه. أقر هذا البرنامج على كافة المستويات وتنفيذه أصبح عملية إثبات للذات بالنسبة للعاملين في قطاع الغاز الروسي.

هذه الفكرة العالمية الجيوسياسية والاقتصادية أصبحت النموذج الذي تحتذي به (غازبروم) في أعمالها اليوم، وأصبح السيد ماتيي الأب المؤسس لقطاع الغاز الروسي وواضع نظرية الاعتماد

الطاقوي المتبادل بين روسيا وأوروبا. وزرعت الأنابيب وحديد البناء الألماني والإيطالي في الأرض الروسية في ستينات وسبعينات القرن الماضي. علامة (صنع في أوروبا) كانت ضمانة توريدات الغاز بدون انقطاع من مستنقعات سيبيريا إلى صنبور المستهلك الأوروبي على امتداد ٤ آلاف كيلومترا وخلال ٤ عقود من الزمن، ورغم أن فترة ضمان الخدمة لأنابيب الغاز تصل إلى ٢٥ سنة فقط. إلا أن الكوارث السياسية وانعدام السيولة في أعوام التسعينات أثبتت تفرّد منظومة أنابيب الغاز لدى (غازبروم) التي تقوم على أساس، وأكرر، النوعية الأوروبية للمنتج. بينما يجب التصور بأنه يجري تبديل الأنابيب في المنظومة بشكل دائم. منذ ذلك الوقت تشتري (غازبروم) حديد البناء من إيطاليا عند بناء خطوط أنابيب الغاز (كما في حال يامال – أوروبا في أعوام ٢٠٠٠م – ٢٠٠٤م) حيث استعملت الصمامات الإيطالية.

وهكذا، اختارت (إني) الغاز الطبيعي في الستينيات كمصدر بديل للطاقة ووقعت اتفاقيات على استيراد الغاز من الاتحاد السوفييتي وهولندا، إلا أن إنريكو ماتيي لم يعش حتى تلك اللحظة المضيئة، فقد لقي حتفه في ظروف غامضة خلال انفجار طائرة في عام ١٩٦٢م وذلك بعد طرحه استراتيجية الطاقة القائلة بالاعتماد المتبادل بين روسيا وإيطاليا. وكان هذا الإنسان استراتيجيا عظيما، سابقا لعصره، وضع الأساس لقاعدة الطاقة الموحدة بين أوروبا وروسيا.

ليس من قبيل الغرابة، أنه مع ارتفاع أسعار الذهب الأسود أخذ الغاز الطبيعي يحل محل المشتقات النفطية أكثر فأكثر. وحسب بيانات الهيئة الدولية للطاقة احتل الغاز المرتبة الثانية في سلة استهلاك الطاقة العالمية في عام ٢٠٠٧م حيث دفع بالفحم إلى المرتبة الثالثة. وقامت جميع محطات توليد الطاقة الكهربائية في العالم والتي لديها القابلية التقنية باستخدام الغاز متخلية عن المازوت.

بالطبع، أهم أسباب هذه الثورة المصغرة في مجال الطاقة، كما في السبعينيات، كان تصاعد أسعار النفط بشكل حاد. عدا عن ذلك، اتضح أن الغاز أكثر أمانا للبيئة من مصادر الطاقة الأخرى، ولا يستلزم عناية مشددة، ولا يخلّف بقعا زيتية وسخة ولا يسبب انبعاثات للعناصر الثقيلة في الغلاف الجوي بكميات تذكر، التي لا يمكن تفاديها عند استعمال الفحم والنفط. والأهم من هذا وذاك أنه اقتصادي في المصروفات دائما.

إن ما فعله فلاديمير بوتين هو أنه أخذ فكرة إنريكو ماتيي وطورها، متسلحا بمنهجية الاعتماد المتبادل بين أوروبا وروسيا وتبادل المصادر الاستثمارية والتقنية. خلال فترة توليه منصب الرئيس وكذلك خلال ولايته رئيسا للحكومة، بوتين يتخذ شخصيا القرارات المتعلقة بـ (غازبروم). ويمكننا إدراك هذا الاهتمام الفائق من قبل الشخص الأول في الدولة بشركة واحدة. فالموازنة الفدرالية الروسية تحصل على ٢٠٪ من إيراداتها من (غازبروم). ورأسمال هذه المؤسسة وحدها يشكل ٣٥٪ من قيمة الأسهم المتداولة في سوق المال الروسية – في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩م

تقلص سوق المال إلى حجم قيمة (غازبروم) في أيار ٢٠٠٨م. ووصل حجم عائدات (غازبروم) من التصدير ٦٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٨م، هذا رغم أن ثلثي الغاز المستخرج لدى الشركة تبقى في روسيا وتعزز اقتصاد البلاد.

السيل الشمالي والسيل الجنوبي – هما كما الذراعين اللتين يعانق بوتين بهما شرويدر ورئيس الوزراء الإيطالي سيلفيو برلسكوني. فقد قدّم غرهارد شرويدر بنفسه إلى عظماء ومعمري الساسة الأوربيين الرئيس الروسي الشاب آنذاك. فيما وجد فلاديمير بوتين وسيلفيو برلسكوني لغة مشتركة مباشرة. وحتى الآن غير واضح تماما ماذا يربط بوتين وبرلسكوني، فإما أن يهمس أحدهما – "هذا شخصي جدا"، أو يدعو الآخر علاقتهما "صداقة مخلصة وعميقة". فيما نرى أن رئيس الوزراء الإيطالي يعتز بذلك حتى أنه لم يتورع أن يصف نفسه بمحامي فلاديمير بوتين، في حين وافقه الأخير، واصفا زميله بأفضل محام بين جميع من ترتب عليه العمل معهم. مرت هذه الصداقة بمفارقات سياسية مختلفة، وحين تسلم برلسكوني، السياسي الحاذق، رئاسة الحكومة الإيطالية مرة أخرى في ربيع عام ٢٠٠٨م، أصبح العراب الجديد لـ (غازبروم) في أوروبا. إن تواريخ اللقاءات على مستوى رفيع تسمح بتتبع تاريخ هذه الصداقة السياسية والإنسانية.

٢ نيسان/أبريل عام ٢٠٠٢م استقبل فلاديمير بوتين بدفئ سيلفيو برلسكوني في قصر (بوتشاروف روتشي) في سوتشي. وفي آب/ أغسطس من ذات السنة قامت بنتا بوتين يكاترينا وماريا بالاستجمام في فيلة رئيس وزراء إيطاليا على جزيرة سردينيا. وفيما بعد، اعترفتا بأنهما معجبتان بالسيدة برلسكوني.

١ تموز/يوليو عام ٢٠٠٣م تسلم برلسكوني رئاسة الاتحاد الأوروبي وأعلن في كلمة الافتتاح: "أوروبا المستقبل يجب أن تضم إليها روسيا الاتحادية، وستستخدم إيطاليا دورها الريادي في قيادة هيئات الاتحاد الأوروبي في سبيل الاستمرار في عملية التقارب بين روسيا وأوروبا الموحدة".

٢٩ آب/أغسطس عام ٢٠٠٣م خلال زيارة السيد بوتين الرسمية إلى إيطاليا، دعاه رئيس الحكومة إلى فيللته، حيث تجولا في كروم الزيتون وعلى شاطئ البحر وبعد ذلك شاهدا مباراة دوري الأبطال بين فريقي (بورتو) و(ميلان).

٢٣ آب/أغسطس عام ٢٠٠٤م زار قائدا البلدين معمل البرادات الإيطالي (ستينول) في محافظة ليبتسك الروسية. كان هذا لقاءهما السابع، والثالث عشر في إطار القمم الدولية. وأعلن سيلفيو برلسكوني أنه "ليس هناك من سبب يحول دون انضمام روسيا إلى الاتحاد الأوروبي والناتو".

٨ أيار/مايو عام ٢٠٠٥م وصل السيد برلسكوني إلى موسكو للمشاركة باحتفالات الذكرى الستين لانتصار روسيا في الحرب الوطنية العظمى. وهو لم يلغ الزيارة رغم الأزمة الحكومية في إيطاليا.

٢ آب/أغسطس عام ٢٠٠٥م خلال زيارته إلى فنلندا، قام الرئيس الروسي بالدفاع عن السيد برلسكوني الذي كان قد اعترف منذ وقت قريب بأن الأكل الفنلندي "مقزز". وأوضح الرئيس الروسي أن صديقه "إنسان مهذب وصادق" ولم يهدف إلى إهانة شخص ما. فيما وصف رئيس الحكومة الانفعالي بـ "شمس الجنوب".

٢٩ آب/أغسطس اصطحب سيلفيو برلسكوني معه زوجته فيرونيكا التي لا ترافقه أبدا في جولات العمل. وأعلن فلاديمير بوتين أن روسيا مهتمة في أن تحصل (غازبروم) على إمكانية استثمارات إضافية في قطاع الطاقة الإيطالي بما في ذلك شبكات توزيع الغاز.

٣ تشرين الثاني/نوفمبر في بيت الرئيس الصيفي في (نوفوأغاريوفا)، اقترح سيلفيو برلسكوني إلغاء نظام تأشيرة الدخول للمواطنين الروس الذين يزورون الاتحاد الأوروبي.

٦ تشرين الثاني/نوفمبر على هامش أعمال قمة روسيا - الاتحاد الأوروبي في روما، حصّن سيلفيو برلسكوني فلاديمير بوتين من الأسئلة المحرجة لمندوب صحيفة (لو موند) حول الشيشان و(قضية يوكوس). حيث نوّه رئيس الوزراء إلى أن الصحافة تزوّر المعلومات بشأن هاتين القضيتين، وقال مازحا، أنه يقوم بدور المحامي للرئيس الروسي ويعوّل على مكافأة. وأشار بوتين مجيبا "لأول مرة نحصل على محام جدي".

١٧ تشرين الثاني/نوفمبر شارك الرئيس ورئيس الوزراء في مراسم افتتاح خط الغاز (السيل الأزرق) في تركيا. وأعلن فلاديمير بوتين عن خطة تشكيل حلقة الغاز الأوربية الجنوبية، كما أكد رئيس (غازبروم) أنه من المخطط لمشروع (السيل الأزرق – ٢) أن يصل إلى جنوب إيطاليا.

١١ شباط/فبراير عام ٢٠٠٦م استقبل رئيس الحكومة الإيطالية في روما فريق من رجال الأعمال الروس، وأعلن أنه مقتنع تماما بضرورة الاستثمار في روسيا. وتأكيدا لكلامه، ذُكر أنه باع ثلاثا من فيللاته في سردينيا لرجال أعمال روس. ومنذ ذلك الحين، يُعتقد أن إدارة (غازبروم) تستجم في جنوب إيطاليا، والآخرين من العاملين في مجال النفط والغاز الروسي في جنوب فرنسا.

٢ أيار/مايو قدّم رئيس الوزراء الإيطالي سيلفيو برلسكوني، الذي رفض سابقا الاعتراف بالهزيمة في الانتخابات بشكل رسمي، استقالته لرئيس البلاد كارلو آدزيليو تشامبي، الذي صادق عليها بالموافقة.

١٨ ـ ١٩ نيسان/أبريل عام ٢٠٠٨م أقام الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في فيللة برلسكوني على جزيرة سردينيا. وكانت هذه آخر زيارة خارجية له بصفته رئيسا للدولة. ومن قبيل المصادفة، كانت إيطاليا أول دولة يزورها الرئيس لثمانية أعوام خلت.

٨ أيار/مايو تسلم سيلفيو برلسكوني من جديد رئاسة الحكومة الإيطالية. ويؤكد العارفون بخفايا الأمور أنه لدى فلاديمير بوتين حلم، أنه بعد الانتهاء من خدمة الدولة أي بعد "الإيفاء بكامل الواجبات" حسب تعبيره، الاعتزال في فيللة في سردينيا وأن يشتري يختا وأن يعيش بدون مسؤوليات، إلا أخبار الجار سيلفيو برلسكوني. ويضيف هؤلاء العارفون أنه قد تم اختيار الفيللة المطلوبة. لكن الصحفيين لا يملكون أية معلومات بهذا الأمر.

١ أيلول/سبتمبر أخبر مدافع فريق ميلان الإيطالي لكرة القدم كاخا كالادزه وكالة فرانس برس أن رئيس وزراء إيطاليا سيلفيو برلسكوني لعب الدور الرئيس في إيقاف الحرب على أوسيتيا الجنوبية حيث أمضى ساعات خمس في حديث هاتفي مع رئيس الوزراء بوتين.

١ تشرين الأول/أوكتوبر عام ٢٠٠٨م باشرت أخيرا (غازبروم) توريدات الغاز المباشرة لمحطات الكهرباء الإيطالية بـ ٩٠٠ مليون متر مكعب سنويا حتى عام ٢٠٢٢م. كانت هذه أول صفقة ينفذها الاحتكار في سوق التجزئة للغاز في إيطاليا. ووقع الطرفان في ٢٥ أيلول/ سبتمبر اتفاقية تأسيس شركة مشتركة (إيه ٢ إيه دلتا)، عن الطرف الروسي شركة (زد إم بي) الألمانية، (تعود ١٠٠٪ إلى غازبروم إكسبورت)، بحصة ٥٠٪، وعن الطرف الإيطالي (إيه ٢ إيه) و(إيريد) بحصة (٧٠٪ و٣٠٪) من النصف الباقي. يترأس الشركة المشتركة ممثل (غازبروم) ومنصب المدير العام يشغله مدير (إيه ٢ إيه). وحسب أحد مدراء غازبروم "تورد الشركة المشتركة الغاز مباشرة إلى محطات الكهرباء الإيطالية، التي تدخل في مجموعة (إيه ٢ إيه)، نأمل بالتعاون في المستقبل في مجال توليد الطاقة لكننا لم نتفق بهذ الشأن بعد، فيما سيكون ذلك على شكل شراء حصص في المحطات القائمة أو بناء محطات جديدة". (إيه ٢ إيه) أحد كبار اللاعبين في سوق الطاقة الإيطالية، حيث تسوّق ٦ مليارات متر مكعب من الغاز سنويا وتملك ٣.٤ ألف ميغا واط من الطاقة الكهربائية. وتسوّق مجموعة (إيريد) ٢ مليار متر مكعب من الغاز سنويا.

وتستهلك إيطاليا ٨٥ مليار متر مكعب من الغاز سنويا، تستورد ٩٠٪ منها. بلغ حجم توريدات (غازبروم) من الغاز إلى إيطاليا ٢١ مليار متر مكعب في عام ٢٠٠٧م. هذه السوق من أكثر الأسواق جاذبية في أوروبا لارتفاع الأسعار، وقد حاولت (غازبروم) الدخول إليها منذ عام ٢٠٠٥م. حيث وقعت اتفاقية تأسيس شركة مشتركة مع مجموعة (سنترال غاز إيتاليان إيه جي) لكنها لم تنفذ. وبعد مرور عام، سجلت (غازبروم ماركتينغ أند تريدينغ) فرعا لها في إيطاليا إلا أنه لم يلق راغبا.

في عام ٢٠٠٦م، مددت (غازبروم) عقد توريدات الغاز حتى عام ٢٠٣٥م مع شركة (إني) الإيطالية، التي تحتل ٦٦٪ من السوق المحلية، وحصلت على قسم من طاقات خط أنابيب الغاز عبر الألب الذي يضمن توريدات مباشرة إلى إيطاليا بحجم ٣ مليار متر مكعب مع حلول عام

٢٠١٠م. وسعى الاحتكار للدخول إلى سوق التجزئة في البلاد بشراء الحصة المتحكمة من شركة التوزيع (إني إنرجيا). لكن (غازبروم) أفادت أن الصفقة جمدت رغم موافقة اللجنة الأوروبية، نتيجة الخلاف حول السعر. وبالنتيجة، اكتفت (غازبروم) بتوريد ١ مليار متر مكعب ابتداء من ١ تشرين الأول/ أوكتوبر عام ٢٠٠٨م إلى (إني) خلال عام.

تم في البداية التخطيط لتشكيل شراكة بين (إني) و(غازبروم) على غرار الشراكة مع الألمانيتين (إي أون) و(باسف)، أي بتبادل الأصول. إلا أن الأمر مع الشركات الإيطالية اقتصر على ما يمكن أن يقدمه الطرف الروسي إلى (إني) و(إنل) بمشاركتها في شراء أصول (يوكوس) المطروحة و(آركتيك غاز) ما يعني دخولها إلى السوق الروسية. وأخلى الإيطاليون بالمقابل مكانهم في ليبيا لـ (غازبروم)، واستغرق هذا عدة سنوات أيضا. وأعادت الشركة الإيطالية صياغة الوثائق بالتنازل عن حصة ٣٣٪ من أصل ٦٦٪ من حقل النفط الليبي (إلفانت)، الذي تبلغ احتياطياته ٦٨ مليون طن، وذلك في خريف عام ٢٠٠٨م. بالمقابل، اتفقت (غازبروم) على نقل وتسويق غاز شركة (آركتيك غاز)، التي تبلغ احتياطياتها أكثر من ٩٠٠ مليار متر مكعب من الغاز و٣٠٠ مليون طن من الغاز المكثف و٨٦٠ مليون طن من النفط، حصل عليها الإيطاليون بنتيجة مزاد بيع أصول (يوكوس) في عام ٢٠٠٧م .

(إني) وشريكتها (إنل) في الأصول الروسية، تستطيعان أخيرا مباشرة العمل في الحقول. وبعد لقاء ألكسي ميللر ورئيس (إني) باولو سكاروني في تشرين الأول/ أوكتوبر عام ٢٠٠٨م تم الإعلان عن نية (سيفر إنرجيا) مباشرة حفر اول بئر جرى استكشافه في روسيا في حقل (سامبورغ) في إقليم (يامال – نينتسك). وترغب (إني) الانضمام في المستقبل إلى مشروع الاحتكار الروسي لإنتاج الغاز المسال في (يامال)، وذلك في حال موافقة (غازبروم).

لقد وقفت ألمانيا، التي كانت العدو الرئيس لروسيا والاتحاد السوفييتي في القرن العشرين في حربين عالميتين، إلى جانب الكرملين في حروبه الغازية في بداية القرن الواحد والعشرين. وأعلنت المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل في آب/ أغسطس عام ٢٠٠٨م إبان الصراع الجورجي – الأوسيتي، أنه بصرف النظر عن تحركات روسيا الملتوية في القفقاس فإن السيل الشمالي سيتم بناؤه. وبعد مرور شهر، في ١٠ أيلول/ سبتمبر دعا السفير الأمريكي في هلسنكي مايكل وود على صفحات صحيفة (سفينسكا داغيبلاديت) السويدية، السلطات السويدية إلى عدم الموافقة على تمديد الأنابيب الروسية – الألمانية لأن مشروع السيل الشمالي ظهر "نتيجة اتفاقية خاصة بين روسيا وألمانيا". ووجه وزير الخارجية الألماني فرانك فالتر شتاينماير على الفور، احتجاجا رسميا على حديث السفير الأمريكي. كانت تلك أول مواجهة بين برلين وواشنطن على أرضية سياسة الطاقة موجهة، نلاحظ هنا، دفاعا عن البوندستاغ والكرملين. آنئذ، كانت ألمانيا قد اتخذت موقفا محددا في مسألة التعاون العالمي في مجال الطاقة.

إن "استراتيجية الطاقة – ٢٠٢٠م" بنيت على أساس الاعتماد المتبادل بين روسيا والاتحاد الأوروبي معوّلة على تأييد الحكومة الألمانية ومستشارها غرهارد شرويدر الذي تبنى مولودين من روسيا. كان شرويدر شخصيا المروج لعقيدة الغاز الروسية في أوروبا في بداية القرن الواحد والعشرين. وقام بدراسة فكرة مشروع السيل الشمالي بأدق تفاصيله مثل تقديم ضمانات حكومية ألمانية للحصول على قروض لتمويل بناء الخط. وقد مارس الضغوطات بشكل فعال لتمرير المشروع، حتى أنه بعد مغادرته منصب المستشار وموافقته على دعوته لرئاسة مجلس الرقابة في (نورد ستريم إيه جي)، فإن مجموعة من مبادرات شرويدر أثارت زوبعة من الاستنكار في الصحافة الألمانية والاتهامات بأن المستشار السابق وقع في حبائل المخابرات الروسية حتى وهو في منصب الرجل الأول في الدولة. وعندما هدأت الهستيريا الصحفية، أصبح واضحا، أن برلين ستدعم موسكو في عهد أي مستشار كان، حيث وعدت بأن تصبح ألمانيا "بوابة الغاز" إلى أوروبا. وتمكّن هذه الاستراتيجية برلين من ضمان أمنها بشكل تام من أزمات الطاقة وتأمين الغاز للصناعة والمواطنين على مدى ٥٠ – ٧٠ عاما.

تتضح أهمية دور برلين في تحقيق استراتيجية الطاقة الروسية من خلال حقيقة واحدة، هي أن ألمانيا كانت أول مشتر للغاز الروسي في أوروبا الغربية ورغم طبيعة الألمان بالتمحيص فقد غدت ألمانيا أكبر مستهلك للطاقة الروسية في الاتحاد الأوروبي. لذلك فإن أية هزة تصيب استهلاك الغاز في

السوق الألمانية تؤثر على إيرادات (غازبروم). على سبيل المثال، نتيجة الشتاء الدافئ نسبيا وانخفاض أسعار العقود الآنية في الاتحاد الأوروبي في النصف الأول من عام ٢٠٠٧م اضطر احتكار الغاز الروسي لتقليص توريداته إلى ألمانيا بنحو ٣٠٪ إلى مستوى العام السابق. كان لهذا التقليص تداعيات فعلية على أعمال الشركة حيث أدى إلى انخفاض التصدير بشكل عام إلى أوروبا وتراجع أرباح (غازبروم) من التصدير بـ ٢٥٪ خلال نصف عام.

في بداية عهدها، اتخذت المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل، التي تولت المنصب بعد غرهارد شرويدر، العديد من الخطوات التي تبعدها عن فلاديمير بوتين. لكن ضغط الظروف الموضوعية وضرورات ضمان أمن الدولة دفعتها لتغيير علاقاتها مع موسكو إلى النقيض تماما. ويسمح تاريخ وقائع سياسة الطاقة الخارجية بتتبع عملية تشكل موقف برلين من "مسألة الغاز" في عهد أنغيلا ميركل، من التجنب المعلن لعلاقات قوية في مجال الغاز إلى الصداقة مع موسكو في إطار مشاريع مشتركة. ولا يوجد في هذه الصداقة السياسية أي شيء شخصي.

٨ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٥م وقّع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والمستشار الألماني غرهارد شرويدر اتفاقية بناء خط أنابيب الغاز السيل الشمالي الذي تنفذه الشركة الروسية (غازبروم) والألمانيتان (باسف) و(إي أون).

٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر من ذات العام، وافق البوندستاغ على المستشارة الألمانية الجديدة أنغيلا ميركيل، التي أعلنت خلال حملتها الانتخابية عن نيتها بإعادة النظر في اتفاقية السيل الشمالي والأخذ بعين الاعتبار مصالح بولونيا ودول البلطيق.

٧ كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٦م ذكرت أنغيلا ميركل في مقابلة صحفية لها مع مجلة (شبيغل)، إنها لا تعتبر العلاقات بين روسيا وألمانيا علاقات صداقة حيث أن المصالح المشتركة بين البلدين قليلة. وأشارت إلى أن "أزمة اللحوم" هي ليست أزمة بين روسيا وبولونيا وحسب بل هي أزمة بين روسيا والاتحاد الأوروبي.

١٦ كانون الثاني/يناير أشارت أنغيلا ميركل في أول لقاء للقيادتين الروسية والألمانية، إلى أن مشروع السيل الشمالي هام جدا بالنسبة لأوروبا ويعتبر "جزء من الشراكة الاستراتيجية".

٣٠ نيسان/أبريل ترأس غرهارد شرويدر لجنة المساهمين في الشركة المشغلة للسيل الشمالي.

٢٧ نيسان/أبريل تم الإعلان في تومسك خلال القمة الروسية الألمانية عن تبادل أصول بين (غازبروم) و(باسف) تسمح للشركة الروسية زيادة حصتها في سوق التوزيع في شرق ألمانيا. وحصلت (باسف) على ٢٥٪ من الأسهم زائد سهم التحكم، ما يمنحها الحق بالحصول على ١٠٪ من أرباح مبيعات الغاز من حقل (يوجنو روسكي).

١١ تشرين الأول/أكتوبر اقترح فلاديمير بوتين على ألمانيا أن ترفع مجموع مشترياتها من الغاز من ٨٠ إلى ١٢٥ مليار متر مكعب سنويا. إلا أن أنغيلا ميركل وجاك شيراك قاما في اليوم التالي بتأسيس تحالف الطاقة في الاتحاد الأوروبي دون مشاركة روسيا. وتم دعوة موسكو لتطبيق مبادئ ميثاق الطاقة، هذه الوثيقة التي تجاهلها فلاديمير بوتين بعد الحرب الجورجية – الأوسيتية عام ٢٠٠٨م لأنها "تتعارض مع المصالح الوطنية".

١٤ كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٧م أعلنت أنغيلا ميركل، خلال تعليقها على الوضع بشأن توريدات النفط بين روسيا وبيلوروسيا، عن "فقدان الثقة" لدى الاتحاد الأوروبي بروسيا. كانت هذه آخر انتقاداتها للكرملين بشأن الأحداث في أسواق الطاقة . ولم تتفوه السيدة ميركل بانتقاد روسيا على الملأ بعد ذلك لمدة عام ونصف العام ، حتى خلال الحرب الجورجية الأبخازية في آب/ أغسطس ٢٠٠٨م، حين قامت بمحادثات منفصلة مع روسيا وجورجيا كل على حدة، وعرضت المساعدات الإنسانية فقط لإعمار جورجيا.

٢٦ آب/أغسطس عام ٢٠٠٨م وعدت أنغيلا ميركل بإتمام بناء السيل الشمالي مهما كلف الأمر، رغم أنها لم تؤيد قرار روسيا بالاعتراف باستقلال (أوسيتيا الجنوبية).

١٠ سبتمبر/أيلول أعلنت أن السيل الشمالي يجب أن يتم بناؤه في موعد لا يتأخر عن موعد تنفيذ السيل الجنوبي الذي من المقرر تشغيله في عام ٢٠١٤م. وبذلك أجلت المشروع لثلاث سنوات ولكن لا أكثر.

١٤ سبتمبر/أيلول أوضحت أنغيلا ميركل، في العيد الخمسين لشركة الغاز الألمانية (فربوندنيتز غاز)، أن العقود طويلة الأجل لتوريدات الغاز الروسي تلعب دورا رئيسا في أعمال الشركات الألمانية. وقالت بحضور فلاديمير بوتين أنه "لدينا خلافات، لكنني واثقة من أن روسيا والاتحاد الأوروبي سيوطدان العلاقات التي تقوم على أساس المصالح المشتركة". وخلال ثلاثة أعوام من إدارتها، أعادت أنغيلا ميركل النظر بعلاقتها مع (غازبروم).

٢ تشرين الأول/أكتوبر وقّعت (إي أون) و(غازبروم) اتفاقية تقضي بأن يستعيد الاحتكار الروسي ٢.٩٣٪ من أسهمه بسعر أعلى مقابل ٢٥٪ ناقص واحد في حقل (يوجنو روسكي)، استغرقت الصفقة أربع سنوات ولم تتم إلا برعاية ميركل وبوتين.

مرتبطون بسلسة واحدة

عمل فلاديمير بوتين في جهاز المخابرات الخارجية السوفييتي خمس سنوات (من عام ١٩٨٥م حتى عام ١٩٩٠م) في ألمانيا المزدهرة، ثم عاد إلى الواقع السوفييتي المحزن الذي حرض السكان على الاحتجاجات الداخلية خلال السنوات العشر التالية وحول أساتذة العلوم الإنسانية والمهندسين إلى مضاربين بائسين. عندما جاء بوتين إلى السلطة في روسيا بدأ بتطبيق الرقابة على (غازبروم) وقام بعدة حملات دعائية خلاقة لتعزيز علاقات الطاقة بين روسيا وألمانيا بالمرتبة الأولى. أكثرها صدى، رغم أنها لم تحقق أهدافها، كانت رعاية (غازبروم) لفريق كرة القدم البافاري (شالكيه – ٠٤) بمئة مليون يورو. وطار السيد بوتين شخصيا إلى ألمانيا ليستعرض مع أنغيلا ميركل تشكيل ما يسمى جسر الطاقة بين موسكو وبرلين. غير أن السيدة المستشارة اعتبرت دعاية "المساعدة الإنسانية الروسية" لفريق كرة القدم الألماني غير دقيقة وانسحبت في اللحظات الأخيرة من المشاركة في دعاية (غازبروم). على كل الأحوال، هي إمرأة وقد دعيت بالتأكيد، ليس بهدف عمل دعاية لمعرض فني. وكما أخبر مساعدها مرافقي بوتين، يكفي أنه على أنغيلا ميركل "أن تشرح لكل عابر، حسنات (غازبروم) ولماذا لا يستطيع أي ألماني، يعتز بنفسه، الاستغناء عن خدمات هذه الشركة". خلاصة القول، أن موسكو قررت عدم الاكتراث بما حصل، وقد تم تلقي النقود، كما اعتاد المثقفون، مع الشكر.

في ربيع عام ٢٠٠٦م وقع الاحتكار الروسي اتفاقية مع شركة (باسف) الألمانية تقضي بزيادة حصة (غازبروم) في (وين غاز – جي إم بي إتش)، موزع غاز باسف في الاتحاد الأوروبي، إلى ٥٠٪ ناقص سهما واحدا. كذلك حصل الاحتكار على ٤٩٪ في (ونترشال إيه جي)، التي تملك حقوق الاستخراج في إطار اتفاقية امتياز في ليبيا. وحصلت (باسف) على ٢٥٪ ناقص سهم واحد عادي في (سيفر نفط غازبروم) وسهم واحد من الأسهم المفضلة دون حق التصويت يعادل ١٠٪ من المشروع. ما يعطي (باسف) إمكانية الحصول على ٣٥٪ من احتياطيات حقل (يوجنو روسكي). وحصلت الصفقة على كافة الموافقات اللازمة في ألمانيا دون إعاقة.

في كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٧م قام الرئيس الروسي المقبل، النائب الأول لرئيس الوزراء ورئيس مجلس مديري (غازبروم) دميتري مدفيديف بصحبة نائب المستشار ووزير الخارجية الألمانية فرانك والتر شتاينماير في مقر (غازبروم) الرئيس في موسكو، بمراسم الضغط على زر إطلاق الغاز من حقل (يوجنو روسكي) ليصب في المنظومة الروسية الموحدة للتوزيع. بعد ذلك وقع رئيس مجلس إدارة (غازبروم) مع رئيس (باسف) يورغن هامبريهت على ترخيص نهائي لصفقة تبادل الأصول في إطار مشروع استثمار الحقل. وينتظر أن يتجاوز دخل (باسف) من هذه الصفقة ٢ مليار

دولارمع بداية عام ٢٠٠٩م. أما بالنسبة لـ (غازبروم) فقد كانت هذه الصفقة أنجح الصفقات لتبادل الأصول في أوروبا الغربية.

في عام ٢٠٠٨م بادلت (إي أون) مع (غازبروم) ٢٥٪ ناقص واحد من أسهم (سيفر نفط غازبروم) مقابل ٢.٩٣٪ من أسهم (غازبروم) ذاتها. بدت هذه الصفقة غريبة نوعا ما فالمفاوضات بشأنها طالما دخلت في طريق مسدود. مع ذلك فإن ٤ سنوات لا يمكن أن تتمتع بالروح الرياضية لبحث أحد الأصول فقط. إذ أن رئيس مجلس إدارة (إي أون) وولف برنوتات عرض على (غازبروم) إعادة قسم من ٦.٥٪ أسهم الاحتكار الروسي التي حصلت عليها ألمانيا بضمان قرض قدمته للشركة الروسية منذ وقت ليس بالبعيد.

كان كل شيء مفهوما وبسيطا بالنسبة للألمان، وبالنتيجة بدلوا العملة القوية بالمصادر. إلا أن فلاديمير بوتين لم يكن مهتما بالحصول على أسهم الشركة الروسية بل كان يسعى للحصول على أنابيب الغاز والمستهلكين الألمان. لأن (غازبروم) باعت الغاز آنذاك بـ ٥٠ دولار لكل ألف متر مكعب فيما كانت ربة المنزل الألمانية تحرقه من خلال فرنها بضعف السعر. وعندما ارتفع سعر الغاز عند الحدود الألمانية إلى ٤٠٠ دولار أصبح من الواضح أن توزيع الغاز بما يمكن أن يدعى المتر الذهبي لا يمكن أن يحدث دون رفع حصة التصدير بشكل ملحوظ والتي بصرف النظر تجاوزت ٤٠ مليار دولار عام ٢٠٠٧م. بالمناسبة، بلغت إيرادات الاحتكار من تصدير الغاز إلى الاتحاد الأوروبي ٦٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٨م.

في لحظة من اللحظات صدقوا في موسكو أن (غازبروم) ستدخل كل بيت في أوروبا. واشترى الاحتكار ٥٪ من شبكة الغاز في لايبزغ (ليبزيغر فربوندنيتز غاز). وأكد محافظ لايبزغ بوركهارد يونغ في عام ٢٠٠٦م أنه يجري محادثات مع (غازبروم) حول بيعها حصة المدينة في شركة الخدمات لمستهلكي الغاز. كما ذكر رئيس اتحاد آخن للطاقة في ترينيل، الذي يضم ٣٠ مؤسسة خدمات ألمانية، سفين بيكير **"**نحن مستعدون للتفاوض مع (غازبروم)**"**. وأوضح مدير (غازبروم – ألمانيا) هانس يواحيم غورنيغ أن الاحتكار الروسي يصبو للحصول على حصة في شركة (آر دبليو إي).

قبل نصف عام من الأحداث المذكورة انضمت شركة (إيفيت) الإبنة لـ (غازبروم) إلى اتحاد موزعي الطاقة ومصادرها الألمان. وكتبت مجلة (ويلت) الألمانية في عام ٢٠٠٦م نقلا عن مصدر لم يذكر اسمه في (غازبروم): **"**نحن نرغب بدخول سوق المستهلك النهائي بالقرب من أفرانهم المنزلية**"**. مبدأ الوصول إلى مستهلك الغاز النهائي الأوروبي تم تثبيته في إستراتيجية التصدير لدى الاحتكار الروسي.

اتبعت السلطات المحلية الألمانية مصلحتها معوّلة على تخفيض أسعار الغاز لسكان أقاليمها الإدارية. إلا أن السلطات الفدرالية اعترضت من الأساس على كل محاولات (غازبروم) للوصول إلى المستهلكين القادرين على الدفع الألمان. فيما حقق تبادل الأصول مع (باسف) وصول (غازبروم) إلى الشركات التي تم تحويلها من عسكرية إلى الإنتاج المدني في شمال وشرق ألمانيا التي لم تكن أبدا جذابة لبائعي الغاز، إلا أنه تم اعتراض وصول احتكار الكرملين إلى شبكة (رور) ومستهلكي (إي أون). لم تعارض أنغيلا ميركل على الملأ دخول (غازبروم) إلى أعمال الخدمات في ألمانيا، غير انها وقعت مع الرئيس الفرنسي جاك شيراك في نهاية عام ٢٠٠٦م مذكرة تفاهم عن حظر دخول الموردين الأجانب إلى السوق الداخلية في الاتحاد الأوروبي.

واعتمادا على ما تقدم، أدت التعديلات وإعادة الصياغة إلى تحويل صفقة تبادل الأصول بين (غازبروم) و(إي أون) لمجرد صفقة إعادة شراء، وذلك بشراء الاحتكار الروسي أسهمه ذاتها. وكانت (إي أون) قد عرضت على (غازبروم) في عام ٢٠٠٥م مبادلة حصتها من أصول شركة (مول) الهنغارية لنقل وتخزين الغاز. إن الاحتكار الروسي باع واشترى لمدة عام ونصف العام، وقفزت أسعار النفط من ٥٠ إلى ١٥٠ دولارا للبرميل، ما دفع إلى مضاعفة أسعار الغاز ثلاث مرات، في حين انخفضت قيمة تخزين الغاز في المستودعات تحت الأرضية.

في ربيع عام ٢٠٠٧م عرضت (إي أون) حصة في محطة للكهرباء لا أذكر، في ألمانيا أم في إيطاليا. ولكن في هذه المرة أيضا كان الحديد (المنشآت والتجهيزات) أرخص بشكل غير مقبول من مصادر الطاقة الطبيعية. إلا أن رئيس (إي أون) وولف برنوتات أشار إلى أن (غازبروم) تبالغ في تقدير قيمة مصادرها، إذ أن الكرملين وضع حساباته على أساس مستويات أسعار عام ٢٠٣٠م وانطلاقا من ذلك خاض المحادثات مع الشركاء. من الواضح أن وجهة نظر الكرملين كانت قوية وتتلائم مع معطيات الواقع معتمدة على عملية نمو أسعار الغاز في عام ٢٠٠٦م. لكن العاملين في مجال الغاز في (رور) لم يستوعبوا ذلك. أظن أن هذا الموقف يعود لانهيار أسعار النفط وأسواق المال العالمية، ومن المحتمل أن يكون عدم قبول صفقة "الحديد المفكر"، غلطة.

في صيف عام ٢٠٠٨م أصبح واضحا أن (غازبروم) و(إي أون) لم تتمكنا من تحقيق اتفاق. عندها عاد رئيس (إي أون) وولف برنوتات إلى فكرته الأولية، وعرض على (غازبروم) أسهمها ذاتها. ارتفع رأسمال الاحتكار الروسي من ٣٦ إلى ٣٦٠ مليار دولار خلال ٤ سنوات. إلا أن (غازبروم) لم تتعجل هذه المرة في قبول العرض القديم الجديد بشأن المبادلة. وبدا أن المحادثات تفقد فحواها وبالتالي المنفعة الاقتصادية. فالصفقات بين شريكين لا تستغرق ٥ سنوات فهذا عبث ومخالفة لجميع قواعد منطق الأعمال.

تغير خلال هذه الفترة رئيس (إي أون – رورغاز). ولم يحصل الرئيس الجديد برنهارد رويترسبرغ في تموز/ يوليو عام ٢٠٠٨م على تأييد (غازبروم) لعرضه تبديل المصادر بأسهم، ونتيجة ذلك لم يخب ظنه فحسب بل وكان غاضبا من الروس الذين يماطلون. يقال أنه غادر موسكو وهو يحمل في قلبه من رئيس (غازبروم) ألكسي ميللر شخصيا، الذي قال في البداية خلال أعمال قمة سان بطرسبورغ الاقتصادية "قدّموا جميع الصيغ على الورق"، بعد ذلك وعندما تلقى الوثائق، قلبها في يديه وتبسم من محتواها الفارغ. لقد سب برنهارد رويتسبرغ وشتم في نفسه عندما أخبر مدراء (غازبروم) الصحفيين أنهم لم يرفضوا عرض الطرف الألماني بشأن الأسهم وأنه سيتم بحث ذلك. أما عمن ومتى، فلم يعط أحد أية توضيحات. وحسب أحد الدبلوماسيين العارفين ببواطن الأمور، أشرف على المحادثات المستشارة الفدرالية شخصيا و"بابا" الروسي (هكذا يدعون بوتين كرئيس لأعمال الغاز)، وانطلاقا من هذا حصرا كان على الطرفين التوصل إلى اتفاق بأي شكل كان.

وحصل الرئيس الروسي الشاب دميتري مدفيديف على إكليل النصر. واحتفلت (غازبروم) بتوقيع اتفاقية تبادل الأصول مع (إي أون) بحضوره في سان بطرسبورغ بداية تشرين الأول/ أوكتوبر عام ٢٠٠٨م، واستعادت (غازبروم) ٢.٩٣٪ من أسهم الاحتكار مقابل حق (إي أون) بالحصول على ٢٥٠ مليار متر مكعب من الغاز من مصادر حقل (يوجنو روسكي) الذي يشكل مصدرا رئيسا لخط السيل الشمالي.

كان هذا نصرا للمبادرة السياسية على المفاهيم التجارية. واعتمدت القيمة المتوسطة لأسهم (غازبروم) في عام ٢٠٠٧م كمعيار لعملية تبادل الأصول، تلك القيمة التي كانت ضعف مؤشرات السوق في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ٢٠٠٨م – ٣٠٥ روبل للسهم مقابل ١٨٠. وقيمت الأصول والسندات المالية موضوع الصفقة بـ ٥.٦ مليار يورو ما أتاح تقييم المصادر الروسية بأعلى من القيمة التي حصلت عليها حتى الآن. وتراجعت أسعار الأسهم منذ ذلك الوقت عدة مرات (عند بداية عام ٢٠٠٩م)، ولم تحصل (غازبروم) على أصول في قطاع الطاقة في أوروبا الغربية واقتصرت على توقيع اتفاقية مع (إي أون) في آذار/ مارس ٢٠٠٨م بشأن بناء محطة كهربائية في ألمانيا بطاقة ١٢٠٠ ميغا واط، علما بأنه يترتب الدفع مقابل ذلك.

نعود مرة أخرى إلى خريف عام ٢٠٠٦م، عندما تعهد فلاديمير بوتين أمام أنغيلا ميركل بأن روسيا ستورد إلى ألمانيا ٢٥ – ٤٥ مليار متر مكعب من الغاز سنويا إضافية على مدى ٥٠ – ٧٠ عاما. بالمقابل عرض الكرملين على المستشارة الألمانية الإسراع في تشكيل "فضاء طاقوي موحد"، وربط منظومة الطاقة الروسية بمنظومات الطاقة في دول الاتحاد الأوروبي. وتم اقتراح تشكيل اتحاد

طاقوي من شركات (سيمنس) و(آر دبليو إي) و(إي أون) وقيامها بمساعدة الاستثمارات الألمانية الكبرى بتنفيذ مشروع دمج منظومة الطاقة الروسية مع منظومات الطاقة في الاتحاد الأوروبي. عدا عن ذلك، فقد قامت ألمانيا بالتحضير لقرار توقيف أعمال استخراج الفحم في البلاد مع حلول عام ٢٠١٨م وإغلاق مجموعة من محطات الطاقة النووية، فكانت دعوة لتزيد موسكو من توريدات الفحم إلى السوق الألمانية مقابل شرط توريد التجهيزات الألمانية الحديثة في مجال المناجم والاستخراج إلى روسيا.

وبدا في لحظة من اللحظات أن هذا هو العرض الذي لا يمكن أن ترفضه المستشارة الألمانية، وأنه سيظهر على الخارطة السياسية العالمية جسر الطاقة موسكو – برلين. لكن أنغيلا ميركل تصرفت كسياسي حكيم. وأعلنت عن تشكيل اتحاد في مجال الطاقة مع أكثر دول أوروبا انغلاقا في مجال الطاقة – فرنسا. فيما لم تتخل عن الـ ٥٥ مليار متر مكعب من الغاز التي يجب أن توردها روسيا إلى ألمانيا عن طريق السيل الشمالي.

صانع السلام

ترأست إيطاليا الاتحاد الأوروبي منذ صيف عام ٢٠٠٣م، وقام السيد برلسكوني على مدى نصف عام برسم السياسة الأوروبية تجاه روسيا. وتسلمت المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل هذا المنصب في عام ٢٠٠٧، وحل محل المجريين الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في منتصف عام ٢٠٠٨م. هذا الفرنسي تحديدا هو الشخص الذي يناسب بوتين من حيث العمر، ومن الممكن أيضا من حيث بعض القيم الإنسانية. وأخذت علاقات القائد الروسي تلاقي نجاحا أكثر مما كانت عليه مع السابقين. ومنذ الأيام الأولى لتولي نيكولا ساركوزي المنصب تكلم عن معارضته لـ "الحرب الباردة"، وأهداه التاريخ فورا فرصة لعب دور صانع السلام، فإن الرئيس الفرنسي شخصيا هو الذي أصلح بين موسكو وتبليسي خلال الصراع المسلح الجورجي – الأوسيتي في آب/ أغسطس عام ٢٠٠٨م، والأهم أنه أصلح بين الاتحاد الأوروبي وموسكو في مجال سياسة الطاقة وبعض مسائل الأمن الأخرى.

لم يتمكن فلاديمير بوتين من تحقيق علاقات الوئام مع الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك وبقيت سوق الغاز الفرنسية مغلقة في وجه (غازبروم) طيلة فترة حكمه، والشركات الفرنسية تواجه الآن الفشل بالانضمام إلى أي من المشاريع الروسية. بصرف النظر عن تجربة التعاون المثمرة بين (توتال) الفرنسية وعملاق الغاز الروسي، حيث أدخلت الشركة الفرنسية (غازبروم) إلى إيران لاستثمار حقل (بارس) الجنوبي، إلا أن أعمال هذه الشركة لا تلاقي النجاح على مدى عدة سنوات، ولم يسمح لها بشراء مجموعة أسهم أكبر شركة مستقلة منتجة للغاز في روسيا (نوفاتيك)، وغرق المعنيون في مستنقع الأوراق والمشاريع النفطية للشركة الفرنسية.

خلال أعمال القمة الروسية الألمانية الفرنسية في كومبينيه في خريف عام ٢٠٠٦م ، أخبر فلاديمير بوتين الرئيس جاك شيراك أن إدارة (غازبروم) تستعد لاتخاذ قرار يتعلق بتحويل توريدات غاز حقل شتوكمان في بحر بارنتس من السوق الأمريكية إلى الاتحاد الأوروبي. وفسر ذلك حينئذ على أنه ضغط من قبل الكرملين على أمريكا كي يتعجل جورج بوش بتقديم التنازلات لـ فلاديمير بوتين بشأن شتوكمان، وإلا سيتم تحويل هذا الغاز إلى خط السيل الشمالي، وستقوم بتنفيذ الأعمال في هذا الحقل الشركة النرويجية و(توتال) الفرنسية. إلا أنه بعد إغلاق الباب في وجه بوتين والحؤول بينه وبين أسواق الغاز الداخلية الأوروبية، إذ كان ذلك رد شيراك وميركيل على الذراعين المفتوحتين، اتضح بالنتيجة أنه لن يحصل أحد من الأوروبيين على امتياز العمل في

شتوكمان. ويبدو أن زمن التلاعب السياسي والرومانسيات بين روسيا الشابة وأوروبا المجربة قد ولّى إلى غير رجعة.

وأوضح ألكسي ميللر للأجانب في ذلك الخريف أن "غازبروم" ستقوم لوحدها بتنفيذ الأعمال في الحقل وبدون اجتذاب الشركاء الأجانب طالما أنهم لم يتمكنوا من تقديم أصول تتناسب مع حجم ونوعية احتياطيات حقل شتوكمان". وجاء هذا فعلا، بمثابة تفجير قنبلة، لأن (شفرون) و(كونوكوفيليبس) الأمريكيتين و(ستات أويل) و(هيدرو) النرويجيتين (اللتان اتحدتا في خريف عام ٢٠٠٧م تحت "ستات أويل هيدرو") و(توتال) الفرنسية كانوا في انتظار إعلان الفائز بالمشروع بين ليلة وضحاها. وأشار مدير إحدى الشركتين النرويجيتين حينئذ أن روسيا باتخاذها مثل هذا القرار أغضبت مجتمع الأعمال العالمي بتصرفها "الفظ والدببي" ما يمكن أن يؤدي إلى تطبيق مقاطعة دولية بحقها. ولم يخطر ببال المدير هذا، إلى أي حد متعال ومهين تعامل المجتمع الدولي مع الكرملين.

بعد مرور نصف عام على صحوة الروح المتجلدة، حدث منعطف غير منتظر في قضية شتوكمان. حيث قام الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في صيف عام ٢٠٠٧م وبعد تسلمه الحكم بشهرين، قام بخطوة لملاقاة فلاديمير بوتين. واستغل وضع الرئيس الروسي خلال المحادثات في إطار قمة الثماني الكبار وقام بمهاتفة الرئيس الروسي وبحث معه "مجموعة من مسائل الطاقة". نحن لسنا على دراية بما وعد القائد الطموح والشاب الفرنسي زميله الروسي الأكثر تجربة. غير أنه جرى الإعلان في اليوم التالي أن مجموعة النفط والغاز الفرنسية (توتال) ستنضم إلى مشروع استثمار أضخم حقل لمكثفات الغاز في منطقة القطب الشمالي (شتوكمان). لم يكن هذا أول شريك أجنبي في المشروع فحسب بل ومنعطفا حاسما في التاريخ المعقد للطاقة العالمية .

هذا المنعطف يعني أن (غازبروم) اختارت شريكها الأجنبي لاستثمار حقل شتوكمان بعد ٥ أعوام من المفاوضات. وحصلت (توتال) الفرنسية على ٢٥٪ من (شركة الأعمال المتخصصة التي ستصبح فيما بعد المالك لمنشآت البنية التحتية في المرحلة الأولى) أعمال شتوكمان. وبقيت (غازبروم) هي صاحب امتياز الحقل (وجميع كميات الغاز والنفط المستخرجة). وستحصل (توتال) على الأرباح من خلال إعادة بيع غاز الشركة المشغلة (شتوكمان دفلوبمنت إيه جي) إلى (غازبروم). بأي سعر سيبيع مشغل شتوكمان الغاز إلى (غازبروم)، هذا غير معروف حتى الآن.

السؤال الأهم، الذي شغل المرشحين الأجانب لمشروع شتوكمان: هل سيستطيعون إدخال احتياطيات الحقل في ميزانياتهم؟! تمت الإجابة عليه بالإيجاب. وحسب تصنيفات الأسواق، تستطيع (توتال) و(ستات أويل هيدرو) النروجية وضع جزء من الاحتياطيات بشكل شرطي على ميزانيتي شركتيهما. وجاءت تنازلات الحاكم الباريسي ساركوزي في وقتها وعادت بالفائدة على

فرنسا. وقصة التفوق على الذات وتجاوز الاختلاف في وجهات النظر مع بوتين جاء نتيجة طبيعية بالنسبة لفرنسي بطموحات إمبراطورية.

٦ أيار/مايو ٢٠٠٧م انتُخب نيكولا ساركوزي رئيسا للجمهورية الفرنسية. واعترف بصدق خلال الحملة الانتخابية بأن موقف أمريكا أقرب له من روسيا التي تسفر عن وجهها الحقيقي في الشيشان والتي ستكون الصداقة معها صعبة.

٧ حزيران/يونيو على هامش أعمال قمة الثماني الكبار، حاول نيكولا ساركوزي لأول مرة لعب دور المحكم الدولي بالإصلاح بين موسكو وواشنطن. وأشار الرئيس الفرنسي إلى أن "العالم يحتاج روسيا لضمان استقراره، إذ أنه يوجد لدى روسيا تأثير هام وقوي في عدة مسائل معقدة، على سبيل المثال، إيران أو كوسوفو".

١٢ تموز/يوليو أعلنت (غازبروم) عن بيع الحصة المعطلة في أكبر حقل للغاز في روسيا (شتوكمان) في بحر بارنتس للشركة الفرنسية (توتال)، وذلك بعد تقديم طلب نيكولا ساركوزي إلى فلاديمير بوتين مباشرة.

١٠ آب/أغسطس في عزبة بوش الأب في أمريكا وخلال صيد السمك يتحدث نيكولا ساركوزي مع الإبن رئيس الولايات المتحدة جورج بوش حول روسيا والتسلح النووي لإيران وأمور إنسانية طبيعية وبسيطة، ويحاول الدخول كوسيط بين الكرملين والبيت الأبيض.

١٠ – ١١ تشرين الأول/أكتوبر بدا الرئيس ساركوزي متعكر المزاج في موسكو إذ لم يؤيد فلاديمير بوتين اقتراحه بالضغط باتجاه إغلاق البرنامج النووي الإيراني. وعرضه المتعلق بأن "المستثمرين الفرنسيين مستعدون للدخول في الرأسمال المساهم لشركات ضخمة مثل (غازبروم)" لم يثر اهتمام بوتين على الاطلاق. فهو لم يتمكن بعد من أن يغفر الإساءة التي سببها له جاك شيراك. تفتيت خارطة العراق يمكن أن يجري فقط في حال عدم إقامة قواعد امريكية في أوروبا.

١٠ – ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ساركوزي في أول زيارة رسمية إلى الولايات المتحدة، يحاول إقناع الرئيس باتخاذ موقف أكثر ليونة فيما يتعلق باتفاقية القوات المسلحة الاعتيادية في أوروبا وإغلاق موضوع قواعد الصواريخ الأمريكية المضادة في بولونيا وتشيكيا. في الوقت الذي يتفق فيه تماما مع وجهة النظر الأمريكية بشأن وضع كوسوفو ومشكلة النووي الإيراني، يؤكد ساركوزي على أنه لا يرغب بالضغط على روسيا مطالبا بالتنازلات للغرب. ويظهر القائد الفرنسي أنه يبحث عن مخارج مشتركة لمصالحة "من حلت عليهم لعنة العداوة" أمريكا وروسيا لإحياء التوازن الدولي. لم يسمعه أحد. ولكن بعد مرور عام على ذلك سنحت الفرصة ليصبح هو صانع السلام شخصيا.

١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٨م دعا نيكولا ساركوزي إلى وقف إطلاق النار في أوسيتيا الجنوبية من قبل جورجيا فورا، وأصبح صاحب خطة السلام لتسوية النزاع المسلح في ما وراء القفقاس، التي وقعها الرئيس الروسي دميتري مدفيديف والرئيس الجورجي ميخائيل ساآكاشفيلي في ١٢ آب/ أغسطس.

١٨ آب/أغسطس يصمم على سحب القوات الروسية من الأراضي الجورجية دون تأخير، وإلا "فإن التداعيات يمكن أن تكون كارثية بما فيه الكفاية لأن يقوم وضع جديد من الحرب الباردة". ويؤكد دميتري مدفيديف أن روسيا لا ترغب "تسعير العلاقات الدولية بل تسعى إلى الاحترام".

٢٦ آب/أغسطس أعلن دميتري مدفيديف عن اعتراف روسيا باستقلال أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا. ونبه نيكولا ساركوزي روسيا من عواقب محاولة تغيير الحدود من طرف واحد ودعا إلى مباشرة محادثات دولية بشأن إجراءات الأمن والاستقرار في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. وكرر صانع السلام الفرنسي أنه "لا أحد يرغب في المبادرة بحرب باردة جديدة".

١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨م على هامش أعمال قمة الاتحاد الأوروبي التي جرت في بلدة أفينيون الفرنسية وخلال لقاء غير رسمي لوزراء خارجية دول الاتحاد، تقرر تفعيل البحث عن طرق لتوريد مصادر الطاقة دون المرور عبر روسيا. ولكن بعد مرور عدة أيام على ذلك يدعو ساركوزي روسيا إلى الاندماج في الاتحاد الأوروبي، وبذلك يدعم موقف الكرملين بشكل غير مباشر وليس أمريكا بشأن النزاع المسلح على الحدود الروسية. وكذلك يعمل ساركوزي على اتخاذ موقف إلى جانب روسيا في معركة الغاز مع أوكرانيا عام ٢٠٠٩م. ولأن المشكلة لم تلامس فرنسا كثيرا مثل غيرها فلم يكن صوته مسموعا جيدا على خلفية المكالمات الهاتفية واللقاءات الشخصية للسيدة أنغيلا التي سعت بإخلاص لمصالحة طرفين أنانيين "أغرقا في العبث".

وكتب مدير المدرسة العليا لعلوم الاجتماع في باريس جاك سابير في صيف عام ٢٠٠٧م أنه "بعد الانتخابات الفرنسية، فكر الكثيرون بأن العلاقات بين روسيا وفرنسا ستتردى، إلا أن اللقاء الأول بين نيكولا ساركوزي وفلاديمير بوتين في قمة الثماني الكبار في هايليغيندام أظهر عكس ذلك". واتبع فلاديمير بوتين ونيكولا ساركوزي الواقعية وعدم التزمت لأفكار محددة. من المهم إدراك أن روسيا مهتمة بالتواصل مع فرنسا وهناك بين الرئيسين مودة، والأهم من ذلك، كما أوضح أحد المحللين السياسيين ضرورة الانتباه إلى أن روسيا بحاجة ماسة الآن لفرنسا كحليف يعوّل عليه والذي يمكنه أن يصد الهجمات الموجهة ضدها داخل الاتحاد الأوروبي. قام سابقا بهذا الدور غرهارد شرويدر بعد ذلك أصبحت أنغيلا ميركيل المدافع عن روسيا، أما الآن فيبدو أنه جاء دور ساركوزي.

وعد وزير الصناعة والطاقة الروسية فيكتور خريستنكو، على هامش أعمال مؤتمر الطاقة في روما في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ٢٠٠٧م، بأن استثمارات الشركات الأوروبية في روسيا ستتجاوز ٢٠$ مليار خلال خمس سنوات، وعلى رأسها الشركتان الفرنسيتان (غاز دو فرانس سويز) و(إلكتريسيتيه دو فرانس) اللتان حصلتا في الواقع على مجموعة من الأصول في روسيا في عام ٢٠٠٨م. عدا عن ذلك، فإن (إلكتريسيتيه دو فرانس) لديها عرض من الشركة المساهمة (إنتر راو يه إس) التي تعمل في مجال استيراد وتصدير الطاقة الكهربائية وتملك أصولا في مجال الطاقة خارج روسيا.

تنبأ الخبراء للشركة المساهمة آفاقا أكثر رحابة من (غازبروم) في دخول السوق الأوروبية، معللين ذلك بأن رئيس مجلس المديرين في الشركة هو نائب رئيس الوزراء إيغور سيتشين، اليد اليمنى لبوتين في شؤون سياسة الطاقة. على سبيل المثال، تتمكن (إنتر راو يه إس) الحصول على حصة في المحطات الغازية لتوليد الطاقة الكهربائية وتتبع سياسة مؤسساتية جديدة تضمن لـ (غازبروم) توريدات غاز مباشرة. وسيكون هذا مفيدا للجميع، إذ ستتمكن (غازبروم) من تسويق منتجاتها بسعر أعلى بـ ٣٠ – ٥٠٪، ومحطات توليد الكهرباء ستشتري الوقود بأسعار أدنى من أسعار الوسطاء الأوروبيين.

وتجمدت (غاز دو فرانس سويز) عند عتبة الصفقات الكبرى. فقد شاركت في مجموعة من العروض لخصخصة شركات توليد الطاقة (أو غي كا) و(تي غي كا) في روسيا إلا أنها لم تحسم أمرها في موضوع الشراء. وأوضح رئيس الشركة جيرار ميسترالليي أن منظمي عروض الخصخصة اشترطوا استثمارات كبيرة للغاية. على أي حال، التاريخ يشهد في بعض الأحيان على تحول الحلفاء إلى أعداء. إذ رفضت (غاز دو فرانس) رسميا في شباط/ فبراير عام ٢٠٠٨م الاشتراك في مشروع خط أنابيب (نابوكو)، الذي يخطط له أن ينقل الغاز من آسيا الوسطى إلى أوروبا الغربية دون المرور بروسيا، وعبرت عن رغبتها بالانضمام إلى مشروع السيل الجنوبي. وحسب وكالة الأنباء (رويترز)، فإن تركيا هي التي دفعت لاختيار شركة (آر دبليو إي) الألمانية كسادس شريك في مشروع (نابوكو). فقد انتقدت أنقرة غير مرة فرنسا على موقفها من الاعتراف بالإبادة العرقية للأرمن في تركيا وإعاقة انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي. ورغم ذلك، فقد عُرض على (غاز دو فرانس) أن تصبح الشريك السابع في (نابوكو)، لكنها رفضت. وأوضح الناطق الصحفي للشركة آرميل ديار: "نحن ننوي دراسة إمكانيات المشاركة في مشاريع مشابهة بما في ذلك (السيل الجنوبي)". استقبلت (غازبروم) تغير الموقف الفرنسي بالترحاب، وهناك جميع المبررات للقول بأن

هذا البلد سيحصل على الغاز من (السيل الشمالي) و(السيل الجنوبي)، ما سيتجسد في التعاون بين روسيا وفرنسا في مجال الطاقة مستقبلا.

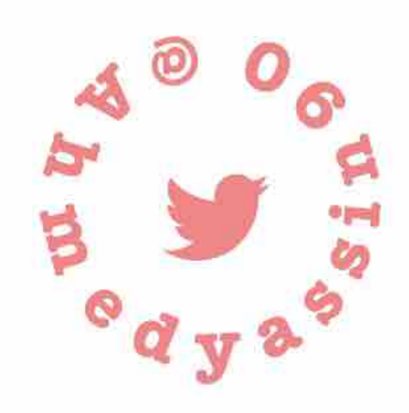
وعلى أي حال، فإن الرئيس الفرنسي لن يعاني من عدم كفاية الفرص لمصالحة روسيا وأمريكا. ونجاح مهمة ساركوزي يتعلق مباشرة بالشكل الذي ستقوم عليه علاقاته مع سيد البيت الأبيض الجديد. فإن تمكن سيد الإليزيه من إقناع نظيره الأمريكي بأن فرنسا هي إمبراطورية أوروبية عظمى تحمل مهمة تاريخية استثنائية، فإن السيد ساركوزي سيسجله التاريخ بحق كمفاوض محنك وصانع سلام. وقد استعرض وفاءه لروسيا.

رفض ساركوزي، خلال الحرب الجورجية الأوسيتية، تأييد المطالب الأمريكية بإخضاع روسيا لعراقيل اقتصادية دولية، رغم أن مجلة (ديرشبيغل) الألمانية دعت السيد ساركوزي بعد انتخابه لمنصب الرئاسة "رجل البيت الأبيض في قصر الإيليزيه". أذكر، أن الجنرال ديغول في وقته أيضا تم انتخابه لهذا المنصب بدعم من اللوبي الأمريكي، ولكن بعد توليه المنصب وعند أول صراع دولي مسلح تخلى عن واشنطن. وحتى جاك شيراك اختلف مع الإدارة الأمريكية بشأن التدخل العسكري في العراق رغم أنه لم يتقارب مع الكرملين. ولا نستبعد أن موقف شيراك جاء من نفس الإحساس الفرنسي بالتفوق على الآخرين، الشعوب "الأقل تحضرا" من وجهة النظر التاريخية. في جميع الأحوال هذا لم يرفع من شأن فرنسا على الساحة السياسية العالمية.

نيكولا ساركوزي مولود من أب هنغاري وأم فرنسية من أصول أوروبية، من المستبعد أن يغذي هذا النسب إحساسا بتفوق الشعب الفرنسي. وزواجه من عارضة الأزياء والمغنية الإيطالية المعروفة كارلا بروني يؤكد غياب التعصب القومي لديه. كما أنه يملك الإمكانيات ليس فقط للكلام عن الرسالة الفرنسية العظيمة بل والدعم الحقيقي لعملية اندماج روسيا في الاتحاد الأوروبي.

من الواضح أنه ليس من قبيل الصدفة حين يذكر ساركوزي مصطلح "الحرب الباردة" في كل مرة يلتقي بها بالقادة الروس، إن هذا تهديد للسلام وينبغي منع تكرار مثل تلك المجابهة العالمية. وها هي رئاسة الاتحاد الأوروبي لوقت قصير وكأن توقيتها جاء بالاتفاق مع موسكو لتغطي فترة الحرب القصيرة، ولتمنح الفرصة للكرملين التعويل على تغيير مراكز القوى على الساحة العالمية. ويرفع حق الفيتو، الذي تملكه باريس في الأمم المتحدة، من قيمة ساركوزي في عيني الرئيس الأمريكي الجديد. وعلى أي حال فإن وساطة ساركوزي السابقة تركت انطباعا خاصا. ويشهد على ذلك بشكل غير مباشر الوضع في مجلس روسيا – الناتو. كما هو معروف، أنه جواب على الورقة التي قدمتها روسيا إلى أمريكا بشأن الصراع المسلح في أوسيتيا الجنوبية، قامت

واشنطن بتجميد جلسة مجلس روسيا – الناتو بإجراء من جهة واحدة في آب/ أغسطس واتخذ قرار باستئنافها فقط في ٢ كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠٠٨م. هذا ما أوضحه الممثل الرسمي للناتو جيمس أباتوراي، وكان الدافع الرئيس لاستئناف العلاقات "التنفيذ الناجح لخطة مدفيديف – ساركوزي". وحاولت روسيا وأمريكا بناء علاقات جديدة في شباط/ فبراير عام ٢٠٠٩م، ولكن تحقيق ذلك مع إدارة البيت الأبيض الجديدة من المرة الأولى لم يكن ممكنا، ومساعدة صانع السلام الفرنسي

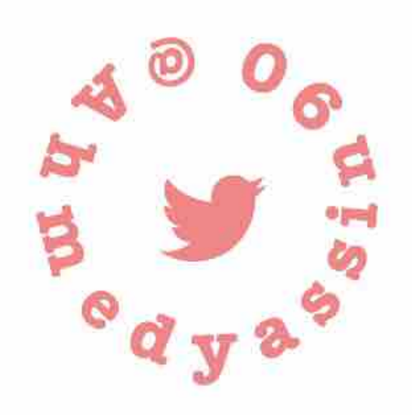

@Ahmedyassin90

الفصل السادس

- الخصوم -

الخصـــوم

- نابوكو
- ألغام عبر بحر قزوين
- التخريب الجيورجي
- السيف الإيراني
- تكاليف الحملة الانتخابية
- التسليح من المدخل الخلفي
- هدنة متقلقلة


@Ahmedyassin90

نـــابوكو

ليس هناك أعداء في حروب الطاقة بل هناك متنافسون. ما دامت العقيدة العسكرية للقادة الدوليين تسمح، على أقل تقدير، بالحفاظ على العلاقات الدولية في إطار التمارين الديبلوماسية والإعلانات السياسية. وطالما أن خصوم الأمس في الطاقة يمكن أن تضمهم شركة واحدة غدا وأن تحولهم مرة واحدة إلى حلفاء، كما أن العلاقات بين المتنافسين، كقاعدة، تبنى على أساس المصالح التجارية. ولا شيء شخصي على الإطلاق. يحدث الاستثناء هناك عندما تتقاطع المصالح التجارية للمؤسسات مع المصالح الجيوسياسية للدول العظمى والتحالفات. وتصبح الخلافات في هذه الحالات إستراتيجية والجهود الديبلوماسية يمكنها فقط أن تخفف من حدة الصراعات، لكنها لا تحلها تماما. وتستمر مثل هذه الصراعات سنوات.

لعل مشروع خط أنابيب نابوكو ذائع الصيت، بل ويمكن القول الفضائحي، أنه ذو خلفية واضحة معادية لروسيا. عملية بناء أنبوب، بطول ٤ آلاف كيلومترا وبطاقة ٣١ مليار متر مكعب سنويا وبتكلفة تصل إلى ٧.٩ مليار يورو، كان عليها أن تبدأ في عام ٢٠٠٨م. وكما سبق فإن المساهمين في المشروع لم يجدوا مصادر كافية للضخ من خلال خط الغاز هذا، لذا تم تأجيل التنفيذ مرة أخرى.

قامت خمس شركات، (أو إم في) النمساوية و(بوتاس) التركية و(بلغار غاز) البلغارية و(ترانس غاز) الرومانية و(مول) الهنغارية، بتأسيس شركة بحصص متساوية لتشغيل المشروع هي (خط الغاز الدولي نابوكو). وأصبحت (آر دبليو إي) الألمانية الشريك السادس في عام ٢٠٠٨م، ما أدى إلى تخفيض حصص الآخرين بحجم غير كبير، إلا أنها أبقت خارجا الفرنسية (غاز دو فرانس)، التي أصبحت (غاز دو فرانس سويز) منذ ٢٢ تموز/ يوليو عام ٢٠٠٨م.

وكان على مشروع نابوكو أن يخفض اعتماد الاتحاد الأوروبي على الغاز الروسي بشكل جدي، المسألة التي يجري بحثها خلال ١٥ عاما الأخيرة بنجاحات متقلبة تتبع تنبؤات التنفيذ. كما أن المؤشرات السياسية لعبت دورا مباشرا في مسيرة هذا المشروع وأسهم في تعطيله الحلفاء والخصوم. على سبيل المثال، تهيأ للعالم في خريف عام ٢٠٠٧م أنه ليس هناك أدنى فرصة لاستمرار هذا المشروع، إلا أن كفتا الميزان تبدلتا بعد عام، وبدا أنه سيجري تنفيذه قبل مشروع السيل الجنوبي.

لقد نعت الأمين العام لأمانة ميثاق الطاقة في الاتحاد الأوروبي أندريه مارنيه مشروع نابوكو بـ "الطفل المولود ميتا" وذلك على هامش أعمال قمة الاتحاد الأوروبي وبمشاركة روسيا في لشبونة في ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر عام ٢٠٠٧م. وأيد هذا الموقف، ما لم يكن متوقعا إطلاقا، احتكار الطاقة الكهربائية في السوق النمساوية (إنرجي أليانز أوستريا – إي إيه إيه). وأشار أستاذ العلوم

السياسية في جامعة إنسبورغ النمساوية، البروفسور غرهارد مانغوت خلال لقاءات الطاولة المستديرة في (إي إيه إيه)، إلى أن الاتحاد الأوروبي يبحث مشروعا "هو بالدرجة الأولى سياسي ومعاد لروسيا"، وعلى أساس اعتقاد خاطئ "وكأنه سيؤمن الغاز لأوروبا وبالتالي صياغة استقلال أوروبا عن روسيا".

ولفتت مستشارة شؤون الطاقة في (أوبك) كارين كنايسل الانتباه إلى العجز في مصادر هذا المشروع. وأوضحت السيدة كنايسل أنه يلزم ٣٠ مليار متر مكعب من الغاز سنويا لتغذية خط نابوكو، في حين أن أذربيجان تستطيع أن تورد خلال الأعوام ٥ – ٧ المقبلة ١١ مليار متر مكعب سنويا. كما أن احتياجات هذا البلد للاستهلاك الداخلي وللتوريد إلى جورجيا تزداد.

هناك أيضا عائق غير معروف كثيرا ولكن لايمكن تجاهله، وهو أن تركيا ترفض حتى الآن الانضمام إلى اتحاد في مجال نقل الغاز كبلد عبور. وعرضت أنقرة على جميع المشاركين في مشروع نابوكو أنها ستشتري الغاز عند دخوله في منظومة نقل الغاز لديها وتبيعه عند الخروج. وبالتالي فإن فارق قيمة الغاز بين الدخول والخروج يبلغ أضعاف رسوم ترانزيت الغاز بضخه عبر أراضي البلاد ويصل الدخل إلى مليارات الدولارات مقابل مئة أو مأتي مليون دولار.

فيما بعد، أدركت تركيا أهميتها الجغرافية على طريق مصادر الخامات من الشرق الأوسط ووسط آسيا إلى أوروبا وأعلنت عن استعدادها لأن تصبح بوابة الطاقة بشرط واحد وهو أن يكون مقر إدارة الغاز على أراضيها. وأعلن رئيس الوزراء التركي طيب أردوغان على هامش زيارته إلى عشق آباد في تشرين الأول/ أكتوبر عام ٢٠٠٨م أن "تركيا ستصبح قاعدة عالمية وإقليمية إستراتيجية متميزة لمصادر الطاقة لأنها تشكل أكثر الطرق أمانا لنقل النفط والغاز من الإقليم إلى الدول الغربية". غير أن هذا التصريح أثار الشكوك لدى القادة الأوروبيين. ولم يعط المشاركون في مشروع نابوكو الموافقة على مبادرة أنقرة.

قررت أوكرانيا استثمار التناقضات بين المشاركين في مشروع نابوكو لصالحها. وقدمت رئيسة وزراء هذا البلد يوليا تيموشينكو خلال زيارتها إلى بروكسل في خريف عام ٢٠٠٧م، مشروع خط أنابيب الغاز عبر بحر قزوين والبحر الأسود إلى أوروبا تحت اسم رمزي (السيل الأبيض). وحسب رئيسة الوزراء الأوكرانية، فإن هذا المشروع يجب أن يصبح بديلا لمشروعي السيل الجنوبي ونابوكو، إذ أنه يتجنب عبور تركيا ويختار أكثر الطرق أمانا ومنفعة اقتصادية.

ولا تختلف طاقة نقل المشروع الجديد عن سابقيه فهي ستصل إلى ٣١ مليار متر مكعب سنويا. إلا أن نائب رئيس اللجنة البرلمانية للطاقة في البرلمان الأوكراني يوري بويكو شكك بجدارة هذه الفكرة. وأوضح أن "محاولات اللجنة الأوروبية للحصول على إمكانيات التصرف باحتياطيات الغاز التركماني كانت سببا لارتفاع أسعار الغاز التركماني بالنسبة لأوكرانيا منذ بداية

عام ٢٠٠٨م". وحسب رأيه، إن فقدان الاستقرار في سياسة عبور الغاز لدى أوكرانيا يثير حفيظة الشركاء الأوروبيين بشأن توظيف رؤوس الأموال في مشروع قيمته ١٠ – ١٥ مليار دولار.

مضى عام حافل بالأحداث المختلفة. واتخذت قمة الاتحاد الأوروبي قرارا في خريف عام ٢٠٠٨م بتنويع طرق نقل مصادر الطاقة ما أعطى مشروع نابوكو دفعة تسريع جديدة. وأقيمت في العاصمة الهنغارية في بداية عام ٢٠٠٩م قمة الدول المشاركة في مشروع نابوكو، التي دعي إليها ممثلو الموردين المفترضين للغاز من بلدان ما وراء القفقاس ووسط آسيا والشركاء من أمريكا والاتحاد الأوروبي. "هدف القمة – اتخاذ قرارات حسب المعطيات الواقعية". لكن هذه القمة لم تلق تأييدا من قبل منتجي الغاز عدا أذربيجان.

وأوضح مدير (خط أنابيب الغاز نابوكو) رينهارد ميتشيك أن حجم استخراج الغاز في أذربيجان سيرتفع إلى ٥٠ مليار متر مكعب وفي تركمانيا إلى ١٨٠ – ٢٠٠ مليار متر مكعب مع حلول أعوام ٢٠٢٠م – ٢٠٢٥م. وينوي السيد ميتشيك تأمين الخام لهذا المشروع من المصادر المذكورة. وذكر إننا "نعوّل على أن الوضع السياسي في إيران لن يجري تصعيده، وبالنتيجة يمكننا استخدام الغاز الإيراني لتموين مشروع نابوكو". إن واقع المشروع كخط لأنابيب الغاز يشمل أوروبا كلها ويدفع المشاركين في نابوكو للأمل بتعويض ثلث النفقات من موازنة الاتحاد الأوروبي.

ألغام عبر بحر قزوين

في تشرين الأول/ أكتوبر عام ٢٠٠٨م، ظهر أول مبرر جدي لاعتبار أنه سيكون لمشروع نابوكو قاعدة مصادر. وأعلنت شركة الرقابة البريطانية (غافيني، كلاين وأسوسيتس) عن نتائج المرحلة الأولى من الرقابة الدولية على حقول الغاز في جنوب شرق تركمانيا، يولوتانيا الجنوبي واستمراريته في حقل عثمان. ونقل مدير (جي سي إيه) جيم غيلليت أن التقييمات الميدانية لاحتياطيات الحقول تزيد بخمس مرات عن احتياطيات أكبر حقل قدر حتى الآن (دوفليتوباد) الذي يشكل قاعدة مصادر توريدات (غاز بروم) عن طريق خط أنابيب آسيا الوسطى – المركز. وأوضح مدير (جي سي إيه) "نحن اعتمدنا على نظام التصنيف والتقييم العالمي للاحتياطيات، وتصل التقديرات الأدنى إلى ٤ تريليون متر مكعب من الغاز والمتوسطة ٦ تريليون والقصوى ١٤ تريليون، هذا الغاز يكفي لتلبية التزامات تركمانيا بالكامل".

وضمن المراقب هذه النتائج في التقرير الذي قدمه إلى الرئيس التركماني سابارمورات نيازوف، قبل وفاته بشهر واحد أي في نهاية عام ٢٠٠٦م، إن احتياطيات حقل يولوتانيا الجنوبي يزيد عن ٧ تريليونات متر مكعب. بعد إشاعة معلومات السبق هذه، فقد الصراع السياسي بين أمريكا والاتحاد الأوروبي وروسيا للوصول إلى المصادر التركمانية، فقد أهميته وأصبح من الواضح أن المصادر التركمانية تكفي الجميع، الصين وروسيا والاتحاد الأوروبي. إلا أن هذه المصادر ضرورية للتوريد من تركمانيا إلى أذربيجان. خط الأنابيب لا يمكن أن يمر عبر أراضي روسيا نتيجة المنافسة السياسية لـ (نابوكو) مع خط أنابيب الغاز القزويني والسيل الجنوبي. وكذلك عبر الأراضي الإيرانية لن يؤمن أحد ضد مخاطر عمل إرهابي في أراضي هذا البلد. يبقى خيار المسار عبر بحر قزوين والذي يجري بحثه منذ زمن طويل لكنه لم يتم التوصل بعد إلى اتفاقيات تحديد المسائل التقنية والاقتصادية في المنطقة وغيرها من الحسابات المالية.

في تعليقه على إحدى مقالاتي كتب قارئ مطلع على الموقع الإلكتروني لصحيفة (كومرسانت)، أنه لا يمكن بناء خط أنابيب عبر بحر قزوين لأسباب تقنية، هي أنه عند الوصول إلى قاع الجزء الجنوبي للبحر ستواجه تيارات طبيعية قوية لا تسمح بمد الأنابيب وأن مخاطر تفككها عالية جدا. في الواقع أرى أن وراء هذه المعلومات غايات دعائية لأنه بوجود تقنيات تمديد الأنابيب فإنه من الممكن تجنب مكان الانهيار. حيث يؤكد القارئ أنه سيتشكل في قاع بحر قزوين بقعة نفطية أي أنه سيتشكل وسط كيميائي مؤذ وخطر على حياة الإنسان وعلى الحياة بشكل عام. بالنتيجة، وضع نائب مدير عام (غازبروم إكسبورت) سيرغي يمليانوف، حدا لهذه الأسطورة

بالإشارة إلى واقع أن الوسط النفطي في البحر الأسود يحتل ٨٧٪ من حوض البحر الأسود إلا أن ذلك لم يمنع (غازبروم) من تمديد خط أنابيب النفط (السيل الأزرق).

ويشير خبراء آخرون إلى مشاكل قانونية تتعلق بمسألة عدم تقاسم الرصيف القاري في بحر قزوين وعدم توثيق ذلك قانونيا بين الدول المطلة على هذا الحوض. لكن هذه المشكلة أيضا يمكن حلها لو رغبت بذلك البلدان المصدرة للغاز. على سبيل المثال، لو تم تقديم تنازلات متبادلة بين إيران والاتحاد الأوروبي وأمريكا بشأن شروط دخول الأجانب إلى حقل (بارس الجنوبي) الذي تقدر احتياطياته بـ ١٤ تريليون متر مكعب من الغاز ومرور الغاز الإيراني إلى الأسواق العالمية، سيمهد ذلك للاتفاق مع طهران لبناء خط أنابيب الغاز عبر بحر قزوين. وتعنى كازاخستان بتنازلات على أصناف محددة من البضائع ورفع الحظر عن توريدها إلى الاتحاد الأوروبي. وتستطيع تركمانيا في هذه الحال المطالبة بدخل من صادرات ومبيعات غازها. وبذلك فإن حظوظ تنفيذ مشروع نابوكو ازدادت بشكل ملحوظ.

وحسب ما تقدم فإن سياسة الكرملين تصبح أقل واقعية، إذ تعمل على شراء كل الغاز في آسيا الوسطى ونقله عبر خط الأنابيب ضعيف الطاقة المحاذي لحوض قزوي. رغم أن الاتفاقية التي تم التوصل إليها مع أوزبكستان بشأن بناء فرع آخر لخط وسط آسيا – المركز تزيد من حظوظ روسيا. وتبعا لظروف تسويق الغاز الإقليمية، الرابح هو من يحقق السبق في تمديد الأنابيب إلى المستهلك النهائي في الاتحاد الأوروبي. أما الثاني فسيترتب عليه الانتظار ٥ سنوات أخرى، ومن المحتمل ١٠ سنوات بالنظر إلى عملية الخروج من أزمة المال العالمية التي أدت إلى كساد اقتصادي طويل الأجل.

ويبدو منطقيا تغيير استراتيجية الكرملين، في هذا الوضع، للصراع مع المنافسين. وتتضمن أفضلية عقود المستهلك مع (غازبروم) التي تعطي ضمانا لتوريدات مصادر الطاقة عبر المناطق الساخنة. بصرف النظر عن أن خط الأنابيب عبر بحر قزوين سيكون أقصر بألف كيلومترا من الخط المحاذي لحوض قزوين، واعتمادا على حسابات الخبير الأمريكي ميخائيل كورتشومكين، يسمح بتوريد غاز أرخص لكن لا أحد يستطيع أن يقدم الضمانات بأن تبليسي، ذات التبعية السياسية الأمريكية، لن تنتفض في وجه روسيا أو أن تلقي بالألغام الحربية.

التخريب الجورجي

إن حروب الطاقة بين جورجيا وروسيا امتدت طويلا قبل أن تتحول إلى نزاع مسلح مفتوح. وعلى مدى السنوات العشر الأخيرة عانت جورجيا بشكل منتظم من العجز في الطاقة الكهربائية. وجرى في بداية عام ٢٠٠٦م تفجير أنبوب الغاز في أوسيتيا الشمالية لتنقطع الإمدادات عن ثلث جورجيا، خلال فترة كانت درجة الحرارة فيها ٣٠ درجة مئوية تحت الصفر، ويبقى بدون تدفئة ولا كهرباء. وخلص خبراء هيئة المخابرات الفدرالية، بعد فحص مكان الحادث، إلى أنه تم استخدام متفجرات من تركيب فردي بقوة تعادل ٧٠٠ – ٨٠٠ غرام (تي إن تي). ولم يعثر على آثار لمرتكبي الحادث. وحسب معاون النائب العام الروسي في منطقة الجنوب الفدرالية نيكولاي شيبيل، إن التحقيق لا يرى في الحادث عملا إرهابيا، لأن التفجير لم يؤد إلى إصابة أحد بأذى ولم يسبب أضرارا للبيئة.

إلا أن الرئيس الجورجي ميخائيل سآكاشفيلي وصف حادث تفجير أنبوب الغاز بـ"العمل التخريبي"، واتهم روسيا "بالتحريض على أزمة للطاقة في جورجيا". وربط رئيس اللجنة البرلمانية الجورجية للشؤون الدولية قسطنطين غاباشفيلي تفجير أنبوب الغاز بمطالبة تبليسي بانسحاب قوات حفظ السلام الروسية من أوسيتيا الجنوبية. وأعلن وقتئذ قسطنطين غاباشفيلي أنه "جرى التخطيط للتفجيرات في (غازبروم)، وقامت بتنفيذها عصابة من قوات حفظ السلام الروسية المرابطة في منطقة الصراع الجورجي – الأوسيتي بقيادة مارات كولاخميتوف الذي درب عدة مجموعات إرهابية".

والتزمت (غازبروم) الصمت حيال هذه الاتهامات. إلا أن وزارة الخارجية الروسية وصفت كلام الساسة الجورجيين بأنه "هيستيري وضرب من الجنون". كان رد فعل الوزارة الروسية قاسيا، إذ جاء فيه أنه "تم العمل على تشكيل خليط من المتملقين والمستهترين ضد روسيا، لديهم تصور بأنه يمكنهم تجنب العقوبات ممزوجة بأمل العثور على عباءة تحميهم في الغرب على أساس خطهم المعادي لروسيا". ولخصت إدارة السياسة الخارجية الروسية الموقف ببرود "إذا كانت تبليسي قد قررت في النهاية ودون رجعة أن تفرط في العلاقات مع روسيا، فعلى الأغلب أنهم حسبوا هناك جميع تداعيات هذه السياسة".

ونتيجة توقف إمدادات الغاز في تلك الفترة توقفت جميع المحطات الكهروحرارية ووصل عجز الطاقة الكهربائية في البلد إلى ٥٠٠ ميغا واط أي ثلث الكميات المطلوبة للاستهلاك. وصمدت البلد يوما كاملا نتيجة توقيف العمل في المصانع. وبعد مرور يومين، بقي المستهلكون، وكذلك المواقع الحيوية بما في ذلك المستشفيات والمخابز، في مواجهة ظروف غير مسبوقة من برد الشتاء القارس بدون تدفئة والكثيرون بدون كهرباء.

هتف ميخائيل سآكاشفيلي إلى زميله الأذربيجاني إلهام علييف وطلب منه المساعدة بالغاز. لم يتوانى الأخير عن تقديم المساعدة للجيران لكنه لم يكن ليفوت فرصة الحصول على منفعة من ذلك، وباع جورجيا الغاز بـ ١٢٠ دولار لكل ألف متر مكعب أي أغلى بعشرة دولارات من السعر الروسي. ووقع وزير الطاقة الجورجي، آنذاك، نيكا غيلاوري عقدا لشراء كميات إضافية من الغاز الإيراني على مبدأ المقايضة، حيث تورد إيران الغاز إلى أقاليم أذربيجان الجنوبية بكميات تصل إلى ٢ مليون متر مكعب يوميا، فيما تورد أذربيجان كمية مساوية من غازها إلى جورجيا عن طرق الأنبوب الذي تم إصلاحه على وجه السرعة.

ولم تخف جورجيا حقيقة أن قرار تنويع مصادر الغاز كان سياسيا. ورأت أن (غازبروم) ماطلت بعمليات إصلاح أنبوب الغاز في أوسيتيا الشمالية بشكل مفتعل. وأعلن مدير إدارة الرئاسة الجورجية، وقتئذ، غيورغي آرفيلادزه أن "روسيا استأنفت ضخ الغاز فقط بعد وصولها إلى قناعة بأنه يوجد لدى جورجيا مصادر بديلة". ونفت (غازبروم) مشاركتها في حصار الغاز.

وذهب الرئيس سآكاشفيلي في ذلك الوقت إلى سويسرا للاجتماع برئيس الوزراء التركي طيب أردوغان وبحث معه إمكانية تغيير وجهة اعتماد مجمع الطاقة الجورجي من روسيا إلى تركيا. ووعدت أنقرة بزيادة توريدات الطاقة الكهربائية إلى منطقة غرب جورجيا حتى ١٠٠ ميغا واط ما كان ليخفض اعتماد تبليسي على موسكو في مجال الطاقة إلى النصف. ورأى الاتحاد الأوروبي وأمريكا أن توقيف توريدات الغاز تعني حصارا روسيا على جورجيا.

استغرق صلح الغاز نصف عام. وانفجرت فضيحة جديدة في خريف عام ٢٠٠٦م. وأعلن رئيس الوزراء الجورجي زوراب نوغايديلي في تبليسي أنه لا يستبعد تقليص مشتريات الغاز الروسي بثمانين في المئة مع نهاية عام ٢٠٠٧م نتيجة ارتفاع أسعار الوقود من ١١٠ دولار إلى ٢٣٠ دولار لكل ألف متر مكعب في بداية كانون الثاني/ يناير من ذلك العام. واقترح نائب رئيس مجلس إدارة (غازبروم) ألكسندر مدفيديف على جورجيا، آنذاك، "أن تدفع الأصول التي لديها ثمنا لتوريدات الغاز الروسي " وبالتالي يمكن أن تحافظ على مستوى السعر السابق.

جرى الحديث بشأن شراء (غازبروم) خطوط أنابيب الغاز على الأراضي الجورجية الذي كان ينقل الغاز إلى أرمينيا. واعتمدت (غازبروم هذه الاستراتيجية مع جميع بلدان رابطة الدول المستقلة). وقد لاقت النجاح عدا عن أوكرانيا وأذربيجان وجورجيا. وتم استئجار أنابيب الغاز في كازاخستان وأوزبكستان حتى عام ٢٠١٠م.

رفضت السلطات الجورجية رفضا قاطعا التنازل لموسكو عن شريانات الطاقة في اقتصادها. وصرح رئيس وزراء جورجيا آنذاك، زوراب نوغايديلي: "كنا مستعدين لمثل هذه المفاجأة لكن

هذا ابتزاز سياسي لا يمكن أن نخضع له". وطرح وزير الاقتصاد الجورجي وقتئذ، الذي باع قبل ذلك بفترة وجيزة كل أعماله في روسيا وعاد إلى الوطن الأم، كاخا بندوكيدزه على بساط البحث: "روسيا ليست شريكا يعوّل عليه لأنها يمكن أن تخرق الاتفاقيات في أي وقت، وعلى سبيل المثال ما حصل بالنسبة للنقل الجوي، إذ أعلنت روسيا مقاطعة جورجيا خلافا للاتفاقيات المبرمة".

وذكّر أن روسيا ضاعفت ثمن الغاز في عام ٢٠٠٦م، "من غير سابق إنذار ورفعت السعر من ٦٠ إلى ١١٠ دولار لكل ألف متر مكعب". وأضافت رئيسة البرلمان نينو بورجنادزه : "إذا تنازلنا عن أية شركة اليوم مقابل أسعار الغاز فإنه سيترتب علينا في جميع الأحوال دفع أسعار أعلى لمصادر الطاقة في العام المقبل". منذ تلك اللحظة أصبح واضحا أن روسيا وجورجيا تقفان على الجانبين المتواجهين للخندق، و تحول تنافسهم في مجال الغاز إلى صراع سياسي قابل لأن يستعر في أية لحظة ليصبح نزاعا عسكريا مفتوحا. وأوغر صدر الخصمين، المنحة التي قدمتها أمريكا بحجم ٤٠ مليون دولار لإعادة تجهيز أنابيب الغاز الجورجية بضمانة موازنة الجمهورية والتي تم تقديمها في عام ٢٠٠٥م.

ولم تجلب هذه المنحة الهدوء إلى المنطقة. و ترافق صراع الطاقة في ذلك الوقت مع إجراءات توقيف لوسطاء الغاز في تبليسي. وألقي القبض على المدير العام للشركة الوطنية لنقل الغاز الجورجية ريفاز أوروشادزه وأحد موظفي الشركة ألكسندر دوليدزه. ووجهت لهم النيابة العامة الجورجية تهمة "إجراء صفقات فاسدة سببت خسائر جدية للموازنة الجورجية". وقامت الحرب على أسس شخصية وجرى البحث عن خونة وعملاء الطابور الخامس ضمن صفوفهم.

أوقفت روسيا توريدات الغاز نهائيا عن جورجيا في النصف الثاني من عام ٢٠٠٧م. واعتمدت تبليسي على غاز أذربيجان الذي لم يصبح البلسم الشافي الرخيص للاقتصاد الجورجي المتدهور ولم ينقذ البلد من الأزمة السياسية.

جاءت أحداث صيف عام ٢٠٠٨م استمرارا منطقيا للمواجهة بين موسكو وتبليسي تضمنت فيما تضمنته أسبابا تتعلق بالغاز. تكرار الحديث عن الحرب أصبح ممجوجا، وقد تناقلتها الفضاءات الإعلامية الروسية والجورجية والأوروبية كل حسب رؤيته.

وشكلت هذه الحرب حملة إعلامية سياسية لامعة للكرملين. ووجدت موسكو مدخلا إلى كل الدول العظمى الرئيسة العالمية، ولم يؤيد المجتمع الأوروبي المبادرات الأمريكية المتعلقة بعزل روسيا اقتصاديا. وأيدت الحيتان الثلاثة في الاتحاد الأوروبي، فرنسا وإيطاليا وألمانيا، مشاريع الغاز الروسية. من المحتمل لأن مشاريع الغاز الضخمة وكذلك الأموال تحب الهدوء. وتعود بالنفع على أصحابها فقط عندما لا تسود الطموحات السياسية على العلاقات الاقتصادية.

إن وجود المصادر الطبيعية لا يمكن أن تجعل مواطن هذا البلد أغنى أو أسعد بدون المرونة والوفاء السياسيين لدى السلطة في البلاد. ويكفي أن نسوق مثال إيران. لعبت محاولة تبليسي الاعتماد على أمريكا في هذا الموقف دور مزحة ثقيلة. وبدل أن تصبح بلدا ميسورا للشراكة في مشروع (نابوكو)، يتوجب عليها الانشغال في إعادة إعمار القرى والمدن الخربة.

السيف الإيراني

أنجبت الحرب في جورجيا إلى الحياة مجموعة من مشاريع نقل الغاز إلى الاتحاد الأوروبي. ودعا وزير النفط الإيراني غلام حسين نوزاري في مقابلة له مع صحيفة (فينر زيتونغ) في بداية أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠٨م شركة (أو إم في) النمساوية إلى التعجيل بإبرام عقود توريدات الغاز إلى (نابوكو). وأشار إلى أنه "من الواضح أنه بدون إيران لا يمكن تنفيذ مشروع نابوكو، إذ ليس من المعقول تجاهل بلد لديه ١٦٪ من احتياطيات الغاز العالمية. لكننا لا نستطيع الانتظار إلى الأبد، وبالتالي يترتب على النمسا الاستعجال، لأن الاتحاد الأوروبي بحاجة إلى إيران".

وأعلن الوزير الإيراني على الملأ، بعد انتظار شهر كامل، أن إيران مستعدة لبناء أنبوب الغاز (بارس) من إيران إلى أوروبا وأنه تم التوصل إلى هذه الاتفاقية مع إحدى أكبر مؤسسات الغاز. ويحافظ على سرية مسار وتكاليف هذا المشروع. عدا عن ذلك، فإن المحللين السياسيين يشككون في إمكانية تنفيذ المشروع المشار إليه. وتبعا للظروف المتغيرة في النادي الدولي، فإن أعداء الأمس يمكن أن يصبحوا شركاء الغد.

أما واشنطن فكانت تعمل على تنشيط التحركات على كافة الجبهات التي تؤدي إلى تخفيض اعتماد الغرب على مصادر الطاقة الروسية. وأجرت وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس محادثات مع الزعيم الليبي معمر القذافي في ٥ أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠٨م. وكانت رايس أرفع مسؤول يزور طرابلس في الـ ٥٥ عاما الأخيرة. وبعد اللقاء أعلنت السيدة رايس أن أمريكا لا تأخذ بمبدأ "العداوات الدائمة"، وأعربت واشنطن عن نيتها توقيع اتفاقية بشأن التجارة والاستثمار مع ليبيا.

ويبدو أنه يكمن وراء هذا الاهتمام الأمريكي، خطط طرابلس المشتركة مع (غازبروم) لبناء خط أنابيب غاز من حقول الغاز الليبية إلى إيطاليا التي تم بحثها خلال زيارة فلاديمير بوتين إلى ليبيا في نيسان/ أبريل. وذكرت وزارة الخارجية الأمريكية أن كوندليزا رايس ومعمر القذافي تناولا خلال محادثاتهما موضوع التعاون في مجال الطاقة. ليس من الصعب التكهن بأن جوهر المحادثات انصب على تقديم مجموعة مقترحات للبناء، ولكن ليس مع الروس، وضمانات ضخ السيولة في الاقتصاد الليبي.

وفي ذات الفترة تقريبا، نشرت صحيفة فاينشال تايمز البريطانية خبرا مفاده أن رئيس الوزراء البريطاني غوردون براون ينوي دعوة معمر القذافي والرئيس الفنزويلي هوغو شافيز إلى قمة النفط في لندن. ومع ذلك، من المستبعد أن تؤدي نتائج هذه القمة إلى تبدلات سريعة.

يبدو أن الغرب على استعداد لتفعيل الحوار مع الدول التي تملك الغاز، على خلفية الخصومة مع روسيا والرغبة بالعثور على موارد بديلة للطاقة، وبصرف النظر عن العقائد والمبادئ التي تعلنها الدول العظمى الأوروبية. وتضع دول الغرب أمن الطاقة في الزاوية العليا لتصبح فوق أي مبدأ سياسي.

تكاليف الحملة الانتخابية

أدركت موسكو أفضليتها الإستراتيجية في مجال الطاقة مع بداية القرن ٢١. وأخذت حقيقة، أن حروب الغاز يمكن أن تؤدي بالنتيجة إلى نزاعات مسلحة، تؤثر بشكل جدي على الترتيب الجيوسياسي. إذ تحتل روسيا المرتبة الأولى من حيث حجم احتياطيات الغاز، وتأتي إيران في المرتبة الثانية وأمريكا في المرتبة السادسة، مع العلم أن روسيا وأمريكا تستخرجان كميات متساوية من الغاز. ونلاحظ أن واشنطن تشتري ١٢٠ مليار متر مكعب إضافية من الغاز سنويا بينما تصدر موسكو ١٥٠ مليار متر مكعب من الغاز سنويا. وحسب مؤشرات نمو الطلب فإن أمريكا تخطط

لمضاعفة الكميات المستوردة مع حلول عام ٢٠٢٠م، وهذا ما دفع فلاديمير بوتين في بداية العقد لمد يد الصداقة إلى زميله ما وراء المحيطات الرئيس جورج بوش.

ووضعت (غازبروم) نصب عينيها في عام ٢٠٠٤م مهمة الدخول إلى السوق الأمريكية، بأن تشتري منشآت البنية التحتية وأن تتعلم العمل وإشغال حتى ٢٠٪ من السوق الأمريكية مع حلول عام ٢٠٢٠م. وباشر الأخصائيون في الاحتكار العمل بهذا الاتجاه. وقامت بشراء عدة حاويات وإرسالها إلى أمريكا محملة بالغاز المسال. وشكك الخبراء بربحية بعض الصفقات، لأنه تم شراء البضاعة من شركات غربية كبرى. لكن أهم ما حققته هو مباشرة الأعمال اللوجستية.

وأجريت مفاوضات مبدئية للحصول على أصول، على أساس مبدأ المبادلة، في محطات إعادة توزيع الغاز في منطقة الساحل الشمالي للمحيط الأطلسي، وتم الحصول على موافقة المساهمين المبدئية لواحدة من شركات توزيع الغاز الكندية، لشراء مجموعة أسهم فيها مع الدخول إلى السوق الأمريكية. وتولد انطباع في عام ٢٠٠٥م أن الشركات الأمريكية ستحصل على أفضل الحصص من الرصيف القاري باحتياطيات ضخمة من النفط والغاز.

وتكفي العودة بالذاكرة إلى مرحلة تشكيل المشاركين في مشروع شتوكمان في أعوام ٢٠٠٤م — ٢٠٠٦م لنرى أن الأرجحية كانت لـ (شفرون) و(كونوكو فيليبس) الأمريكيتين. ولم تأمل (ستات أويل) و(هيدرو) النروجيتين بالحصول على أكثر من ١٠٪ من المشروع مدركتين أنه ليس بإمكانهما التنافس مع حيتان الطاقة الأمريكيين. ووحد النروجيون شركتين في واحدة (ستات أويل هيدرو) في سبيل الحصول على حصة في شتوكمان. إلا أن التاريخ قدر غير ذلك، وتجاهل جورج بوش (الإبن) عرض بوتين بناء علاقات متساوية بين الدولتين العظميتين واستمر في اتباع سياسة إملاء الشروط، فكانت النقطة الأخيرة التي جعلت كيل الكرملين يطفح، ولم يعد للاعتراف باستقلال كوسوفو أو القرار بنشر أنظمة الصواريخ المضادة في دول شرق أوروبا، أي معنى الآن.

اشتعلت الحرب الخاطفة في القفقاس في وقت كانت فيه إمكانيات العدوان التقليدي لسياسة البيت الأبيض الخارجية محدودة. وكان سيد القاعة البيضاوية السابق قد طوى ملفاته الدولية وليست لديه خطط لفتح جديدة، وتوجهت جهود جميع موظفي الحكومة إلى الشؤون الداخلية للبلاد في إطار التحضير لانتخابات الرئاسة الجديدة. وقال السيد بوش في بكين أن "لا أحد يريد الحرب". ولعل هنا، حسب اعتقادي، كانت غلطته، فإن الأمريكيين لا يريدون الحرب حسنا ولكن رفض البيت الأبيض الاعتراف بأن العالم لم يعد يرضى بسياسة القطب الواحد، على الأغلب هذا ما دفع لإشعال الحرب في القفقاس. لقد تغير العالم جذريا، على الأقل بسبب أزمة المال العالمية، وبالطبع لم يلحظ الكثيرون ذلك. وليس لأن روسيا استخدمت القوة، فلأول مرة تضافرت مواقف

دول الاتحاد الأوروبي ضد أمريكا، وهذا التضامن مع الكرملين كان أقوى من ذرائع السياسة الخارجية الأمريكية. وأصبح من الواضح مع نهاية الحرب في أوسيتيا الجنوبية أن مستقبل العلاقات بين أمريكا وروسيا وأمن الطاقة لواشنطن يتعلقان برؤية سيد البيت الأبيض الجديد واستعداده للاعتراف بالحقوق المتساوية لأمريكا وروسيا.

وتشهد حلقات البحث التي أجراها رئيس (غازبروم) ألكسي ميللر في آلاسكا في تشرين الأول/ أوكتوبر عام ٢٠٠٨م، وكذلك ضمانات (غاز دو فرانس سويز) بيع (غازبروم) ٢٧٪ من محطات إعادة توزيع الغاز (راباسكا) في كويبيك من أجل تنفيذ مشروع شتوكمان للغاز، تشهد على أن هذه المحاولات غير الملزمة تمهد الطريق أمام (غازبروم) للدخول إلى أكبر أسواق استهلاك الغاز العالمية. دون لفت انتباه المسؤولين في واشنطن.

التسليح من المدخل الخلفي

قام الكرملين بتفعيل حاد لسياسته الخارجية في مجال الطاقة في أمريكا اللاتينية، بعد النزاع المسلح على الحدود الجنوبية لروسيا. وزار نائب رئيس الوزراء الروسي إيغور سيتشين فينزويلا وكوبا للمرة الثانية خلال شهرين في أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠٨م. وعرض في زيارته الأولى إعادة المواقع العسكرية الروسية إلى جزيرة الحرية. ويمكن أن يكون هذا ردا مكافئا لقرار واشنطن بنشر أنظمة الصواريخ المضادة في تشيكيا. لكن هافانا رفضت ذلك بلباقة. فلم يعد هناك مكان للاهتمامات المشتركة بين موسكو وهافانا بدون القاعدة العقائدية التي وحدت فيديل كاسترو وليونيد بريجنيف. ولم يرغب راؤول كاسترو أن يلعب دور الطابور الخامس في النصف الغربي من الكرة الأرضية لحساب مصالح بعض الإمبرياليين. لكن زملاءه في أمريكا اللاتينية لم يشاركوه الموقف.

وتأكيدا على تأييد هذه الدول لموسكو، عرضوا عليها مشاريع استثمارية في مجال الطاقة في فنزويلا وبوليفيا. واتفقت شركة (تي إن كي – بي بي) مع (بي دي في إس آ) الفنزويلية على إجراء دراسات مشتركة في مجمّع (آياكوتشو – ٢) الغني بالنفط في مقاطعة أورينوكو، و(لوك أويل) على دراسات مشتركة لمجمّع (خونين – ٣)، و(غازبروم) على عمل التراخيص وتقدير كميات الاحتياطيات في حقول مجمّع (آياكوتشو – ٣). وتم الإعلان عن تشكيل مؤسسة فنزويلية – روسية في تشرين الأول/ أكتوبر لاستخراج النفط.

وجرى في ذات الوقت بحث مسائل التعاون التقني العسكري مع هذه البلدان. وصرح رئيس مؤسسة (روس تخنولوغي) سيرغي تشيميزوف أن روسيا وفنزويلا تجريان محادثات بشأن "توريد أنظمة صواريخ مضادة، ومصفحات حديثة بما في ذلك ناقلات (بي إم بي – ٣)". وأصبحت فنزويلا في السنوات الأخيرة أحد أكبر مشتري السلاح الروسي، إلا أن المفاوضات بشأن مجموعة من الصفقات التي تم الحديث عنها تعطلت. فلم ترغب موسكو ببيع الأسلحة بالدين، معتبرة بالتجربة المرة لعدم الدفع مع ليبيا والجزائر حيث اضطرت بالنتيجة إلى شطب هذه الديون.

لم يكن لدى فنزويلا والبرازيل تجربة سياسية كبيرة في التعاون مع الاتحاد السوفييتي، إلا أنه كانت لديهما رغبة غير محققة في تمريغ أنف الجار المسلح. واتهم الرئيس الفنزويلي واشنطن بالمؤامرة فور لقائه بسيتشين. وحسب قوله، أن مجموعة متآمرين خططت لقصف القصر الرئاسي بمساعدة طائرات (إف – ١٦) أو إسقاط طائرة الرئيس الفنزويلي وهي محلقة في الجو. ولم يكن لدى الرئيس أدنى شك بالتخطيط للمؤامرة وهو الذي واجه محاولة انقلابية في عام ٢٠٠٢م.

وأمر السفير الأمريكي باتريك دادي بمغادرة البلاد خلال ٧٢ ساعة وبالمقابل استدعى سفيره برناردو ألفاريس من واشنطن. وأوضح الرئيس الفنزويلي أنه أقدم على هذه الخطوة ليس بسبب المؤامرة فحسب بل تضامنا مع صديقه الذي يشاركه أفكاره، الرئيس البوليفي إيفو موراليس الذي طرد قبل ذلك بيومين السفير الأمريكي فيليب غولدبرغ بتهمة التحضير لـ "ثورة ملونة".

وقرر هوغو شافيز عدم الاكتفاء بطرد رئيس البعثة الديبلوماسية الأمريكية، وهدد العقيد شافيز بأنه "إذا بادرت أمريكا من طرفها بأعمال عدوانية تجاه فنزويلا فإن الأمريكيين لن يحصلوا على نفطنا". وتعتبر فنزويلا إحدى الدول الخمس الرئيسة التي تورد النفط إلى أمريكا بحجم ١ مليون برميل يوميا. وبهذا تكون أمريكا المستورد الرئيس للنفط الفنزويلي وتدفع مقابل ذلك أكثر من ٤٠ مليار دولار سنويا. ويشكل الدخل من بيع النفط أكثر من نصف واردات موازنة كاراكاس. فكيف يمكن تحقيق هذه الظروف من غير السوق الأمريكية، هلاّ أوضحت لنا يا سيد شافيز ؟

واتفق خلال زيارته إلى روسيا في أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠٨م على تأسيس شركة نفط – غاز تضم خمس شركات روسية برئاسة (غازبروم) والفنزويلية (بي دي في إس آ) للعمل في حقول البلاد. وخطت موسكو بالمقابل خطوة مقابلة إذ وافقت على ذلك القرض بالمليارات لشراء الأسلحة الروسية التي تعوّل عليها فنزويلا.

عدا عن ذلك، تسربت معلومات في أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠٨م أن (غازبروم) تؤسس أول شركة مشتركة في أمريكا الجنوبية مع البوليفية "ياسيمينتوس بتروليفيروس فيسكاليس بوليفيانوس" (واي بي إف بي) ومع (توتال) الفرنسية للقيام بأعمال التنقيب واستخراج الغاز في جنوب شرق البلد. ووعدت سلطات البلد (توتال) و(غازبروم) بشروط غير مسبوقة، ٤٩٪ من إيرادات بيع الغاز، فيما يحصل الأجانب الآخرون العاملين في البلد على ١٨٪ من الإيرادات فقط.

وعلى سبيل المثال وقعت (بتروبراس) عقدا يقضي بدفع ٨٢٪ وسطيا من إيراداتها إلى الخزينة. وأظهر الرئيس إيفو موراليس كرما خرافيا في العلاقة مع الأصدقاء الروس، وهو الذي فرض على الشركات الأجنبية منذ عامين، منح الشركة الوطنية (واي بي إف بي) مجموعة الأسهم المتحكمة في جميع المشاريع. وكما يقال، عدو عدوي...صديقي. وبالنتيجة، إن هذا الكرم لم يحمل معه حتى الآن منفعة اقتصادية حقيقية. زيادة على ذلك، إنها مرفقة بمخاطر سياسية جمة.

واستقرت الأحوال في خريف عام ٢٠٠٨م. ولكن في حال حدوث تطورات غير إيجابية فإن حقول الغاز يمكن أن تقع تحت حكم قوانين السلطات المحلية، التي لم تتفق معها (غازبروم). وأشار مدير (إيست يوروبيان غاز أناليسيس) ميخائيل كورتشومكين إلى أن فترة تعويض

الاستثمارات في إطار هذه الشركة المشتركة يمكن أن ترتفع من ٧ إلى ١٤ عاما نتيجة ربحية المشروع المتدنية.

وتبلغ تكاليف الغاز البوليفي على الحدود مع الأرجنتين أقل بمرتين عنها مثلا للغاز الروسي على الحدود مع الاتحاد الأوروبي. عدا عن ذلك، هذا المشروع ليس كبيرا إلى الحد الذي يؤثر بشكل فعلي على إيرادات (غازبروم).

وتقدر قيمة الشراكة الجديدة مع أمريكا اللاتينية في مجال النفط والغاز بعوامل سياسية. اتخذ الكرملين العبرة من إستراتيجية البيت الأبيض العسكرية وباشر بتنظيم وضع غير مستقر على حدود الخصم وبدأ بتأسيس مؤسسات عسكرية – طاقوية في الساحة الخلفية للبيت الأمريكي.

من الصعب التكهن بما ستعود به هذه السياسة. لكن وجود روسيا في أمريكا قد يغير ترتيب القوى في أقاليم السيطرة التقليدية الأمريكية. وبالنتيجة، يمكن أن يسمح هذا للكرملين بالمساومة على الهدوء النسبي على الحدود الإقليمية لروسيا مع أوروبا وآسيا. على أي حال، هذه الاحتمالات ليست عالية نسبيا.

هدنة متقلقلة

أما المسئولون الأمريكيون فهم ما زالوا يترعون البيرة في أيام العطلة الأسبوعية ويتنبئون بنظام الهدوء في إقليم المحيط الهادئ. وأوضح وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس في كلمته في جامعة الدفاع الوطني بتاريخ ٣٠ أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠٨م أن "روسيا والصين زادتا حجم النفقات الدفاعية وكمية برامج تحديث القوات المسلحة، بما في ذلك في مجال المنظومات المضادة للصواريخ والطائرات القاذفة، ولكن قبل أن نقوم بالتسلح لـ (حرب باردة) أخرى، يتوجب مراعاة أن روسيا

تدفعها الرغبة لنسيان الإهانات السابقة، والتغلب على الدول المحاذية لها، وليس هناك أساس عقائدي يشترط السيادة العالمية".

كذلك ردود الفعل لدى المحللين السياسيين الأمريكيين تجاه المبادرات الروسية. وأوضح نائب مدير مركز (ديفيس) للدراسات الروسية واليورو - آسيوية التابع لجامعة هارفارد الدكتور مارشال غولدمان أن "هذا ليس سرا على أحد، أن أقوى الأسلحة لدى روسيا في الحوار مع الغرب هي خطوط أنابيب الغاز. النفط يمكن الاستعاضة عنه ويمكن نقله بناقلات النفط، لكن احتكار روسيا لخطوط أنابيب الغاز المارة من الشرق إلى الغرب يمكن بالنتيجة استخدامها كأداة لتمرير مصالح سياسية ومواقف صلبة، في حال التحدي".

ويرى غولدمان أن "روسيا اليوم في قمة تألقها التاريخي كما لم تكن أبدا لا في عهد القيصر ولا الأمانة العامة، لم تكن البلاد قوية بهذا الشكل بفضل مصادرها. في مرحلة "الحرب الباردة" عندما كانت تتحكم في إدارة العالم مستودعات الأسلحة النووية كان هناك تكافؤ بين الغرب والاتحاد السوفييتي. أما الآن في فترة يتحكم فيها النفط والغاز في إدارة العالم، فإنه ليس لدينا ما نواجه به موسكو". وحسب رأيه، إن أمريكا والاتحاد الأوروبي لا تملكان أذرع التحكم الصلبة للتأثير على موسكو، إذ أن خروج روسيا من مفاوضات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، هذا الاحتمال الذي نوه به فلاديمير بوتين في خريف عام ٢٠٠٨م، لن يصيب الاقتصاد الروسي بأذى، لأن الصادرات الروسية تتركز على النفط والغاز والأسلحة.

ويرجح غولدمان فكرة احتمال تدخل يد "السي آي إيه" في انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية في ثمانينات القرن الماضي، والتي أسهمت إلى حد بعيد بتغيير النظام في الاتحاد السوفييتي. ويتابع ممثل مركز (ديفيس) متنبأ "لكني أرى أنه لا يمكن القيام بعمليات كهذه في عالمنا اليوم. فالسوق أصبحت أكبر بكثير وظهور مستهلكين مثل الصين والهند غيّر النظام الذي كان قائما في مرحلة وجود الاتحاد السوفييتي".

على أي حال، قام المضاربون في البورصات هذه المرة بما لم يستطعه عملاء الـ (سي آي إيه). لقد تسببوا في انهيار أسواق الخامات العالمية باستخراج الأموال من عقود النفط. وانهارت أسعار الغاز الروسي تبعا لذلك.

وأشار رئيس الوزراء الروسي فلاديمير بوتين في ١ تشرين الأول/ أكتوبر عام ٢٠٠٨م إلى عجز السلطات الأمريكية عن اتخاذ قرارات مناسبة في ظروف أزمة المال العالمية. وأعلن رئيس الوزراء في اجتماع حكومته: "الأزمة التي نمر بها اليوم (ابتدأت كما هو معروف في أمريكا في

مجالات الاقتصاد والمال)، ليست نتيجة استهتار أشخاص معينين بل استهتار نظام ادعى القيادة العالمية".

وبهذا وقف بوتين ضد تشكيلة المجتمع الأمريكي ونظامه السياسي، وليس ضد جورج بوش أو باراك أوباما. على مدى السنوات العشرين الأخيرة، المسؤولون الأمريكيون، هم فقط، سمحوا لأنفسهم بتنبيه الحكومات الأجنبية إلى أخطائهم في السياسة الاقتصادية الداخلية وأعطوا النصائح عن كيفية حل المشاكل الداخلية في بلاد الغير.

وهنا يظهر قائد عالمي جديد لم يطالب بإعارة الانتباه إلى شخصه فحسب بل وأعرب عن استعداده لمد يد العون إلى العالم القديم، متحررا من الخضوع لضغوط واشنطن. وأعلن الرئيس دميتري مدفيديف في ٢ تشرين الأول/ أكتوبر عام ٢٠٠٨م أن "صياغة نظام مالي عالمي جديد قادر على التصدي للأزمات، غير ممكن في إطار مجموعة الثماني الكبار ودون مشاركة اللاعبين الأساسيين الآخرين"، ونوه بأن"غياب روسيا عن المشاركة في بحث الأمور المالية لفترة طويلة في إطار مجموعة الثماني الكبار لم يساعد على اتخاذ قرارات مفيدة في المشاكل العالمية".

النظام المالي العالمي لم يعد قادرا على ضمان توازنه ولا اتخاذ إجراءات لدول منفصلة "بالنتيجة ردود الأفعال المتسلسلة لاتنعكس إيجابا على العلاقات المالية الدولية". وها هي القيادة الروسية تقدم النصائح للسلطات الأمريكية بأن "تعمل على حل مشاكلها الاقتصادية" وأن تحجم عن المجادلة في الشؤون الدولية.

واستدعت نبرة النصيحة من موسكو التعجب في واشنطن ممزوجا بالضياع. وقالت كونداليزا رايس "نحن درسنا بشكل معمق وواف أسباب أزمة الرهن العقاري ونفعل كل ما في وسعنا في هذه الظروف".

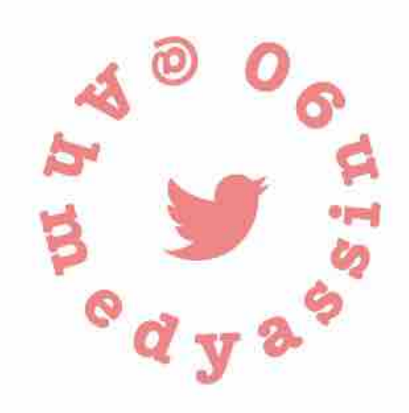
وعليه فإن "رقص البجع" حول موضوع "الحرب الباردة" سيبتدئ حالا. ويؤكد جميع اللاعبين الرئيسين أنه لا توجد مبررات سياسية لجولة ثانية من المواجهة العالمية. وقال دميتري مدفيديف في تشرين الأول/ أوكتوبر: "لا أرى في الوقت الحاضر دوافع حقيقية لقيام (الحرب الباردة)"، مضيفا: "لقد قامت في السابق على أساس الخلافات العقائدية مع الاتحاد السوفييتي وبلدان المعسكر الاشتراكي من جهة وبلدان الناتو من جهة أخرى. أما الآن فليس لدينا تلك الخلافات العقائدية التي يمكن أن تقوم على أساسها حرب باردة أو غيرها".

وكرر ذلك في أحاديثهم في الأشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٨م، ولكن في حبكة أخرى، الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي وحتى السيدة رايس، رغم أنها ذكّرت هنا الكرملين أنه من غير المفيد

استخدام قيم وتقنيات القرن التاسع عشر في القرن الواحد والعشرين. ولكن في هذا الحال من الواضح أن كل واحد يحاول اللعب بـ "المونوبولي" تبعا لقواعده الخاصة.

حالة الوفاء لعقلية وأفكار الآخرين مرتفعة في العالم اليوم أكثر من أي وقت مضى. وتراجع في السنوات العشرين الأخيرة مستوى المجابهة العالمية، ولا يأتي في المكانة الأخيرة تخلي روسيا عن القاعدة الفكرية للاتحاد السوفييتي، ولم تواجه لا العجوز أوروبا ولا العالم الجديد مثل هذه المهمة الجدية لإعادة تقييم الأفكار، ما يعني أنهم لم يمروا بمثل هذه الكوارث السياسية والاقتصادية التي شملت جميع جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق. تغيير العقيدة والبحث عن طريق جديد للتطور، كانتا مهمتين صعبتين جدا علمتا موسكو الانتظار والتقدم.

اعترفت روسيا دائما باليد القوية فقط وأبدت الاحترام للمنتصر أكثر من أي بلد آخر في العالم. ولإحراز النصر لا بد من قيام حرب. ولتكن غير مسلحة ولتكن غازية. على أن يتم الإعداد لها بمهارة وأن تنفذ بدقة منظومة الإجراءات، التي يمكنها أن تؤمن الرقابة على ٢٠٪ من سوق الغاز الأمريكية، وتسمح لروسيا إيصال موقفها إلى الولايات المتحدة من القضايا المبدئية للسياسة العالمية. وحتى تحقيق التوازن الدولي الذى طال انتظاره لا بد من عبور طريق طويلة. ومن المستبعد أن يتراجع

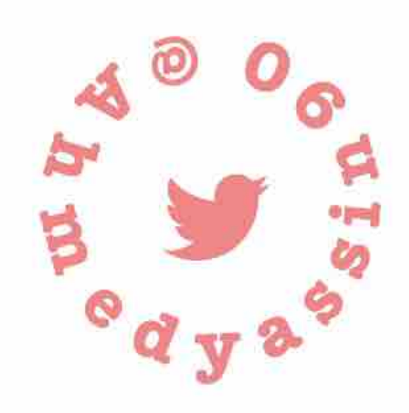

@Ahmedyassin90

الفصل السابع

- المؤخرة الملتهبة -

المؤخرة الملتهبة

- إعادة القسمة التركمانية
- سبعة شجعان عند التابوت
- المناورة الإيرانية
- السلام أو الموت
- من يملك الأنبوب يتحكم بالعالم


@Ahmedyassin90

إعادة القسمة التركمانية

يبدو لي أنه من المفيد في بعض الأحيان إعادة قراءة بعض المقالات التي كتبتها منذ ثلاث سنوات. إنها تدفعني للنظر إلى ما يحدث الآن بشكل أعمق ومن زاوية نظر غير متوقعة على الإطلاق. مثلا، كتبت في بداية عام ٢٠٠٥م في صحيفة (كومرسانت) أن عجز ميزان الطاقة في أوكرانيا حدث بسبب تركمانيا التي رفضت بيع الغاز بسعر منخفض. وأغلقت عشق آباد صمام الأنبوب في ١ كانون الثاني/ يناير وطالبت كييف بزيادة في الأسعار بمقدار الثلث. أي أن أوكرانيا اصطدمت بمشكلة عجز الغاز في وقت سابق، ومشكلة تسديد ثمن الغاز في حالتها تبدو "أبدية".

كان لدى عشق آباد دائما معركتها الخاصة. في أواسط ثمانينات القرن الماضي عندما هبطت مؤشرات أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى مستوى ٨ دولارات للبرميل، وأخذ الاتحاد السوفييتي يتخلخل من الداخل، كان أول ما فعلته موسكو هو أنها قلصت تمويل الجمهوريات القاصية في الاتحاد السوفييتي إلى الحد الأدنى. وحسب الروايات جرت حراسة قطاع الغاز حيث ورّدته تركمانيا غيرالغنية بدون مقابل، إلى أوكرانيا وجمهوريات ما وراء القفقاس. كان الغاز رخيصا وسدد المستهلكون حساباته على أساس مبدأ المتبقي. وحسب الشهود، فإن الغاز لسكان تركمانيا منذ ذلك الوقت مجاني.

تأسست على قاعدة وزارة صناعة الغاز السوفييتية شركة (غازبروم) في أواسط التسعينات، بعد الانفصال الرسمي لجمهوريات الاتحاد السوفييتي. وحاول رئيس الشركة آنذاك فيكتور تشيرنوميردن بأسلوب قاس بما فيه الكفاية التوضيح للقائد التركماني الشاب سابارمورات نيازوف أن المال غير متوفر ولن يتوفر، ومهمة الوطن يجب تنفيذها. إلا أنه، وقتئذ، أصبح عند السيد نيازوف وطن آخر، لذلك رفض التعامل مع "الوقحين" من موسكو وقطع الاتصالات المباشرة مع (غازبروم).

وتبع انهيار الاتحاد السوفييتي تخريب جميع العلاقات الاقتصادية الأفقية والعمودية، وأخذ سدس اليابسة بالانتقال من الاشتراكية إلى الرأسمالية عبر نظام المقايضة الإقطاعي. وجرى التعامل حسب طريقة المقاصة على كافة المستويات بما في ذلك المدعومة من الحكومة، وكانت هي الإمكانية الوحيدة التي يمكن أن تحافظ على الاقتصاد في روسيا وجميع بلدان رابطة الدول المستقلة في أواسط التسعينات. واعتمدت هذه الخطط مقايضة المنتجات بين جمهوريات رابطة الدول المستقلة المختلفة. ولم تسدد أوكرانيا حساباتها حتى منتصف عام ١٩٩٦م مقابل الغاز الذي استهلكته في

عام ١٩٩٥م، وأعطى سابارمورات نيازوف أمرا بإيقاف التوريدات إلى منظومة آسيا الوسطى – المركز التي تصل الحقول التركمانية بروسيا.

لم يعارض العاملون في قطاع الغاز التركماني الرئيس كما جرت العادة في جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق باستثناء أوكرانيا لما فيها من تسيب اقتصادي وسياسي. إن معارضة الرئيس ترف غير مسموح به. فالإرادة السياسية تعلو فوق كل اعتبارات اقتصادية أو مخاطر تقنية أو بيئية عند اتخاذ أي قرار في بلدان رابطة الدول المستقلة. ويبقى للاختصاصيين أن يأسفوا على تفويت منفعة تجارية أخرى. على سبيل المثال، كان ذلك في حالة التخلي عن بناء فرع ثان لخط يامال – أوروبا لصالح السيل الشمالي الذي يكلف ثلاثة أضعاف.

المسألة تتلخص في أنه لم يكن في تركمانيا مستودعات للغاز التي كانت ستسمح بتجميع الوقود، ما يسمح بتحويل منظومة الاستخراج في البلاد إلى نظام عمل داخلي. تم تنفيذ الأمر الرئاسي خلال ساعات معدودة. وبالنتيجة فقد قطاع استخراج الغاز التركماني نصف طاقات الاستخراج الموجودة وجرى صب الإسمنت في عدة آبار كانت قيد الاستثمار وتم إغراقها بالماء من الداخل وتعطلت الحفارات بشكل تام ولم يعد بالإمكان إصلاحها.

روى لي نائب رئيس الوزراء التركماني السابق، الذي طلب عدم ذكر اسمه، أن استخراج الغاز في البلاد انخفض في تلك الأيام المعدودة إلى النصف ولم يعد إلى حجمه السابق على مدى سنوات عديدة. ولم يحصل تركمان باشي نيازوف على الأموال طيلة ٨ سنوات ما دفعه إلى تغيير خطة توريدات الغاز من آسيا الوسطى، وأوجد عمل الوسيط (ولم يتم توقيع عقود مباشرة بين غازبروم وتركمانيا إلا في عام ٢٠٠٣ م وناب عنها في ذلك الشركة المنبثقة "غاز إكسبورت").

في عام ١٩٩٦م تم تعيين شركة النفط والغاز الدولية (إتيرا) بدور الوسيط. كانت هذه الشركة مسجلة في أمريكا كشركة بيع منتجات غذائية وحصلت على أول غاز من تركمانيا تسديدا لحسابات أغذية في عام ١٩٩٥م. حينها اتفقت (إتيرا) مع (غازبروم) على الحصول على إذن باستخراج الغاز في روسيا وبيعه لأوكرانيا. وظهر في (إتيرا) نائب رئيس وزراء تركمانيا السابق فاليري أوتشرتسوف. وقامت الشركة بتنظيم خطة مقايضة غاز تركمانيا وكازاخستان بالقمح الأوكراني وزيت عباد الشمس والبطاطا البيلوروسية وشاحنات (ماز) وجرارات (بيلوروس). نقلت جميع المنتجات عبر سكك الحديد إلى جنوب شرق بلدان رابطة الدول المستقلة وبيعت هناك بأسعار تتراوح بين ١٠ إلى ١٠٠ ضعف أسعار التكلفة. وجمعت السيدة تيموشينكو، رئيسة "منظومة الطاقة الموحدة الأوكرانية" التي كانت بدورها أنئذ شريكة (إتيرا) و(غازبروم)، ثروتها حصرا من خلال خطط المقايضة هذه.

وتمتعت (إتيرا) في عهد ريم فياخاريف بالأفضلية لدى (غازبروم) في أسواق بلدان رابطة الدول المستقلة وعندما تبدلت السلطة في روسيا عام ٢٠٠٠م وجاء الرئيس الثاني للبلاد فلاديمير بوتين أخذ بقطع الأكسجين عن (إتيرا) وظهر مكانها وسطاء آخرون، (يوروترانس غاز) في الفترة من ٢٠٠٣م – ٢٠٠٤م ، و(روس أوكر إنرغو) ٢٠٠٥م– ٢٠٠٩م. وبعد إبعاد (إتيرا) من أسواق بلدان رابطة الدول المستقلة، وحسب أحد المساهمين، جرى ابتلاع حصة ممثل ريم فياخاريف في أعوام ٢٠٠٥م – ٢٠٠٦م ، وتحولت حصة ٨.٩٨٪ من الأسهم إلى (سيميوس غلوبال كورب) و(دام إنترناشيونال بروبرتيز لمتد)، يطلق المشاركون في السوق تسمية المستفيدون على مجموعة الأشخاص المقربين من المدير العام للمؤسسة الحكومية (روس تخنولوغي) سيرغي تشيميزوف، الذي تربطه علاقة صداقة برئيس مجلس مدراء (إتيرا) إيغور ماكاروف ويقدمان الدعم المشترك لاتحاد رياضة الدراجات الروسي. لم يتطرق إلى هذا الأمر على الملأ لا إيغور ماركوف ولا سيرغي تشيميزوف[٣٥]، ولا توجد هناك وثائق تثبت الواقعة.

إن ميول الدولة في قطاع الغاز الروسي في السنوات الخمس الأخيرة تتجسد في استعادته تحت جناح الكرملين عن طريق الرقابة المباشرة على (غازبروم) وعلى شركات الاستخراج الكبرى وغير الكبيرة أو بالمشاركة في إدارة ورأسمال شركات منفردة من قبل المقربين إلى بوتين. وبالتالي لم تستطع أكبر شركة مستقلة روسية منتجة للغاز (نوفاتك)، بيع مجموعة أسهمها إلى الفرنسية (توتال) في عام ٢٠٠٤م. وكان شرط طرح (نوفاتك) ١٩٪ من أسهمها في بورصة لندن في عام ٢٠٠٥م، هو تسليم ٢٠٪ من أسهم الشركة لـ "شخصين مأمونين" من المقربين إلى نائب رئيس الوزراء الحالي إيغور سيتشين. وأكد ممثل غينادي تيمتشنكو، المسؤول عن تصدير النفط الروسي إلى أوروبا، في خريف عام ٢٠٠٨م، بشكل رسمي أن ٥٪ من أسهم (نوفاتك) تعود إلى إحدى شركات رجل الأعمال هذا. أما لمن تعود باقي ١٥٪ من الأسهم فلم يفصح عن ذلك المساهم الأساس ورئيس الشركة ليونيد ميخلسون. ولا يستبعد المشاركون في سوق الغاز أن مجموعة أسهم تيمتشنكو لا تقتصر على ٥٪، فقد ظهر في عام ٢٠٠٩م أن السيد تيمتشنكو عضو في مجلس مديري (نوفاتك).

نعود من الإدارة العامة للغاز الروسية إلى مدينة التناقضات – عشق آباد. مدينة الغاز المجاني والمراحيض الذهبية في الأجنحة الرئاسية في الفنادق ومجموعة كبيرة من النصب التذكارية لـ

---

[٣٥] إيغور ماركوف: مؤسس شركة "إتحاد السلافيين" وشركة التلفزة طآ تي في" وزعيم حزب "رودينا" (الوطن) وعضو برلمان مدينة أوديسا للدورة ٣،٤،٥ مساهم ورئيس منظمتين اجتماعيتين "باتريوتي أتشيزني" (وطنيو الوطن) و"روسكي كلوب" (النادي الروسي) (المترجم) .

سيرغي تشيميزوف: عضو المكتب الأعلى لحزب "روسيا الموحدة" رئيس المنظمة الاجتماعية "إتحاد منتجي الآليات" ...، المدير العام لمؤسسة "روس تخنولوجي" التي تضم٤٢٦ شركة روسية منها نحو ٨٠٪ من مجمع الصناعات العسكرية (المترجم).

تركمان باشي (سابارمورات نيازوف العظيم) والتغيير التدريجي لصور الرئيس الثاني للبلاد قربان غولي بردي محمدوف. لقد أوقفت (تركمان نفط غاز) توريدات الغاز إلى روسيا في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠٠٤م بحجة أنها تجري تصليحات في أنابيب الغاز (آسيا الوسطى – المركز). في الواقع، تستخدم مثل هذه التعابير التقنية في بلدان رابطة الدول المستقلة في حال ضرورة القيام بضغوط سياسية على البلدان المستهلكة. مثلا، أوقفت روسيا توريدات النفط عن طريق الفرع الجنوبي من خط (دروجبا) إلى لتوانيا عندما باعت الأخيرة مصفاة تكرير النفط الكبرى (ماجيكيو نافتا) إلى الأمريكيين وليس للروس. وأعلنت السلطات الروسية عن إجراء إصلاحات في خط الأنابيب لتهدئة الرأي العام المحلي، ولم تستأنف التوريدات منذ ذلك الوقت.

لم تسع تركمانيا أن تبرهن لأحد على شيء بل طالبت بتسديد حساباتها نقدا. وقبل أيام من دخول العام الجديد ٢٠٠٥م طالب الرئيس التركماني سابارمورات نيازوف برفع سعر الغاز من ٤٤ دولارا لكل ألف متر مكعب إلى ٨٠ دولارا أو حتى إلى ٦٠ دولارا والانتقال إلى الصيغة النقدية لتسديد الحسابات. وكانت (غازبروم) قد سددت حساباتها مع جميع المتعاملين معها نقدا حتى ذلك الوقت. وحتى البيلوروس استبعدوا المقايضة وسددوا حساباتهم بالدولار. في حين حصلت تركمانيا على ذات المنتجات بالمقايضة. وأوضح المكتب الإعلامي في (تركمان نفط غاز) أن "الأسعار الحالية للغاز التركماني تقل بكثير عن المتوسط العالمي" وأن "التركمان غير راضين عن رفع أسعار الأنابيب بـ ٥ – ١٠ مرات وغيرها من المصنوعات المعدنية والحفاظ على أسعار الغاز عند المستوى السابق". إلا أن الممثل الرسمي لـ (غازبروم) سيرغي كوبريانوف قال فيها بعد أن مفاوضات الاحتكار مع النائب الأول لرئيس الوزراء التركماني يللي قربان مرادوف لم تؤد إلى تغيير الأسعار، واشترت (غازبروم) ٧ مليارات متر مكعب من الغاز بسعر ٤٤ دولارا في عام ٢٠٠٥م. ووعد نائب رئيس مجلس إدارة احتكار الغاز الروسي ألكسندر ريزانوف تأمين الغاز للمستهلكين الروس وفي الاتحاد الأوروبي، لكنه لم يأخذ على عاتقه الالتزام بتعويض أوكرانيا ٣٦ مليار متر مكعب من الغاز التركماني.

إن عقود الغاز تملك القوة الملزمة تقليديا عندما تحظى مضامينها على موافقة الطرفين، البائع والمشتري. وأخبر رئيس (نافتاغاز)، في ذلك الوقت، يوري بويكو الصحفيين أنه اتفق مع (غازبروم) على توريد ٢١ مليار متر مكعب من غاز آسيا الوسطى في حال عدم التوصل إلى عقد مع تركمانيا في عام ٢٠٠٥م. ولا نعلم هل تلك الاتفاقيات لم تكن مثبّتة على الورق، أم أن (غازبروم) استعرضت رد فعل الكرملين السياسي على فوز فيكتور يوشينكو بانتخابات الرئاسة الأوكرانية، بالنتيجة، أصبحت كييف في عامها الجديد على حافة أزمة للطاقة. وكان سيصل عجز الغاز لديها في كانون الثاني/ يناير إلى ٢ مليار متر مكعب. ولابد من التذكير هنا، أنه فُقد من

مستودعات أوكرانيا آنذاك غازا بأربعة أضعاف الكمية المذكورة. وبهذا قدّم تركمان باشي إلى أهالي كييف فكرة عجز ميزان الوقود والطاقة، وهم بدورهم طوروها إلى درجة الكمال.

وُضعت كييف أمام خيار، إما أن تلقي بالبلاد إلى الصقيع أو أن تدفع ثمن الغاز أغلى بمقدار الثلث. ووقعت (نافتاغاز) عقدا مع (تركمان نفط غاز) لشراء الغاز بسعر ٥٨ دولارا لكل ألف متر مكعب. على أن تسدد نصف المستحقات بالمقايضة. واستأنفت تركمانيا توريدات الغاز في اليوم التالي. وتمكنت (غازبروم) من الحفاظ على السعر السابق ٤٤ دولارا لمشترياتها بتخليها تماما عن المقايضة وسددت نقدا المستحقات كاملة مقدما.

كانت تلك هي السنة الأخيرة التي استطاعت فيها روسيا الحفاظ على السعر التركماني عند المستوى المطلوب. وتم إعادة النظر بالأسعار مرتين خلال عام ٢٠٠٦م ، في كانون الثاني/ يناير ارتفع إلى ٦٥ دولار وفي آب/ أغسطس إلى ١٠٠ دولار لكل ألف متر مكعب. وبتسديد تركمانيا حسب الخطة المذكورة ، أفلت الكرملين الجن من القارورة، فبعد العقد المشهود لـ (غازبروم) تضاعفت أسعار غاز آسيا الوسطى عشرات المرات، وبدلا من الزيادة ٥ – ١٠ دولارات سنويا ما توصلت إليه (إتيرا) مع عشق آباد في التسعينات، أصبحت الزيادة ٥٠ – ٨٠ دولارا. وفعّلت السلطات التركمانية مباحثاتها مع المسئولين ورجال الأعمال الأوروبيين والأمريكيين.

وعندما خفضت روسيا توريدات الغاز إلى الاتحاد الأوروبي مرتين في كانون الثاني/ يناير عام ٢٠٠٦م، قلقت بروكسل جراء ذلك فعلا وأخذت تبحث عن طرق مباشرة لتوريدات غاز آسيا الوسطى دون المرور بروسيا. ووعد مبعوثو الاتحاد الأوروبي وأمريكا تركمانيا بدفع ثلاثة أو أربع أضعاف الأسعار التي تدفعها روسيا. وترتب على الكرملين في هذه الظروف اتخاذ قرارات صارمة.

يجدر بالذكر، أن عشق آباد استخدمت خبرة "الأخ الأكبر" في اعتماد سياسة رفع الأسعار. فقد سألني المستشار الإعلامي في سفارة تركمانيا، الذي توفي فيما بعد، ألكسندر غريغوريف في عام ٢٠٠٦م : "لماذا على تركمانيا منح روسيا أسعارا مدعومة ، فيما ترفع (غازبروم) الأسعار على الأخوة البيلوروس إلى ٢٠٠ دولار لكل ألف متر مكعب؟ لماذا يحق لروسيا أن تحقق أرباحا على حساب بيلوروسيا، ولا يحق ذلك لتركمانيا مع أوكرانيا؟". حافظت مينسك على أسعار مقبولة مقابل بيع نصف (بلترانس غاز) إلى (غازبروم)، ولكن لم تتمكن موسكو من الاتفاق مع عشق آباد هذه المرة. وإليكم السبب.

اتبع تركمان باشي تكتيك التصادم المباشر لمتنافسين على هدف واحد، ألا وهو جني الأرباح من الغاز. وأجرى الرئيس الأوكراني فيكتور يوشينكو مفاوضات في عشق آباد في ٢٢ – ٢٣ آذار/ مارس عام ٢٠٠٥م لإبرام اتفاقية طويلة الأجل بشأن توريد الغاز لمدة ٢٠ عاما. تحرك جهاز الرئاسة الأوكرانية بفعالية لصياغة مشروع الاتفاقية الذي تضمن شراء ٥٠ – ٦٠ مليار متر مكعب من الغاز التركماني سنويا حتى عام ٢٠٢٦م. ووافق الأوكرانيون على دفع ٥٨ دولارا لكل ألف متر مكعب نقدا. وأبطل المشروع المذكور مفعول العقد طويل الأجل المبرم بين روسيا وتركمانيا منذ عام ٢٠٠٣م حتى عام ٢٠٢٣م، الذي يتضمن بيع (غازبروم) ٦٠ – ٧٠ مليار متر مكعب من الغاز في عام ٢٠٠٧ و ٦٣ – ٧٣ مليار عام ٢٠٠٨م و٧٠ – ٨٠ مليار عام ٢٠٠٩م وهكذا. ورغم أن تركمانيا تصدر ٤٢ مليار متر مكعب سنويا، إلا أنه تم إبرام هذا العقد بالذات قبل الأوكراني، وأعاد للكرملين إمكانية رقابة حركة الطاقة في الإقليم. وغير عقد عام ٢٠٠٣م واقع (غازبروم) من مشغّل للترانزيت إلى وضع جديد ومتميز، بائع مستقل في الأسواق الأجنبية.

أثارت حيوية الرئيس الأوكراني، الشاب ذو الميول الأمريكية، حذر موسكو ما دفع الكرملين إلى فرض الرقابة على تصدير غاز آسيا الوسطى. وكانت العملية خاطفة، ولم يستغرق التحضير للاتفاقيات الحكومية مع كازاخستان وأوزبكستان نصف عام. ووقعت (غازبروم) مع (أوزترانس غاز) الحكومية، لأول مرة منذ ١٥ عاما، في تشرين الأول/ أكتوبر عام ٢٠٠٥م اتفاقية لنقل غاز آسيا الوسطى من خلال منظومة آسيا الوسطى – المركز عبر أراضي أوزبكستان من عام ٢٠٠٦م حتى عام ٢٠١٠م ضمنا.

وأوضح المكتب الإعلامي في (غازبروم) أنه "تم إبرام الاتفاقية مع (أوزترانس غاز) بهدف نقل الغاز التركماني باستخدام منظومة نقل الغاز آسيا الوسطى – المركز و بخارى – أورال، التي تمر في الأراضي الأوزبكية. وضمنت (غازبروم) ضخ ٤٥ مليارمتر مكعب من الغاز سنويا عبر منظومة آسيا الوسطى – المركز و٥ مليارات متر مكعب أخرى عبر منظومة بخارى – أورال. وهذا يعني شراء ٩٠٪ من طاقات نقل الغاز الأوزبكية. واستخدمت الـ ١٠٪ الباقية لتأمين التوريدات إلى الجارتين قرغيزيا وطاجكستان.

ووقعت (غازبروم) في تشرين الثاني/ نوفمبر عقدا آخر لنقل الغاز التركماني والأوزبيكي عبر أراضي كازاخستان في الأعوام ٢٠٠٦م – ٢٠١٠م. وساوم رئيس كازاخستان نورسلطان نزارباييف ورئيس وزراء بلاده دانيال أحمدوف مع رئيس مجلس إدارة (غازبروم) ألكسي ميللر على

أسعار مربحة للغاز الكازاخي لا تقل عن التركماني. وأوضح لي نائب رئيس (غازبروم) ألكسندر ريزانوف، المسؤول عن بيع الغاز في بلدان رابطة الدول المستقلة، أن (غازبروم) تمكنت، بفضل هذه الاتفاقيات، من فرض رقابتها على نقل كامل غاز آسيا الوسطى المعد للتصدير حتى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠م، وبناء على ذلك طلب من كييف عدم الإزعاج.

وتمكن الكرملين إلى هذا الحد أو ذاك إقناع تركمانيا بأنه لا بديل للصداقة مع روسيا وذلك بتلبية طموحات القائد الأعلى سابارمورات نيازوف. وأبدى الرئيس التركماني اهتمامه منذ زمن بعيد ببرنامج تطوير القوات البحرية في بحر قزوين. ولم يكن بمقدور عشق آباد، البلد المحايد، وضع برنامج تطوير أسطولها الحربي حتى عام ٢٠٢٠م وتنفيذه بالاعتماد على النفس فقط. وعرض الكرملين على عشق آباد في عام ٢٠٠٥م مساعدة مالية وتقنية عسكرية. ولا نرى آثار تنفيذ هذه الاتفاقية، إلا أنه لولا وفاة السيد نيازوف في كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠٠٦م، من يعلم كيف كانت ستدور عجلة التاريخ... ولا نرى أيضا آثار نشر القاعدة العسكرية الأمريكية التي كان يجب أن تتكامل مع بناء خط أنابيب الغاز نابوكو.

ومنذ ذلك الوقت تتمسك عشق آباد بكلمتها وتحافظ على أولوية العلاقة مع روسيا، بالرغم من خصوصية أصول الضيافة الشرقية التي تسمح بمنح الوعود لكل ضيف بهدية ثمينة. فقد وعد سابارمورات نيازوف ألكسندر ريزانوف بإعطاء (غازبروم) حقوق استثمار حقل يولوتان. ومع أن تركمانيا أعطت شركة الجارة الصين (سي إن بي سي) امتيازات للاستكشاف والتنقيب في عام ٢٠٠٧م، قررت في بداية عام ٢٠٠٨م أن تقوم باستثمار جميع الحقول بمفردها، وفي نهاية عام ٢٠٠٨م خلال زيارته مجددا إلى عشق آباد، وقع ألكسي ميللر على القيام بأعمال تقنية بتأسيس "مجمّع استخراج" في حقل يولوتان وبناء خط أنابيب الغاز المحاذي لحوض قزوين حتى حدود كازاخستان. ولكن هذا لا يعطي (غازبروم) الحق في أن تضع هذا الاستخراج على ميزانيتها، إلا أنه يمنح الاحتكار الروسي الأمل بالمحافظة على رقابة تصدير جميع هذه الكميات. بعد تغير الرئيس نهاية عام ٢٠٠٦م وبداية ٢٠٠٧م، حافظت السياسة الخارجية التركمانية على توجهها السابق في الجزء الذي يتناول رفع إيرادات تصدير الغاز. وطُلب من (غازبروم) مباشرة إعادة النظر بالأسعار. وكانت أول مباحثات قام بها رئيس الوزراء آنذاك ميخائيل فرادكوف ناجحة بالنسبة لروسيا حيث وعد قربانغولي بردي محمدوف بالمحافظة على التوجه السابق في العلاقات. وجرى تنفيذ توريدات عام ٢٠٠٧م في إطار الصياغة القانونية للعقود وعدم تنفيذها كان سيترتب عليه المساءلة القانونية أمام محكمة التجارة الدولية، على أغلب الظن في لندن. لذلك وعدوا القائد التركماني برفع الأسعار لعام ٢٠٠٨م بـ ٣٠٪. وهدأ هذا من روع الرئيس التركماني الجديد لمدة ثلاثة أشهر. إذ طالب بدفع المزيد في صيف عام ٢٠٠٧م.

ومثلت مطالب عشق آباد حملة واسعة لقربان غولي بردي محمدوف بأن تركمانيا منفتحة في جميع الاتجاهات على المجتمع الدولي. وأجرى سلسلة من المباحثات في النصف الأول من عام ٢٠٠٧م مع مسئولين ورجال أعمال من الاتحاد الأوروبي وأمريكا. وفي منتصف العام استعرض على الملأ أنه يستطيع أن يتاجر بالغاز مع كل العالم، وأن كل المؤسسات المالية في نيويورك ولندن في خدمته. وأعلن قربان غولي بردي محمدوف في الدورة ٦٢ لهيئة الأمم المتحدة في نيويورك، عن نيته رفع سعر مبيع الغاز في العام المقبل بـ ٥٠٪. وقد فعل ذلك بشكل لايقبل الاعتراض و"إن المساومة لن تأتي بنتيجة".

وأيدت أمريكا والاتحاد الأوروبي السياسة الجديدة لتركمانيا بحيوية. وذكر وزير الطاقة الأمريكي صموئيل بودمان، في أواسط تشرين الثاني/ نوفمبر عام ٢٠٠٧م أمام المؤتمر الدولي "نفط وغاز تركمانيا ٢٠٠٧م": "حان الوقت، وأصبح من الضرورة تنويع موارد مصادر الطاقة إلى أوروبا". وأفصح الوزير أنه يعني دخول الشركات الغربية لاستثمار الحقول التركمانية وعلى رأسها الرصيف القاري في بحر قزوين. وأشار مفوض الطاقة الأوروبية آندريس بيبالغس في ذات المؤتمر إلى أن الاتحاد الأوروبي يستطيع أن يصبح بديلا حقيقيا لروسيا: "يستطيع الاتحاد الأوروبي أن يعرض أسعارا منافسة للغاز، عدا ذلك، فالشركات الأوروبية تملك خبرة كبيرة وتقنيات متقدمة وهي على استعداد للاستثمار في تركمانيا". وبعد كل تلك الوعود اقترح قربان غولي بردي محمدوف على روسيا أت تعمل بالصيغة السعرية الأوروبية ابتداء من عام ٢٠٠٩م وليس ٢٠١١م.

بالنتيجة، دفعت (غازبروم) ١٣٠ دولارا لكل ألف متر مكعب من الغاز التركماني في النصف الأول من عام ٢٠٠٨م، و ١٥٠ دولارا في النصف الثاني، وبداية من ١ كانون الثاني/ يناير عام ٢٠٠٩م تم الانتقال إلى "الصيغة السعرية حسب مبادئ السوق". وعليه، وافقت (غازبروم) على تردي شروط الشراء من تركمانيا، غير أن الكرملين حافظ على رقابة حركة الطاقة في المنطقة حتى نهاية عام ٢٠١٠م ورسميا حتى عام ٢٠٢٨م.

إحساسا منها بنشوة النصر في المعارك السعرية مع روسيا، فتحت تركمانيا الجبهة الجنوبية إذ أوقفت توريدات الغاز إلى إيران في ١ كانون الثاني/ يناير عام ٢٠٠٨م. ولم تأخذ عشق آباد بعين الاعتبار أن المستفيد النهائي من ذلك هو اليونان عضو الاتحاد الأوروبي. لأن إيران تصدر إلى تركيا ذات الكميات التي تشتريها من تركمانيا وأنقرة بدورها تبيعها إلى اليونان. وبناء على ذلك، تشكل عند اليونانيين عجز بمصادر الطاقة التي عوضتها بالنتيجة (غازبروم).

كان العقد الموقع بين إيران وتركيا في عام ١٩٩٦م يقضي بأن تورد طهران إلى أنقرة ٢٧ – ٢٨ مليون متر مكعب يوميا. إلا أن الطرف الإيراني قلص في كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠٠٧م صادراته من مصادر الطاقة إلى ٤ – ٥ مليون متر مكعب يوميا، وفي ٧ كانون الثاني/ يناير عام ٢٠٠٨م أوقف التصدير بالكامل. وتحدث حول هذا الخلاف المسئولون الأتراك في ٨ كانون الثاني/ يناير موضحين أن أنقرة غير مذنبة في عدم تنفيذ الالتزامات الدولية واتهمت إيران بذلك. وحولت طهران بدورها إصبع الاتهام إلى تركمانيا.

وكانت وزارة الخارجية التركمانية قد أعلنت قبل ٥ أيام أن إيران لم تسدد حسابات الغاز التي حصلت عليها في الربع الرابع من عام ٢٠٠٧م. وحسب رواية عشق آباد، أدى هذا إلى تعطيل أعمال الصيانة في خط أنابيب الغاز تركمانيا – إيران الذي يبلغ طوله ١٤٠ كلم. وذكر الممثل الرسمي لوزارة الخارجية الإيرانية محمد علي حسيني مجيبا إن إيران سددت كافة حساباتها في الموعد المحدد والباقي الذي تأخر لوقت قصير يجري تحويله الآن.

إن الغاز ليس شوكولاته، إذ لا يجري استهلاكه عند الشراء مباشرة. لذلك فإن كل عقود الغاز في طبيعتها مستقبلية، أي أن البائع يورد إلى محطة الضخ كمية محددة من الغاز ويسدد المشتري الحسابات بمقدار الاستهلاك النهائي. والعقد التقليدي يقضي بالدفع خلال ٢٠ – ٣٠ يوما من الشهر الذي يلي التوريد، كان الهامش الزمني في التسعينات ٤٥ – ٦٠ يوما، وفي عقود منفصلة مثلا، مع بيلوروسيا كان ٩٠ يوما. إن جميع محاولات البائع لإدانة المشتري بالتقصير في سداد الحسابات في ذات يوم التسليم، تأتي كعملية احتجاج ولفت انتباه إلى تنفيذ أمور مرتبطة بشروط لم يجر ذكرها لسبب أو لآخر.

وضح المسؤول الإيراني بشكل غير رسمي أن التوريدات التركمانية توقفت منذ ٣١ كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠٠٧م نتيجة أن عشق آباد طلبت رفع أسعار شراء الغاز من ٧٥ إلى ١٤٠ دولارا لكل ألف متر مكعب ابتداء من تاريخ ١ كانون الثاني/ يناير عام ٢٠٠٨م. وهو بالتحديد

السعر الذي وافقت عليه روسيا. ولكن طهران رفضت رفضا قطعيا مضاعفة الأسعار. وأكدت الخارجية الإيرانية رسميا أن "الطرف التركماني ذكر أن سبب توقيف التوريدات هو مشاكل فنية، في حين أن الأسباب الحقيقية كانت عدم التوصل إلى اتفاق بشأن الأسعار".

هناك عنصر آخر من عناصر خلاف الجيران في منطقة حوض قزوين تتمثل في أن تركمانيا تسعى على مدى ١٥ عاما للاتفاق مع طهران على تقاسم قاع بحر قزوين. جرى توقيع اتفاقية بين روسيا وكازاخستان عام ٢٠٠٢م على تقاسم القسم الشمالي من بحر قزوين بهدف استثمار الخامات، وفيما بعد تم التوصل إلى اتفاق بين روسيا وكازاخستان وأذربيجان وتركمانيا على مبدأ تقاسم الرصيف القاري لبحر قزوين حسب خط معدل فاصل عبر قاع البحر. لكن المشكلة لا يمكن أن تحل نهائيا ما لم توافق إيران. أما إيران فهي مصممة على رأيها بأن يجري تقسيم الرصيف القاري على أساس مناطق وطنية.

ولن تستطيع تركمانيا جذب الاستثمارات بشكل كامل إلا بعد حل مسألة تقسيم الرصيف القاري. ووعد قربان غولي بردي محمدوف غير مرة المستثمرين الأجانب بالدخول إلى الرصيف القاري، ولا تعمل حتى الآن إلا شركة واحدة بريطانية - عربية (دراغون أويل). وأوضحت الخارجية الروسية أن عشق آباد أوقفت توريدات الغاز إلى الإقليم الشمالي من إيران في بداية عام ٢٠٠٨م وهو إقليم غير متصل بأنابيب الغاز مع الحقول في جنوب البلاد، بهدف تسريع الحصول على موافقة طهران على تقسيم قزوين. على أي حال، لم يتم حل هذه المسألة حتى الآن.

تشكل قاعدة المصادر في آسيا الوسطى والشرق الأوسط، نتيجة تطورها الاقتصادي الضعيف، لقمة سائغة للدول العظمى والاحتكارات العالمية التي تسعى إلى السيطرة على الطاقة العالمية. وبهذا الصدد فإن احتياطيات إيران اللا محدودة والتي تقع في منطقة الرصيف القاري لديها أكبر حقل للغاز في العالم (بارس الجنوبي) باحتياطيات تصل إلى ١٤ تريليون متر مكعب، كان من المحتمل أن تفقد طهران من أجلها السلام.

منذ بداية عام ٢٠٠٦م، أسمع بشكل منتظم من معارفي الدبلوماسيين والعسكريين والزملاء الصحفيين تواريخ جديدة عن مواعيد بداية الأعمال الحربية في إيران. وكما أكد أشخاص مطلعون أن القصف كان يجب أن يبدأ في نيسان/ أبريل عام ٢٠٠٦م. وأنه تم التوصل إلى تأجيل ذلك، وقامت روسيا بإجلاء سريع لأخصائييها الذين يشاركون في بناء المحطة النووية. ثم جرى تأجيل المواعيد من تموز/ يوليو ٢٠٠٦م إلى بداية عام ٢٠٠٧م كما تم التأجيل بعد ذلك مرات عديدة. وتلعب روسيا في هذه المسألة دور صانع السلام. وتدعم إيران بشكل مستتر في شؤون السياسة الدولية، غير أنها ترسل من حين لآخر، إشارات إلى واشنطن بأن طهران تقع تحت حماية موسكو.

ولعبت التجربة المرة لحرب أمريكا في الجارة العراق دورها لصالح إيران. لأن نتائج الحرب هناك خيبت آمال المجتمع الأمريكي إلى درجة أن صورة الرئيس جورج بوش الابن سقطت إلى الحضيض. واعترف، على أبواب انتهاء فترة ولايته الرئاسية في نهاية عام ٢٠٠٨م، أن حرب العراق كانت أكبر غلطة إستراتيجية له، ولم يكن ليكررها لو حالفه الحظ لذلك.

لعل الهدف النهائي لحرب العراق هو تحقيق أمريكا السيطرة على المنابع الرخيصة للنفط بسعر التكلفة وبالتالي تخفيض مؤشرات الأسعار العالمية في بورصات الذهب الأسود. وقد انهارت بشكل تام هذه البعثة الحضارية، لتدفن تحت حطامها سمعة بوش ولتغرق بالدم ليس نصف الشرق الأوسط فحسب، بل جيشا من العسكر الأمريكيين. عملية جاءت بالعار على واشنطن كما الحرب الفييتنامية التي سبقت هذه بثلاثين عاما. لم يكن فيها من جديد.

تجري حروب النفط في العالم لأكثر من مئة سنة، منذ أن أصبح النفط يستخدم كوقود للمراكب الحربية وللسيارات. وكانت حصة النفط ٣٪ من استهلاك الطاقة العالمية في عام ١٩٠٠م. وارتفع إلى ٥٪ مع حلول عام ١٩١٤م، ١٧.٥٪ عام ١٩٣٩م، و ٤١.٥٪ عام ١٩٧٢م، و٦٥٪ عام ٢٠٠٠. ثم بدأ النفط إخلاء مواقعه للغاز. حيث تراجعت حصته في الاستهلاك العالمي إلى ٤٥٪ في عام ٢٠٠٧م. وتفيد قناعات مؤلف كتاب (حروب من أجل المصادر) مايكل كلير بأن العالم دخل عهد

الحروب من أجل الخامات في القرن العشرين. وحتى أتجنب التكرار سأنقل صورة السلسلة الزمنية التي وضعها لأهم الأحداث التي تُبرز مكانة النفط في قضايا الحرب والسلام.

عام ١٩١٨م، أممت روسيا السوفييتية شركات النفط، لأول مرة في العالم، بما في ذلك الأجنبية. بعد ذلك أخذت بريطانيا وفرنسا وأمريكا بدعم قوات الحرس الأبيض وأرسلوا فصائل إلى روسيا "لحماية الناس المسالمين ومصالحهم الاقتصادية".

أعوام ١٩٣٩م – ١٩٤٥م، الحرب العالمية الثانية، التي لقبت بـ "أول حرب نفطية" قامت لفرض السيطرة على منابع النفط في رومانيا وما وراء القفقاس في الشرقين الأقصى والأوسط. وكان اعتماد ألمانيا النازية وإيطاليا كليا على توريدات النفط من رومانيا. وبعد انضمام رومانيا إلى الحلف المعادي لهتلر وإيقاف توريدات النفط إلى ألمانيا صار الجيش الألماني عمليا بدون وقود. وكانت الخطط الأوسع لألمانيا بأن تحتل حقول النفط في الشرق الأوسط. وأن تقع كل سيبيريا في قبضة اليابان. وهاجمت اليابان أمريكا بما في ذلك لأن أمريكا فرضت حظرا على توريد النفط إلى اليابان. وانضمت إلى الحظر بريطانيا وحكومة هولندا، التي كانت تؤمّن ما مجموعه ٨٨٪ من استهلاك اليابان. وقد احتلت اليابان إندونيسيا لتصل إلى منابع النفط.

عام ١٩٥١م، اتخذ رئيس الوزراء الإيراني محمد مصدِّق قرارا بتأميم الصناعة النفطية التي كانت تحت سيطرة شركة النفط الأنكلو إيرانية. ارتأت واشنطن ولندن أن مصدِّق يحضّر إلى سوفيتة إيران (جعلها سوفييتية)، لذلك قام جهاز الـ (سي آي إيه) وجهاز التجسس البريطاني (إم ١٥) بتنفيذ عملية انقلاب على مصدِّق. وفي عام ١٩٥٣م، بنتيجة الانقلاب على الدولة، عاد إلى طهران الحاكم السابق (الشاه)، شكر أمريكا وأبطل تأميم قطاع النفط الإيراني.

عام ١٩٥٩م، عقد مؤتمر البترول العربي في القاهرة، وقام المشاركون بتوقيع اتفاقية أدبية على اتباع سياسة مشتركة في مجال النفط ما كان ليعزز تأثير البلدان العربية على الساحة الدولية. وكانت هذه أول محاولة لتأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط.

واكتشفت الصين حقول نفط هامة في أراضيها أطلق عليها تسمية رمزية "السعادة العظمى" لأنها سمحت بالتخلص من الاعتماد على توريدات النفط من الاتحاد السوفييتي. وأخذت العلاقات بين الصين والاتحاد السوفييتي بالتردي منذ تلك اللحظة، وفي عام ١٩٦٤م، سُجل أكثر من ٤٠٠ اشتباك حدودي.

عام ١٩٦٠م، تأسست في بغداد منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك). وشارك في التأسيس إيران والعراق والكويت والعربية السعودية وفنزويلا. وتضم المنظمة في الوقت الحالي ١١ دولة . وأصبحت بعد مرور ١٠ سنوات على تأسيسها لاعبا عالميا رئيسا .

عام ١٩٧٣م، فرض أول حظر نفطي لمدة سنة. قامت القوات السورية والمصرية بمهاجمة إسرائيل عشية احتفال أوروبا بعيد (يوم كيبور)[٣٦]. وقررت البلدان العربية المصدرة للنفط تخفيض الإنتاج ٥٪ شهريا وحظر تصدير النفط تماما إلى البلدان التي تدعم إسرائيل، الولايات المتحدة وهولندا والبرتغال وجنوب إفريقيا وروديسيا الجنوبية (زامبيا). كما قاموا بمضاعفة أسعار تصدير النفط، ما أدى إلى قفزة من ٢.٩٠ إلى ١١.٦٥ دولارا للبرميل. وأسفرت هذه العملية عن معاناة أمريكا وأوروبا الغربية من فترة أزمة اقتصادية قاسية. وفي عام ١٩٧٥م اتخذ الكونغرس الأمريكي قرارا بتشكيل احتياطي نفطي استراتيجي، ليقلل اعتماد البلاد على النفط المستورد. أما بلدان أوروبا الغربية واليابان التي تعتمد على النفط العربي بـ ٨٠٪ و٩٠٪ على التوالي فقد تخلت عن السياسة المؤيدة لإسرائيل. وأدرك العالم لأول مرة الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج. وتأسس في أمريكا اللاتينية تحالف سياسي يرتكز على فنزويلا التي تضاعفت إيراداتها من مبيعات النفط أربع مرات.

وحصل الاتحاد السوفييتي بدوره على إيرادات ضخمة من مبيعات النفط (كانت حصته من الإنتاج العالمي ١٥٪)، ما أعطى دفعة حقيقية للبدء ببرنامج شامل للإنشاءات العسكرية ودعم الأنظمة الصديقة والحركات في إفريقيا وآسيا والشرق الأوسط. وأصبحت أهمية النفط في الاقتصاد العالمي بأهمية الدولار. وعندما هبطت أسعار النفط في أواسط الثمانينات، وجدت الدول، التي جنت أرباحا استثنائية من مبيعات النفط مثل المكسيك ونيجيريا وفنزويلا، نفسها في معمعة أزمة اقتصادية قاسية. ويعزو مجموعة من الخبراء بداية رياح التغيير في روسيا (البرسترويكا – إعادة البناء) إلى تداعيات عمليات تلك المرحلة.

عام ١٩٧٩م ، قامت الثورة الإسلامية في إيران واحتُجز دبلوماسيون أمريكيون كرهائن في طهران. وتحولت إيران من حليف رئيس لأمريكا في منطقة الخليج إلى **"عدو"**. وتمثل رد الفعل الأمريكي بتوريدات إضافية من الأسلحة إلى العربية السعودية ونشر قواعد عسكرية جديدة في المنطقة.

عاما ١٩٨٦م – ١٩٨٧م ، حدثت أول **"معركة ناقلات"** بين العراق وإيران. وشكلت أمريكا قوات دولية لحماية المواصلات في الخليج، وبذلك وضعت بداية التواجد الدائم للأسطول الحربي الأمريكي في هذه المنطقة. وفي عام ١٩٨٨م، دمرت أمريكا ثلاث منصات نفطية عراقية بعد انفجار لغم عراقي بسفينة أمريكية في المياه الدولية. وفي عام ٢٠٠٣م، اعتبرت المحكمة الدولية أن تصرف

---

[٣٦] حسب معلوماتنا هو (عيد الغفران) في الدين اليهودي (المترجم) .

أمريكا غير قانوني إلا أن العراق لم يحصل على تعويض. وانتهت حرب عام ١٩٨٨م بلا غالب ولا مغلوب، وبقيت حدود البلدين عمليا بدون تغيير. وقدرت خسائر الطرفين الاقتصادية بـ ٣٥٠ مليار دولار. وأصبح العراق أكبر مدين للدول العربية بما فيها الكويت.

عام ١٩٩١م ، احتل العراق الكويت بشكل مفاجئ وخلال ساعات معدودة، مدعيا أنها بلد واحد تاريخيا. وكان هدف بغداد من ذلك رفع أسعار النفط المضاربة، لتسديد قروض الحرب السابقة مع إيران (رفعت الكويت الإنتاج لتبقى الأسعار عند مستواها السابق). واتخذت الأمم المتحدة عقوبات ضد العراق. وارتفعت الأسعار العالمية للنفط في الفترة من نهاية تموز/ يوليو حتى أيلول/ سبتمبر من ١٦ دولارا للبرميل الواحد إلى ٣٦ دولارا. وتعهد العراق ببيع النفط إلى جميع دول العالم بسعر ثابت (٢١ دولار للبرميل)، وهدد بتدمير كافة المواقع النفطية في الخليج إذا حاول أحد إجلاءه عن الكويت.

عام ١٩٩٤م ، بداية الحرب في الشيشان، التي لم تعرف حتى اليوم تحديدا لأسبابها الحقيقية. وحسب إحدى الروايات "النفطية"، أنه هناك عدة قوى مهتمة بفرض سيطرتها على طرق نقل النفط عبر منطقة القفقاس.

عام ٢٠٠٣م ، ابتدأت أمريكا مع تحالف دولي الحرب على العراق بتهمة نكوثه بمجموعة من الاتفاقيات الدولية والعمل السري على إنتاج أسلحة الدمار الشامل. وحسب بيانات نشرة (بي بي) الإحصائية للطاقة العالمية، يملك العراق ثاني احتياطيات النفط العالمية بعد العربية السعودية. وتكاليف استخراج هذا النفط هي الأدنى في العالم.

حاول الكثيرون شن الحروب من أجل النفط، إلا أن النتائج جاءت مناقضة للأهداف. في أعوام ٢٠٠٥م – ٢٠٠٨م، ارتفع حجم استخراج النفط ولكن ليس في العراق. وقفزت الأسعار ثلاث مرات خلال ثلاث سنوات مبرهنة على عدم صلاحية العقيدة العسكرية في سوق الطاقة وعلى إمكانية المضاربين الماليين رفع أرباحهم من قطاع النفط والأسعار إلى أقصى حد، إذ بلغت ١٥٠ دولارا للبرميل في صيف عام ٢٠٠٨م.

يذكر أن أسعار الغاز، المرتبطة بمؤشرات أسعار النفط مباشرة، لا تحددها تموجات الأيدي[٣٧]. وحسب الخبير ميخائيل كوتشومكين، أنه ترتب، عن النزاع بين روسيا وأوكرانيا في كانون الثاني/ يناير عام ٢٠٠٩م، مسألة رفع طلب شراء الغاز الروسي في أوروبا بأسعار العقود طويلة الأجل. في الواقع، استطاع الأوروبيون شراء الغاز من البورصات آنذاك بـ ٣٠٠ – ٣٢٠ دولار لكل ألف متر مكعب فيما عرضته (غازبروم) بـ ٤٢٠ – ٤٧٠ دولارا. وقد أدى العجز

---

[٣٧] المضاربون في البورصات (المترجم).

المفتعل للغاز في أوروبا إلى تجمد بعض دول البلقان لا إلى إعادة النظر بالأسعار في بورصات أوروبا الغربية.

إن عدم تجدد مصادر الطاقة هو هبة الأرض للإنسان التي يمكن استخدامها بالالتزام بوصايا السلام والخير. ولا يحمل أهمية الدين الذي تقوم على أساسه التعاملات بها أنه توجد في جذور هذه الكتب القديمة دعوة إلى الحفاظ على السلام ومراعاة القربى. ولعل ظهور القوات العسكرية في العراق يوقف عدوانية أمريكا، فعلى هذه الأرض اختبر الله الحضارات الإنسانية. وحسب الإنجيل، على هذه الأرض بالذات توحد ممثلو شعوب مختلفة من أجل بناء برج يطاول السماء للمثول أمام الآلهة. وهنا بالذات، تفاهم ممثلو الشعوب المختلفة رغم تكلمهم لغات مختلفة. لكن تكبرهم وطمعهم وخديعتهم دفعت الله إلى تحطيم "المنظومة" العالمية، فانتشر الخراب والحقد بين المختارين.

ومنذ ذلك الوقت، حسب ما ورد في الكتاب المقدس، توقف الناس عن فهم بعضهم البعض وأقاموا في مختلف بقاع الدنيا، وكونت كل أمة، خلال زمن طويل، تقاليدها الاجتماعية والثقافية قبل أن تحاول من جديد إنشاء علاقات متبادلة. وما الأديان إلا انعكاسا لهذه النزعة، المسيحية واليهودية والإسلام والبوذية، حيث نشأت بينهم هوة عميقة حالت دون حدوث أي تغيير على مدى آخر ألف سنة من عمر البشرية.

إن قصف قوات الناتو لأراضي بابل لن تؤدي إلا إلى طرق مسدودة حسب الرؤية التاريخية لتطور الحضارات. لا أعلم، هل سيردع هذا الرئيس الأمريكي الجديد باراك أوباما عن ارتكاب مذبحة مشابهة في الشرق الأوسط من أجل حماية العالم من تهديدات ضربة نووية إيرانية ومعاقبة قائد شعب آخر على القيم ذاتها التي تقوم عليها أمريكا. التسلح النووي. إن لوبي الصناعات العسكرية في واشنطن قوي جدا، وهو يصيغ رهاب الضربة النووية وصورة مخلص البشرية في المجتمع الغربي.

ولكن هناك شيء آخر أيضا، طريق نسيته الحضارات تماما، وهو طريق احترام الآخر وفكره، طريق الخير وطريق السلام. أمريكا وروسيا والاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط وآسيا، هي ثقافات مختلفة وحضارات مختلفة لها سياسات وبنيات اجتماعية وقيم غير متشابهة. هناك لغة واحدة مفهومة للجميع، في هذه الحالة المعقدة حيث تعجز العقيدة والمبادئ والدين عن تحقيق الانسجام، هي لغة اللهب الأزرق لشعلة الغاز التي يستطيع كل واحد أن يشعلها بعدة حركات، وهذا أبسط تفسير للتساؤل حول ضرورة الحضارات المختلفة بعضها للبعض الآخر. إنها تلك القاعدة وذلك الأساس الذي تبنى عليه كماليات المدنية ابتداء من الخدمات اليومية وانتهاء بالتقدم التقني.

هذه المسألة تدفع الأطراف إلى التقارب، يشغل بال أصحاب المراجل الغازية المحافظة على هذه الشعلة كل الوقت، ويبحث موزعو الطاقة كل يوم عن مصادر لشراء الغاز الأرخص وعن أسواق لبيعه بأغلى، ويعمل المنتجون كل سنة على كسر النموذج الأحادي وتغيير التقنيات التي لا تملك مثيلا في مجالات الأعمال الأخرى.

هذه لغة السلام، حيث يمكن باستخدامها القيام بمحاولة بناء التفاهم في المجتمع الإنساني. لأن الإسرائيليين القدماء، حين كانوا ينتظرون موسى، ظنوا أن الله سيرسل لهم قيصرا يضمن للشعب المختار السيادة على الشعوب الأخرى. لكن يسوع المسيح (الذي لم يعترف الإسرائيليون برسالته) دفع حياته ثمنا لدعوة مختلفة تماما لأسلوب حل النزاعات الاجتماعية والدينية، متجنبا إملاء الرغبة وقهر الضعيف لتلبية حاجة القوي. ومن الغرابة بمكان أن الإنسانية تحاول المضي قدما متجاهلة إمكانية بناء العلاقات الدولية والاقتصادية والطاقوية على أساس الحكمة والتفاهم والتوفيق.

لعل الاندماج العالمي على أساس مصادر الطاقة يصبح دفعة لمشاريع ومهن وتقنيات جديدة، لتحقيق نوعية حياة جديدة. في الواقع، إن أعمال الاستخراج في الحقول الضخمة لا تقوم بها شركة واحدة على حدة بل كونسورتيوم، وذلك منذ وقت طويل. ويؤدي الاختلاف في أساليب الحياة إلى الصراعات ليس على المستوى التقني بل عند تقاسم الأرباح. لنأخذ على سبيل المثال نيجيريا الغنية بالموارد الطبيعية. هناك نزاع أبدي على السلطة بين القبائل المحلية، وهو صراع على تقسيم عادل للدخل من إيرادات تصدير النفط (حسب رأي هذه القبائل). فيما تحاول شركات الطاقة العالمية المتحضرة (حسب قولها) تجنب مطالب هذا الشعب الفقير، وصولا إلى بناء أسيجة من الأسلاك الشائكة حول معسكرات عمالها. وتكمن في أساس هذه العزلة نفس المنعة والرغبة بالحصول على أقصى الأرباح متجاهلة مصالح أصحاب مصادر الطاقة.

ترافق أزمات الطاقة دائما تداعيات تتمثل في السياسة عالية المخاطر، تصل إلى حد تغيير السلطة. ففي ١ أيار/ مايو عام ٢٠٠٦م أعلن رئيس بوليفيا إيفو موراليس تأميم جميع مصادر النفط والغاز في البلد. وأعطيت شركات الطاقة الأجنبية مهلة ١٨٠ يوما لتقوم بإجراءات تسليم الحكومة ٨٢٪ من الإيرادات وإما مغادرة البلد. وكانت (غازبروم) أول الشركات التي دخلت البلد بعد التأميم وذلك في عام ٢٠٠٨م. إلا أنه في تلك اللحظة، بدأ في البلد نزاع بين المركز الفدرالي وأربعة أقاليم. عارضت هذه المناطق الدستور الجديد لبوليفيا وقرار إعادة توزيع الدخول من صادرات النفط لصالح الموازنة الفدرالية، إذ فقدت بذلك مقاطعات سانتا كروس وبني وباندو وتاريخا المصدر الرئيس للدخل. وبالمقابل أعلنوا عن تطبيق الحكم الذاتي وحددوا موعدا

للاستفتاء حول الموضوع. وبقي إيفو موراليس في السلطة خلال هذه الأزمة السياسية. فيما أدى تأميم قطاع النفط في إيران أواسط القرن الماضي إلى تغيير السلطة في البلاد وتبعه إلغاء التأميم.

مازال لدى إيران وقتا كافيا لتقيم التعاون السلمي مع مستهلكي مصادر الطاقة. وتجري في العالم اليوم صراعات عل طرق النقل بين المنتجين والمستهلكين. وطهران، هو ذلك المركز العالمي الذي تدور حوله المصالح التجارية لشركات الطاقة العالمية والتي تترصدها عيون الدول العظمى.

ستقوم إيران بتوصيل مصادرها الطبيعية اللا محدودة إلى أوروبا وأمريكا على المدى المتوسط خلال ٧ – ١٠ سنوات. أما متى وعبر أي طريق؟ فالجواب على هذا السؤال يبقى مفتوحا. فقد أعلنت طهران عن إبرام عقد مع (إلكتريزيتاتس غيسيلشافت لوفينبورغ إيه جي) بشأن توريد ٥.٥ مليار متر مكعب من الغاز سنويا إلى سويسرا ابتداء من عام ٢٠١١م وعلى امتداد ٢٥ عاما من خلال خط أنابيب نقل الغاز (عبر الأدرياتيكي). وكان هذا أول جرس سياسي يقرع باب المستهلك الأوروبي المتحضر. وهذه الأبواب قد فتحت....

تلا ذلك إعلان طهران عن التوصل إلى اتفاقات مع شركات طاقة أوروبية كبرى تتعلق ببناء خط أنابيب من الخليج إلى الاتحاد الأوروبي. أما إسم الشركة، التي خاطرت بالعودة إلى السوق التي غادرها جميع اللاعبين العالميين منذ عامين، فبقي سرا. إلا أن هذا مسألة وقت. في عامي ٢٠١٠م – ٢٠١١م، وضمن إجراءات التصدي لتداعيات أزمة المال العالمية وتطوير الصناعة العالمية، فإن الغاز الإيراني ستحتاجه أوروبا على أقل تقدير. وما يثير الاهتمام هنا، هل يجري الكلام في هذه الحالة حول الشركات المشاركة في مشروع نابوكو أو أنه سيكون هناك مشروع منافس آخر؟

بصرف النظر عن تشكيك المراقبين السياسيين المستشرقين، وتبعا للآفاق النسبية لتوريدات الغاز الإيراني إلى السوق العالمية بكميات كبيرة وبسبب المخاطر السياسية الكبيرة، فعّل أخصائيو (غازبروم) في عام ٢٠٠٨م نشاطاتهم في هذا الاتجاه. وعُرض على إيران خطة استخراج الغاز من حقل (بارس الجنوبي) ونقله إلى قطر لإسالته وتصديره بصفته منتج قطري.

هذه الخطة قانونية تماما من وجهة نظر القانون الدولي، إذ أنه في حال تجاوزت أعمال التصنيع ٣٠٪ من المنتج فإنه يتغير بلد المصدر. كذلك تصدر بيلوروسيا الديزل والمازوت المنتج من النفط الروسي، على أنها منتجات نفطية بيلوروسية. ألكسندر مدفيديف في (غازبروم) مسؤول شخصيا عن تشكيل "ثلاثي الغاز الكبار"، روسيا وقطر وإيران. وحسب تعبيره، إن المحادثات التجارية بشأن خطط تصدير الغاز الإيراني ما زالت في مراحلها الأولى ويوجد لدى كل من المشاركين تصوره الخاص عن شكل هذه العملية. غير أن الشركاء الثلاثة مهتمون بالمشروع. وهذا يعني أن الأطراف قادرة على التوصل إلى اتفاق يرضي الجميع. وفي حال تخفيف الحظر السياسي على تصدير

الغاز الإيراني فإن روسيا ستسرع ببناء خط أنابيب الغاز إيران – باكستان – الهند، كي تسحب قسما كبيرا من المصادر المفترضة لخط نابوكو. وكان فلاديمير بوتين قد أعلن في عام ٢٠٠٦م أن "(غازبروم) على استعداد لدعم أعمال بناء خط أنابيب الغاز من إيران إلى الهند. هذا المشروع مضمون الربحية وتنفيذه واقعي". تبلغ تكاليف المشروع ٤.١ مليار دولار بطول ٢.٧ ألف كيلومترا كان من المخطط أن يبدأ تنفيذه في عام ٢٠٠٩م. وكان من المفترض أن تتسلم الهند والباكستان ٣٥ مليار مكعب من الغاز سنويا ابتداء من عام ٢٠١٠م و٧٠ مليار متر مكعب عام ٢٠١٥م. إلا أنه منذ ذلك الوقت حتى الآن تجري المحادثات بوتيرة سيئة ولا يتم تفعيلها.

وأقدمت تركمانيا في أواسط عام ٢٠٠٦م على مبادرة موازية للمبادرة الروسية. وعرض وفد من الإمارات العربية المتحدة برئاسة أمير رأس الخيمة السيد سعود بن صقر القاسمي، على عشق آباد المشاركة في مشروع خط أنابيب الغاز أفغانستان – باكستان – الهند بطاقة ٣٣ مليار متر مكعب سنويا. وتتلخص فكرة المشروع باستخراج الغاز من حقل يشلار في حوض نهر مورغاب (مرقب) ونقله عن طريق فرع بطول ١٤٥ كم عبر افغانستان. وذكر السيد القاسمي أنه " إذا أعطى السيد الرئيس موافقته، فإننا على استعداد لاستثمار حقل يشلار وتأمين تصدير الخام".

جرى الحديث سابقا أن شركة بريداس الأرجنتينية، التي حصلت على امتياز استثمار يشلار في بداية التسعينات وفقدته في عام ١٩٩٥م، ستقوم ببناء خط أنابيب الغاز (ترانس أفغان). ثم تلقفت مشروع استثمار الحقل شركة (يونوكال) الأمريكية. غير أن هذا المشروع لا يتحرك أيضا نتيجة المخاطر السياسية العالية وعدم الاستقرار في أفغانستان.

تبقى أمريكا المنافس الحقيقي لروسيا حتى يومنا هذا، في مشروع نابوكو بمصادر تركمانيا وأذربيجان، مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانية انضمام كازاخستان وأوزبكستان باحتياطيات ١.٦ تريليون متر مكعب من الغاز. في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨م، قدم المقيّم البريطاني (غافين، كلين وأسوشييتس) لأول مرة بيانات رسمية عن احتياطيات حقل يولوتان في تركمانيا التي تُقدر بـ ٤ – ١٤ تريليون متر مكعب. وزار عشق آباد مجموعة أخرى من الشخصيات المعنية. واتفقت بلغاريا في كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠٠٨م على توريدات مباشرة بحجم ٢ مليار متر مكعب من الغاز التركماني سنويا عبر خط نابوكو، ابتداء من عام ٢٠١٣م.

وزار قربان غولي بردي محمدوف في عام ٢٠٠٨م مجموعة من دول الاتحاد الأوروبي وبحث إمكانية جذب الاستثمارات الأجنبية. سبق أن عرض الاتحاد الأوروبي على عشق آباد في عام ٢٠٠٧م ١.٧ مليون يورو للقيام بالدراسات الفنية لمشروع خط الأنابيب عبر بحر قزوين مرورا بأذربيجان وجورجيا وتركيا. وأعلنت (آر دبليو إي) الألمانية و(أو إم في) النمساوية في نهاية عام ٢٠٠٨م عن تأسيس شركة مشتركة لدراسة مسار وبناء خط نابوكو.

احتدمت المنافسة وترتب على موسكو اتخاذ حلول غير اعتيادية، من أجل تعطيل برامج بناء نابوكو وخط أنابيب الغاز عبر قزوين. إن الكرملين يمكن أن يلجأ إلى مختلف الألاعيب، ابتداء من الزيارات المتزامنة للقيادات الروسية إلى أوروبا وإلى آسيا الوسطى وحتى المناورات الجانبية. وفعلا قام الرئيس فلاديمير بوتين بتعطيل قمة الطاقة في بولونيا عام ٢٠٠٧م، حيث أمضى الوقت ضيفا على زميله الكازاخي نور سلطان نزاربايف الذي كان عليه أن يكون الشخص الرئيس الفاعل. وكان الهدف النهائي لجولة الرئيس الروسي في آسيا الوسطى، التي استغرقت خمسة أيام، إيقاف عملية بناء خط أنابيب عبر قزوين دون المرور بروسيا. وتستمر موسكو بتفعيل فكرة بناء خط أنابيب (السيل الجنوبي)، الذي ينطلق رسميا من إقليم كراسنودار ويمر عبر قاع البحر الأسود حيث يمر خط السيل الأزرق. وبعد ذلك يمر بمحاذاة الحدود الأوكرانية[٣٨]، ثم إلى بلغاريا حيث ينقسم إلى فرعين. أحدهما يتجه شمالا إلى صربيا وهنغاريا والنمسا، والثاني يتابع مساره إلى اليونان ثم إلى جنوب إيطاليا. والمصادر الرئيسة لهذا الخط، رغم أن (غازبروم) لا تحب الكلام في ذلك، هي ذاتها من آسيا الوسطى حيث يترتب توريد الغاز عبر الخط المحاذي لحوض قزوين إلى روسيا.

---

[٣٨] جرى الاتفاق على مروره في المياه الاقتصادية التركية (المترجم).

بذل الكرملين قصارى جهده في ثني الرئيس الأوزبيكي إسلام كريموف عن المشاركة في تأسيس منظومة نقل جديدة للغاز بهدف الحصول على أسعار واقعية لصادرات الغاز إلى الاتحاد الأوروبي. ولم ينتظر موافقة طشقند، إذ اتخذ قرارا بمد خط أنابيب الغاز المحاذي لحوض قزوين دون المرور بأوزبكستان.

إن أوزبكستان تتخذ موقفا مستقلا واضحا في موضوع الغاز. إذ جرى تثبيت الأسعار وتكاليف النقل عن عام ٢٠٠٨م، في العقد المبرم بين (غازبروم) و(أوزبك نفط غاز) في ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠٠٧م. وحددت بـ ١٣٠ دولارا في النصف الأول و١٦٠ دولارا في النصف الثاني، وهذه الأسعار أعلى من التركمانية. رغم أن كازاخستان أعلنت في نهاية كانون الثاني/ يناير عام ٢٠٠٨م أنها ستقوم برفع أسعار الترانزيت ابتداء من ١ نيسان/ أبريل عام ٢٠٠٨م من ١.١ إلى ١.٤ دولار عن الألف متر مكعب لمسافة ١٠٠ كم، بعد ذلك إلى ١.٥ - ١.٨٥ دولار، وطالب إسلام كريموف أيضا بزيادة رسوم الترانزيت إلى مستوى الكازاخية وتسديد أسعار الغاز ٣٠٠ دولار لكل ألف متر مكعب في عام ٢٠٠٩م. ولم يقنع، حتى هبوط مؤشرات النفط العالمية، طشقند بضرورة الحد من طموحاتها. ولم يدل الرئيس كريموف بتصريحات مفتوحة ضد روسيا لكنه عارض مشاركة الشركات الروسية طوال عام ٢٠٠٨م في مشاريع الطاقة على أراضي بلاده.وعندما حصلت أوزبكستان على السعر المطلوب من روسيا (٣٠٠ دولار) لكل ألف متر مكعب عندها عرضت على روسيا مضاعفة حجم مبيعات غازها من ٨ مليار متر مكعب في عام ٢٠٠٨م إلى ١٦ مليار متر مكعب في عام ٢٠٠٩م. وأكد إسلام كريموف، على هامش زيارة الرئيس دميتري مدفيديف إلى أوزبكستان في أواسط كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩م، أن أوزبكستان "تبيع الغاز إلى روسيا، وفقط روسيا، وإليها ستستمر بالتوريد مستقبلا وأن هذا في تصرف روسيا كاملا". ووعد بـ ١٥ مليار متر مكعب إضافية عندما تسمح طاقات النقل.

وأخيرا، أعطى موافقته على القيام بالدراسات الفنية لبناء خط أنابيب جديد لتصدير الغاز من تركمانيا إلى روسيا عبر أوزبكستان. فيما تطرح (غازبروم) منذ وقت طويل مسألة ضرورة توسيع منظومة نقل الغاز الأوزبكية، حيث تصل طاقة المشروع إلى ٥٦ مليار متر مكعب ومساره آسيا الوسطى - المركز، وانخفضت إلى ٤٥ مليار متر مكعب نتيجة الإهتلاكات. وقعت (غازبروم) و(أوزبك نفط غاز) اتفاقية إطارية بشأن توسيع المنظومة المذكورة في أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠٨م ولكن القرار النهائي بتنفيذ المشروع اتخذ في كانون الثاني/ يناير عام ٢٠٠٩م.

يجب بناء خط أنابيب بطاقة ٣٠ مليار متر مكعب سنويا من محطة ضخ الغاز (دارياليك) في تركمانيا عبر أراضي أوزبكستان إلى بلدة (بينيو) في كازاخستان على التوازي مع الخط الرئيس آسيا الوسطى - المركز بطول ٣٩٤ كم، وتموّل المشروع الشركة المشتركة (غازبروم) و(أوزبك نفط

غاز). خط أنابيب الغاز الجديد هو أقصر طريق من تركمانيا إلى روسيا. عدا عن أن أكثر مسارات التصدير واقعية لتوريد ٣٠ مليار متر مكعب إضافية إلى الاتحاد الأوروبي. مثلا، عن طريق السيل الجنوبي.

وتجمدت أوصال إسلام كريموف كما القادة الآخرين في آسيا الوسطى ومركزها وكذلك ما وراء القفقاس، نتيجة السياسة الإمبراطورية للكرملين، الذي لم يأخذ بالحسبان لسنوات طويلة المصالح الاقتصادية للجيران. في كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠٠٦م وعلى غير انتظار، أخبر رئيس وزراء أذربيجان أرتور راسي زاده نظيره الروسي ميخائيل فرادكوف تخليه عن الغاز الروسي، على إثر إعلام من (غازبروم) بتخفيض توريداتها عام ٢٠٠٧م من ٤.٥ مليار إلى ١.٥ مليار متر مكعب مترافقا مع رفع الأسعار من ١١٠ إلى ٢٣٠ دولارا لكل ألف متر مكعب.

الحبكة السياسية وراء تلك المطالب من قبل احتكار الغاز كانت واضحة. لكن موسكو انتظرت أن تصمم باكو على تثبيت الأسعار السابقة للغاز الروسي و زيادة حجم التوريدات. لكن الورقة التي ألقت بها أذربيجان دفعت رئيس الوزراء الروسي إلى تغيير نبرة المحادثات، واتفقت (غازبروم) مع شركة النفط والغاز الوطنية الأذرية في عام ٢٠٠٧م على شراء كل الغاز الزائد. ووافقت باكو في عام ٢٠٠٨م و٢٠٠٩م على أن تباشر الشركتان عمليات المقايضة.

ورفضت جورجيا في ذات الحين عرض شراء الغاز الروسي ابتداء من عام ٢٠٠٧م بـ ٢٣٠ دولارا لكل ألف متر مكعب. وحسب وكالة رويترز، اتفقت جورجيا على توريدات الغاز من أذربيجان في عام ٢٠٠٧م بـ ١٧٠ – ١٨٠ دولارا لكل ألف متر مكعب عبر أنبوب باكو – تبليسي – إرزيروم.

في كانون الثاني/ يناير عام ٢٠٠٧م دعا رئيس الوزراء الكازاخي كريم ماسيموف رئيس الحكومة البولونية ياروسلاف كاتشنسكي إلى الأستانة وتبعه رئيس الوزراء الروسي ميخائيل فرادكوف. فيما لم تعر كازاخستان اهتماما لمشروع بناء خط أنابيب النفط أوديسا – غدانسك، انتظرت من روسيا عرضا مقابلا. وأوضح السيد ماسيموف للصحفيين أنه "يجري التحضير لمشروع اتفاقية بشأن تنظيم سوق موحدة للنفط والغاز لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي اليورو آسيوية". تقوم بالنظر في "إعطاء حقوق متساوية في الأعمال المشتركة للوصول إلى منشآت البنية التحتية لأسواق النفط والغاز الوطنية". قاطع ميخائيل فرادكوف، في تلك اللحظة، زميله بحدة: "لم يطرح أحد مسألة الوصول المتكافئ إلى مصادر الطاقة".

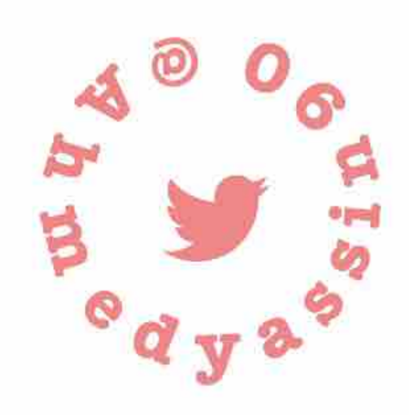
ورأت كازاخستان، في ظل هذا الترتيب السياسي، أنه من الأفضل لها تعجيل المفاوضات مع بولونيا. وشكلت في شباط/ فبراير مجموعة عمل على مستوى وزراء الطاقة الكازاخي والبولوني

لبحث إمكانيات نقل النفط الكازاخي من أوديسا إلى غدانسك. واقترحت كازاخستان على روسيا، في نيسان/ أبريل، التخلي عن توحيد جميع العقود في إطار منظمة التعاون الاقتصادي اليورو آسيوية.

ورغم أنه لم تتأكد رغبة كازاخستان وأوزبكستان بمضاعفة إنتاج أو تصدير الغاز في أعوام ٢٠٠٦م – ٢٠٠٨م، من الواضح أن بلدان آسيا الوسطى على استعداد للمشاركة في مشاريع نقل الغاز الروسية فقط على أساس الشراكة المتساوية الحقوق ، والحصول على إيرادات التصدير بشكل يتناسب وكميات الغاز الموردة عبر الأنابيب.

---

(٣٩) في اللغة الروسية كلمة "أوبك" تعني الوصاية (المترجم) .

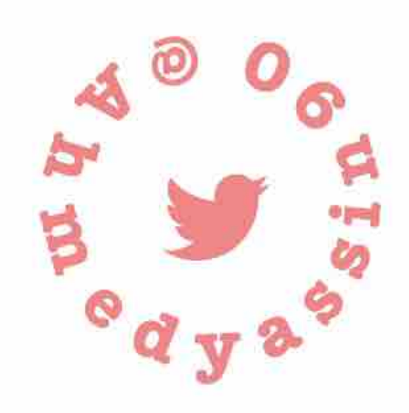

@Ahmedyassin90

الفصل الثامن

- تحت وصاية الأوبك -

تحت وصاية[٣٩] الأوبك

- (قطر – التهاب) طرق الغاز
- من التالي؟


@Ahmedyassin90

(قطر – التهاب)[40] طرق الغاز

في ١٠ نيسان/ أبريل ٢٠٠٧م احتفل مسيحيو العالم بأول أيام عيد الفصح. كان يوما دافئا ومشمسا، بهذا الشكل ينعّمنا الربيع بعد انتهاء مبكر لشتاء دافئ. سافرت إلى العاصمة القطرية الدوحة بمهمة من هيئة التحرير، دولة ليست بالكبيرة في الشرق الأوسط عدد سكانها نحو ٨٠٠ ألف نسمة. كان على هذه الرحلة أن تكون مهمة تاريخيا ومثيرة مهنيا.

سبق أن اقترح المرشد الأعلى الإيراني آية الله علي خامنئي خلال لقائه بسكرتير مجلس الأمن الروسي إيغور إيفانوف، على روسيا رسميا تأسيس اتحاد للغازعلى غرار الأوبك. ولم يجب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على هذا الاقتراح، ولكن خلال زيارته إلى الشرق الأوسط بعد مضي شهر بحث مع أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني تنسيق النشاطات في مجال الغاز.

وقال بوتينن حينئذ: "هل نحن بحاجة إليه (أوبك الغاز)، وهل سنؤسس هذه المنظمة أم لا؟ هذا موضوع حديث آخر. ولكن تنسيق نشاطات منتجي خام الغاز، ضرورة". وقد أيد هذه الفكرة، فيما بعد، قادة جميع الدول المصدرة للغاز. وفي آذار/ مارس، كانت صحيفة (كومرسانت) أول من نشر خبر احتمال تأسيس "أوبك الغاز" في نيسان/ أبريل عام ٢٠٠٧م في الدوحة. وقد أكدت هذه المعلومات بشكل غير رسمي مصادر في الحكومة الروسية و(غازبروم) والأوساط الدبلوماسية في الشرق الوسط. وأثارت المقالة ضجة واسعة، رافقتها موجة تصريحات احتجاج من قبل المستهلكين.

أثارت آفاق احتمال تأسيس اتحاد لمنتجي الغاز رد فعل سلبي حاد من قبل أمريكا. وقبل أسبوع من افتتاح منتدى الدول المصدرة للغاز في الدوحة، طلبت نائب رئيس لجنة الكونغرس الأمريكي للشؤون الدولية إليانا روز ليتينن من وزيرة الخارجية كوندليزا رايس أن "تعارض بفعالية تأسيس منظمة عالمية للابتزاز والاستغلال، بما أن تأسيس اتحاد للغاز سيعتبر تهديدا عن سبق الإصرار والترصد لأمريكا". بالنتيجة، قُدم للكونغرس الأمريكي مشروع قانون، يعطي الحق لحكومة البلاد متابعة أية منظمة يجري تشكيلها على غرار الأوبك، وصولا إلى الصراع المسلح.

هذا التعديل القاسي كان موجها قبل كل شيء ضد طهران. وقامت أمريكا، على مدار عدة سنوات سبقت هذه الأحداث، بمحاولات لدعم عزلة إيران السياسية والاقتصادية. ومبادرة طهران بطرح فكرة تأسيس اتحاد للغاز تعني وضع نهاية لهذه العزلة.

---

[40] KATAR بالروسية تعني الالتهاب المرضي، وهنا قامت الكاتبة بالتلاعب بالألفاظ (المترجم).

في عام ٢٠٠١م وبمبادرة من السلطات الإيرانية تأسس في طهران منتدى الدول المصدرة للغاز"، لكنه بقي على مدى ست سنوات "فارغ المحتوى" ويوحد رسميا فقط وزراء النفط والغاز لـ ١٤ دولة. عندما أعلن قادة الدول، التي تتحكم بـ ٧٣٪ من الاحتياطيات العالمية و٤٢٪ من الإنتاج العالمي، عن نيتهم بتنسيق خططهم، قلق المستهلكون الكبار. فقد استدعى نادي الغاز هذا الكثير من المشابهات المباشرة مع منظمات أخرى تتحكم بـ ٦٢٪ من احتياطيات النفط و٤٣٪ من الإنتاج العالمي.

لقد تشكلت منظمة أوبك عام ١٩٦٠م وبقيت خلال السنوات العشر الأولى من تأسيسها فارغة وهيكلا بدون محتوى لا تشكل خطرا على الدول المتطورة. ولكن مع حلول عام ١٩٧٣م وقيام حرب أخرى عربية - إسرائيلية، فرض أعضاء الأوبك بشكل منظم حظرا نفطيا ضد أمريكا وأوروبا الغربية، وكذلك أخذوا بتخفيض الإنتاج محدثين أزمة طاقة شاملة. وارتفع وقتئذ سعر البرميل خلال بضعة أشهر من ٢ إلى ١٢ دولارا. إن إيران وفنزويلا أعضاء في الأوبك وتسعيان الآن إلى تأسيس أختها الغازية، وأعلنتا عن تأييد الاتحاد الجديد بشكل علني. وأومأ الخبراء بالموافقة، بما أنه توجد منظمة دولية لحماية مصالح منتجي الحبوب والنفط والأسمدة فلم لا يمكن وجود ناد عالمي لمنتجي الغاز؟

أظهرت أزمة المال العالمية في ٢٠٠٨م - ٢٠٠٩م بوضوح أن منظمة أوبك في الواقع، هي بنية تتمتع بقدرة فعلية كما برهنت على ذلك في سنوات سابقة. دفع المضاربون الأمريكيون إلى انهيار أسعار النفط التي تبعت انهيار سوق الرهن العقاري، إذ استجروا الأموال من عقود النفط المستقبلية والمؤجلة في البورصات. بالنتيجة، إن السوق التي سخنوها لعدة سنوات حتى ارتفع سعر البرميل إلى ١٥٠ دولارا ثم انهار خلال ثلاثة أشهر إلى ٣٧ دولارا. في هذا الإطار لا يحاول منظمو "أوبك الغاز" التأثير على أسعار السوق مباشرة. لكنهم لن يرفضوا، على أغلب الظن، السيطرة غير المباشرة. بما في ذلك، فكرة إيجاد خيار لربط سعر الغاز بمؤشرات أسعار النفط. وبالنتيجة، جعل سوق الغاز الآنية أقل تقلبا وتثبيت أرباح احتكارات الغاز ليتمكنوا من وضع خططهم الاستثمارية بشكل أكثر واقعية.

لسوء الحظ، حدث وقت مستقطع بسبب تأشيرة الدخول (الفيزا)، وتوجب عليّ قضاء يوم كامل في مطار الدوحة. يبدو أن القدر عُني بأن أزيح عن كاهلي بقايا سنوات البرسترويكا وأتخلص إلى الأبد من شعور التعالي على العرب، الذين عرفتهم فقط من خلال المنتجعات في مصر وقناعات ما بعد خريف عام ٢٠٠١م للهستيريا العالمية بشأن الإرهاب الإسلامي.

في الساعات الأولى من الحديث مع موظفي الجمارك القطريين (حيث علق جواز سفري وأنا في محطة المسافرين غير القانونيين ولا أدري لماذا اضطجعوا في صناديق كرتونية عادية عند حائط

الجمارك وليس عند حرس الحدود) انزلقت إلى لغة غير مقبولة مطالبة بإعادة جوازي والسماح لي بدخول البلد لحضور منتدى الغاز الذي جاء لحضوره مئات الصحفيين من جميع أنحاء العالم بفضل مقالة نشرتها صحيفة (كومرسانت)... في مساء اليوم التالي كنت مهذبة للغاية وحذقة كما بدلت بنطالي الغولف، الذي اشتريته من فرنسا، بتنورة محتشمة حتى الركبتين.

وكما تبين فيما بعد، هذا ما ساعدني على حل مشكلة الفيزا. فيما تبدل موظفو الجمارك كل أربع ساعات، كنت أطالب بإصرار في كل مرة ألجأ إليهم لحل مشكلتي، كانوا يجيبوني في كل مرة "ارجعي بعد ٥ دقائق"، بعد ذلك كانوا يغيبون من نصف ساعة إلى ساعتين. وفي اليوم الثاني سألني شاب من موظفي الجمارك لماذا ما زلت حتى الآن في صالة الانتظار في الوقت الذي علي أن أكون في المنتدى العالمي في قصر الرئاسة حيث يحضر مجموعة من الوزراء...

أجبته بأنه على حق وأن مكاني بين هؤلاء الناس المحترمين وليس بين المهربين. ولكن بما أنهم لم يسمحوا لي من قبل أن أحصل على صورة من جواز سفري لأرسلها بالفاكس إلى وزارة الخارجية القطرية كما قاموا بمحاولة ترحيلي، في هذه المرة هززت كتفي وقلت أن الأمور اختلطت على المنظمين. أخذ موظف الجمارك مني رقم هاتف المنظم، الذي نسي وعده بتنظيم الفيزا، وأخذ يتكلم بالسماعة بصوت عال وبحنق بالعربية نحو خمس دقائق. بعد ذلك بنصف ساعة تقريبا جاء من وزارة الخارجية تأكيد على الفيزا وبعد ١٥ دقيقة أخرى وصل أحد كبار منظمي المنتدى ورافقني مثل ضيف غال إلى قصر حقيقي يعود إلى وزارة النفط والغاز وأجلسني على أريكة مرصعة بالذهب وقدم لي الشاي.

بعد ما مررت به من ضغط نفسي هيئ لي أنه فاتني كل ما هو هام من أحداث منتدى الدوحة. واكتفيت بفتحين إنسانيين صغيرين ، أنه على ساحل الخليج سطعت ناطحات السحاب بالأنوار التي تنافس برج مانهاتن في نيويرك. وركب منظم المنتدى سيارة أوروبية جديدة من طراز (بي إم دبليو – ٧).

يبلغ متوسط دخل الفرد في قطر ، حسب المعلومات التي حصلت عليها، ٦٥ ألف دولار سنويا. تأملت الطلعة البهية والمشية المغناج للمرأة المسلمة كاشفة عن منكور وبديكور فاقعين، وأدركت أن هؤلاء اللواتي غرقن تماما في هذا الغطاء يخفين أجمل رموز الجنس الرائع الذي هو أقرب بكثير إلى حقيقة خلق الأنثى عن أخواتهن في أوروبا أو في روسيا. والرجال في عباءات بيضاء ينظرون حولهم بكبرياء داخلية، حيث أحدثت هذه النظرة الخفية الغريبة لعين العالم العربي، في عيني الكمال وفرضت الاحترام من دون ممالأة.

وقبل أن أغرق في حر الليل ذو ٤٠ درجة للشرق الأوسط. توجهت لأشكر موظف الجمارك الذي ساعدني وسمعت صوتا ليس عاليا ولكنه مسموع يخاطب زميله: "ماذا، رأيت ساقين

نسائيتين فذبت؟" لا أعلم ماذا كان دافع حل مشكلتي ضمير موظف الجمارك أم التغير في علاقتي بالعرب أم الكاحل المكشوف مثل الثمرة المحرمة . لكن والحق يقال أني أكن العرفان بالجميل للإنسان الذي لم ولن أعرف اسمه.

أما في المنتدى فلم يحدث شيء يستحق الذكر. وعمل وزير الصناعة والطاقة الروسي فيكتور خريستنكو على إقناع زملائه العرب بضرورة تأسيس ساحة لتبادل الآراء حول مسائل إستراتيجية الغاز وتطوير أسواق الغاز المسال وفصل أسعار الغاز عن مؤشرات أسعار النفط. استمعوا إليه باهتمام. بعد ذلك بحثوا في الجزء المغلق من المنتدى جاهزية روسيا لرئاسة نادي الغاز العالمي وأن تدفعه معها متجنبة الطمي والأرصفة والآيسبرغ (الجبال الجليدية) من جهة تكتلات المستهلكين الأمريكيين والاتحاد الأوروبي. لم يقدم الوزراء في هذه المرة على التأييد المفتوح للوحدة ولا حتى تلميحات بشأن الاتحاد. إلا أنهم اتفقوا على الأدوات التقنية للتعاون وشكلوا لجنة رفيعة المستوى ستجتمع منذ ذلك الوقت مرة كل شهرين.

وجاء ذلك بالنتائج. وزعت إيران في خريف عام ٢٠٠٧م مشروع ميثاق المنظمة الجديدة الذي اتضح أنه منقول حرفيا عن وثائق تأسيس منظمة النفط أوبك. وأيد بعض المشاركين في المنتدى المشروع. وأعلن الزعيم الليبي معمر القذافي في أواسط نيسان/ أبريل عام ٢٠٠٨م، أنه يؤيد بشكل كامل "فكرة تأسيس منظمة الدول المنتجة والمصدرة للغاز على غرار أوبك".

وعقد منتدى الدول المصدرة للغاز في طهران في ٢٨ نيسان/ أبريل عام ٢٠٠٨م. وقدمت روسيا مشروعها لميثاق التأسيس بصيغة لأهداف وقضايا المنتدى مخففة. تضمن ٣٧ مادة، تحدثت عن أهداف تأسيس المنظمة وهيكليتها. وتلخص فحوى الاقتراح "بضرورة تأسيس ساحة عالمية لتبادل الخبرات والمعلومات بين الدول أعضاء المنتدى". هدف المنظمة الجديدة يتمثل في أنها "مشروع عالمي في مجال صناعة الغاز وصياغة توازن الطلب والاستهلاك في مجال الغاز، تطوير البنية التحتية الإقليمية والعالمية لأسواق الغاز آخذين بعين الاعتبار التوريدات الآنية بهدف تعويض نقص الكميات خلال تنفيذ العقود طويلة الأجل".

المنظمة الجديدة يجب أن تتشكل من ثلاث مستويات في هيكليتها الإدارية، الاجتماع السنوي لوزراء الطاقة كممثلين لأعضاء السلطة العليا، واجتماع نصف سنوي للمجلس التنفيذي والأمانة العاملة باستمرار. الدور الرئيس في صياغة ورقة عمل اجتماع الوزراء يجب أن يؤديه الأمين العام للمنتدى، الذي يعين لمدة عامين بإجماع الوزراء مع احتمال تمديد التفويض لعامين آخرين. يجب على الأمين العام دراسة الميزانية وبرنامج الاجتماع المقبل للمنتدى وإدارة أعماله وأدخلت جميع هذه الجزئيات بعد نصف عام في النسخة النهائية للميثاق ووقع عليه جميع المشاركين في المنتدى.

لقد نبه خبراء سياسة الطاقة في وقت مبكر إلى أن الاعتبارات المتفاوتة بين الدول المختلفة المشاركة في المنتدى لن تسمح بخلق منظمة متضامنة للدفاع عن مصالحهم. وأوضح رئيس معهد سياسة الطاقة ووزير الطاقة الروسية السابق فلاديمير ميلوف أن : "قطر ريادية في التوريدات إلى أمريكا وبريطانيا، والجزائر إلى إسبانيا وإيطاليا. وهما لا تستطيعان تعويض توريدات بعضهما البعض عندما تصل الموردين والمستهلكين خطوط أنابيب مباشرة، وكقاعدة لا يتقاطعون". زيادة على ذلك وحسب تعبيره، المنافسة على طرق النقل تحتدم، "ما أن أعلنت روسيا عن السيل الجنوبي، حتى أبدت إيران عن استعدادها لتقديم قاعدة مصادرها أساسا لمشروع نابوكو وأخذت بخوض مفاوضات ثنائية بشأن توريدات الغاز إلى الاتحاد الأوروبي"، ويشير الخبير إلى أنه "لا يمكننا أن نعول بشكل جدي على أن المنافسة ستكون مفتوحة، دون رمي الحجارة في التجاويف، والتنسيق بشأن طرق النقل فيما بينهم".

وحسب رأي السيد ميلوف، بدون قاعدة سياسية موحدة يصبح هذا الاتحاد ليس إلا "رقصات سياسية و علاقات عامة".....

وقع وزراء ١٥ دولة، على هامش أعمال الاجتماع غير الدوري لمنتدى الدول المصدرة للغاز في موسكو في ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠٠٨م، على اتفاقية حكومية مشتركة تقضي بمنح المنظمة صفة قانونية وكذلك ميثاقها كوثيقة ملحقة.

وانضمت الجزائر إلى نادي الغاز العالمي وبروني وليبيا وماليزيا ونيجيريا والإمارات العربية المتحدة وروسيا وتايلاند وتوباغو ومشاركون جدد- غينيا الاستوائية. وبقيت النرويج وكازاخستان كمراقبين. ودعيت فرنسا واليونان وهولندا لحضور هذا العيد، إذ أرادت موسكو أن تبرهن للأوربيين أن لا شيء يهددهم من اتحاد المنتجين.

وقال وزير النفط المصري سامح فهمي أن مشروع ميثاق التأسيس "يضع مبادئ صياغة أسعار عادلة" وأنه جرى تحضير الميثاق بمشاركة خبراء دوليين ذوي شأن. وتضمّن بنودا "بشأن تبادل المعلومات عن تنفيذ البرامج الاستثمارية" و"تنظيم العلاقات المتبادلة مع الدول المستهلكة للغاز، والمشاريع المشتركة في مجال إسالة الغاز". رغم أن هذا غاب عن الوثيقة التي نشرت على أنها ميثاق المنتدى. فإن زملائي الصحفيين يساورهم، حتى الآن، الشك في أن هذا المنتدى قد يقوم يوما ما على تنظيم التعاملات العالمية في سوق الغاز. إلا أن وزير الطاقة الروسي سيرغي شماتكو نبه في نهاية كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠٠٨م من "إننا قررنا ألا نقيد أنفسنا في شيء ما. ولن تكون هناك مناطق محرمة في إطار المنتدى". وأجل المشاركون في النادي العالمي للغاز تشكيل صيغة جديدة للأسعار حتى عام ٢٠٠٩م.

ولم يكن هذا التأجيل صدفة على ضوء حرب الغاز الروسية – الأوكرانية. ونلاحظ هبوط أسعار الغاز في أواسط عام ٢٠٠٩م في الوقت الذي تم فيه استخدام كافة الأدوات لضبط الطلب والأسعار. وأشار فلاديمير بوتين قبل أسبوع من توقيف توريدات الغاز إلى أوكرانيا أن أصحاب مصادر الطاقة يواجهون تهديدات صادرة قبل كل شيء من الدول التي "إما أنها لا تملك احتياطياتها الخاصة من خامات النفط والغاز أو أنها تدخرها للمستقبل حتى تحصل على الأفضلية في الدخول إلى مصادر الآخرين".

ولذلك فإن أمن الطاقة بالنسبة للذين يملكون المصادر يتمثل في الحفاظ على "السيادة على احتياطياتهم الوطنية من خامات الطاقة، وإمكانية الحصول عليها بالكميات اللازمة وبشروط واقعية". ولهذا السبب لابد من الاتفاق في إطار نادي الغاز الكبير حيث "الأمور المضمونة لن تتبدل في المستقبل المنظور" في سبيل "تحقيق مصالح الدول المنتجة للغاز على الساحة الدولية". وأيد هذه الفكرة وزير الطاقة والمحروقات البوليفي ساؤول ألفالوس كورتيس: "نحن لا نرغب ببيع الغاز إلى الدول التي تعتبر أنها تستطيع أن تعلمنا كيف نعيش بشكل جيد، من خلال الاتحاد. نحن نستطيع أن نفرض عليهم احترامنا".

لعل تشكيل آليات (أوبك الغاز) حسب مبادئ اتحاد النفط ليس له معنى، لأن توريدات القسم الأكبر من الغاز تتم على أساس عقود طويلة الأجل وتنقل عبر خطوط الأنابيب التي تصل آبار الاستخراج بالسخانات في البيوت مباشرة. ويختلف الغاز عن النفط بأنه صعب التخزين، وتكاليف بناء الخزانات مرتفعة، كما أن إمكانيات تخزين الغاز المسال محدودة. لأن سوق الغاز المسال، رغم أنها تتوسع، إلا أنها لا تزيد عن ٣٠٪ من مجموع كميات المبيعات.

ولذلك فإن تنسيق الأعمال في خطوط الأنابيب الجديدة ومشاريع إسالة الغاز هي دعوة قابلة للتحقيق لدى المشاركين في المنتدى. وهي تعطي روسيا وقطر وغيرهما من أعضاء نادي الغاز العالمي إمكانية "الحصول" على أسعار أعلى للغاز، من المستثمرين ومستهلكي الوقود. وتستطيع روسيا من خلال هذا التنسيق تعزيز موقفها في المفاوضات بشأن مشروع خط أنابيب السيل الجنوبي وحقل شتوكمان، أما قطر فتستطيع رفع أسعار الغاز المسال الذي تصدره إلى أمريكا من سلسلة المعامل الجديدة لدى (قطر غاز) ابتداء من عام ٢٠١٢م، وتستطيع ترينادا تحسين اقتصاد مشروع (أتلانتيك إل إن جي – ٥) والذي يورد إلى أمريكا أيضا.

وقد تم اختيار الدوحة مقرا رئيسا للمنتدى بعد جولتين من التصويت وبأرجحية صوت واحد كما سبق وذكرنا. إذ اعتبر باقي المشاركين أن وفاء قطر لجميع الأنظمة وعلى رأسها أمريكا يجعلها بلدا محايدا يمكّنها من موازنة النشاطات الطارئة لموسكو وطهران. على فكرة، إن وحدة هذا الثلاثي تستطيع تحقيق الكثير، ما اتضح حتى قبل توقيع ميثاق تأسيس المنتدى[٤١].

---

[٤١] انتخب ليونيد بوخانوفسكي (الروسي) أول أمين عام لمنتدى الغاز (المترجم).

اتفقت (غازبروم) و(قطر ليكويد غاز كومباني ليمتد) و(ناشيونال إيرانيان أويل كومباني) في نهاية تشرين الأول/ أكتوبر عام ٢٠٠٨م على تأسيس شركة مشتركة لاستخراج الغاز في إيران وتصنيعه في قطر. واختير المدير الإداري لـ (ناشيونال إيرانيان غاز إكسبورت كومباني) سيّد رضا كازاي زاده رئيسا للجنة العليا التقنية في "ثلاثي الغاز الكبار".

ما زال هذا المشروع غضا، لأن كل طرف يفهم مشاركته بشكل مختلف. وتدعو روسيا إلى الاستثمار المشترك لحقل (بارس الجنوبي) الذي يعد من أكبر الحقول في العالم، وفي خط أنابيب الغاز، في المستقبل، عبر قاع الخليج ضخ الغاز إلى منطقة رأس لفان في قطر حيث معامل إسالة الغاز. ويفترض أن الشراكة ستقوم على أساس حصص متساوية ٣٠٪ والباقي ١٠٪ تعطى للشركة التي ستشتري هذا الإنتاج. ويقدر الخبراء تكاليف هذا المشروع بـ ٢ – ٤ مليار دولار.

ورفضت إيران على الفور بيع غازها وفق هذه الخطة ولكنها لم تطرح في المقابل شيئا آخر. من الواضح أن كل طرف من الأطراف يجب أن يقدم تنازلات بصدد هذا المشروع، فيما لو أنهم أرادوا في النهاية الحصول على أرباح. في الواقع، إن (غازبروم) حاولت مرارا المشاركة في تصدير الغاز الإيراني، إلا أنها منيت بالفشل الذريع في كل مرة.

إن روسيا بحاجة إلى هاتين المنظمتين، "ثلاثي الغاز الكبار" و"نادي الغاز العالمي"، للاندماج في عملية الانتاج في الشرق الأوسط. من المحتمل أن الفكرة التي أطرحها ليست إلا فتنة، لكنني واثقة بأن إيران ستبدأ بتصدير الغاز بكميات صناعية كبيرة خلال السنوات ٥ – ٧ القريبة المقبلة. والاتفاق مع قطر لا يقل أهمية بالنسبة لموسكو، فهي أحد أكبر مصدري الغاز المسال الذي لم يتنازل حتى الآن لأحد عن الحصة المتحكمة في معامل الإسالة لديه. بلغت مبيعات قطر من الغاز في عام ٢٠٠٧م ٣٨.٥ مليار متر مكعب: ١٠.٩ مليار لليابان، ١٠.٨ لكوريا الجنوبية، ٨.٣ للهند، ٤.٥ لإسبانيا، ٢.٨ لبلجيكا.

في ظل هذه الظروف، وحسب اعتقادي، يترتب على روسيا العمل بتصميم ولكن بدون عدوانية. صرح الرئيس الأمريكي المنتخب باراك أوباما قبل أسبوع من توليه المنصب في كانون الثاني/ يناير عام ٢٠٠٩م، عن "منهج جديد" بشأن إيران: "لا بد من إرسال إشارة بأننا نحترم آمال الشعب الإيراني، ولكننا نحن أيضا ننتظر أمورا محددة فيما يتعلق بضرورة تصرف (طهران) كما ينبغي، على الساحة الدولية".

وحسب منطق الأحداث، فإن باراك أوباما هو الذي قدم أمام الكونغرس الأمريكي في ربيع عام ٢٠٠٧م قانونا يحظر على صندوق التقاعد الحكومي الاستثمار في أسهم شركات غير أمريكية وظفت أكثر من ٢٠ مليون دولار في قطاع الطاقة الإيراني. واعتبرت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون في بداية عام ٢٠٠٩م أن تأسيس نادي الغاز يضمن لروسيا تأثيرا سياسيا عالميا

أكبر في مجال الغاز، عما هو عليه حتى الآن، ووعدت بالعمل على محاربة "التحديات في مجال الأمن التي نواجهها". ونتيجة هذه الظروف، تواجه (غازبروم) خطر فقدان مساهميها من سوق المال الأمريكية، الذين تبلغ حصتهم ١٣.٥ – ١٥٪ من رأسمال الاحتكار الروسي. رغم أن المشاركين في المشروع لا بد وأنهم يؤمنون أنفسهم من مثل هذه التداعيات. ويشير مدير (إيست يوروبيان غاز أناليسيس) ميخائيل كورتشومكين إلى أن قطر "هي مكان مناسب لتبديل هوية الغاز الإيراني تهربا من العقوبات الأمريكية".

تجري اليوم تغيرات جذرية جدية في المنطلقات السياسية لحضارتنا. فدور واشنطن في السياسة العالمية غير متوازن ولا داعم لموقف موسكو. ودعا نائب المستشار الألماني ووزير الخارجية فرانك والتر شتاينماير الرئيس الأمريكي الجديد إلى قبول اقتراح زميله الروسي دميتري مدفيديف باستئناف هندسة الأمن الأوروبي. ونصح الوزير باراك أوباما ببناء العلاقات مع روسيا على أساس "إيجاد حلول مشتركة للقضايا العالمية". وانتقد السياسي الألماني الوضع القائم في الناتو. وكما أعلن رئيس إدارة السياسة الخارجية الألمانية أن حلف شمال الأطلسي بحاجة إلى توجهات جديدة. من المستبعد، أن تطلق هذه التصريحات من دون الاتفاق مع الكرملين.

مـن التـالي؟

حاولت روسيا أكثر من مرة، في السنوات الأخيرة، السيطرة على تصدير مصادر الطاقة في شمال إفريقيا والشرق الأوسط كقاعدة ذات آفاق أكبر لتوريد الوقود إلى أوروبا. ففي ٢١ كانون الثاني/ يناير عام ٢٠٠٧م وقع وزير الصناعة والطاقة الروسي فيكتور خريستنكو ووزير الطاقة والمناجم الجزائري شكيب خليل مذكرة تفاهم عن التعاون، دعيت الجزائر في إطارها إلى النظر في ثمانية حقول للغاز في روسيا للاستثمار المشترك بين (غازبروم) وشركة (سوناطراك) الجزائرية. اختار الجزائريون منها أربعة تقع في غرب وشرق سيبيريا.

في ربيع عام ٢٠٠٦م، كانت (غازبروم) قد وقعت اتفاقية مع (سوناطراك) بشأن استخراج ومعاملة وتسويق الغاز في الجزائر وروسيا وبلدان ثالثة. وعرضت (غازبروم) حينذاك على (سوناطراك)المشاركة في مشروع (بالتيك إل إن جي) مقابل حصة في أحد معملي سوناطراك لإسالة الغاز وفي خط أنابيب الغاز إلى إيطاليا. ولووحّدت الشركتان جهودهما لتمكنتا من احتلال ٣٦٪ من سوق الاتحاد الأوروبي، وتصل حصة (غازبروم) حسب تقديرات مختلفة ٢٢ - ٢٥٪. إلا أن فرنسا قامت بكل المناورات الممكنة للحؤول دون تشكيل تحالف المنتجين المذكور. وضحّت باريس لمحميتها السابقة في شمال إفريقيا بـ ٥ مليار يورو، لما يسمى بالتنمية الثقافية. وجرى بالنتيجة تجميد مذكرة التفاهم الحكومية بين روسيا والجزائر لمدة عامين.

في النصف الثاني من عام ٢٠٠٧م أعلن الوزير شكيب خليل أن اتفاق التعاون أصبح باطلا عمليا بسبب رفض (غازبروم) السماح لـ (سوناطراك) بالدخول في مشروع (بالتيك إل إن جي). وفي ربيع عام ٢٠٠٨م أعلن الاحتكار الروسي أن هذا المشروع غير رابح، واتضح أنه ليس لديه ما يساوم به، وعلى مدار عدة أشهر ناقش الطرفان موضوع تبادل حقول في غرب سيبيريا باحتياطيات "عادية" مقابل حصة كبيرة في مجمع (أحنت) جنوب الجزائر. إلا أنه لم تظهر أية بوادر جدية في عملية التعاون الروسي الجزائري. في الواقع، في كانون الثاني/ يناير عام ٢٠٠٩م وقعت (غازبروم) عقدا للتنقيب والاستكشاف في الجزائر، فيما قلصت خططها الاستثمارية في هذا المشروع أكثر من مرتين، ووعدت باستثمار نحو ٥٥ مليون دولار.

عندما لم يوفّق استراتيجيا مع الجزائر، قام الكرملين بالمراهنة على قائد الثورة الليبية معمر بن محمد أبو منيارة عبدالسلام بن حميد القذافي، المولود في خيمة بدوية والذي نصب خيمة مثلها في الكرملين، رمزا للثقة الخاصة بروسيا في خريف عام ٢٠٠٨م. جرى بين ليبيا وروسيا حدث هام، أعلنت موسكو عن شطب ٤.٥ مليار دولار دينا على طرابلس. ووعدت ليبيا بالمقابل بشراء آليات

وتجهيزات روسية وصاغت طلبية لدى شركة (سكك الحديد الروسية) لبناء خط سكك حديد "ذهبية" بكلفة ٣.٥ مليار دولار.

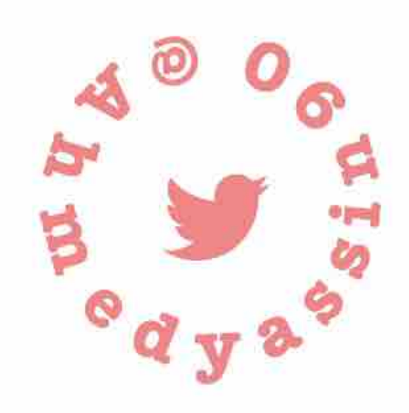
في حزيران/ يونيو من ذات العام، اقترحت (غازبروم) على (ناشيونال أويل كومباني، إن أو سي) شراء النفط والغاز الذي تنوي تصديره ولم يجر توقيع عقود بشأنه بعد، وتعهدت، على شكل "مكافأة"، بضمان الاستثمار في مصنع تكرير النفط في ليبيا. وظهرت في طرابلس (غازبروم ليبيا)، بسرعة ملحوظة، للقيام بالأعمال التجارية. ولم يجر الإعلان عن الخطوات التالية بين الطرفين. وعُـلم، أنه خلال المفاوضات بين (غازبروم) و(إن أو سي) تم بحث تفاصيل اتحاد ثلاثي مع (إني) الإيطالية في إطار تبادل أصولها مع الاحتكار.

تعمل (غازبروم) في ليبيا منذ عام ٢٠٠٦م، وحصلت خلال هذه الفترة على امتياز للتنقيب والاستكشاف واستخراج النفط في مجمع رقم ٦٤ جنوب طرابلس باحتياطيات ٢٠ مليون طن وفي رقم ١٩ في الرصيف القاري على البحر الأبيض المتوسط. عدا عن أن (غازبروم) تملك ٤٩.٩٪ في امتيازات (وينتر شال) الألمانية في رقم ٩٦ ورقم ٩٧ حتى عام ٢٠٢٦ حيث سيستخرج ٦ مليون طن من النفط سنويا. وتحتل ليبيا المركز الأول في أفريقيا بالاحتياطيات المثبتة من النفط (٥.١ مليار طن) والمركز الرابع بالغاز (١.٤٩ تريليون متر مكعب). ويستخرج سنويا في البلاد ١١.٧ مليار متر مكعب من الغاز منها ٨ مليار تصدر إلى إيطاليا عن طريق الأنابيب و١ مليار يسال ويباع إلى إسبانيا.

ويشير مدير (إيست يوروبيان غاز أناليسيس) الأمريكية ميخائيل كورتشومكين إلى أن (غازبروم) تستطيع المحافظة على تأثيرها في الأسواق العالمية اعتمادا على بيع الغاز المستخرج من دول أخرى. ومن هنا تنبع "أهمية ليبيا بالنسبة للاحتكار، ليس فقط كقاعدة مصادر، بل ومن المحتمل بلد عبور لخط أنابيب الغاز (عابر الصحراء) من نيجيريا حيث ثبت وجود احتياطيات تفوق التركمانية".

وأكد رئيس (غاز بروم) ألكسي ميللر أكثر من مرة أن الاحتكار مهتم بمشروع خط أنابيب الغاز عبر الصحراء (٤٠٠٠ كم، ٣٠ مليار متر مكعب سنويا، بتكلفة ١٣ مليار دولار)، وتجري الآن "استشارات مبدئية مع الشركاء النيجيريين". وأفاد الممثل الرسمي لـ (غازبروم) ألكسي كوبريانوف في صيف عام ٢٠٠٨م أنه "يحتمل تسويق الغاز في إسبانيا بحال الحصول على الغاز من ليبيا ودول أخرى تسمح بتنظيم نظام مرن للتوريدات".

لعل مدى فعالية تعاون (غازبروم) في هذا المشروع الخارجي أو ذاك في الشكل الجديد (أوبك الغاز)، سيتضح خلال ٥ – ٧ سنوات المقبلة، عندما تتمكن السلطات الإيرانية من اتخاذ قرارات السياسة الخارجية والطاقوية بحرية أكثر.

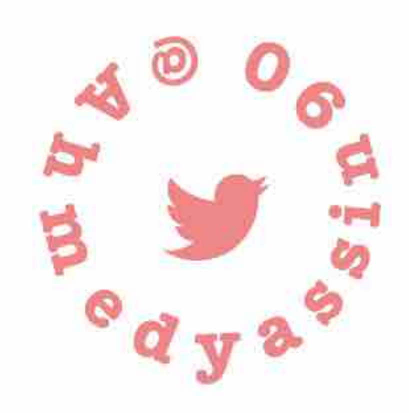

@Ahmedyassin90

الفصل التاسع

- العالم بعد الحرب -

العالم بعد الحرب

- أوروبا المتجمدة – ٢٠٠٦ م
- انغلاق أوروبا – ٢٠٠٩ م
- اتحاد المستهلكين ضد الموردين
- مصادر الطاقة كقاعدة للحياة


@Ahmedyassin90

أوروبا المتجمدة – ٢٠٠٦م

إذا كانت الحرب هي إحدى الطرق لمتابعة السياسة، فإن إعادة توزيع العالم نتيجة منطقية للحرب. لم تستطع روسيا وأوكرانيا إقناع بروكسل بصدق وحسن نواياهما، باستخدام حروب الغاز لتحقيق مآربها في أوروبا. ولم تحقق كييف خطوات ملموسة في اتجاه الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ولم تتمكن موسكو من إقناع بروكسل بأن الأوروبيين سيحصلون، في شخص فيكتور يوشينكو، على عنصر جديد من اللوبي الأمريكي في عقر دارهم.

تملكت الدهشة الدول الأوروبية في عام ٢٠٠٦م من قرار القيادة الروسية على أعلى مستوى لها، حين أوقفت توريدات الغاز عن المستهلكين في الاتحاد الأوروبي خلال فترة الصقيع. وبدلا من الاعتذار، الذي توقعه الأوروبيون، سمعوا تبادل الاتهامات بين موسكو وكييف. ودعت الحكومة الإيطالية في كانون الثاني/ يناير من ذلك العام شركات الطاقة الرئيسة في البلاد لاجتماع طارئ، لتطلع على خططهم المقبلة فيما لو جرى تقليص محتمل لتوريدات الغاز الروسي. وأهم ما شغل بال الحكومة أنه، هل سيجري تقليص توريدات الغاز إلى قطاع الصناعة؟ وكيف يمكن تأمين قنوات بديلة للحصول على مصادر الطاقة؟. وهدأ وزير الصناعة الإيطالي كلاوديو سكايولي روع زملائه بأنه يوجد لدى إيطاليا احتياطيات كبيرة من الغاز في المستودعات تحت الأرضية وأن البلاد لا تهددها أزمة طاقة.

وأعلن وزير الطاقة البريطاني مالكولم ويكس في ذات الوقت أن "الوضع بين روسيا وأوكرانيا سبب هزة في صلب الطاقة الأوروبية. وأصبحت الجغرافيا السياسية الطاقوية بالغة الأهمية بالنسبة لنا". وأحكم الطوق على (غازبروم) نتيجة ذلك بمنع وصولها إلى شراء أصول الطاقة الكبيرة مثل (سنتريكا).

وأوضح وزير الطاقة البلغاري رومن أفتشاروف "نحن نبحث عن طرق بديلة لتوريدات الغازإلينا ولكامل منطقة جنوب أوروبا، وننظر إلى الجزائر كقاعدة للمصادر، ومشروع أنابيب الغاز نابوكو كخط نقل للتوريدات". فيما رفعت (غازبروم) أسعار الغاز إلى أوروبا الشرقية في عام ٢٠٠٦م إلى مستوى الأسعار لألمانيا.

وفي دهاليز المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس عام ٢٠٠٦م، أعرب رئيس الوزراء البولوني كازيميج مارتسينكيفيتش عن تشكيكه بـ "أهلية موسكو كمورد للوقود الأزرق يعوّل عليه".

وذكر في مقابلة مع صحيفة (لو تمب) السويسرية "أنا أنوي التوجه إلى الشركاء بطلب التفكير في مجموعة الطاقة الأوروبية، التي تتضمن مبدأ الفرسان "الواحد في سبيل الكل، والكل في سبيل الواحد".

ولم تقف ضد روسيا لا في عام ٢٠٠٦م ولا في عام ٢٠٠٩م لا ألمانيا ولا فرنسا ولا هولندا اللواتي كان لديهن كميات كافية من الغاز في المستودعات تحت الأرضية والتي حصلت على الغاز الروسي عند مستواه السابق تقريبا. ولكنه جرى تفعيل المفاوضات في بداية عام ٢٠٠٦م بشأن توريدات الغاز المباشرة من تركمانيا بدون وساطة روسيا.

وأصبح رأي بروكسل خلال ثلاث سنوات أكثر اتزانا في مسألة البحث عن المسؤول لكن البيت الأوروبي وأمن الطاقة فيه أصبحا أكثر عزلة.

انغلاق أوروبا - ٢٠٠٩م

دفعت حرب الغاز، بين موسكو وكييف في كانون الثاني/ يناير عام ٢٠٠٩م، الأوربيين الذين يعانون من التجمد إلى البحث عن طرق بديلة على وجه السرعة لتعويض العجز في مصادر الطاقة. واتفقت اليونان بشكل عاجل مع الجزائر على ناقلة إضافية من الغاز المسال. وفي نفس الوقت، أعلن وزير التنمية اليوناني كوستيس خادزيداكس أن صراع الغاز بين موسكو وكييف يستدعي تعجيل التوريدات من أذربيجان. وأعربت إيطاليا أيضا عن رغبتها رفع احتياطياتها من الغاز في الجزائر وأذربيجان وقطر ورومانيا معلنين أنهم يعتمدون على مستودعاتهم تحت الأرضية.

كان الوضع مع صربيا أكثر تعقيدا (٨٥٪ من وارداتها هي من الغاز الروسي)، حيث أدى وقف التوريدات لا إلى أزمة وقود فحسب، بل ما يعتبر أزمة سياسية. وقعت صربيا مع روسيا مجموعة اتفاقيات في مجال الطاقة على أبواب عام ٢٠٠٩م، تتضمن شراء (غازبروم) أكبر شركة نفط صربية (إن آي إس)، وبناء فرع من خط السيل الجنوبي عبر صربيا. واختارت القيادة الصربية بذلك الشراكة الاستراتيجية مع روسيا، منتصرة على المقاومة الشديدة من قبل المعارضة الصربية. وانقذ الوضع تحويل الشركات الصربية بسرعة من الغاز إلى المازوت، إضافة إلى توريدات الوقود الأزرق من هنغاريا وألمانيا. كذلك، أمنت ألمانيا وإيطاليا كرواتيا.

أزمة الطاقة هذه أصابت بلغاريا والبوسنة والهرسك وسلوفاكيا ومولدافيا، اللواتي تعتمدن بشكل كامل على توريدات الغاز الروسي. وحرمت عشرات الآلاف من البيوت في هذه البلاد التدفئة وأغلقت المدارس والمستشفيات والشركات الكبرى. وأعلنت الحكومة في سلوفاكيا حالة الطوارئ. ووصل الحال بسلوفاكيا وبلغاريا إلى التفكير بتشغيل المحطات النووية التي جرى توقيفها منذ عدة سنوات بطلب من الاتحاد الأوروبي، ولكنهم لم ينفذوا الفكرة. فيما فكروا في بروكسل بجدية في أن يمددوا فترة عمل المحطات النووية التي بنيت في العهد السوفييتي في شرق أوروبا وتقرر إيقافها عن العمل. وطرح في نفس الوقت على بساط البحث في الاتحاد الأوروبي مسألة الاتفاق على آفاق توريدات الغاز بين أعضاء الاتحاد الأوروبي. ولمست بذلك حرب الغاز الروسية – الأوكرانية لأول مرة وبشكل مباشر الاتحاد الأوروبي، ودفعت الأوروبيين إلى التفكير بضرورة تنويع مصادر الطاقة بشكل واقعي.

وحسب رأي الأوروبيين، إن هذه الحرب أنانية ولم يكن لديها ما يبررها ووصفت لجنة التنسيق في مجال الغاز في الاتحاد الأوروبي، والتي تضم خبراء من الدول السبعة والعشرين الأعضاء، حجم الأزمة "لم يسبق له مثيل في تاريخ أوروبا". وشدد الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي والمستشارة

الألمانية أنغيلا ميركيل خلال اجتماعهما في باريس في ٨ كانون الثاني/ يناير أنه "على روسيا تنفيذ التزاماتها بموجب العقود المبرمة مع الأوروبيين"، وناشد الممثل الأعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي خافيير سولانا بعدم استخدام "النفط والغاز كسلاح سياسي".

وأشار مفوض الاتحاد الأوروبي آندرياس بيبالغس إلى أن "المراقبين الأوروبيين لم يضبطوا سحب غير مشروع للغاز من قبل أوكرانيا". وأوحى رئيس المفوضية الأوروبية خوسيه مانويل باروزو أن أوروبا لن تنسى هذه الحرب ببساطة. وأعرب عن "خيبة أمله في أسلوب المفاوضات بين قيادتي البلدين"، لذلك "طلب من القانونيين تقديم كافة الصيغ القانونية للعمل.. على مستوى الشركات الخاصة والحكومية.

وأفاد مفوض الاتحاد لأوروبي للشؤون الاقتصادية والمالية خواكين ألمونيا: "نحن نستطيع استخدام الأدوات الدبلوماسية والضغوط السياسية لإقناع شركائنا الروس بالتخلي عن استخدام الغاز كسلاح لتخويف الآخرين". وأعلن رئيس الوزراء التشيكي ماريك توبولانيك الذي ترأس الاتحاد الأوروبي من١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩م، أن: "أوكرانيا تفقد سمعتها كطريق للترانزيت يعوّل عليه، وروسيا تفقد سمعتها كمصدر يعوّل عليه".

اتخذت المفوضية الأوروبية بنتيجة حصار الغاز في ٢٧ كانون الثاني/ يناير قرارا بتخصيص ٣.٥ مليار يورو من موازنة الاتحاد الأوروبي لتمويل مشاريع تسمح بربط خطوط أنابيب الغاز في شرق وغرب أوروبا بعضها ببعض في منظومة نقل موحدة. وتشكيل احتياطيات من الغاز تكفي لأربعة أشهر وبناء جزر للطاقة في بحر الشمال. وتقرر تحويل ٢٥٠ مليون يورو من المبلغ المذكور لحساب صندوق دعم مشروع نابوكو. ويمكن في الواقع استخدام هذه الأموال لإجراء الدراسات الفنية والهندسية لبناء أنابيب الغاز.

العالم لا يعود بعد الحرب إلى ما كان عليه قبلها. حاولت روسيا أن تستثمر الوضع لصالحها، على اعتبار أنها المنتصرة. وعرض الرئيس دميتري مدفيديف على أوروبا التعجيل ببناء خطين جديدين لأنابيب الغاز من روسيا هما: السيل الشمالي عبر قاع بحر البلطيق إلى ألمانيا، والسيل الجنوبي عبر قاع البحر الأسود إلى بلغاريا. وعرض المدير، الذي يحمل نفس الكنية، في (غازبروم) ألكسندر مدفيديف على الأوروبيين زيادة طاقة السيل الجنوبي من ٣٠ إلى ٤٦ مليار متر مكعب من الغاز سنويا، محاولا إغراء المشترين المحتملين لغاز مشروع نابوكو.

تواجه مسألة بناء السيل الشمالي معارضة مجموعة من البلدان الأوروبية، ولم تدفعهم أزمة الغاز إلى التراجع عن مواقفهم[٤٢]. وكانت المستشارة الألمانية أنغيلا ميركيل الوحيدة التي لفتت الانتباه إلى أنه لو كان السيل الشمالي موجودا لكانت تداعيات حرب الغاز أقل تخريبا. إن ألمانيا تؤيد المشروع دون أدنى شك.

من جهة أخرى، فعّلت روسيا المباحثات مع إيران وقطر بشأن خطط التبادل. وأعلن مدير أوبك إيران محمد علي خطيبي في مقابلة مع وكالة أنباء "داو جونز" أن إيران "ستبحث توريد الغاز مع روسيا وقطر على أساس عمليات المقايضة، في أقرب اجتماع لمنتدى الدول المصدرة للغاز". في هذا الحال، تضم شروط اتفاقيات المقايضة أن إحدى الدول تورد بضاعة لدولة أخرى مقابل الالتزام بتوريد بضائع مكافئة في القيمة عن طريق دولة أخرى فيما بعد. ويستخدم هذا الشكل من الصفقات بشكل واسع في مجال صناعات النفط والغاز، حيث يمر خط التصدير عبر أراضي عدة دول.

ولم يتحرك مشروع (نابوكو) من مكانه على خلفية هذه الحرب. بل على العكس، أعلن رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان أنه "إذا أرادت أوروبا بناء خط أنابيب الغاز نابوكو، فهذا هو الوقت الأنسب لاستئناف المفاوضات حول انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي". في حين، تبقى مشكلة تركيا وأذربيجان (الدولةالوحيدة التي أكدت استعدادها للمشاركة في مشروع نابوكو) عالقة دون حل، إذ ترغب الثانية ببيع غازها إلى أوروبا مباشرة وأن تدفع لأنقرة أجور الترانزيت فقط، وتركيا بدورها تصرّ على شراء الغاز من أذربيجان تسليم الحدود وبعد ذلك تبيعه بنفسها إلى أوروبا. كما تعرض تركيا سعرا للغاز الأذربيجاني أدنى من السعر الروسي. وأوضح الرئيس الأذربيجاني إلهام علييف في شباط خلال مقابلة مع صحيفة (وول ستريت جورنال) الأمريكية، أنه "في هذه الحال من مصلحة باكو أن تبيع كل غازها إلى روسيا وليس إلى تركيا". وفي حمأة حرب الغاز الروسية – الأوكرانية عام ٢٠٠٩م جرت مباحثات مغلقة في السفارة التركية بموسكو، عرضت خلالها أنقرة على موسكو العودة إلى مناقشة بناء خط (السيل الأزرق - ٢). نذكر أن روسيا رفضت هذا المشروع في عام ٢٠٠٧م لصالح (السيل الجنوبي)، لأن الطرفان لم يتوصلا إلى حل الخلافات في وجهات النظر والتي تعطل اليوم بناء مشروع (نابوكو).

ويرجح ألا يتم بناء مشروع (نابوكو) لحساسية وضع البنية التحتية للطاقة في المنطقة. ويرى مدير برامج السياسة الخارجية في الأكاديمية الدبلوماسية الأذرية فريز إسماعيل زاده أن "حرب آب/ أغسطس بين روسيا وجورجيا استرعت الانتباه إلى ضرورة التحوط بشأن الحفاظ على ممر

---

[٤٢] تبدلت المواقف وحصل مشروع السيل الشمالي على كافة الموافقات من كافة الجهات والدول المعنية وتم مباشرة أعمال بناء الجزء البحري من الفرع الأول للخط في بداية نيسان/ أبريل عام ٢٠١٠م على أن ينتهي العمل مع نهاية عام ٢٠١١ م. (المترجم)

النفط والغاز في المنطقة. وليس صدفة أن القذائف الروسية سقطت على بعد خمسين مترا من خط الأنابيب، ويحتمل أن ذلك كان إشارة إلى أن هذا الخط لا يملك الحق في الوجود". وتعتبر باكو أن بناء خط أنابيب الغاز دون المرور بروسيا هو صراعات مجمدة في القفقاس. ويوضح اسماعيل زاده أن "صراع ناغورني – كاراباخ هو واحد منها. كما أبرزت أحداث آب/ أغسطس في جورجيا سهولة تحليل الصراعات المجمَّدة".

وسعت بيلوروسيا لجني الفوائد على حساب مستجدات الوضع، ودعت إلى استئناف المباحثات بشأن زيادة كمية ضخ الغاز عبر أراضيها. وذكّر رئيس الوزراء البيلوروسي سيرغي سيدورسكي إن البنية التحتية لبناء فرع ثان لخط أنابيب الغاز يامال – أوروبا عبر بيلوروسيا وبولونيا جاهزة منذ زمن بعيد. ولم تجب موسكو على هذا العرض بشيء، كما فعلت سابقا.

والاتحاد الأوروبي ما زال بعيدا عن الاتفاق بشأن مشروع (نابوكو). وأعرب المفوض الخاص لشؤون آسيا الوسطى في الاتحاد الأوروبي بيير موريل، في نهاية كانون الثاني/ يناير عام ٢٠٠٩م، عن شكوكه حول إطلاق مشروع (نابوكو) مع حلول عام ٢٠١٣م، مشيرا إلى أنه "يجب توخي الحذر بشأن تعيين مواعيد محددة، لأن الكثير من أمثال هذه المشاريع تصطدم بظروف معطلة، ويتطلب إتمام بناء خط أنابيب مهم كهذا زمنا ليس بالقليل من ٥ إلى ١٢ سنة". وتقدم رئيس كونسورتيوم نابوكو رايهارد ميتشيك بمبادرة، في شباط/ فبراير عام ٢٠٠٩م، لدمج هذا المشروع مع السيل الأزرق. وحسب رأيه، إن خط أنابيب الغاز (السيل الأزرق) الذي تم بناؤه من روسيا إلى تركيا عبر قاع البحر الأسود، يمكن أن يصبح فرعا يغذي (نابوكو)، وعرض العودة إلى فكرة مشروع (السيل الأزرق – ٢)، وأضاف السيد ميتشيك أنه "في حال تنفيذه سيكون فرصة جيدة بالنسبة لنا"، فروسيا كبلد لديه القدرة على دعم المشروع بالمصادر "لن ترفض ولن تترك للآخرين تنفيذ ذلك"، أي بناء واستخدام خط أنابيب الغاز. وأوضح رئيس المشروع أنه "بالرغم من أن روسيا قدمت مبادرة مشروع السيل الجنوبي والذي يعتبر منافسا إلا أنه لن يؤثر سلبا على مشروع "نابوكو".

وحسب تعبير السيد موريل، إن الاتحاد الأوروبي مهتم بالطبع بمشروع نابوكو إلا أن منهج الاتحاد الأوروبي في مجال الممر الجنوبي واسع ولا يقتصر على خط واحد، بل حزمة كاملة من تدفقات الطاقة.

وأشار ميتشيك إلى أن "الاتحاد الأوروبي هو أكثر من ٥٠٠ مليون مستهلك، أحد أكبر الأسواق، الذي يحتاج إلى ضمان استقرار توريدات الطاقة. لدينا الممر الشمالي – النرويج والتوريدات من بحر الشمال، الممر الشرقي متروك لروسيا حتى الآن، ممر البحر الأبيض المتوسط يبتدئ من إفريقيا، والآن الممر الجنوبي الذي يصل الاتحاد الأوروبي بآسيا الوسطى".

وتابع المسؤول الأوروبي أن "أهمية منطقة حوض قزوين في ازدياد مطرد. إلا أنه لا بد من التفكير بوسائل أخرى لتوريدات مصادر الطاقة عن طريق ناقلات الغاز المسال"، مضيفا أنه "ليس من الدقة بمكان القول أن مشروع نابوكو هو الموضوع الوحيد على قائمة الأعمال. إذ يخطط الاتحاد الأوروبي، حسب رؤيته الإستراتيجية، إلى دمج كل هذه العناصر التقنية في إطار منهج عريض بعنوان الممر الجنوبي. علينا التفكير بتصنيفات بعيدة المدى لبناء مشاريع مستقرة تعتمد على الشراكة الحقيقية لتوسيع مصادر توريدات الطاقة إلى الاتحاد الأوروبي".

وأعلن المفوض الأوروبي "نحن نعترف لروسيا بمصالحها في آسيا الوسطى، ونعلم أن أول زيارة قام بها مدفيديف بعد توليه كرسي الرئاسة كانت إلى كازاخستان، وبعد ذلك إلى أوزبكستان التي سبقه إلى زيارتها رئيس الوزراء فلاديمير بوتين. وأحد أهم مجالات التعاون الطاقة وتحديث خطوط الأنابيب، فهذا جزء من إستراتيجية روسيا".

وذكر السيد موريل "نحن نرى أن دول آسيا الوسطى يرغبون في تنويع شركائهم، ونعترف في ذات الوقت بأن روسيا شريكا رئيسا، ولكننا نستطيع أن نلعب دورنا في المنطقة. إذ تتبدل البنية السابقة لسياسة الطاقة في هذه الدول بسرعة كبيرة وتحصل على شركاء جدد وشروط جديدة للصيغة السعرية، ويحتاج الاتحاد الأوروبي وقتا حتى يبدي رد فعله"، واختتم قوله "أعتقد أنه يمكن تصور الوضع على شكل مثلث يجلس على رؤوسه الاتحاد الأوروبي وروسيا وآسيا الوسطى، يربطهما تعاون طويل الأجل".

اتحاد المستهلكين ضد الموردين

عند تناول موضوع المواجهة بين روسيا والولايات المتحدة، نجد أن حروب الغاز التي قامت بها روسيا لم تؤد إلى تغييرات مبدئية رغم التوقعات بإعادة هيكلة لعلاقات أكثر إيجابية. أيدت هيلاري كلينتون، في كلمتها إبان تسلمها منصب وزير الخارجية الأمريكية، فكرة السناتور ريتشارد لوغار بشأن توسيع المادة الخامسة من معاهدة حلف شمال الأطلسي التي تقضي بأن كل هجوم مسلَّح على أية دولة من دول الـ (ناتو) يعد عدوانا على الحلف بكامله وعلى قطاع الطاقة. واقترحت السيدة كلينتون تضمين مسائل الطاقة في ورقة عمل أقرب اجتماع لقمة الـ (ناتو). ونحن الآن بانتظار أن يساوي الـ (ناتو) بين العدوان المسلح وحروب الغاز. وبالأخذ بعين الاعتبار الاستفزازات التي تقوم بها الدول الكبرى اليوم، فإن آفاق مثل هذا القرار يشكل تهديدا للسلام وحياة الناس.

لم تنتظر روسيا طويلا. إذ أقرت في شباط/ فبراير عام ٢٠٠٩م إستراتيجية الأمن الوطني الروسية حتى عام ٢٠٢٠م، وتقضي بـ "تحويل روسيا الاتحادية إلى واحدة من الدول الرئيسة العظمى في العالم.. من حيث تأثيرها على القضايا الدولية". وحسب وجهة نظر معد الوثيقة، فإن "ما يهدد الأمن الدولي أكثر فأكثر هو عدم استكمال بنيته العالمية والإقليمية" وخاصة "...في الإقليم اليورو أطلسي الذي عنيت به معاهدة منظمة حلف شمال الأطلسي". وترى روسيا الآن وفي المستقبل أن "تحرك قواعد البنية التحتية العسكرية في الـ (ناتو) باتجاه الحدود الروسية، أمر لا يحتمل".

وتفترض الإستراتيجية أنه حتى "احتمال تكرار التدخلات المسلحة من طرف واحد في العلاقات الدولية، يخلق تناقضا بين المشاركين الرئيسين في السياسة العالمية". وبما أن السياسة العالمية "على المدى البعيد، ستتركز في فرض السيطرة على عملية الوصول إلى منابع مصادر الطاقة، بما في ذلك في منطقة الشرق الأوسط، وآسيا الوسطى، والرصيف القاري في بحر البارنتس ومناطق أخرى من المحيط المتجمد الشمالي"، أي أنه "في ظروف الصراع للتنافس على المصادر لا يستثنى استخدام القوات العسكرية".

وتنظر الإستراتيجية بشكل مباشر في أية حالة من الحالات، روسيا مستعدة للكشف عن (مدافعها). هذا سيحدث في حالة "الإخلال بتوازن القوى القائم بالقرب من الحدود الروسية وحدود حلفائها". ويشمل هذا التعريف أوكرانيا وجورجيا، كما تملك أمريكا حدودا بحرية في الشمال الغربي في مضيق بيرينغ والرصيف القاري للمحيط المتجمد الشمالي. ولا تزيد المسافة بين

جزر ديوميد الكبرى والصغرى، عن أربعة كيلومترات، والصراع على المحيط المتجمد الشمالي في بداياته.

وزيادة على ذلك، تعرب روسيا في إستراتيجيتها عن استعدادها لمساعدة أوروبا في الحصول على حظ كبير من استقلاليتها في المفاوضات مع أمريكا وتغيير توزيع القوى في منطقة اليورو أطلسية. إن الهدف الرئيس لدى الكرملين فيما يتعلق بالاتحاد الأوروبي هو "صياغة فضاء اقتصادي طاقوي موحد، وتطوير منظومات الأمن الإقليمية ... على أساس مبادئ تعزيز استقلالية السياسة الأوروبية...وصياغة نظام مفتوح مشترك للأمن في منطقة اليورو أطلسية".

في ظروف تصعيد المواجهة بين إمبراطوريتي الطاقة، تملكان آخر ما توصلت إليه تقنيات الأسلحة. تزحزح الاتحاد الأوروبي عن نقطة الثبات وأخذ في الدفاع عن أمن الطاقة لديه باتخاذ إجراءات ملموسة. في عام ٢٠٠٨م وقبل تأسيس (أوبك الغاز) بقليل، اعتمدت المفوضية الأوروبية إستراتيجية جديدة للطاقة تحت تسمية افتراضية "٢٠:٢٠:٢٠"، تفسير هذه الرموز بسيط: تقليص استهلاك الطاقة الكهربائية بـ ٢٠٪ استجابة لخطط وكالة الطاقة الدولية حتى عام ٢٠٢٠م، وتخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة بـ ٢٠٪، ورفع حصة مصادر الطاقة البديلة حتى ٢٠٪.

تستورد دول الاتحاد الأوروبي في الوقت الحالي ٦١٪ من كميات الغاز المستهلكة لديها، حصة روسيا منها ٤٢٪. وحسب إحصائيات المفوضية الأوروبية، إن أوروبا ستزيد من حجم استيراد الغاز إلى ٨٤٪ مع حلول عام ٢٠٣٠م. وأوضح رئيس المفوضية الأوروبية خوسيه مانويل باروزو "ارتفعت أسعار مصادر الطاقة في الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٨م بـ ١٥٪ وسطيا. في حين بلغت حصة الفرد في الاتحاد الأوروبي من التكاليف ٧٠٠ يورو. علينا اتخاذ إجراءات سريعة لتقليص اعتمادنا على الاستيراد". وتبلغ قيمة الإجراءات، الرامية إلى تقليص الاعتماد على الغاز، تريليوني يورو. وتقترح المفوضية الأوروبية بناء محطات لتوليد الكهرباء من طاقة الرياح وأخرى من الطاقة الشمسية، عدا عن الممر الجنوبي للغاز.

نشرت المفوضية الأوربية في ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ٢٠٠٨م "خطة عمل متضامن لضمان أمن الطاقة الأوروبية". وحسب الوثيقة، تقوم السياسة الجديدة على إيقاف بناء محطات توليد الكهرباء التي تستخدم الغاز أو المازوت أو الفحم، لصالح تشكيل شبكة من محطات الطاقة النووية. ويخطط الاتحاد الأوروبي إلى رفع طاقات توليد الطاقة بـ ٥ – ٦.٣٪ بدلا من ٢٠٪، بشكل أساس على حساب ترشيد استخدام الطاقة الكهربائية في البيوت السكنية.

تتضمن الخطة ٥ وجهات، هي: بناء محطات إعادة توزيع الغاز وأنابيب الغاز؛ وزيادة الاندماجات داخل الاتحاد الأوروبي؛ إتباع سياسة خارجية حيوية في مجال الطاقة؛ وتشكيل

احتياطيات نفطية وغازية؛ وزيادة فعالية استهلاك الطاقة. ويجب أن يثمر عن ذلك، انخفاض استيراد الغاز بـ ٢٥٪ مقارنة مع التوقعات السابقة، والنفط بـ ١٣٪، والفحم بـ ٣٦ – ٤٦٪. وأمام وضع كهذا، تجد روسيا ما يقلقها. فإن حصتها من مستوردات الاتحاد الأوروبي ستنخفض إلى ١٠ – ٣٠٪ مقارنة مع ٤٢٪ من الغاز و٣٣٪ من النفط و٢٦٪ من الفحم، القائمة الآن.

وعرضت المفوضية الأوروبية أمام قمة الاتحاد الأوروبي التي عقدت في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ٢٠٠٨م "خطة عمل أكثر شمولية في مجال الطاقة في أعوام ٢٠١٠م – ٢٠٥٠م". واقترحت المفوضية الأوروبية في إطار "الخطة" الجديدة، أن تشتري الغاز من آسيا الوسطى والمركز بشكل مستقل وأن تنسق في مجال الاستثمارات وتطوير أعمال استخراج النفط والغاز في المنطقة وبناء خط أنابيب الغاز عبر بحر قزوين دون المرور في روسيا. تقوم بتنفيذ المشروع شركة جديدة – كاسبيان دفلوبمنت كوربوريشن. واستعرضت المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل في خريف عام ٢٠٠٨م أن هذه المبادرة لن ترمى في الدرج بعيدا، حين وعدت الرئيس التركماني قربان غولي بردي محمدوف بتقديم مساعدة مالية لتحديث البنية التحتية للصناعات النفطية والغازية.

يذكر، أن سياسة الطاقة العدوانية الروسية قد تعود عليها بأثر رجعي (مثل البوميرانغ)، نتيجة تقليص عقود الغاز الواعدة لدى (غازبروم). من الصعب التصور الآن أن يتخلى أحد المستهلكين الكبار عن العقود التي أبرمها حتى الآن. إلا أنني لا أستثني أن الجميع لديهم إمكانية شراء مصادر الطاقة من دول أخرى بما فيها الجزائر وإيران، وسيقومون بذلك بدون وسيط "معتد" أو "متوحش"، ما أسماه على سبيل المزاح ألكسي ميللر حين تسلم منصبه في إدارة (غازبروم) عام ٢٠٠٧م.

ونسوق مثال بناء خط أنابيب الغاز السيل الأزرق كمثال إيجابي، تبلغ طاقة هذا المشروع ١٦ مليار متر مكعب سنويا من روسيا إلى تركيا عبر قاع البحر الأسود. كذلك عندما بدأ العمل بهذا المشروع تنبأ المتشائمون بفشله، خاصة أنها كانت الفترة التي تلت مباشرة، إعلان روسيا العجز في عام ١٩٩٨م. إلا أن السيل الأزرق تم بنجاح متجاوزا كافة الشكوك في قدرة عمال الغاز الروس على ضخ مصادر الطاقة عبر قاع البحر (٩٠٠ كلم بدون مضخات) ودخول أسواق جديدة وتنويع خطوط النقل. إن خط أنابيب الغاز هذا ومعه خط يامال – أوروبا منحا القدرة لـ (غازبروم) على تخفيض مخاطر حصار الغاز خلال أزمة أوكرانيا عام ٢٠٠٩م. وقد أنقذ الوضع عدة مرات وفي مناسبات أخرى حين طُلب من روسيا زيادة حجم ضخ الغاز بشكل استثنائي، نذكر منها، إلى اليونان. وأوضح المدير التنفيذي لشركة (خط السيل الأزرق بي في) هولندا سيرغي يمليانوف "تبقى الشروط التقنية لهذا المشروع متميزة حتى الآن، ما يسمح لـ (غازبروم) ببناء خطوط أخرى تحت مائية – "السيل الشمالي والسيل الجنوبي".

مصادر الطاقة كقاعدة للحياة

لقد قال وزير الصناعة والطاقة الروسي فيكتور خريستنكو[٤٣] في منتدى الطاقة العالمي الـ ١١ المنعقد في ٢١ نيسان/ أبريل عام ٢٠٠٨م في روما: "تعلمنا كلنا الكلام بلغة أمن الطاقة العالمية، إلا أن كل واحد منا غالبا ما يقوم بكسر هذه المبادئ عبر موشور "اللهجة الوطنية" للحصول على امتيازات جديدة أو المحافظة على القديمة. تستخدم المفاهيم والمعرفة الجديدتين كمبررات للنزاع وليس للتعاون. وتذكرني عناوين الصحف بشأن الكثير من لقاءاتنا، بالبلاغات العسكرية الآتية من أرض المعركة".

وأضاف خريستنكو أنه "ليس هناك آفاق لحروب الغاز. إذ ليس فيها غالب ولا مغلوب. وقد آن الأوان للقيام بالخطوة الحاسمة في اتجاه "سلام الطاقة" والبدئ بالعمل على ترجمة التفاهم الذي تم التوصل إليه في بنية حقيقية ثابتة لمستقبل الطاقة العالمية. ولذلك نحن نشارك في عمليات تبادل أصول الطاقة وخلق مسارات جديدة لنقل المصادر إلى الأسواق. وإذا كان مقدرا على الطاقة أن تقع في "منطقة الاضطرابات"، فيتوجب علينا ألا ننحرف عن مسارنا الأساسي في سبيل زيادة أمن الطاقة العالمية. من أجل ذلك، يجب أن نعزز التقييم الموضوعي للمجريات، بشكل غير منحاز ومستقل عن الأطراف المعنية والاعتبارات الجانبية".

وتقول "إستراتيجية الأمن الروسية" أن تداعيات أزمة المال العالمية ٢٠٠٨م – ٢٠٠٩م تترافق مع الخراب الذي يمكن أن يؤدي إلى الحروب. هذه قاعدة كافية لاستبدال مبادئ الأمن الروسية بالحكمة والتفهم والتحمل.

عندما أصبح الكتاب جاهزا وبقي علي قراءة الفصل الأخير، ساورني الشك في أنه من المحتمل أن كتبا بشأن أمن الطاقة لا يجب أن تقتصر على قيم إنسانية عامة، التي يبني الناس حياتهم الشخصية على أساسها ؟ ولكن، اتصل بي في هذه اللحظة زميلي في هيئة تحرير صحيفة (كومرسانت) في كييف أوليغ غافريش وسألني: "هل تعرفين ماذا سيبحثون هذه السنة في دافوس؟" أجبت "أعتقد، أزمة المال العالمية". "نعم، ولكن هنا الجميع يقولون بصوت واحد، أن في أساس الأزمة لا تكمن المشاكل الاقتصادية بل الروحية".

وقال محمد يونس، واضع نظام الإقراض الصغير والحاصل على جائزة نوبل في عام ٢٠٠٦م، في كلمته أمام منتدى دافوس ٢٠٠٩م: "لا يعيش الإنسان من أجل الحصول على المال، وما دام شخص مثلكم يا بيل غيتس لا يدرك هذا، فإن العالم لن يتغير". ولكن المدهش في الأمر كانت

---

[٤٣] وأصبح وزيرها سيرغي شماتكو. في أيار/ مايو من عام ٢٠٠٨م أصبحت وزارة الصناعة والتجارة الروسية وتشكلت وزارة الطاقة بشكل منفصل

الكلمة الجوابية للسيد غيتس حيث قال: "لقد فهمت ذلك" وتابع رجل الأعمال المعروف وأحد أثرياء العالم ريتشارد برنسون "الأزمة تحمل طابعا روحيا، وليس اقتصاديا، هذا ثمن الآثام".

وذهب جت لي، نجم هوليوود وصاحب صندوق خيري خاص، أبعد من ذلك موضحا: "يحتاج الإنسان من أجل الحياة ثلاثة أشياء: التنفس، والطعام، والاتكاء على النصف الآخر حتى يحبونه. يوجد عند الكثيرين أكثر من ذلك بكثير، وهناك من عنده الكثير بحيث ينسى الأشياء الثلاثة آنفة الذكر فيما الإنسان بأمس الحاجة إليها. فإن لم نرجع إلى القيم الإنسانية العامة ولم نغير أنفسنا من الداخل لن تنتهي الأزمة".

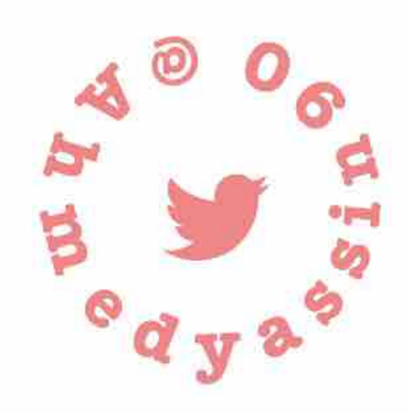
وفكرت في هذه اللحظة، فيما أن تصوراتي، عن ضرورة بناء أمن الطاقة على أساس القيم الإنسانية العامة، التحمل وحب السلام والحكمة، تتطابق وأفكار الشخصيات الريادية في العالم، يسوقني هذا إلى أنها ابنة وقتها.

حدثت المرشدة السياحية مجموعة من السياح الناطقين بالروسية خلال جولتهم بالباص في الإمارات العربية المتحدة إن: "دبي هي العاصمة المالية للإمارات، وتقدم المساعدات للإمارات الستة الأخرى. وأن كل ما ترونه حولكم بني في السنوات الثلاثين الأخيرة. قبل ذلك كانت هنا صحراء ومضارب البدو". وقدمت أمثلة أكثر فأكثر على أن الإمارات العربية المتحدة غنية ليس بسبب احتياطيات النفط، بل لأن الدولة الفتية قامت على مبادئ حسن الجوار والسلام في سياستها الخارجية والاهتمام بشؤون مواطنيها. اتصلوا بي في هذه اللحظة من موسكو وأخبروني، بأنه هناك بالقرب على شواطئ الخليج في قطر تم تأسيس "ثلاثي الغاز الكبير". وقلت: هذا يعني أن يكون "أوبك الغاز"، وأمضيت نصف الساعة التالية بتبادل الرسائل والمكالمات مع موسكو والدوحة.

وعادت بي الأفكار مرة أخرى إلى مجموعة المستجمين. المرشدة السياحية الموسكوفية، التي كانت متزوجة من عسكري روسي يؤدي الخدمة في الإمارات بعقد، تابعت الحديث حول كيف يعنى الحكام الأثرياء في هذه الدولة الفتية بمواطنيهم. وذكرت أنه "في الإمارات يمنحون كل شاب يقدم على الزواج قرضا سكنيا وإذا ولد لديه طفل خلال ثلاث سنوات يجري إعفاؤه من نصف القرض وإذا أنجب ثلاثة أطفال خلال خمس سنوات فإن القرض يشطب بالكامل".

كانت الدليلة قد أرسلت ابنتها منذ أيام للدراسة في معهد الدولة للعلاقات الخارجية في موسكو (إم غي مو) وكانت مشغولة إن كانت طفلتها ستتمكن من تدبير أمورها التي تعودت على الطقس الدافئ في الإمارات ومخاطر الإغواء والإجرام المنتشرة في العاصمة الضخمة. وتابعت الدليلة "وفي إمارة أخرى يدفع الأمير شخصيا تكاليف حفلة العرس لمئتي شخص كما يهب مالا ليتمكن الزوج الشاب من دفع مهر العروس. وفي إمارة ثالثة يهدون الزوج سيارة جديدة". ذكرني كل هذا بالحكايا، ولم أكن لأصدقها لو لم أشاهد السيارات الحديثة من الماركات الأوروبية تجوب

شوارع أبو ظبي ومراكزها التجارية. أخبرتنا الدليلة أنه لدينا استراحة من "غازبروم من ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر إلى ٣١ آذار/ مارس" وهكذا ودّعنا بعضنا.


@Ahmedyassin90